



موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين

أعمال المؤتمر السنوي الأول

للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية
القاهرة 2 - 3 أبريل - نيسان 1996

تحرير

ل. أحمد فخر

أ. السيد يسين

0202481



Bibliotheca Alexandrina



أعمال المؤتمر السنوى الأول
للمركز العربى للدراسات الإستراتيجية
القاهرة ٢ - ٣ أبريل / نيسان ١٩٩٦ .



المركز العربى
للدراسات الإستراتيجية

موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين

أعمال المؤتمر السنوى الأول

للمركز العربى للدراسات الإستراتيجية
بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات - جامعة الدول العربية
القاهرة ٢ - ٣ أبريل / نيسان ١٩٩٦

تحرير

أحمد فخر

رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط - القاهرة

السيد يسين

مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام

حقوق الطبع والنشر محفوظة
المركز العربي للدراسات الإستراتيجية

مركز دمشق

الجمهورية العربية السورية

دمشق - ص.ب. ٣٦٨٤٣ - ٣٦٨٤٤

فاكس : ٦١٣٢١١٢ - هاتف : ٢٢٤٨٤٢٢

مركز القاهرة

جمهورية مصر العربية

١ ش السد العالي ، ميدان كوبرى الجلاء ، الدقى - الجيزة

تليفون - فاكس ٣٦٠٦٠٧٨ - ٣٣٦٩٧١٨

مركز صنعاء

الجمهورية اليمنية

صنعاء : ص.ب. ١١٧٣١

تليفون ٢٧٦٩٣٤ - فاكس ٢٧٨١٠٠

الآراء الواردة فى الدراسات لاتعبر بالضرورة عن توجهات المركز .

تقديم

منذ منتصف عام ١٩٩١، نسيطر حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل المنطقة العربية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الجارية، التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي، ونهاية حرب الخليج على المستوى الإقليمي. فمن المتصور أن هذه التحولات سوف تسفر عن نسق جديد لعلاقات الوطن العربي الخارجية، على نحو يزداد فيه اندماجه في المنظومة الدولية. كما بدأت تسفر بالفعل عن مطمعد للعلاقات العربية - العربية، والنفاعات العربية - الإقليمية مما يطرح سؤالا رئيسيا حول: مستقبل الوطن العربي في المرحلة القادمة، وصولا إلى أوائل القرن الحادي والعشرين.

وحيث قرر المركز العربي للدراسات الإستراتيجية أن يعقد مؤتمرا سنويا يجمع فيه صفوة مفكرى ومثقى الأمة، إتجه الى المستقبل، مقدرا أننا نعيش لحظة تاريخية فاصلة، تمثل نهاية قرن وبداية قرن جديد . فكان اختياره موضوع المؤتمر السوى الأول : **موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين** .

وإذا كانت ثلاثية الزمن التقليدية تتكون من الماضي والحاضر والمستقبل، إلا أنه — فى ضوء المناهج والنظريات السائدة فى البحوث المستقبلية — أصبح لاهمكن التصدى لمشكلات الحاضر بغير نظرة مستقبلية . بل ان التراث نفسه والذى ينتمى بحسب التعريف الى الماضى لايمكن بحثه اليوم إلا من خلال نظرة مستقبلية، تصوب اتجاهها إلى أفضل قيم التراث التى تصلح أساسا للمعاصرة، والتى بدونها لا يمكن للمجتمع العربى أن يعقد المبادرة التاريخية التى تشارك فى صنعها شعوب العالم جميعاً بقيادة الدول المتقدمة التى تقود الثورة العلمية والتكنولوجية . وهذه الثورة عمقت من اثارها الكونية السياسية التى تتمثل فى شيوع شعارات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان، والكونية الإقتصادية التى تقوم على حرية السوق ورفع الحواجز من امام حرية التجارة، والكونية الثقافية التى تسعى إلى صياغة ثقافة عالمية .

غير أن هذه الكونية التى تشمل كل العالم فى الوقت الراهن، لم يكن لها أن تنعمق اثارها كل يوم، وتترك بصماتها على عقول وسلوكيات البشر فى كل القارات، لو لم يتسع مجال الثورة الإتصالية الكبرى، والتى جعلت العالم قرية صغيرة فعلا، وخصوصاً بعد شيوع شبكة الانترنت التى يمكن أن تتفل المعلومة أو الحدث فى التو واللحظة، مما سبوتثر تأثيرا بالغاً على نمو وتراكم المعرفة البشرية فى القرن الحادي والعشرين .

وكان الهدف من الندوة الرئيسية التى تضمنها أعمال المؤتمر السنوى، هو بلورة رؤية عربية عامة حول التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، وموقع الوطن العربى منها، ومستقبله

فى إطارها، عبر مساهمة جماعية لمراكز البحث فى الدول العربية. من خلال طرح وتحليل أهم القضايا الكبرى (الانجاءات الرئيسية) التى يتصور أنها الأكثر تأثيراً فى اتجاه "المستقبل العربى"، وملاحمه خلال المرحلة القادمة، فى إطار المحاور التالية:

المحور الأول: التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى.

ويهدف إلى مناقشة أهم التطورات التى يشهدها العالم المعاصر، من النواحي العلمية - التكنولوجيا، الاتصالية - الإعلامية، الفكرية - الثقافية، الامنية - الاستراتيجية، والسياسية باعتبار أنها عناصر تعيد تشكيل العالم الذى سيتعامل الوطن العربى معه.

المحور الثانى: العلاقات العربية - العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.

ويهدف إلى مناقشة نمط التفاعلات القائمة بين الدول العربية فى مرحلة ما بعد احرب الخليج على المستويين السياسى والاستراتيجى، فى ظل التحولات الهامة التى شهدتها العلاقات العربية - العربية خلال تلك المرحلة، وانجاءات تأثيرها على مستقبل الكيان العربى.

المحور الثالث: العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.

ويهدف إلى مناقشة اثار التطورات الكبرى التى يشهدها النظام الاقتصادى الدولى (كالبات)، والتوجهات المسيطرة على العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية (كالشراكة) على اقتصادات الدول العربية، ومستقبل العلاقات الاقتصادية العربية - العربية، والعمل الاقتصادى العربى المشترك.

المحور الرابع: التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.

ويهدف إلى مناقشة الآثار المحتملة لعملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى على هيكل وتفاعلات وقضايا النظام الإقليمى، على المسئوبات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، استناداً على تطورات المرحلة الراهنة، ومستقبل "الوطن العربى" فى هذا الإطار.

ولقد عبرت هذه المحاور - كما وضعها المركز - عن خطة متكاملة لمناقشة مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التى ستؤثر على موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين .

ويبدو ذلك واضحاً من مطالعة محتويات الكتاب التى تتضمن الكلمات الإفتاحية للسيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والرئيس على ناصر محمد رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، والسفير الدكتور / سعود زبيدى مدير مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية .

وقد عقد المؤتمر خمس جلسات، عرضت الجلسة الأولى الأبحاث الخاصة بموضوع التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى، تناولت الجلسة الجوانب الثقافية - التكنولوجية، والسياسية - العسكرية، ودارت مناقشات خصبة حول الأبحاث المقدمة . وانتقلت الجلسة الثانية لمناقشة العلاقات العربية العربية ومستقبلها، ثم تطرقت أبحاث الجلسة الثالثة إلى العلاقات الاقتصادية العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى . أما الجلسة الرابعة فقد تعمقت أبحاثها فى دراسة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى .

ثم نظمت حلقة نقاش شارك فيها عدد من المفكرين والباحثين وقدمت للنقاش ورقتان عن الوحدة العربية وعن العالم العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين .

أما الجلسة الختامية فقد خصصت لمحاضرة ألقاها الدكتور / أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس حسنى مبارك للشئون السياسية وكان موضوعها : موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين .

واختتم الرئيس على ناصر محمد المؤتمر بكلمة استعرض فيها أهم اتجاهات المناقشة وشكر فيها الباحثين والمعلقين وكل من شارك فى المناقشة والحضور على إسهامهم البارز فى إنجاح المؤتمر الذى كان حدثاً فكرياً هاماً فى القاهرة .

ونرجو أن يلتقى مع القراء فى أعمال المؤتمر الثانى للمركز العربى للدراسات الإستراتيجية فى القريب إن شاء الله .

والله ولى التوفيق .

أحمد فخر

السيد يسين

الجلسة الافتتاحية

- كلمة السيد السفير/ د. سعود زبيدي - منبر مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول

العربية

- كلمة السيد الرئيس/ على ناصر محمد - رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

- كلمة السيد الدكتور/ عصمت عبدالمجيد - أمين عام جامعة الدول العربية

كلمة السفير/ د. سعود زبيدي
رئيس الإدارة العامة لمركز الوثائق والمعلومات
بجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأستاذ الدكتور/ أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية
فخامة الرئيس/ على ناصر محمد رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية
الأخوة المشاركون

أيها الأخوة الحاضرون

أنه ليوم أغر أن أرحب بهذه الصفوة المختارة من رجال العلم والأدب والفكر والسياسة التي تجتمع في بيتها: بيت العرب - جامعة الدول العربية - تتناقش وتتناول في موضوع أراه من أهم الموضوعات المطروحة على مائدة البحث العلمي وبسط النقاش الفكري عند كل عربى قومي مخلص من المحيط إلى الخليج.. وهذا الموضوع هو: "موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين" وهو موضوع ندوتكم الموقرة التي عقدت من أجله في هذا البيت العتيق.

وهذه الندوة الكريمة النى يرهاها أبو بيتنا العربى معالى الأستاذ الدكتور/ أحمد عصمت عبدالمجيد، ويقوم بأعباء عقدها المركز العربى للدراسات الاستراتيجية الذى يرأسه فخامة الرئيس على ناصر محمد بالتعاون مع مركز الوثائق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إن دلت على شىء فإنما تدل على مدى بعد نظر فخامتة وعمق فهمه لأهمية البحث العلمى والنقاش الفكرى وضرورتهما الحتمية ومدى مساهمتهما الفعالة فى تقدم أمتنا العربية بما يمكنها من عبور جسر القرن العشرين للسير قدما على جسر القرن الحادى والعشرين..

أيها الأخوة الحاضرون..

أنه لا يخالجنى شك للحظة واحدة أنكم تتفقون معى فى أن العالم من حولنا تموج ساحته بمتغيرات ومستجدات نرى كموج فوقه موج، حتى إذا أخرجنا رأس فكرنا ليطل من نافذته على هذه المتغيرات والمسجدات ليستوعبها بكل أبعادها ويهضمها بكل ملامحها كادت فى خضم ذلك كله أن تتعثر روانا وتغيم رؤيتنا لها، ولعل مرجع ذلك أننا كأمة عربية قد فقدنا البصر والبصيرة فى لحظة إحباط سياسى أصابنا بالفرقة والتشردم فى وقت نحن أحوج ما

نكون فيه إلى الوحدة والتوحد .. إلى التضامن والتكامل .. الأمر الذى جعلنا نجد أنفسنا كأمة عربية واحدة أمام تحديات خطيرة لم نكن مستعدين لها كغيرنا، مما أفقدنا توازننا الفكرى وفدرتنا المعرفية على مواجهة تلك التحديات.. واحسب اننا كأمة ذات حضارة لها دورها على مر التاريخ إذا لم نواجه هذه التحديات بالمنهج العلمى السليم والسمو فوق خلافاتنا مهما كان حجمها ومهما كانت مرارتها، فاننا سنظل ندور حول أنفسنا ونصبح لعبة فى أيدي غيرنا. من هذا المنطلق فإن ما نعرض له أمتنا العربية فى هذه المرحلة من تاريخها من مخططات شرق أوسطية.. وأخطار منوسطية لطمس هويتها العربية والاستفراد بكل منها على حدة، وذلك لنقريغها من تاريخها والغاء دورها كأمة صاحبة رسالة خالدة وحضارة عظيمة، افول أن ذلك كله يفرض علينا أن نناقش تلك التحديات بعقل منفتح.. وعقلانية مستنيرة.. وبوأياء خيرة.. وبرغم كثر هذه التحديات التى تواجه أمتنا العربية فإننى سأقتصر على أربعة منها اجدها من اهم التحديات التى يجب على أمتنا العربية ان تواجهها ببقطة وحذر.. حتى تستبين موقعها على خريطة القرن الحادى والعشرين.. وهذه التحديات تتمثل فى التالى:

أولاً - التحدى الفكرى :

فكلنا نعلم علم البقن أنه ما من أمة حققت تقدمها ورفعتها على مر مراحل التاريخ الإنسانى إلا حين أعملت فكرها.. وأجهدت عقلها فى سبر أعوار المشاكل التى تواجهها ووضع رؤية تصورية لفهم الأوضاع السائدة فيها فى كل مرحلة من مراحل تطورها ومدى قدرتها على علاج هذه الأوضاع، ومن ثم تحديد الوسائل المتاحة والملائمة لعلاجها. لقد كان تعطل باب الاجتهاد فى الحضارة العربية والإسلامية فى رأينا كبوة فكرية كبيرة جعلت الانسان العربى والمسلم يعيش فى قيود تراكمات فكرية وأصفاذ رؤى اجتماعية كبملت فكره وأطفأت نور إبداعه.. فبعد أن قاد العالم برسائلته الحضارية إلى الأمام من أجل خير الانسان فى كل مكان وكل زمان أصبح الآن مقودا لحضارات الغير، ونضب معين عطائه إلى أن أصبح الان عالة على حضارة ذلك الغير .. ولعل ما يؤكد ذلك كله اختلاف رؤى أبنيتنا السياسية من المحيط إلى الخليج بالنسبة لعنلية التغيير الاجتماعى والثقافى المطلوبة فى هذه المرحلة بالنسبة لمجتمعاتنا العربية بل وبالنسبة لكثير من القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية برغم وحدة ثقافة وطننا العربى الكبير بمفهومها الشامل.. ولقد أدت تلك التراكمات على اختلاف مجالاتها إلى حفر أخدود عميق فى منظومة إنساننا العربى الفكرية مما أدى إلى فقدانه لتوازنه الفكرى.. والثقافى.. والحضارى فتعطلت

ملكاته الفكرية وتبددت طاقاته الإبداعية.. فوقع أسيرا ممزقا بين تلك الدراكمات بتناقضاتها المختلفة وبين متالية عقيدته السمحاء..

ومن ثم حدث التصادم بين ذلك الواقع وتلك المتالية ونجم عنه ما نشاهده اليوم من هوة حضارية واسعة بيننا كأمة وبين غيرنا من الأمم وما نعيشه من نظرف في الفكر.. ومصادرة للرأى.. وتحوير في العفدة الاسلاميه حتى وصلنا الى ان يكفر بعضنا، بعضا وما صاحب ذلك كله من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ما برحت نعانى منها أمتنا العربية حتى يومنا هذا، لذلك يجب أن نعى وعيا تاما بأن عملية الاجتهاد فى الحضارة العربية الاسلامية رصيد لا يجب التكر له بل يجب تحريكه وتفعيله وفتح أبوابه وتوظفه لتحقيق التقدم الذى نشده كأمة، لأن الاسلام فى نظرا لا يعبر عن عطاء دينى فقط وإنما يعبر أيضا عن عطاء حضارى سخى المفروض أن يودى إلى مريد من الحق .. والعدل .. والحرية .. والتقدم .. وليس العكس.

من هنا نجد ان مثل هذا التحدى الفكرى الهام يحتاج الى عقول مستبيرة مجتهدة قادرة على مواجهة العصر بكل منغيراته ومعطياته وتحليلها وعربلتها حتى يستقيم النسق الفكرى لانساننا العربى .. واحسب أن هذا هو الدور الرئيسى الذى يجب ان تصطلع به مراكز البحوث والدراسات العلمية فى عالمنا العربى على اختلاف توجهاتها ومشاربها .. فهى الأجدر بالاجتهاد وفتح أبوابه من غيرها، خصوصا وأن لديها الكوادر البشرية والكفاءات العلمية القادرة على ذلك بعد ان فيض العلم لها من الوسائل التقنية ما يمكنها من إعادة التوازن والتوافق لمنظومة انساننا العربى الفكرية..

ثانياً - التحدى السياسى :

وهنا ايضا اعتقد جازما انكم تتفقون معى فى أن عالمنا العربى يواجه تحديات سياسية كبرى فى عالم هو جزء منه اصبح ايفاع تغيره يسير بسرعة الضوء لا بسرعة الهيم .. ومن ثم بجب ألا نفع فى إغراء القول وزخرفته بأن أحوالنا السياسية على ما برام، فذلك وهم يجب أن نرفضه وأن نكون صرحاء مع أنفسنا اذا ما أردنا ان نتقدم ونرقى إلى مصاف الأمم العظيمة ونستعيد دورنا الحضارى، إذ لا بد لنا كدول عربية لكى نكون عنصرا فعلا فى هذا العالم المتغير الذى نحن جزء منه ونشارك فيه، أن يواجه كل منا بسجاعة وإيمان هذه التحديات التى تتمثل فى إحقاق الحق.. والعدل .. والحرية للإنسان العربى على أرضه فى كل مكان حتى يكون منتبيا لها .. محافظا عليها.. مدافعا عنها أمام كل خطر يحرق بها أو شر يراى لها.. ففضية الحق والعدل والحرية لم تعد قضية فنية.. او تجريدية.. ولا هى قضية فى

المطلق، ولكنها قضية شديدة الواقعية.. شديدة الالتحام بحياة الانسان وبقائه ككائن حر يساهم بفكره.. وفنه.. وابداعه فى الحضارة الإنسانية، فأننا لا نتصور إنسانا يفقد الحق والعدل والحرية ونطالبه بان يتقدم.. ذلك ان الحرية حق سماوى شرعه الله للبشر قبل أن تشرعه القوانين الوضعية للشعوب فى كتابات المفكرين ونظريات السياسة.. ولذلك يجب علينا فى هذه المرحلة الحرجة من مراحل تاريخنا التى تمر بها أمتنا العربية أن نعمل على تسريع عناصر التطور فى مجتمعاتنا العربية لتتحرك نحو تحقيق أمانيتها وتطلعاتها إلى الحق والعدل والحرية.. لأنه من المستحيل القفز على مراحل التطور أو استباق قدرات الناس، ومن ثم يجب أن نمتلك تصورا بانوراميا لمواجهة هذه التحديات التى تأتى على رأسها عملية التسوية السياسية التى تخوضها الأمة العربية اليوم مع إسرائيل وما بدا يتمخض عنها من اتفاقيات.. ومعااهدات.. والتزامات.. لترتيب اوضاع منطقتنا العربية من جديد والتى يجب ألا تتم فى غيبة منا أو بعدة عنا.. ولهذا كان النمرود على الواقع ورفض الروتين السباسبى هما الدعامة الأساسية التى يقوم عليها كل تقدم، وهى التى ستؤدى فى الظروف السياسية الحالية الى دعم ثقافة السلام.. وحضارة الأمل..

من هنا فإننى أؤمن إيمانا كاملا بأنه لا بد أن يكون لنا كأمة عربية حكومات وشعوبا ابداعنا السياسى حين نضع تصوراتنا لدورنا كأمة فى هذه المرحلة الحرجة التى نمر بها سواء على المستوى القطرى.. أو الإقليمى.. أو الدولى.. أخذين فى الاعتبار أن أى ابداع سياسى لابد أن يكون وراءه تحليل ثقافى عميق لأبنية مجتمعاتنا وأنساقها المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية فى عصر اضحت فيه الثقافة هى المحرك الاول للمسرح السياسى العالمى وما يعرض على خبثيه من احداث وصراعات، الامر الذى يتطلب منا ان نعى أن الابداع ليس مقصورا على مجالات الأدب والفن والفكر والعلم، بل أنه أيضا يتجلى فى أبلغ صوره فى هذا المجال المعقد الحافل بالمشكلات والملىء بالتناقضات والتحديات.. ونعنى بذلك السياسة بكل معانيها وتجلياتها المتعددة، حيث يتخذ الابداع السياسى صورا محددة أبرزها القدرة على الإحساس بنبض المجتمع وحاجته للتغيير.. والبراعة فى إدارة الأزمات.. والمقدرة على ابتكار الصيغ المناسبة لحل الصراعات.. والخيال القادر على الرؤى الاستراتيجية التى بناء عليها تبنى المجتمعات وتشد قدراتها.. وتتجدد خلاياها بما يسمح لها بتحقيق أهدافها العليا فى عالم يسوده الصراع ونهيمن عليه المنافسة الكونية.. ولنا فى الاتحاد الاوروبى وغيره من الاتحادات - على مستوى العالم أجمع - عظة وعبرة.. ذلك أن التاريخ لا يسير بطريقة تدريجية وانما يتقدم بقفزات مفاجئة وسريعة وفقا لأحداث تفاجئ الجميع وتتحدى خيال البشر وما كامب ديفيد منا ببعيد.

ثالثاً - التحدى الاقتصادى :

وبفنى انكم هنا تتفنون معى ايضا بان أمتنا العربية لم توفق فى تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها على مدار اكثر من أربعين سنة، وذلك بسبب عدم تضامنها وما أصابها من الفرقة والانقسام. ولا أريد ان أقحمكم فى تفاصيل ذلك، فكلكم أعرف منى بها لاسيما وأنتم أهل الاختصاص فى هذا، ولكننى اجد من منطلق الأمانة التاريخية الملقاة على عاتق جامعتنا العربية أن انبه الجميع الى انه قد ان الاوان لأن يخرج العرب من دائرة التشتت الاقتصادى إلى دائرة التوحد والتكامل فى عصر أصبح يؤمن بالتكتلات والتجمعات الاقتصادية وعملها الجماعى كسيمونية رابعة لا نشاز فيها ويرفض التعامل مع الفردية والأحادية فى اى مجتمع من المجتمعات، فهناك كما تعلمون نكتل النافثا.. وتكتل النمر الأسبوية.. والتكتل الاوروبى.. ومجموعة البيبولوكس.. حيث يوجد على مستوى العالم خمسة وأربعون فى المائة (٤٥٪) من أنظمة التكامل الاقتصادى بمختلف صورها ومراحلها تشمل خمسة وسبعين فى المائة (٧٥٪) من دول العالم وحوالى ثمانين فى المائة (٨٠٪) من سكان العالم وتسبتر على خمسة وثمانين فى المائة (٨٥٪) من التجارة العالمية طبقا للدراسة التى أجراها مؤخرا صندوق النقد الدولى. كل ذلك يؤكد مقولتنا بأن البقاء للجمعات الاقتصادية لا للفردية او الأحادية.

ولعل نظره فاحصة مبصرة على نتائج تلك التكتلات تعطينا مؤشرا على مدى اهمية التكتل الاقتصادى بالنسبة لنا كأمة، فقد بلغ حجم التجارة البينية بين كل من دول الاتحاد الاوروبى وكل دول آسيا ثلاثمائة واثنا عشر ونصف (٣١٢,٥) مليار دولار فى عام ألف وتسعمائة وأربعة وتسعين ١٩٩٤.. فى حين بلغ حجم التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها البعض اثنا عشر وثمانية من عشرة (١٢,٨) مليار دولار.. وبلغ حجم تجارة الدول الاسيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس العام مائتان وخمسة وثلاثون (٢٣٥) مليار دولار.. ووفق معدلات النمو الحالية فإن تجارة دول شرق اسيا مع اوربا سوف تكون أكبر بنحو النصف من تجارة دول أوروبا مع الولايات المتحدة ذاتها خلال العدين القادمين.. وتعد الصين على سبيل المثال فقط رابع أكبر سوق للاتحاد الاوروبى حيث بلغ حجم التجارة بين الجانبين فى عام ألف وتسعمائة واربعة وتسعين ١٩٩٤ أربعة وأربعون (٤٤) مليار دولار.. كما نعد اليابان ثانى أكبر شريك تجارى لاوربا بل أصبح حجم تجارة أوروبا الان

مع آسيا أكبر من حجم تجارتها مع الولايات المتحدة، بالرغم من أن الاستثمارات الأوروبية في آسيا أقل منها في الولايات المتحدة.

لقد أدى التكتل الاسيوى ونجاحه الباهر فيما حققه من معدلات نمو مرفعة في فترة وجيزة إلى أن سعت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة بجلالة قدرها إلى دوله لعقد المؤتمر الأوروبي الاسيوى الاول وذلك لتقف على تجربة ذلك التكتل الاسيوى بمعدلاته التنموية المرتفعة في مختلف دوله مقارنة بدولها ولتعاون معه اقتصاديا كسوق كبرى، النذ بالند.

فقد بلغ معدل التنمية في الصين ٩,٩% في حين بلغ في إيرلندا ٦,٥% وبلغ في كوريا الجنوبية ٩,٢% في حين بلغ في السويد ٣,٥% وبلغ في ماليزيا ٩,٢% في حين بلغ في اسبانيا ٣,٢% وبلغ في تابلاند ٨,٦% في حين بلغ في ايطاليا ٣,١% وبلغ في سنغافورة ٨,٢% في حين بلغ في هولندا ٣% وبلغ في أندونيسيا ٧,٢% في حين بلغ في المملكة المتحدة ٢,٧% وبلغ في تايلوان ٦,٦% في حين بلغ في فرنسا ٢,٤% وبلغ في الفلبين ٥,٦% في حين بلغ في ألمانيا ٢,١% وبلغ في هونج كونج ٥% في حين بلغ متوسط معدل التنمية في دول الاتحاد الأوروبي ككل ٢,٧%.

وهنا تكمن دلالة انعقاد ذلك المؤتمر الذى سيتحول إلى منبر دائم بين الطرفين حيث تقرر عقد القمة الثانية بينهما في لندن عام ١٩٩٨.

فأين موقعنا نحن كعرب في خضم ذلك كله؟؟ يقينى أن مراكز البحوث والدراسات العربية والمنظمات العربية القطرية والإقليمية هي التي تملك الإجابة على هذا السؤال. أيها الأخوة الحاضرون

أنه بالرغم من عدم توفيقنا كعالم عربى فى تحقيق التكتل الاقتصادى التكاملى كما أسلفت فإننى أرى أن هناك إمكانية هائلة لتحقيقه، فى تصورنا أن ذلك التكاملى لن يتم إلا بتحقيق التضامن العربى والخروج من حالة الفرقة والتشرذم التى يعيشها، إذا أراد أن يحافظ على هويته، ويؤكد على تماسكه ويعمل على تحقيق وحدته.. وفى اعتقادنا أن ذلك لا يتم إلا بالتحول من النظرة القطرية المحدودة إلى النظرة القومية الشاملة الأكثر رحابة.. فنحن لسنا ضد المصلحة القطرية أو المصلحة الوطنية لكل دولة من دولنا العربية وإنما نحن ضد المصلحة الذاتية حيث أن الفرق بغدو كبيرا إذا ما قارنا بين المصلحة الوطنية أو القطرية وبين المصلحة الذاتية.. ذلك لأن المصلحة الوطنية جزء لا ينفجراً من مكونات المصلحة القومية بينما المصلحة الذاتية ما هى فى الواقع إلا تكريس لمصلحة الفرد على حساب مصلحة الجماعة .. ومن هنا فإن المصلحة الذاتية مهما كانت فوئها المعنوية وامكانياتها المادية، فإنها

تفقد القدرة في الحفاظ على نفسها وعلى الاستمرارية في مواجهة رياح التحديات العاتية، الامر الذى يدفع صاحبها من اجل الحرص عليها الى البحث عن قوى خارجية تحميه وتستقطع الثمن من سيادة الوطن وحرية.

ويقبنى أن ذلك التكامل الاقتصادى لا يتأتى أيضا الا بنفعل العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المعطلة والمنسية، وعلى رأسها السوق العربية المشتركة والتوجه نحو انشاء منطقة تجارة حرة عربية، لأن بناء القدرة الاقتصادية التكنولوجية العربية أصبح يمثل شرطا أساسيا فى إدارة التفاعلات التى ستتمخض عن عملية التسوية السياسية بين العرب واسرائيل بما يعظم الفرص ويقلص المخاطر من منظور المصالح العربية.. وكذلك تفعيل وتدعيم دور المنظمات العربية التى بنى معطما بين الحياه والموت، وهو الامر الذى يتطلب إيجاد صيغة تحاورية تتفق عليها جميع الأطراف العربية فى هذا الصدد ذلك أن كل حواراتنا منذ أن تأسست الجامعة العربية وحتى الان قد أخفقت، حيث كانت جميع المناقشات تنتهى من قبل أن تبدأ لأن المتحاورين لا ينفقون على المقدمات، ومن ثم يخرج كل منهم بنتيجة مختلفة عن الآخر.

وأخيرا لابد لنا حكومات وشعوبا أن نحقق المصالحة العربية التى تبنها معالى الأمين العام للجامعة فى ٢٢ مارس ١٩٩٣، ووافقت عليها أكثر من خمس عشرة دولة عربية بأى ثمن.. لأنه لا يمكن لنا أن ننصور أن تظل أمة بأسرها اسيرة ازمة سياسية مهما كانت تداعياتها ومهما كانت مرارتها، فذلك سىء ضد حقائق التاريخ والجغرافيا.. وضد طباع الاشياء.

رابعاً - التحدى المعلوماتى :

ويقينى أنكم هنا تتفقون معى أيضا أننا نعيش عصر المعلومات الذى سبكون القرن الحادى والعشرون ميدانه ومجاله، فلا ينكر أى منا ما حققه التقدم العلمى من انجازات أخاذة خلبت الألباب وأذهلت العقول فى شتى مناحى الحياة منذ النصف الثانى من قرننا الذى أوشك ان يحمل عصاه ويرحل عنا. وقد ادى هذا التقدم العلمى الرابع الى تراكم المعرفة بفروعها المختلفة الامر الذى ادى بدوره الى انفجارها حيث بات التراكم المعرفى الذى يحدث فى ثابته واحده يعادل ما حدث فى مائة عام مضت.

ونأسيسا على كل ذلك أصبح العالم يعيش الان ثلاث ثورات:

(١) ثورة المعلومات المتمثلة فى الكم الهائل من المعرفة فى أشكال تخصصات ولغات عديدة.

- (٢) ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة.
- (٣) ثورة الحاسبات الالكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها، ولعل خير دليل على ذلك شبكة "الانترنت" الامريكية الشهيرة التي تمثل جوهر ذلك الامتزاج، حيث يتم تخزين معلومات واردة من إحدى وعشرين ألف (٢١٠٠٠) شبكة معلومات بشكل منظم مسبق يسهل عملية استرجاعها بواسطة اى مستخدم.
- وانا هنا لا أريد أن ادخل في تفاصيل علمية دقيقة فيما يتعلق بأهمية المعلومات وتقنياتها المختلفة، لكن يبنى أن أشير إلى أن قطاع الاتصال والمعلومات أصبح هو القطاع الاساسى فى المجتمع المعاصر، ومن ثم اصبح يطلق على المجتمعات المتطورة مجتمعات المعلومات Information Societies حيث تشكلت الاتصالات والمعلومات مجتمعات جديدة اخرى سميت ما بعد الصناعة Post Industrial Societies فقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى إحداث تغييرات فكرية هامة، ونتجت عنها مفاهيم وفلسفات إدارية جديدة تتناسب مع حركة تحول المجتمعات الإنسانية إلى مجتمعات كونية، حيث أصبحت كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوجيا، وأصبح العلم والتكنولوجيا وليس الأيدولوجيا هما المحرك الاساسى للمجتمع الكونى، ونتيجة لثورة الاتصالات هذه أصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء فى مختلف انحاء العالم.
- من هنا تكمن أهمية المعلومات كثورة معرفية بنبكاتها المتعددة بالنسبة لدولنا العربية فى تحقيق النكامل الاقتصادى والنواصل الثقافى والحضارى فيما بين أبنائها من المحيط الى الخليج.. لأنه عندما تضيق مصادر المعلومات وتنحسر، فلا بد ان يبطأ النمو العقلى والوعى التاريخى لنا كأمة ومعهما بالتالى قدرتنا على إدراك ما يحيط بنا من متغيرات وأحداث وما يضمه الآخرون لنا من مخططات وما يحمله المستقبل لنا من مفاجات قد لا نقوى على ملاقاتها..
- وهذا ما وعاد واستوعبه مركز الوثائق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة العربية، وهو ما نمثل فى تبنيه لمترووع إنشاء الشبكة العربية للمعلومات لربط جميع شبكات ومراكز الوثائق والمعلومات فى عالمنا العربى، سواء كانت محلية أو قطريه أو إقليمية أو دولية بما يسهل انسياب المعلومات ونداولها واسترجاعها بسهولة ويسر فى كافة المجالات بين كل بلد عربى وآخر .
- أيها الأخوة الحاضرون

ان الغيوم التى نختم فى سماء وطننا العربى اليوم إنما هى سحابة صيف عابرة سوف تقشعها فوه تضامن هذه الامة العريقة فبشرق نور تسمس تضامنها وتكملها وودعتها.. وإبه لمن بطن الطالع ان يكون موضوع ندوتكم الهامة مواكبا لإجماع الدول العربية قاطبة على تجديد ولاية معالى الاستاذ الدكتور / احمد عصمت عبدالمجيد كأمين عام للجامعة لفترة ثانية، وهو ما يبعث الأمل مشرفا فى نفوسنا بأن معالنه بحكمته الحيانية وحنكته السياسية سوف يقشع تلك الغيوم، ولن يدحر جهدا كما سبق ان عهدناه فى تحديده موقع عالمنا العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين بما يحقق لسعوبه كل تقدم وكل ازدهار.

وأحسب أيضا ان هذا هو الدور الذى يجب أن نصطلع به مراكز البحوث والدراسات فى مختلف احياء الوطن العربى، الى يجب ان يكون هدفها الرئيسى هو النعمى فى دراسة منظومتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها وسبر اغوارها من مختلف الزوايا، حتى يمكن لنا اعادة بناء العقلية العربية على أساس من المنهج العلمى السليم الذى يمكنها من التحرر والانطلاق نحو التقدم لتستعيد دورها وموقعها الحضارى المونر تحت شمس الإنسانية..

مرة أخرى أرحب بكم فى القاهرة مفر ببتكم العتيد.. ارحب بكم فى القاهرة قلب العربيه النابض ومهوى أفئدة العرب اجمعين.. وانوحه بخالص الشكر والتقدير لفخامة الرئيس على ناصر محمد الذى انى الا بعقد مركزه الموقر ندوتكم الكريمة هذه إلا فى رحاب الجامعة، وهو شعور عربى قومى نؤمنه جامعتنا لرجل يعرف معنى العربيه وقوميتها اللتين ناضل من أجلهما وكافح حين كان فى موقع المسؤولية.

وفقكم الله.. وسدد خطاكم.. وجعل النجاح حليف ندوتكم والسلام عليكم ورحمة الله

وبركاته.

كلمة الأستاذ الدكتور عصمت عبدالمجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

"موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين"

السيد الأستاذ على ناصر محمد - رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية.

السادة رؤساء وأساتذة الجامعات،

السادة رؤساء مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية

الأخوات والأخوة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لى أن أرحب بحضراتكم فى مقر جامعة الدول العربية، وبدابة أتوجه بالشكر والتقدير على تهفئة السيد الأستاذ على ناصر محمد بإعادة تعيينى أمينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية داعيا الله أن يوفقنا إلى ما فيه خير أمننا العربية، كما يسعدنى أن أتحدث الى هذه النخبة الممتازة من أهل الفكر والثقافة العرب وفى طبيعتهم أساتذة الجامعات ورؤساء مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية العربية. وأقدر عاليا جهودكم التى تبذلونها من أجل التوصل إلى بلورة رؤية عربية واضحة المعالم حول التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، وموقع الوطن العربى منها، ومستقبله على خريطة القرن الحادى والعشرين، من خلال مساهماتكم الجماعية، ومن خلال طرح وتحليل اهم القضايا الكبرى التى تمس الامن القومى العربى فى عمومها، وأمن كل قطر عربى بصفة خاصة.

وفى هذا الإطار كان ترحيبى بالبادرة الفكرية القومية التى تلقتها من الأخ الأستاذ على ناصر محمد، وكان أن وجهت بمشاركة الامانة العامة للجامعة فى هذا العمل الفكرى الهام الساعى إلى خدمة أهداف الامة العربية ومصالحها القومية.

الأخوة والأخوات

لاشك أن حضراتكم تشاركوننى الراى فى ان التحولات الدولية والإقليمية التى يعيشها عالم اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التى عاصرواها فى فترات سابقة... وهذه التحولات بقدر ما تحمله فى ثناياها من فرص... فإنها وبفس القدر تحمل الكثير من التحديات والمخاطر التى تتطلب منا أن نتعامل معها بوعى وإدراك، وأن نستفيد مما تقدمه من فرص، وإننى على يقين أن حواراتكم ومناقشاتكم لمحاوّر ندوتكم ستضع فى الاعتبار هذه التحولات وما تشكله من مخاطر وتحديات، املا فى التوصل إلى بلورة رؤية عربية شاملة للوطن

العربي تمكنه من التعامل مع هذه النحولات من موقع القوة والقدرة معا، وأن تحتل أمنا العربية منزلتها اللاقة على خريطة القرن الحادي والعشرين.

الأخوة والأخوات

لقد سبق أن أعلنت في أكثر من مناسبة ان وطننا العربي يواجه حاليا الكثير من التحديات والمخاطر التي تؤثر في بنيانه القومي بدءا من نداعيات أمن الخليج، التي مازالت تشكل التحدي الأكبر لمسيرتنا وما ننج عنها من اثار مؤلمة لدى الشعبين الشقيقين في العراق وفي الكويت... ومرورا بالنزاع اليمني الابرز الذي نامل ان تنم معالجته بالطرق والوسائل السلمية وفي اطار علاقات حسن الجوار ووفقا للمواثيق والقوانين الدولية، وكذلك الازمة الليبية الغربية واثرها السلبي البالغ على شعبنا العربي في ليبيا، والأوضاع المأساوية التي أصبح يعيشها شعبنا العربي في الصومال بسبب النزاع بين فصائله، وما يتعرض له شعبنا العربي في فلسطين من حصار وتجويع بسبب سياسة الحصار والإغلاق التي تتبعها إسرائيل، فضلا عن استمرار تعنتها بعدم انسحابها من الجولان السوري ومن جنوب لبنان، الأمر الذي أصبح بشكل عائقا أمام تحقيق أي تقدم في مسيرة السلام، وأخيرا ما يتعرض له هويتنا القومية العربية من محاولات لطمسها في هويات أخرى شرق اوسطية وخلافه... وأصبحنا مطالبين بأن نضع جميعا وقفة صادقة مع النفس نتجاوز فيها سلبيات الماضي بكل ما تحمله من الام ومعاناة، وأن نرتفع فوق نداعيات المحن وذلك بتحقيق المصالحة القومية العربية التي تشكل في رأيي الإطار المناسب لحماية مصالحنا القومية، والذود عن وجودنا وحقوقنا ومقدساتنا، وهويتنا القومية والحضارية.

وفي تفديري أن تحقيق هذه المصالحة ليس بالأمر العسير خاصة في ظل ما نشهده من بوادر مصالحة عربية إسرائيلية، وقد أعلنت في خطابي أمام مجلس الجامعة في ١٤ مارس الماضي أنه إذا كانت المصالحة العربية ضرورة عربية.. تفرضها أوضاع إقليمية.. في ظل منغيرات دولية، فإن تحقيق ذلك يحتاج الى ممارسة إرادة سياسية عربية لإقرار المصالحة... ذلك ان أية خطط او تصورات حول المصالحة لن تحقق شيئا ما دامت الإرادة السياسية نحو هذا الهدف مفتقدة، وأكدت على ان هذا الموضوع شائك وعلاجه ليس سهلا ولكن الأكثر خطورة هو بقاء الوضع على ما هو عليه، خاصة وقد ظهرت مشاهد مختلفة تهدد بإعادة رسم خريطةنا العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على أسس جديدة أخشى أن يتحول بسببها العمل العربي المشترك إلى مجرد تاريخ بدرس في المدارس، وأكدت أن ذلك يستدعي أن نتمسك ونبنى على ما صدر من دعوات كريمة مخلصه صادقة من بعض قادتنا العرب تطالب بتحقيق المصالحة القومية العربية.

الأخوة الحضور

إن أول ما يجب علينا - وحضراتكم من اصحاب الفكر والثقافة والعلم - أن نأخذ به عين الاعتبار هو أن المصالحة التي نشدها ليس الهدف منها إبراء ذمة من ارتكب الأخطاء، ولكننا نقدمها كحجر الأساس لاستعادة التضامن العربي والمضى قدما نحو تعزيز وترسيخ المشروع القومي للأمة العربية، كمشروع متكامل في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل الإنسانية أيضا، والذي من خلاله تتمكن أمتنا العربية من أن تحل المشكلة اللانقية بها ومن أنها خير أمة أخرجت للناس، ولكي تثبت أنها قادرة - رغم ما مر عليها في الماضي البعيد والقريب من أحداث وما تعاقب عليها في الماضي البعيد والقريب من أحداث وما تعاقب عليها من فتن ومحن وما تكبدته من نكسات، على بلورة رؤية واقعية ناضجة للحاضر والمستقبل تسهم في إقامة تنسيق عربي تمتد افاقه إلى مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي الدخول إلى القرن الحادي والعشرين وهي متمسكة بتضامنها العربي، وبثقتها في نفسها، وبهويتها العربية.

إن جامعة الدول العربية، التي لم تكن في أي وقت من الأوقات بعيدة عن هموم أمتها العربية أو غائبة عن القيام بدورها في السعي لتحقيق الأهداف القومية في الحدود المتاحة لها وطبقا لنصوص ميثاق الجامعة، هي حير تعبير عن هذه الهوية العربية.

ومن هذا المنطلق وفي إطار مواكبة قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية كان ترحيب جامعة الدول العربية بالجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك بقرار مجلس جامعتها رقم ٥٠٩٢ في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٩١، وقبل مؤتمر مدريد للسلام بحوالي خمسين يوما. كما كان موقفها الثابت والقائم على أن استمرار إسرائيل في تغليب مفهوم الأمن على مفهوم السلام في المنطقة لن يجلب لها سوى المزيد من أعمال العنف والعنف المضاد، وأن استمرارها في تعطيل مسيرة السلام بعدم تنفيذها لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ و ٢٥٢، يضر ضررا بليغا بعملية السلام التي ارتضتها أمتنا العربية كخيار استراتيجي لها.

وفي إطار السعي لتفدية الاجواء العربية ولم الشمل العربي فإن جامعة الدول العربية خطت خطوات كبيرة نحو إيجاد آليات لإنجاز هذا الأمل المنشود، ومن ثم كانت جهودها في موضوع إنشاء محكمة العدل العربية لتكون الأداة القضائية لحل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربية بالطرق والوسائل السلمية، يقابلها في نفس الوقت آلية فض المنازعات بين الدول العربية لتكون الوسيلة الدبلوماسية لمعالجة النزاعات العربية بالطرق والوسائل السلمية،

وكل ذلك فى إطار ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى، والذى كان السيد الرئيس حسنى مبارك قد طرحه فى خطابه أمام مجلس الجامعة احتفالاً بالعيد الخمسينى لإنشاء جامعة الدول العربية.

الأخوة والأخوات

إن أمتنا العربية وهى تتأهب للدخول الى القرن الحادى والعشرين تترك ان العالم كله يتجه بحطى سريعة نحو القارب والتداخل بحيث لم يعد فى امكان أى دولة أو مجموعة من الدول القدرة على أن تعيش بمعزل عن غيرها، ذلك أن العالم اليوم هو عالم التكتلات الكبرى خاصة الاقتصادية منها، النى أصبحت تشكل ظاهرة هامة تنعكس أصدائها على دول العالم النامى.. الأمر الذى يستدعى إقامة تجمع اقتصادى عربى يكون قادراً على خدمة المصالح العربية العليا، وعلى مواجهة التحديات والمخاطر التى تواجه الأمن الاقتصادى العربى وبصفة خاصة فى شقيه المائى والغذائى، ولقد اعلنت منذ أيام فى "ندوة الحبوب والمياه والقرار السباسبى" والتى عقدت تحت رعاية الاستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى لجمهورية مصر العربية، أن قضية المياه تعد بالنسبة لنا قضية استراتيجية تشكل أهمية أمية واقتصادية، خصوصاً وأن الأمن المائى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الموقع الاستراتيجى للامة العربية حيث تقع منابع المياه خارج الأراضى العربية مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية تستطيع أن تستخدم المياه كأداة ضغط سياسى أو اقتصادى فى الحاضر أو المستقبل، وتأثير ذلك على أسعار الغذاء والحبوب، وأكدت على ضرورة عقد مؤتمر عربى للمياه بعقد فى إطار الجامعة العربية بغية تحديد الاستراتيجية المقبلة للأمن المائى القومى العربى، وفى ظل تطور الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط بما تحمله من رياح السلام والاستقرار والتنمية، الأمر الذى يتطلب أن نتعامل مع هذه الموضوعات من موقع القوة والقدرة معاً، وأن نبذل أقصى الجهد من أجل إقامة بنية الأمن القومى العربى التى تمكنها من أداء واجبها بفاعلية وقدرة حتى يتحقق الأمن والاستقرار وحتى يكون الأمن عربياً خالصاً.

الأخوة والأخوات

إننا نؤمن بضرورة صياغة منظور عربى مشترك للسلام الشامل والعدل فى منطقة الشرق الأوسط يمكن جميع شعوب المنطقة من العيش فى أمن ووثام فى ظل نظام يقوم على احترام الحقوق والالتزام بالواجبات على نحو متكافئ ومتوازن وبوفر الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة، ومن هنا كان إيماننا بأن السلام المنتسود لمنطقة الشرق الأوسط يجب أن يكون قائماً على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالصراع العربى الإسرائيلى والقضية

الفلسطينية، وبمبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك العمل على كل ما من شأنه الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن بذل الجهود من أجل التوصل إلى إعادة مشروع "معاهدة إنشاء منطقة خالصة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط".

إننا نؤمن بأنه بالتوازي مع هذا المنظور يتم التوصل إلى مفهوم واضح ومتكامل للأمن في المنطقة والتعاون مع دول المنطقة دون هيمنة أو سيطرة من طرف على طرف آخر ونؤمن بأن التعاون المنشود لا يمكن التوصل إليه إلا بعد حل كافة القضايا السياسية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وبالقضية الفلسطينية وذلك قبل الشروع أو الدخول في التعاون الاقتصادي المباشر.

الأستاذ على ناصر محمد

الأخوة والأخوات

في ختام كلمتي، أحيي فيكم، ومن خلالكم، أهل الفكر والعلم والثقافة العرب، الذين مازالوا على إيمانهم باننا أمة عربية واحدة، تناضل في مجالات الإبداع والتقدم والتطور والحرص على صيانة الهوية العربية وتأمين الأجيال القادمة، والإسهام في بناء السلام والحضارة الإنسانية، ولتكون لها منزلتها اللائقة على خريطة القرن الحادي والعشرين، وأن تكون خير أمة أخرجت للناس.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد الرئيس على ناصر محمد

رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية - الدكتور عصمت عبد المجيد

الأخوة والأخوات

بداية أود أن أتقدم باسمي شخصياً وباسم المركز العربى للدراسات الإستراتيجية بأحر التهاني إلى معالي الأخ الكريم الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وذلك بمناسبة تجديد ولايته كأمين عام للجامعة العربية لفترة ثمانية سائلاً المولى عز وجل أن يوفقه فى لم شمل أهل هذا البيت بما يحقق لهم أمانهم فى التقدم وتطلعاتهم نحو غد مشرق عزيز .

إنه لشرف كبير أن تحتضن جامعة الدول العربية هذه الندوة التى ينظمها " المركز العربى للدراسات الاستراتيجية " بالتعاون مع " مركز التوثيق والمعلومات لجامعة الدول العربية " برعاية كريمة من الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد شخصياً .

وبشرفى أن أعبر لمعالي الأمين العام عن حالى الإمتنان والتقدير على رعايته الكريمة لهذه الندوة التى تكرر لمناقشة قضية حيوية فى غاية الأهمية وهى " موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين "، وكذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور سعود عبد العزيز زبدى مستشار الأمين العام رئيس الإدارة العامة لمركز التوثيق والمعلومات فى جامعة الدول العربية .

وبشرفى أن أرحب بالأخوة والأخوات الحاضرين جميعاً لتلبية دعوتنا للمشاركة فى هذه الندوة التى حرصنا أن يحضرها ممثلون لمراكز التفكير العربية، ومراكز الدراسات والمؤسسات العلمية، والجامعات والمعاهد البحثية العربية من شتى أنحاء الوطن العربى . إليهم جميعاً أتوجه بالشكر لتحملهم عناء السفر مما يدل على الأهمية التى يولونها لموضوع هذه الندوة .

أيها الأخوة والأخوات

ليس غريباً أن تعقد هذه الندوة فى القاهرة، فقد كانت مصر مشغولة دائماً بهوم الوطن العربى ومستقبل الأمة العربية، ولاتزال تمارس هذا الدور الكبير فى ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك .

إن دراسة الواقع الراهن لأمتنا أصبحت أمراً مطلوباً لاكتشاف الحقيقة، وتحديد مكانتها على ضوء المتغيرات الراهنة والأحداث المستقبلية، وإنه لشرف كبير أن نحتفل فى هذا الوقت أيضاً بمرور عام على تأسيس " المركز العربى للدراسات

الإستراتيجية" الذي كان ميلاده في دمشق في الفترة من ٣/٥-١٩٩٥/م/ برعاية فخامة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، وبحضور مشاركة حوالى (١٧٠) من صفوة المفكرين والباحثين العرب والأجانب من سائر أقطار الوطن العربى والعالم، وهذه مناسبة هامة لاستعراض أهم الخطوات التى خطاها المركز خلال عام من تأسيسه على طريق تحقيق طموحاته التى تخدم مسيرته العلمية البحثية التى بتطلع إليها.

فبعد مسيرة الإشهار والتأسيس التى لم تكن سوى البداية، شهد العام الماضى سلسلة اجتماعات (الهيئة الاستشارية) للمركز التى عقدت فى دمشق، وكرست فى مجملها لوضع الخطة العلمية لنشاط المركز حتى نهاية عام ١٩٩٦/م/ بما يحقق الأهداف التى أنشئ من أجلها. وهذه الندوة التى نعهدها اليوم هنا هى تنفيذ لأحد الموضوعات التى تضمنتها تلك الخطة.

وتتضمن خطة المركز لهذا العام عدد عدة ندوات علمية بالإضافة إلى ندوتنا هذه:

- ١ - ندوة "التحولات الجارية فى المنطقة العربية" وتجرى فى النصف الثانى من شهر مايو ١٩٩٦م فى دمشق .
- ٢ - ندوة "القومى والقطرى فى الواقع العربى" بالتعاون مع جامعة دمشق.
- ٣ - ندوة "القبيلة ودورها فى اليمن" بالتعاون مع جامعة عدن.
- ٤ - ندوة "المرأة وعملية صنع القرار فى الدول العربية" وتجرى فى النصف الأول من نوفمبر ١٩٩٦م فى دمشق.
- ٥ - ندوة "الهجرات اليمنية إلى شمال إفريقيا" تعقد فى طرابلس/ ليبيا.
- ٦ - ندوة "الأمن والتعاون فى البحر الأحمر" وتجرى الترتيبات مع عدد من الجهات لعهدها.

وكان من بين نشاط مركزنا فى العام الماضى تنظيم عدد من المحاضرات الهامة (فى دمشق المقر الرئيسى للمركز)، والتى تهتم الوطن العربى والأمن القومى العربى، والمشاركة فى عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية التى عقدت فى مناطق عديدة من الوطن العربى والعالم: (فى تونس، والأردن، والقاهرة، وفيينا، برشلونة).

وأصدر المركز الكتاب الذى يشتمل على "وقائع اللقاء التأسيسى للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية" المنعقد فى دمشق، واستمر فى إصدار نشرته الإعلامية (الرسالة). وأصدر بعض الدراسات الاستراتيجية التى كان أبرزها "النزاع اليمنى - الإريتري على جزر جنوب البحر الأحمر" عقب المشكلة التى انفجرت بين البلدين إثر احتلال إريتريا لجزيرة

حنيش الكبرى اليمنية، ودراسة عن القدس. كما أصدر بعض الترجمات الاستراتيجية وذلك ضمن السلسلة التي بدأ المركز إصدارها على النحو التالي:

١ - "قضايا استراتيجية" وهي سلسلة علمية محكمة تصدر شهرياً ونهتم بالقضايا العربية ذات الطابع الاستراتيجي، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتهدف السلسلة إلى تقديم تحليلات متعمقة بغرض إثارة الحوار الفكري حول هذه القضايا بين المنفيين والإعلاميين، وتكريس تقاليد التحليل الاستراتيجي بشأنها بين الأكاديميين، والمساهمة في خلق قاعدة علمية لرسم السياسات المتصلة بهما لدى مؤسسات صنع القرار العربية.

٢ - "تقارير خاصة" والتي نامل من خلال المواضيع التي تعالجها متابعة القضايا الكبرى التي يواجهها الوطن العربي وتحليل عناصرها ومفوماتها، بحيث تكون متاحة لصانع القرار العربي في الوقت المناسب.

٣ - "ترجمات استراتيجية" تهدف إلى نقل أهم ما ينشر على الساحة العالمية حول قضايا الوطن العربي، والمنطقة بغرض التعرف على التوجهات والروى السائدة دولياً، وموقع الوطن العربي على خريطة التفكير العالمي وإخضاع ذلك للنقاش العلمي.

وبدأ المركز في إصدار بعض الدراسات الإستراتيجية التي كان أبرزها " النزاع اليمني - الإريتري على جزر جنوب البحر الأحمر" عكف النزاع الذي إنفجر بين البلدين إثر احتلال إريتريا لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية.

ومن بين أهم الخطوات التي أنجزناها خلال العام الماضي، توقيع مذكرة التفاهم مع مركز الوثائق والمعلومات في جامعة الدول العربية، وتوقيع اتفاقيات تعاون مع بعض مراكز الدراسات العربية وذلك كجزء من اهتمام المركز العربي للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع مراكز الدراسات الإستراتيجية العربية. كما أجرينا في الإطار نفسه عدداً كبيراً من الاتصالات مع مراكز البحث والتفكير العربية والعالمية بهدف بلورة رؤية مشتركة لأفضل تعاون وتنسيق علمي ممكن بين هذه المراكز جميعها.

ولقد طرح " المركز العربي للدراسات الإستراتيجية " بعض الأفكار والمقترحات في ندوة مركز الجامعة العربية - بتونس - حول " مكانة الدراسات الإستراتيجية ودور مراكزها " التي عقدت في (نيسان) من العام الماضي. ولا بأس من إعادة طرحها هنا مجدداً نظراً لأهميتها، حيث اقترحنا إنشاء شبكة عربية للمعلومات تخدم أهداف عملنا العربي المشترك، وإيجاد كشاف عربي موحد للدراسات والبحوث على المستوى العربي، وتوحيد الجهود وتنسيق العمل بين المراكز العربية المتخصصة في مجال الدراسات والأبحاث، وإنشاء

صندوق لتمويل المشاريع البحثية العربية، وإنشاء هيئة أو مجلس بضم رؤساء مراكز المعلومات والأبحاث بهدف تنسيق الأهداف والخطط البحثية وتوحيد الجهود والإمكانات الفكرية والمادية واقتراح الحلول الناجحة حول مستقبل الأبحاث العربية الإستراتيجية التي تخدم أهداف وبرامج العمل العربي المشترك.

وإبنى أنوجه بالشكر والتقدير لكل الذين تجاوبوا مع أفكارنا ورغباتنا في العمل العلمى المشترك ومازالت الفرصة سانحة لمناقشة هذه الأفكار وبلورتها.

ولما لمصر من مكانة علمية وحضارية ودور هام فى عملية التنوير التى نقودها فى عالمنا العربى منذ زمن، قمنا فى العام الماضى بافتتاح المركز العربى للدراسات الإستراتيجية فى القاهرة، ووضع الخطة التى سيرتكز عليها نشاطه خلال عام ١٩٩٦م/، والتى تصب فى إطار خطة النشاط العلمى للمركز الرئيسى، ونتطلع إلى تأسيس فرع اخر للمركز فى اليمن وبعض البلدان العربية الأخرى حسب ما تسمح به الإمكانيات والظروف، ويجرى الإعداد لبناء المقر الرئيس للمركز فى دمشق. وينبغى الإشارة إلى أننا وإن كنا لم ننجز كل ما جاء فى النظام الأساسى للمركز فهذا لا يعنى أننا لن نواصل مسيرتنا ونشاطنا الذى بدأناه لاستكمال بقية الأهداف والأنشطة التى نص عليها النظام ومنطلقاته.

أيها الأخوة والأخوات

جميعكم، يدرك بدون شك الأهمية والضرورة التى استدعت من المركز العربى للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات لجامعة الدول العربية عقد هذه الندوة فى هذا الوقت، وفى هذا المكان بالذات، تحت عنوان " موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين "، والأهداف والنتائج التى نتوخاها من عقد هذه الندوة، وبعد مشاورات مع العديد من المراكز البحثية والعديد من الكتاب والمفكرين حددت محاور هذا اللقاء على النحو النالى :

- ١ - التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى .
- ٢ - العلاقات العربية / العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.
- ٣ - العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.

- ٤ - التسوية السلمية للصراع العربى/الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى .

إن هذه القضايا والمحاور تتطلب المناقشة، والمساهمة الجماعية من كل مراكز القرار والتفكير العربية لوضع تصور عام واستراتيجية عربية شاملة للمستقبل الذى تجابهه الأمة العربية فى القرن الواحد والعشرين .

أبها الأخوة والأخوات

من جديد، تواجه الأمة العربية. سؤال التاريخ، السؤال القديم/الجديد، كيف نواجه تحديات القرن الواحد والعشرين. وهو سؤال سبق وجابهه الامة فى عدة منعطفات تاريخية ومصيرية هامة من حياتها، لكنها تجابهه هذه المرة أكثر و اخطر من أى وقت مضى. فالأمة العربية الآن فى مفترق الطرق، وبين نقاط السبل، وأمام اختيارات المصائر، فهى تسعى إلى الدخول إلى القرن الواحد والعشرين أمة فوية فتيّة غنية. ولكى تتمكن من ذلك تحتاج إلى عقل راجح، ونهج ناجح، وقرار واضح، وعمل حاسم، ورؤية سليمة، وعزم لا يلين، وتصميم لا يتخاذل.

المستقبل، ذلك هو ما يقلقنا، ولا يمكن أن نقف متفرجين حتى يأتينا الجواب، فنحن فى عصر تتسابق فيه الأمم إلى مكانة حضارية وإنسانية لائقة، لا مكان فيها للضعفاء، ولا مكان فيه للمتواكلين والكسالى، وإذا كان الطموح والتفاؤل مطلوبين فى كل وقت، فإن العمل ينبغى أن يكون أساس هذا الطموح، وهذا التفاؤل.

لقد علمتنا خبرتنا التاريخية، أن هذه الأمة تكون قادرة على صنع مستقبلها عندما تكون فى حالة تماسك داخلى وفوة وفاعلية، مع وضوح مشروعاتها الحضارية القومية والرؤية السياسية، والعكس صحيح أيضا. فعندما تفقد الأمة الرؤية الإستراتيجية ومشروعاتها الحضارية فإنها تتحول إلى التشرذم والوحدات السياسية المختلفة والمتناحرة .

ونحن - بكل أسف - نشهد فى وقتنا الحاضر هذه المرحلة الأخيرة، حيث تغيب الرؤية الإستراتيجية، والمشروع الحضاري، وحيث التمزق والتشرذم، والخلافات العربية - العربية، بل الصراعات والحروب العربية - العربية، وحيث التخلف والضعف الذى يعتري النظام العربى الراهن.

وفى ظل هذه الوضعية مطلوب منا كعرب، ومطلوب من القادة ومن هذه الندوة، أن نستشف مكانتنا فى النظام الدولى الجديد، وكيف سنواجه القرن الواحد والعشرين بكل ما يحفل به من تحديات وتطورات عاصفة.

ولا أريد أن يستولى علينا التشاؤم في ظل ما هو قائم من صعوبات، وما تجابهه الأمة من تحديات حتى لا نكون في تناقض مع التفاؤل التاريخي الذي ينبغي أن نتسلح به. فبالرغم من حال الأمة الراهن، فإنها ما زالت تمتلك من عناصر القوة المادية والبشرية ما سوف يمكنها من النهوض والنصدي لتحديات القرن المقبل بحيث تحوله إلى قرن للتنمية والتطور والاستقرار والنماء، وثمة ملمحين يبرران هذا التفاؤل:

الملمح الأول :

مرتبط بالعلم الحديث، والدور الذي بدأ يأخذه، في تطوير وتحسين الحياة الإنسانية بواسطة التكنولوجيا الحديثة، وهو أمر لا بد من امتلاكه وتسخيرها لصالح صراع الأمة العربية وهو أمر متاح لكل الدول والتعوب وما يجرى في دول جنوب شرق آسيا دليل أكيد على ذلك.

أما الملمح الثاني :

فيتمثل في هذا التحول الذي بدأ فعلاً في أكثر من مكان في الوطن العربي نحو الأخذ بالديمقراطية، وهي قضية لا بد لها من أن تستمر في الانتشار لتشمل دولا أكثر في عالمنا العربي، وبذلك يمكن القضاء على كل أشكال العنف والحروب والتطرف. ويصل وطننا العربي إلى وضع سياسي تنعدم فيه فكرة العنف واغتصاب السلطة، وتحل محلها فكرة الحوار والتداول السلمي للسلطة وبالتالي الاستقرار والتنمية والتقدم.

إن العالم العربي ينتج حوالى ٢٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط، ويمتلك ٦٠٪ من الإحتياطي العالمي منه، كما ينتج ١١٪ من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي ويمتلك ٢٢,٥٪ من الإحتياطي العالمي منه. ولدى العالم العربي ثروة بشرية هائلة من المتوقع أن تصل إلى ٤٠٠ / مليون نسمة في الربع الأول من القرن القادم. كما تمتلك الدول العربية الكثير من المعادن الهامة، حيث تنتج حوالى ٩٪ من الإنتاج العالمي للحديد. وعلى صعيد الغذاء فإن الإحصاءات تشير إلى أن إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي قد حقق نمواً قدره ٢,٧٪ سنوياً وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٠م/ حتى عام ١٩٩٢م/ مقابل نمو للطلب على هذه السلع بلغ نحو ١٠٪. وتدل هذه الإحصاءات على انخفاض الفجوة الغذائية التي يعاني منها العالم العربي من ١١,٧ / مليار دولار عام ١٩٩٠م/ إلى ٩,٨ / مليار دولار عام ١٩٩٤م/. لكن في الوقت نفسه توجد نقاط تستحق الإهتمام :

- ١ - أن نسبة السكان في سن العمل تمثل /٥٣٪ من إجمالي عدد السكان، بينما تمثل /٦٧٪ في الدول الصناعية.
- ٢ - إن نسبة العمالة الزراعية تعادل /٤٩٪ من إجمالي الأيدي العاملة، بينما لا تزيد في الدول الصناعية عن /٥٪.
- ٣ - أن معدلات الإنفاق على الصحة في الوطن العربي لا تزيد عن /٢٪ من الناتج الإجمالي، بينما تصل في الدول الصناعية إلى /٨٪.
- ٤ - أن معدل الأمية في العالم العربي سوف يصل عام /٢٠٠٠م إلى /٣٨٪ تقريباً، في الفئة العمرية /١٥ سنة/ فأكثر.
- ٥ - أن إجمالي المشروعات العربية المشتركة في الثمانينات حوالى /٨٠٠/ مشروعاً، نفذ منها /٣٠٠/ برأسمال لا يزيد عن /٨/ مليار دولار.
- ٦ - أن الإنفاق على البحث العلمى في الوطن العربي ضئيل للغاية، مقارنة بأية أرقام معروفة، في العالم، وأحياناً في المنطقة.

أيها الأخوة والأخوات

إن الحال التي تمر بها الأمة في نهاية القرن العشرين، وتبدد العديد من آمالها العريضة التي ناضلت من أجلها منذ بداية هذا القرن، لا تعنى تهشم تلك الأسال والتوقعات السابقة إلى الأبد، ولا يمكن للأحداث والهزائم الخطيرة التي منيت بها العديد من المشروعات القومية للأمة أن تهز ثقتها بالنفس. بل إن كل النكسات والهزائم والإخفاقات للقضايا التي سيطرت على وعينا القومى ينبغي أن تعلمنا الدرس اللازم : وأولها التخلص من السلبيات التي قادت إليها في الماضي. وأن نتعرف على أشكال وأساليب جديدة للعمل لكي نصل إلى تحقيق تلك الأهداف والآمال.

ويمكن القول، صراحة، أن العرب مدعوون قبل أى شيء آخر للتصالح مع بعضهم البعض، لكي يتجاوزوا أزماتهم، ويتغلبوا على خلافاتهم التي تمزقهم، ويصلوا إلى قواعد جديدة بديلة للنظام العربى الراهن الذى كشف عن مدى ضعفه وهشاشته فى أكثر من مناسبة. ومن وجهة نظري، ونظر الكثيرين، من المحللين السياسيين، فإن النظام العربى ومنذ نصف القرن الأخير تقريباً، لم يفرز مؤسسة إقليمية أفضل، أو يمكن أن تكون البديل لجامعة الدول العربية التي أثبتت رغم كل الصعوبات والظروف أنها (بيت العرب) جميعاً، ولنا نحن فى اليمن تجربتنا مع الجامعة، فحين إختلفنا فيما كان يسمى بشرى اليمن، واحتربنا فى عام /١٩٧٢م/ لم نجد مكاناً أفضل من الجامعة نلجأ ونحتكم إليه. وهنا فى هذا المكان وقعنا أول

اتفاقية وحدوية، وكانت هذه الاتفاقية هي الأساس لكل العمل الوحدوي اللاحق الذي تَوَجَّه بقيام دولة واحدة لليمن. ولقد أثبتت التجارب الماضية أن كل المحاولات التي جرت خارج الجامعة قد انهارت وتصدعت وتاكلت، كما أن المحاولات الجديدة لإيجاد نظام شرق أوسطي، ومحاولات أخرى تستهدف وجود هذه الأمة وجامعتها العربية تستدعي التمسك بالجامعة وتعزيز مكانتها، وهذا معناه أنه لا بد من العمل على الجامعة العربية ومؤسساتها الفاعلة، والعمل الجاد على تفعيلها لتقوم بدورها في دفع مسيرة العمل العربي المشترك إلى الأمام. ولذلك فنحن لا نرى سواها قادرا على حل الخلافات العربية - العربية، وتحقيق التضامن والتعاون والتنسيق بين الدول العربية في مختلف المجالات شريطة أن تطور الجامعة اليات عملها، وشريطة أن تجد الدعم لها ولكافة مؤسساتها من الدول والقادة العرب لكي تقوم بدور أكثر نشاطا في احتواء أي خلاف عربي قد يبرز في المستقبل، وتدفع في الوقت نفسه بمسيرة التعاون والتطوير في الوطن العربي.

إننا، كعرب، نواجه هذا الواقع في ظل قرن قادم مفعون على كل النوفعات، وقرن موشك على الإنصرام مع كل ما حفل به من تغيرات عاصفة، ربما لم تشهد البشرية المعاصرة مثيلاً له في تاريخ الفكر السياسي والاقتصادي. علينا أن نواجه هذا التحدي، وأن نتعلم إدارة موقعنا في النظام الدولي الجديد من خلال التعامل، والعلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي في ظل التطورات الكبرى التي يشهدها العالم.

نحن أخرج ما نكون في هذه المرحلة إلى بلورة رؤى استراتيجية عربية، ومسؤولية القادة العرب وأصحاب التفكير والفرار هامة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ أمتنا العربية. وعليهم جميعاً مسؤولية كبرى لتحقيق المصالح العربية، الكبرى ولن يكون ذلك ممكناً برأينا بدون فتح صفحة جديدة في العلاقات العربية، وذلك بتحقيق المصالحة العربية التي تبنّاها ونادى بها معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وبعض القادة والزعماء العرب ورمى خلافات الماضي في بحر التسامح والعمل العربي المشترك.

إننا نعتقد أن البدايات الصحيحة لمثل هذا العمل والمدخل لبناء استراتيجية عربية جديدة للقرن المقبل، يستدعي مايلي :

أولاً : عقد قمة عربية للملوك والروساء العرب في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة لحل الخلافات العربية - العربية، ونتمنى أن بنجح القادة العرب خلال هذه القمة في إيجاد آلية جديدة دائمة لحل الخلافات العربية على أساس احترام حق ومصالح وخصوصيات الدول العربية صغيرة كانت أم كبيرة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ثانياً : مناقشة مستقبل الأمة العربية والتحديات التي تواجهها في القرن المقبل .
 ثالثاً : رسم إستراتيجية عربية واضحة للجامعة العربية ودعم مؤسساتها وتقديم أشكال الدعم لها لكي تكون قادرة بالفعل على تحقيق أهداف هذه الأمة ونحن نطل على القرن الواحد والعشرين .

إن التطورات والمتغيرات الدولية والعربية الأخيرة والمتلاحقة، تتطلب عقد مثل هذه القمة وصوغ مثل هذه الاستراتيجيات والرؤى العربية الموحدة. ولا نقصد من هذا أن نتحول إلى تكتل يعادى ماحوله أو يقف في وجه المتغيرات، بل المفصود أن نكون جزءاً فاعلاً في النظام الدولي الجديد بعد نصف قرن من الصراع. وأمامنا تحديات كبيرة تمس صميم حياة أمتنا العربية التي هي في أمس الحاجة إلى الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة .

ولقد أثبتت تجارب كل الشعوب أن العنف والحروب ليست هي السبيل لتحقيق آمال شعوب المنطقة، وأن السلام العادل والشامل هو مطلب لكل شعوب المنطقة ويصب في مصلحتها ومصلحة شعوب العالم باعتبار منطقنا منطقة استراتيجية تلتقي عندها مصالح دول وشعوب كثيرة .

وفي رأيي، أن إستحقاق السلام أو نأثير التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى هو من أهم القضايا التي تواجه أمتنا العربية والمنطقة في المرحلة القادمة، وهو أحد موضوعات أو محاور هذه الندوة. وأن مسؤولية الأمة والقادة العرب تتعاظم لمواجهة هذا الاستحقاق بما يستحق من اهتمام، بحيث يتناسب هذا الدور شكلاً وموضوعاً مع هذه المتغيرات .

ونعتقد ان الاهتمام خلال هذه المرحلة بالذات، ينبغي أن ينصب على دعم ومساندة كل القضايا التي تصون الأمن القومى العربى بكافة اشكاله وصوره. وأن يتعاظم الاهتمام العربى الساعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى وقيام سوق عربية مشتركة، وما يستتبع ذلك من الاهتمام بالثروات القومية العربية بما فى ذلك الأمن المائى القومى العربى وكيفية المحافظة عليه، باعتباره من أخطر القضايا التي تواجه المنطقة والعالم .

وإننا نشدد على أهمية التعاون والتنسيق الاقتصادى بين الدول العربية ودعم جهود جامعة الدول العربية بهذا الصدد والاسراع فى خلق الية مناسبة لتنفيذ كل قرارات القمم العربية بهذا الشأن. ونعتقد ان هذا التعاون ينبغي أن يكون أهم مظاهر تطور العمل العربى المشترك خلال المرحلة القادمة، لما يمكن أن يتركه من تأثيرات على مستقبل التعاون العربى المشترك من ناحية، وعلى مستقبل التنمية والتطور فى الوطن العربى وعلى علاقاته المستقبلية مع العالم من ناحية أخرى ونعتقد أن نشوء مصالح إقتصادية ملموسة بين أقطار الوطن

العربى مع استمرار التعاون بينها، سوف يودى إلى تراجع الخلافات السياسية، وسيكون الإقتصاد والتعاون الإقتصادى عنصراً هاماً من عناصر الحفاظ على تماسك ووحدة الصف العربى، وهذا من وجهة نظرى يمكن أن يساعد العرب على الاندماج فى المنظومة الدولية، والتكيف مع المتغيرات والنظورات الجديدة فى العالم مثل (إتفاقيات الجات) و (الشراكة العربية - الأوروبية) والتعاطى مع (التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلي) وتضييق الفجوة الإقتصادية والتكنولوجية بين الوطن العربى والعالم حتى لايتحول العرب إلى الهامش أو يظلون فيه.

إننا جميعاً ندرك أهمية وخطورة التحديات التى تواجه أمتنا فى القرن المقبل، ولابد أن نقف أمامها ونستعد لها. وفى هذا الانجاه فإن هذه الندوة هى خطوة واحدة فقط على هذا الطريق، والأمل كبير فى أن تتبعها خطوات أخرى جادة حتى تتحقق الرؤية والاستراتيجية العربية المشتركة.

سدد الله خطاكم، ووفقكم الى ما فيه خير هذه الأمة. ومرة أخرى أعبر لكم عن مشاعر التقدير والإحترام، ولمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية شخصياً على رعايته لهذه الندوة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



الجلسة الأولى

التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى

رئيس الجلسة : الدكتور/ ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب اليمنى السابق

الجوانب الثقافية - والتكنولوجية للتطورات الكونية الراهنة .

الأستاذ/ السيد يسين، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الجوانب السياسية - والعسكرية للتطورات الكونية الراهنة .

اللواء/ أحمد اسماعيل فخر، رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط - مصر .

تعقيب : الدكتور/ عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

تعقيب : الدكتور/ ماهر الطاهر، باحث فلسطينى .

مناقشات عامة .

التطورات الكونية الراهنة : الجوانب الثقافية والتكنولوجية

الأستاذ/ السيد يسين

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

بالأهرام.

اعتقد ان الحديث عن موضوع التطورات الكونية الراهنة وخصوصا فيما يتعلق بالجوانب الثقافية بتير العديد من الفضاضا التي لا تمس فقط الجوانب الثقافية - بل تشمل ايضا الجوانب السياسية والجوانب الامنية. والموضوع الذي نتحدث فيه بدأ بكلمة "الكونية"، فهذه الكلمة أصبحت أحد المفاتيح الرئيسية لفهم العالم المعاصر. وكلمة "الكونية" هي التي نترجم بها المصطلح الإنجليزي Globalism. ويعتبر موضوع الكونية محل جدل في الأدبيات العربية المعاصرة وهو ما يرجع إلى أن الكلمة ذاعت واستخدمت بغير تحديد، خصوصا بعد تصاعد الدعوة إلى صباغة نظام عالمي جديد والتي كان أول من أطلقها الرئيس الأمريكي السابق بوش. وقد رأى كثير من متقفي العالم الثالث بشكل عام والمتقنون في الوطن العربي بشكل خاص إنها دعوة لإعادة إنتاج نظام الهيمنة العالمي. من هنا لفبت هذه الدعوة التي أطلقت من قبل الإدارة الأمريكية في لحظة ما العديد من الانتقادات والتحليلات، ولكننا اليوم حين نتحدث عن الكونية ينبغي ان نؤكد أننا نتحدث في الواقع عن عملية تاريخية. لا نتحدث عن مفهوم يراد إسقاطه - إسقاطا - على العالم، ولا نتحدث عن سيتحكم في العملية الكونية. وإذا أردنا أن نحدد مفهوم الكونية تحديدا علميا فإننا نقول أنها عملية تاريخية تجرى منذ قرون.. هناك بعض الاجتهادات تقول أن الكونية بدأت منذ القرن السادس عشر، وفي هذا الإطار أشير إلى أن انشاء نظام عالمي يعد مسألة قديمة، غير أن تسارع ايفاع التاريخ العالمي في السنوات الأخيرة برد في المقام الأول إلى تعمق اثار الثورة العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الثورة الاتصالية عبر المسبوفة التي جعلت تداول الأخبار والمعلومات بل والمعرفة مسألة تتم في التو واللحظة. والكونية بهذا المعنى لها تجليات تسي.. هي تجليات سياسية واقتصادية وثقافية.

في مجال التجليات السياسية أصبح مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية مبدأ يكاد يكون مستقرا، فالدعوة إلى حل الخلافات بالطرق السلمية أصبحت مسألة أساسية. وفي مجال السياسة المقارنة أصبحنا نتحدث عن احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية باعتبارها

أصبحت شعارا كونيا بفضل خبرة القرن العشرين الذى جرى فى أواخره سقوط النظم الشمولية، وليبرز عام ١٩٨٩ باعتباره النهاية الفعلية للقرن العشرين.. فالتمولية سقطت مرة واحدة وإلى الأبد، والسلطوية أيضا أو السلطوية ستسقط ولا يمكن أن تعيش. وقد أصبحت التعددية السياسية الشعار الكونى المرفوع وأصبح تحول الدول الشمولية والسلطوية الى التعددية السياسية عملية تاريخية نراقبها عن كثب فى كثير من مجتمعات العالم الثالث.

إذن حينما نتحدث عن الكونية السياسية نتحدث عن هذا العبور من الشمولية والسلطوية إلى التعددية السياسية. هذا تحد أول بالنسبة للوطن العربى حيث مازلنا نعيش على نظم سياسية سلطوية تثبت بمواقعها السلطوية ولا تريد أن تخلق السبيل لنمو قوى المجتمع المدنى العربى. وكثيرا ما نتحدث عن الوطن العربى على سبيل التجريد، ولكننا لو أردنا أن نجرى عملية تنميط للبلاد العربية لاكتشفنا أن هناك نظاما سياسية مغلقة بالكامل.. سواء عن طريق نظام سياسى أغلق الأبواب أمام الشعب ولا يريد أن يفتح أى فرصة لأحزاب أخرى أن تتحدث أو تعبر عن رأيها أو للمجتمع المدنى، وهذه النظم المغلقة قد تكون نظاما جمهورية أو ملكية أو مشيخية.. فليس هناك فرق.. فالنظام السياسى المغلق هو فى تصورى الذى يصادر حرية الشعب فى التعبير عن نفسه.

ثم هناك نظم سياسية تقليدية تحاول أن تطبق مبدأ السورى الإسلامى بطريقة محافظة، ثم لدينا مجموعة من الدول مثل مصر والأردن ونونس تحاول أن تفتح الباب أمام تعددية سياسية اعتبرها تعددية سياسية مقيدة.

هذه هى العملية التى نشاهدها فى الوقت الراهن، والتحدى المطروح على الوطن العربى فى هذا المجال هو تحدى الخلاص من آثار السلطوية والانتقال إلى التعددية السياسية بأفانها المختلفة وعودها الكثيرة. وقد أصبحت مسألة احترام حقوق الإنسان من الشعارات الكونية السباسبية. ويكشف عن هذا فى عالمنا العربى الندوة المشهورة عن أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى قبرص منذ عدة سنوات وانتهت بالإعلان عن انشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكان ذلك إشارة إلى انتقال المثقفين العرب من القول إلى الفعل واستطاع المثقفون العرب أن يرفعوا معدل الاهتمام بحقوق الإنسان وتشكلت منظمات وطنية فى عديد من البلاد العربية.. فمسألة حقوق الإنسان أصبحت شعارا كونيا، وإذا كان هناك فى المجال الدولى قوى دولية تمارس ازدواجية فى تطبيق شعارات حقوق الإنسان فلا ينبغي أن يكون ذلك مانعا لنا من أن نطبق هذه الشعارات، لأن هناك إجماعا دوليا على أن احترام حقوق الإنسان أصبح مسلمة من المسلمات الأساسية. هذه بعض تجليات الكونية السياسية.

أما بالنسبة للكونية الاقتصادية فلعل أبرز معالمها انشاء منظمة التجارة العالمية (الجات) التي انضمت اليها ١١٤ دولة، وأصبحت الدول الموقعة داخلة في مجال المنافسة العالمية. وهذه المنافسة إذا دخلنا فيها كعرب لابد أن نفرض علينا ثورة في مجال التعليم والإعلام وفي مجال الإبداع والقدرة على المنافسة على المستوى العالمي. وهذه مسألة ثقافية في المقام الاول تتعلق بتعليم الشعب ودرجة الإبداع وبنظام المعلومات في المجتمع ولنظام الإعلام وبالافتتاح على العالم... إلخ. وبالنسبة لهذا تحد ثقافي في المقام الأول، ويصبح السؤال هو كيف نستطيع أن نرتقي إلى مستوى المنافسة العالمية؟

ثم نأني إلى الكونية الثقافية والتي يثار بشأنها سؤال رئيسي هو: هل يمكن أن تنشأ ثقافة عالمية تتضمن من المعايير والقيم ما يضبط سلوك الافراد والمجتمعات أم لا؟ هذه قضية خلافية، فمشكلة قضية الثقافة العالمية انها قد تتعارض مع الخصوصيات الثقافية ولكنها مسألة مطروحة للبحث والنقاش. والدليل ان لدينا الان تحديا خاصا فيما يتعلق بما يسمى حق التدخل لأسباب إنسانية أو لأسباب سياسية. رأينا حق التدخل بالنسبة للعراق بعد غزو الكويت والحصار غير الشرعي للشعب العراقي، وراينا الحصار على الشعب الليبي، وهناك مشروع الحصار على النظام السوداني. إذن حق التدخل يفرض علينا ضرورة البحث عن ماهي المعايير التي يمكن للمجتمع الدولي أن يطبق فيها ما يسمى بحق التدخل سواء لأسباب إنسانية أو لأسباب سياسية؟ هذه قضية تتعلق بصباغة معايير ثقافية عالمية على أساس أخلاقي، على أساس أنه لايجوز للمجتمع الدولي أن ينكر شعبا لنظام سياسي معين يمارس فيه القتل والتعذيب على سبيل المثال. هذه قضية أخلاقية ولكنها تثير في نفس الوقت قضية الكونية الثقافية وعلى وجه الخصوص: هل يمكن أن تنشأ ثقافة عالمية أم لا؟.

هذه بعض التجليات الكونية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. ونحن في الوقت الراهن وفي هذه المرحلة الحاسمة من مراحل التاريخ الإنساني نمر في الواقع بثلاث ثورات متزامنة:

الثورة الأولى: سنطلق عليها الثورة السياسية والتي تتعلق أساسا كما قلنا بسقوط النظم الشمولية والسلطوية وظهور التعددية السياسية كشعار أساسي. ولكن هنا لدينا أسئلة مطروحة: هل صحيح أن التعددية السياسية لا يمكن أن تطبق إلا في إطار المفهوم الغربي للديمقراطية؟ سؤال مطروح، وهل هناك أنماط أخرى للديمقراطية غير غربية؟ هنا يبدو الصراع الثقافي في المجتمع العربي حين ترفع بعض الجماعات شعار الشورى الإسلامية باعتباره بديلا للديمقراطية الغربية. وهناك خلافات حول هذا الموضوع - خلافات ثقافية وسياسية، وهناك اجتهادات شتى حتى بين التيار الإسلامي ذاته. فبعضهم يقول أن الديمقراطية

الغربية هي نفسها التورى الإسلامية، وهناك رأى آخر يقول أن التورى الإسلامية، كما يقول استاذنا الدكتور توفيق الشاوى فى كتاب مهم نظام يختلف تماما عن الديمقراطية الغربية. وهناك سؤال مطروح حول: هل هناك نظرية موحدة للديمقراطية أم لا؟ أما الديمقراطية فهي مجموعة من المثل العليا التى يراود الوصول إلى تحقيقها. هذه هي الثورة السياسية التى نحاول أيضا فى المجتمعات المتقدمة إثارة التسك فى مدى سلامة الديمقراطية التمثيلية للتعبير عن الشعب. ومسألة الـ Representation مثارة فى الأدبيات السياسية.. هل هذا هو أفضل نظام أم أن هناك نظاما أخرى ينبغى أن نفكر فيها وأن نبدعها للتعبير عن قوى الشعب المختلفة. ومن هنا يمكن القول أنه فى بعض المجتمعات هناك جماعات سياسية تريد الآن أن تبذل وسائل لتحدى احتكار النخبة السياسية حتى تستطيع أن تمثل الشعب تمثيلا صحيحا.. وهناك اجتهادات سننى نظرية وتطبيقية فى هذا المجال.

الثورة الثانية بالإضافة للثورة السياسية مائسمة بالثورة القيمية. وقد أجرى أحد الباحثين الأمريكيين (انجل هارت) مجموعة من البحوث نشرها فى كتاب بعنوان الثورة الهادئة The Silent Revolution. وأقام هذه البحوث على قياسات رأى عام فى مجموعة كبيرة من دول أوروبا الغربية واكتشف أن نظام القيم الأوروبية فى الدول التى درسها ينفصل من التركيز على القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية، والفرضية التى وصل إليها وصاغها أن الشعوب فى هذه البلاد انتقلت من الاهتمام بالقيم المادية وأثارت السؤال الخطير الخاص بما هو معنى الحياة؟ ومن هنا برزت مقولة 'Quality Life'.. معنى الحياة، فأشباع الحاجات الأساسية لا يكفى ولكن أثرت تساؤلات حول معنى الحياة.

إذا أثرت السؤال الخاص بمعنى الحياة، فمعنى ذلك أننا دخلنا فى المجال الروحى للإنسان حيث لم يتم التركيز على القيم الروحية فى نظرية التحديث الغربية. ووضعت بين قوسين تحت تأثير الوضعية والعلمانية ولم يتم الاهتمام بها. وتأتى هذه الجوانب الروحية الآن فى صيغة إحياء دبنى فى كافة الأديان فى اليهودية، فى المسيحية، فى الإسلام، وعاد الدين مرة أخرى كنسق اجتماعى يحتل موقعا مؤثرا فى وجدان الناس. ومن هنا يمكن القول أن الثورة والاتجاه إلى ما بعد القيم المادية فى الغرب المتقدم يماثل فى بلادنا العربية عودة للدين مرة أخرى وإعلاء لشأن القيم الدينية، وكثيرا ما بجرى القول أن النخبة العلمانية العربية لم تكن معدة لهذه الظاهرة، فحين حدثت عملية الإحياء الدينى والتدبى الشعبى والمناداة بالتأثير الإسلامى كان المثقفون العرب العلمانيون قد وضعوها بين قوسين تحت تأثير نظرية التحديث الغربية على أساس أن التنمية والتحديث من شأنها أن تؤدى إلى رفع وعى الناس. ونحن الآن مواجهون بمشكلة كيف يمكن أن نتعامل مع الدين كنسق اجتماعى، وكيف يمكن أن نعالج

اشكالية الدين والسباسة؟ هناك دعوات أنه ليس هناك فصل فى الإسلام بين الدين والدولة. ماذا سنفعل فى هذا الصراع بين القوى العلمانية من جانب والقوى الدينية من جانب آخر؟. إذن موضوع الثورة القيمة الذى يتعلق فى الغرب بالانتقال من القيم المادية إلى ما بعد المادية، لدينا شبيه له هنا هو العودة إلى الدين ومحاولة حل الصراع بين العلمانية والتيارات الدينية.

ثم نصل بعد ذلك إلى ما نسميه الثورة المعرفية ثالث هذه الثورات، والثورة المعرفية يمكن إيجازها فى عبارة واحدة هى الانتقال من نموذج الحداثة الغربى إلى ما يسمى ما بعد الحداثة. وهذه مسألة معقدة من الناحية الفلسفية. ولكن يمكن القول أن مشروع الحداثة الغربى الذى قام منذ عصر التنوير حتى الوقت الراهن يقوم على عدة أسس أهمها الفردية والعقلانية والإيمان بالعلم والتكنولوجيا كأساس لحل مشكلات المجتمع، وهناك دعاوى فى الغرب الآن تقول أن هذا المشروع قد سقط وقد تجاوزه الزمن وأنا فى سبيل إقامة مشروع جديد لا يؤمن بالحنمية لا فى الطبيعة ولا فى التاريخ ولا فى المجتمع، ولا يؤمن بالأنساق الفكرية المغلقة والايديولوجيات المغلقة. ونقول هذه الدعاوى أن التاريخ الإنسانى مفتوح والخيارات متعددة ويتوقف على الإنسان كيفية اختيار الحل المناسب فى اللحظة المناسبة. فنحن أمام صياغة جديدة للعقل الغربى، وهذه الصياغة الجديدة ستؤثر فى تشكيل العلوم الاجتماعية الغربية.. علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد، وقد بدأ بغض الإنتاج فى هذه العلوم يتأثر بالفعل بدعاوى ما بعد الحداثة وتتأثر فئات تحليلية جديدة لوصف العالم المعقد الذى نعيش فيه.

إذا راجعنا بعض الأدبيات عن العالم المعقد الذى نعيش فيه نجد عبارة كلاسيكية تقول: نحن نعيش فى عصر يتسم بعدم التقييد وعدم القدرة على التنبؤ بمساره وأن القدرة على التنبؤ سقطت.

إن وصف العالم حتى قبل تفسيره أصبح معقدا بحكم تسارع الإيقاع وبحكم تعقد الظواهر. ومن هنا نشأ نموذج جديد يسمى ما بعد الحداثة ولينعكس على تشكيل العلوم الاجتماعية، معنى ذلك أننا فى العالم العربى كمتقنين وباحثين مدعوون للاستطلاع النقدي لهذا النموذج المعرفى الجديد.. نموذج ما بعد الحداثة. ثم نصل بعد ذلك إلى القضية المطروحة أمام الإنسانية فى الوقت الراهن وهى قضية إقامة نظام عالمى جديد ليس بالطريقة الأمريكية، ولكن هناك حاجة موضوعية لإعادة صباغة العالم. كيف يمكن أن يكون ذلك؟.

بعدما انتهى الصراع الإيديولوجى بين الشرق والغرب، بين الشيوعية والرأسمالية صعد فجأة موضوع الحضارة وأصبح المفهوم سائدا، وتصادت الدعوات لحوار الحضارات وأصبح لدينا تياران أساسيان، تيار يدعو إلى حوار الحضارات بشروط مختلفة وتيار آخر

عنصرى يدعو إلى الصراع بين الحضارات كما ظهر من المقالة التى أثارت دويًا فى العالم والتى كتبها صامويل هانتينجتون عن صراع الحضارات. إذن فى موضوع حوار الحضارات.. القضية المطروحة أن كل حضارة من حضارات الإنسانية الراهنة تتحدى بحقها فى صياغة نسق القيم الذى سيحكم العالم. وهناك مقالة شهيرة نشرها ناكاسونى رئيس وزراء اليابان السابق فى Survivor قال فيها: من حق البوذية أن تشارك فى صياغة نسق القيم الجديد، ومن حق الحضارة الصينية أن تشارك. ومن حقنا أيضا كتقافة عربية إسلامية أن نشارك، كيف؟ من خلال الدخول بفاعلية فى حوار الحضارات. كيف ندخل فى حوار الحضارات إلا إذا أعدنا أنفسنا لهذا الحوار. فى نصورى نحن مدعوون فى الوطن العربى من الجانب الثقافى إلى خطة منهجية لمحاولة الاستعداد لحوار الحضارات الذى سيمارس أشكالا شتى بين الحضارات المختلفة.

الخطوة الأولى فى هذا الحوار فيما أتصوره كمسئولية ملقاة على عاتق الباحثين والمتقنين العرب تتعلق بضرورة التتبع النقدي للفكر الآخر، لا نستطيع أن نتمتع بترف تجاهل الفكر الآخر أو عدم دراسته بطريقة نقدية. هناك دعوات للإنغلاق الثقافى فى الوطن العربى تحت ستار أن هناك غزوا ثقافيا، وأن الفكر الآخر فكر مغيب وأنه مسيطر ويدعو إلى غزونا ولكن هذه دعوة جهول - كما أتصور - لا نستطيع أن نعيش بغير التحليل النقدي لفكر الآخر فى كافة الميادين المعرفية والسياسية والاقتصادية بسبب بسيط أن فكر الآخر سترجم إن عاجلا أو آجلا إلى سياسات تؤثر علينا، وقد ضربت المثل من قبل بحق التدخل الذى يراد تطبيقه بطريقة تمييزية ضد الشعب العربى وضد شعوب العالم الثالث.

ثم علينا ثانيا أن نمارس ما أسميه النقد الذاتى. فعلى التيارات السياسية العربية أن تمارس النقد الذاتى لكى ندرس بشكل متعمق المسيرة الماضية. ومن حسن الحظ أنه بدأت بوادر النقد الذاتى العربى من بعض التيارات السياسية العربية الأساسية. فقد نشر الدكتور عبدالله النفيس عالم السياسة الكويتى المعروف كتابا هاما تحت عنوان "الحركة الإسلامية - أوراق فى النقد الذاتى" يعد فريدا فى المكتبة العربية حيث شاركت فيه مجموعة كبيرة من المفكرين الإسلاميين من كافة الأسماء كالغنوشى والترابى.. الخ. ومارست هذه الأعلام نقدها الذاتى للتيار الإسلامى. أيضا نشر الأستاذ كريم مروان كتابه "حوارات" وهو يعد مبادرة فى النقد الذاتى الماركسى. أيضا التيار القومى العربى نشر مجموعة ندوات وحوارات فى هذا المجال، فالنقد الذاتى على مستوى التيارات السياسية وعلى مستوى الباحثين والمفكرين ضرورة أساسية لكى ندخل فى حوار الحضارات.

نم لا بد من خطوة ثالثة.. أن نصل إلى ما نسميه إبداع مبادرة حضارية عربية تكون أساسا لحوار الحضارات.. هذه المبادرة الحضارية العربية لابد أن تنهض على عدة أسس منها: ما هو تصورنا كعرب لمفهوم السلام العالمى ولنزع السلاح؟ وما هو تصورنا لحق التدخل ولمعايير؟ ما هو تصورنا للصراع بين الثقافة العالمية المراد صياغتها والخصوصية الثقافية؟ ما هو تصورنا للتنمية والمساعدات الاقتصادية؟ ما هو تصورنا لحوار الحضارات وشروطه؟ هذا الذى ينبغى أن نصوغه كمبادرة حضارية لا يمكن أن يتم إلا من خلال حوار واسع المدى بين المنتديات الفكرية العربية والمنقذين العرب.

هذه بعض التحديات التى تجابهنا حين نتحدث عن التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى، فلا نستطيع مواجهة المستقبل إلا بتتبع الآخر بطريقة نقدية بالنقد الذاتى ولصياغة مبادرة حضارية عربية من هذا الحوار.

هذه بعض الأفكار الموجزة التى اردت أن أطرحها عليكم فى هذا الموضوع الشانك والمعقد الذى يتسم بازدهامه بعديد من الافكار والرؤى.

التطورات الكونية الراهنة : الجوانب السياسية والعسكرية

لواء أ.ح. (م) أحمد إسماعيل

فخر

رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط —

مصر.

أولاً : مقدمة

١ - بدأ التركيز على الحديث عن النظام العالمى الجديد والتطورات الكونية التى ارتبطت به منذ الثامن من أغسطس عام ١٩٩٠ عندما ألقى الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش خطابه الشهير بعد بدء مأساة غزو العراق لدولة الكويت فى الثامن من أغسطس عام ١٩٩٠.

٢ - إلا أنه فى إطار الفهم العميق للجوانب السياسية والعسكرية لبدء ما يطلق عليه النظام العالمى الجديد وما استتبعه من متغيرات كونية حادة وجديدة.. أود أن أركز على أن هذه المتغيرات بدأت فعليا فى يوليو ١٩٨٧ - بعد مضى سنتين من تبنى الاتحاد السوفيتى السابق سياسنى إعادة البناء "البيروسترويك"، والشفافية والوضوح "جلانوس"، وذلك عندما أصدر الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف وثيقة سياسية عسكرية جديدة ألزمت القوات المسلحة السوفيتية وقوات حلف وارسو فى ذلك الوقت بتبنى استراتيجية الكفاية الدفاعية Defensive Sufficing، مغبرا بذلك كلية دور القوة المسلحة فى صياغة العلاقات السباسبية من استراتيجية ردع وضربة أولى، أو ضربة ثانية هجومية، إلى اداء دفاعى فعلى غير من الأهداف العسكرية السياسية ومن منظومة بناء القوة المسلحة ومن المهام السباسبية العسكرية للقوة المسلحة.

٣ - سوف تتناول هذه الورقة البحثية بشكل مختصر موضوع التطورات الكونية الراهنة

كمحددات للمستقبل العربى فى الإطار التالى:

أ - رصد لأهم التطورات الكونية السياسية.

ب - رصد لأهم التطورات الكونية التقنية.

ج - رصد لأهم التطورات الكونية العسكرية.

د - الخلاصة.

٤ - وسوف تحاول هذه الورقة البحثية تناول تأثير هذه التطورات - كل على حدة - على إستشراف المستقبل العربى.

ثانياً : أهم التطورات الكونية السياسية .

١ - مما لاشك فيه أن البشرية مواجهة اليوم بمجموعة من المتغيرات الكونية التى جعلت العالم قرية صغيرة لا تستطيع دولة أو مجموعة من الدول أن تعيش بمعزل عنها. وهذه المتغيرات تتميز بالشدة والعمق والسرعة إلى حد أنها وضعت العالم فى قلب مرحلة انتقال ليس من المتوقع أن تستقر معالمها إلا فى القرن الحادى والعشرين، ولعلنا هنا نتذكر أن النظام العالمى الذى تبلور بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ استمر لمدة مائة وخمسين عاماً، بينما استمر النظام العالمى الذى نبع من مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ مائة عام فقط، أما النظام العالمى ثنائى القطبية والذى تميز بالصراع الأيديولوجى خلال الحرب الباردة، فقد عاش معنا ٤٥ عاماً فقط.

٢ - لعل أهم ما يميز التغيرات الكونية الراهنة هو انتقال العالم من الصراع الأيديولوجى وتوازن الرعب النووى إلى مفهوم توازن المصالح. ولعله من الجدير بالذكر أن جميع الأنظمة السياسية العربية الراهنة قد أصبحت تعى تماماً وتتفهم هذا المتغير، وأصبحت لديها الرغبة والقدرة - بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وبدء مسيرة السلام - على تحديد مصالحها القومية وأسبقيات هذه المصالح، ويبقى أمام المستقبل العربى أن تتواءم وتتوحد هذه المصالح القومية فى مصلحة عربية واحدة وشاملة ليكون للوطن العربى دوره فى صياغة النظام العالمى الجديد.

٣ - إن انهيار الاتحاد السوفيتى السابق أدى إلى بناء شكل هرمى جديد للعلاقات الدولية، جاءت على قمته الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية الوحيدة المنظمة فى العالم والقادرة على التدخل عسكرياً على مستوى الكون، ويلى ذلك ما يمكن أن نطلق عليه الشريحة الثانية من الهرم التى تضم التكتلات الاقتصادية الجديدة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبى ومجموعة دول شرق وجنوب آسيا ومنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ومن هنا يبرز مرة أخرى دور الولايات المتحدة فى المستوى الثانى. أما المستوى الثالث من هذا الهرم فهو يضم الدول الأقل ضعفاً عسكرياً والأقل قدرة فى إطار التكتلات الاقتصادية. والمراقب للحركة الاقتصادية

والسياسة العربية يجد أنها نحطى - بصفة عامة - بعلاقات متزايدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت نحاول إيجاد توازن عربي في توجه هذه الدول الى تعميق علاقاتها مع أوروبا ومع دول البحر المتوسط ومع مجموعة شرق وجنوب آسيا مما يؤكد للمرء الثابتة الفهم العربي العميق لطبيعة التغيرات الكونية وتأثيرها على المستقبل العربي مما سيجعل الدور العربي حاضرا في صياغة القرن القادم وليس غائبا عنه، إلا ان مدى تأثيره سينتف على قدرة العرب على العمل المستقبلي التكاملي وليس التنافسي.

٤ - ان اختفاء الصراع الايديولوجي قد ادى لظهور مزب من الانتماءات العرقية والاثنية والتي لم تجد متفقا لها في إطار حصم التغيرات الحادة والسريعة - في بعض الاحوال - سوى اللجوء للعنف او الارهاب لحل مشكلاتها ونحقيق طموحاتها، إلا أننا نلاحظ في إطار تعرض بعض الدول العربية لبعض هذه المظاهر ان المجتمعات - في إطار فهمها ونفاليدها - قد رفضت العنف والارهاب، ونقوم بدورها سياسيا وحمائريا باستتباب كل هذه المظاهر وصهرها في الاطار القومي لهذه الدول، إلا أننا نجب ان نعي ان استمرار المستقبل العربي في إطار هذه المظاهر يستلزم حرصا مستمرا ونعاوننا وثقا لمنع تصدير هذه الافكار والمظاهر من دول خارجية إلى المنطقة العربية.

٥ - سواء انفق البعض ام اختلفوا حول ناثير الفكر الايديولوجي على النمط السياسي والعسكري للدول، إلا انه من المؤكد ان كل فكر ايديولوجي قد طرح على محتتمه مجموعة من القيم والمعايير التي تؤثر على فكره الاستراتيجي سياسي وعسكريا. وباحتفاء الصراع الايديولوجي اهتزت الكثير من هذه القيم والمعايير مما أوجد ثغرة جديدة بين القيم والمعنويات والاستراتيجيات السياسية والعسكرية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الموقف الدولي لمشكلة الجزائر، وقشل الانتخابات الديمقراطية في أنجولا، والتمويل الأمريكي لإسرائيل لناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وقد حاول النظام العالمي الجديد ان يعبر هذه الثغرة عن طريق تبني مفهوم الحرب العادلة والذي يستند إلى ضرورة توفر سبب عادل للحرب، ونوايا عادلة للتدخل العسكري وسلطة سريعة لاداره هذه الحرب، وان يكون الاستخدام المسلح هو الوسيلة النهائية والاخيرة بعد استنزاف الجهد السياسي والدبلوماسي لحل اية صراعات. وقد ظهر ذلك بوضوح في توازن دور الامم المتحدة باعتبارها ممثلة للمجتمع الدولي، وقد

عانت المنطقة العربية هذه التجربة في حرب تحرير الكويت كما مارست الأمم المتحدة هذا الدور في كل من الصومال ورواندا.

٦ - ظهور ادوات دولية ذات سطوة أكبر ساهم في تشكيل المتغيرات الكونية الراهنة خاصة في المجال السياسي الاقتصادي الذي يحظى بالأسبقية المتقدمة مثل الشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية المشتركة وشركات الاستثمار عبر الحدود، ومن هنا نجد أن المستقبل العربي واع لإيجابيات وسلبيات هذا المتغير، ففي نفس الوقت الذي بدرس فيها انشاء بنك دولي شرفى اوسطى يمارس دوره - بنواضع - في إحياء السوق العربية المشتركة، كذلك في نفس الوقت الذي يسمح فيه للشركات الدولية بالعمل على اراضيها، فانه يضع حدا واضحا لدورها الاقتصادي وممارساتها السياسية بما لا يتعارض مع المصلحة السياسية القومية. وفي نفس الوقت يجعل المستقبل العربي جزءا فاعلا في المتغير الاقتصادي الكوني الجديد.

٧ - إن الفترة الانتقالية التي نزدحم بالمتغيرات الكونية الراهنة قد امتلأت بشعارات برفاء مثل الحرية والإنسانية والمساواة والرحاء والعدالة الإجتماعية - والتي تحتل الكثير من التفسيرات التفصيلية المختلفة - قد أدت لظهور طموحات فردية وجماعية جديدة ودفعت الالاف - ان لم يكن الملايين - الى هجرة اوطانها وعبر الحدود ومحاولات التوطن في دول ومناطق اخرى من العالم نخلوا أنها تحقق طموحاتهم تحت هذه الشعارات المرفوعة الى حشد اجماعي في كثير من مناطق العالم تلاه خلل وارتباك اقتصادي، إلا ان الاهم من ذلك وجود تناقض بين زيادة مظاهر الانتماء الوطني والعرفي وبين فكرة الهجرة، مما سبب في حالة من التراجع الفكري حتى في المجتمعات المتجانسة - كما يحدث في الصومال والبوسنة والهرسك وفرنسا وألمانيا وبلغاريا ورومانيا والولايات المتحدة وغيرها - إلا أنه نتيجة عدم التوازن بين الثروة العربية والقوة البشرية العربية فلا زالت الهجرة كمظهر من المتغيرات الحالية تتم داخل الوطن العربي بصفة اساسية وبين دوله، مما قد يجعل من هذه الهجرة - في حالة تنظيمها ونرشيدها - قيمة مضافة للمستقبل العربي وليست عبئا اجتماعيا وسياسيا كما يحدث في مناطق اخرى من العالم.

٨ - ان اختفاء القطبية الثنائية وبالتالي اخفاء المعالم المحددة للصراع بين الأيديولوجيات المتصارعة، مع الاستمرار الطبيعي بمسند تناقض واختلاف في المصالح القومية والدولية بين اطراف المجتمع الدولي، قد ادى الى تعاظم دور الدولة او مجموعة الدول التي تقوم بدور الوسيط بعبور الجسر بين الاطراف المتنافسة أو المتصارعة

لحل هذه الشائعات طرق دبلوماسية - رغبة دون اللجوء لاستخدام القوة المسلحة. ولعل اصرار كافة الانظمة العربية على اعتبار جامعة الدول العربية البيت الرئيسى للعرب يزيد من دورها فى حل مشاكل المستقبل العربى، بالإضافة الى ان الدول العربية منفردة والتي تتمتع بعلاقات سياسية متميزة مع الأطراف الدولية، نستطيع ان نلعب دورا ايجابيا ومحايدا فى هذا المجال مما يزيد من فعالية المستقبل العربى فى اطار المتغيرات الكونية المتلاحقة.

٩ - ان هناك تركيزا لإعطاء اسبقية ومسئولية دولية - فى اطار المتغيرات الكونية الراهنة - لموضوعات مثل حقوق الانسان والممارسات الديموقراطية ومفهوم التعددية الليبرالية، والجذر بالاشارة ان هناك فيما وتفسيرا مختلفا لهذه الموضوعات فى الفكر العربى مع الفكر الاجنبى، وان الفكر العربى يستند الى خصوصية المنطلقة العربية فى قيمها الدولية الدينية وتعاليمها الاجتماعية- وراثتها التاريخية، وقد أدى هذا التفسير المختلف - استنادا الى بعض التناقضات العربية - الى صدام فكرى عربى اجنبى فى هذا المجال، الا انه من غير الصحيح ان المستقبل العربى لا يحمل فى طياته نظورا ديموقراطيا بما يناسب ظروف كل دولة عربية، وعملا سياسيا داخليا يزيد من دور المواطن فى صنع القرار. وليس بالضرورة طبقا للممارسة الغربية السائدة فى شكل التعددية الحزبية، بالإضافة الى ان معظم الحروب العربية المعاصرة لم تشهد انتهاكات لحقوق الانسان، بل ان بعض الدول الغربية النى فتحت أبوابها للجوء السياسى لعناصر العنف والإرهاب تحت سنار حمايتها لحقوق الانسان فد عادت وافتتعت بوجهة النظر العربية فى هذا المجال. الا اننا يجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا فى اننا فى حاجة الى مزيد من الاهتمام العربى - ضمنا للمستقبل العربى - بتعميق مفاهيم الحفاظ على حقوق الانسان وزيادة دور المواطن العربى فى صنع واتخاذ القرار، والمنطلقة العربية تشهد تشكيل مجالس منتخبة تمثل جماهيرها كمجالس التورى والمجالس النيابية وزيادة عدد الاحزاب السياسية وزيادة جمعيات حقوق الانسان.

ثالثاً : أهم التطورات الكونية التقنية .

١ - ان المتغيرات الكونية التقنية الراهنة قد وصلت إلى درجة من النمو والتغير اليومى المؤهل واضحة اثارها كمحددات لمستقبل العالم فى اهم مجالات الحياة. فقد أصبح التطور التكنولوجى عاملا رئيسيا فى المجالات التالية:

- ١ - النصر أو الهزيمة في الحروب أو الصراعات المسلحة أو اظهار القوة لمنع نشوب صراع مسلح.
 - ب - التطور والنمو الاقتصادي للطرف الذى يملك التكنولوجيا المتقدمة أو انهيار الاقتصاد لمن يتخلف تكنولوجيا.
 - ج - سباق التسلح أو الحد من منه باعتباره مفهوما جديدا فى المتغيرات الكونية الراهنة.
 - د - تكوين وجدوى التحالفات أو الكتلات السياسية والاقتصادية والتعاون العسكرى، فتناسب القدرة التكنولوجية يودى الى جذب أو رفض أطراف لهذه التحالفات أو الكتلات.
 - هـ - أداء الدولة وقدر دورها الفاعل فى المستقبل السياسى استنادا إلى تكنولوجيا المعلومات والتحليل وصنع واتخاذ القرار .
- ٢ - إضافة الى ذلك فإن هناك نورات منصلة ومتتالية فى المعلومات وتدفقها والحصول عليها ونشرها، الامر الذى وصل إلى الحديث عن Information Super High Way، والذي قد يودى فى المستقبل الى امكان ربط أى جهاز حاسب الكترونى (كمبيوتر) فى اى مكان فى العالم بكافة الاجهزة المنشرة فى افاق الكون، مكونا بذلك شبكة جديدة من المعلومات تتجاوز الحدود وتجاوز احيانا الخصوصية والسرية مما سيجد عالما جديدا ناما.
- ٣ - وبالرغم من الأهمية البالغة لعنصر القضية كمحور لمستقبل العالم بما فى ذلك المستقبل العربى، وبالرغم من توافر الكوادر العربية البشرية المتعلمة والقادرة، والأموال العربية الكافية والمختلفة والقدرة العربية على الوصول إلى كافة أسواق المنتجات التقنية، وبالرغم من صعود مستوى القضية الاستهلاكية فى الوطن العربى، إلا ان الدول العربية تحاول منفردة - فى عالم فرضت عليه ثورة المعلومات - الا يقبل افراد اللجان بتقنية العصر القادم، الا ان هذه الجهود المتعددة لن تساهم فى صياغة دور عربى مستقل فعال، والحل هنا ان نعى الدول العربية قيمة العمل المشترك فى مجال استيراد ونقل وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة - بغض النظر عن الاختلافات السياسية أو الاجتماعية - فإنه من المحتم ان يحدث توافق عربى فى المجال التكنولوجى مبنى على التكامل التقنى وليس التكرار والتنافس، ولعل هذا المحدد هو فى رأى اضعف المجالات التى يتم فيها التعاون العربى مع أنه فى نفس الوقت أهم مجالات المستقبل. ومن المهم هنا الا بدأ من الصفر، فكلنا مجموعة من

الاتفاقيات العلمية والتقنية بين الدول العربية في نطاق المنظمات المتخصصة النابعة لجامعة الدول العربية، ولعلنا نبدا في دفعها إلى مرحلة النمو والتنفيذ الشامل. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك بين بعض الدول العربية - نابا وجماعيا - لجنا علمية وتكنولوجيا مشتركة اكنطت بالأبحاث الجادة وننتظر التنفيذ الجاد.

ولقد استندت الكثير من المتغيرات الكونية الراهنة على تغييرات جذرية في المجال العسكري بكل افائه ومجالاته، وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة البحثية أن نتناول أهم هذه المتغيرات في المستويات التالية باكر قدر ممكن من التلخيص:

أ - مستوى الفكر العسكري الاستراتيجي.

ب - مستوى الفكر العسكري العملياني.

ج - ثورة الاسلحة الجديدة.

١- مستوى الفكر العسكري الاستراتيجي

بانتهاى الحرب الباردة وبتغير انماط الصراع العسكري.. تكون الفكر العسكري الاستراتيجي في الاتجاهات التالية:

- تبنى الاتحاد السوفييتي السابق ومن بعده دول الكومنولث المستقلة استراتيجية الكفاية الدفاعية Defence Sufficing والتي تبنى على اساس الفزام كافة الاطراف إلى عدم البدء بشن الحروب مع المحافظة على توازن في القدرات القتالية لمصادر التهديد المحتملة، ومن ثم خفض القوات المسلحة إلى حد القدرة الدفاعية الشرعية والاستمرار في جهود الحد من السلاح. وهذا بخالف تماما الفكر الاستراتيجي السوفييتي خلال الحرب الباردة.

- تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية شاملة تؤسس على أساس الارتباط والمنع والمشاركة Engagment. Prevention and Partnerships، وتبنى على أساس وضوح الدور الأمريكي الذي يشارك في مواجهة كافة المشاكل الدولية سياسيا واقتصاديا والتي تمكن الولايات المتحدة من بناء قوة مسلحة قادرة على منع ظهور تهديدات عسكرية لمصالحها ومصالح أصدقائها وحلفائها، والمشاركة الدولية لمنع قيام النزاعات والصراعات ومحاولة حلها بطريقة سلمية قبل إقحام العمل العسكري. وقد بنى الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد على أساس أن نهاية الحرب الباردة وتقلص التهديد النووي السوفييتي قد أوجد فرصا جديدة للأمن القومي الأمريكي ومخاطر جديدة أيضا.

وتكمن المخاطر الجديدة أساسا في انتشار الأسلحة النووية في بعض جمهوريات الكومولث المستقل وفي بعض مناطق العالم الأخرى، بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى الدولي وظهور الكثير من الصراعات المسلحة لأسباب عرقية أو إثنية مما يقلل من الاستقرار العالمي الذي تنشده الولايات المتحدة لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية.

* انهيار مفهوم الاحلاف العسكرية التي شكلت نمط الفكر العسكري في الحرب الباردة وحل محله مفهوم التحالفات العسكرية التي تجمع دولا مختلفة عقائديا وأيديولوجيا عندما تتحدد مصالحها المشتركة. وقد ظهر ذلك في التحالف الدولي العسكري تحت مظلة الأمم المتحدة في حرب تحرير الكويت. وفي العمل العسكري الدولي لإعادة الديمقراطية إلى هابتي وإلى المحاولات العسكرية الحالية في البوسنة والهرسك. وقد انهيار حلف وارسو بالكامل بينما تطور حلف شمال الأطلسي حيث لم يصبح جناحا عسكريا للعمل الأوروبي فقط، بل أصبح كيانا سياسيا عسكريا وفتح بابه للخصوم والأعداء السابقين للمباركة في الحلف بصورة تدريجية وشاملة.

* فقد ابدت العديد من حكومات دول وسط وشرق أوروبا رغبتها أكثر من مرة وباكثر من صورة للانضمام للحلف، باعتبار أن ذلك يظهر ممارستهم لسيادتهم الوطنية بعد خروجهم من تجمع الكتلة الشرقية، كما يظهر قدرتهم السياسية على اختيار ترتيبات الأمن التي يرونها مناسبة للمتغيرات الكونية الجديدة.

* إلا أن الستة عشر عضوا المشككين لحلف شمال الأطلسي حاليا قد وضعوا مجموعة من الشروط والأهداف للانضمام الفعلي للحلف تتركز في الآتي:

- أن الانضمام الجديد سيؤدي إلى قيادة أوروبية للوحدة ومتعاونة ولا يعيدها إلى أي مظاهر انقسام.

- أن يضمن توسع العضوية مزيدا من الاستقرار في أوروبا.

- أن يدرس بعناية رد فعل روسيا الاتحادية ومكانها من الحلف في حالة انضمامها.

- أن يتأكد الحلف من أن توسيع عضويته سيزيد من كفاءته وقدرته العسكرية في إطار تحديد واجبات ومهام ومسؤوليات الأعضاء الجدد في إطار مفهوم استراتيجي جديد للناثو.

* ومن هنا رأيت دول حلف الأطلسي أن توسيع العضوية العسكرية يستلزم التعاون مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي O S C E والتي تضم كل الدول المعنية بالأمن

الأوروبي الشامل، ومع الاتحاد الأوروبي الذي يقوم بمهمة مساعدة دول وسط وشرق أوروبا للتكامل مع النمط الغربي ومن ثم مع حلف الأطلسي باعتباره الجناح العسكري.

* ومن ثم فقد انتهجت دول حلف شمال الأطلسي أسلوباً متدرجاً لتوسيع العضوية بالسماح بأعضاء جدد في صيغة جديدة يطلق عليها "المشاركة من أجل السلام" "Partnership for Peace"، وقد انضمت ٢٢ دولة من دول الكومنولث المستقل ودول شرق ووسط أسيا إلى صيغة المشاركة من أجل السلام تمهيداً لخطوة قادمة لانضمامها إلى الجناح العسكري (البانيا - أرمينيا - أذربيجان - روسيا البيضاء - بلغاريا - جورجيا - استونيا - المجر - كازاخستان - كيرجيزيا - لاتفيا - ليتوانيا - مولدوفيا - بولندا - رومانيا - روسيا - سلوفاكيا - سلوفينيا - تركمنستان - أوكرانيا - كازاخستان).

* وفي إطار هذا التوسع ظهرت فكرة عمل قوات حلف الأطلسي خارج نطاقه الجغرافي السابق تحديده عام ١٩٤٩، ومن ثم فقد أنشأ داخله قوة رد الفعل السريعة Quick Reaction Force والفيلق الألماني الفرنسي، وكلاهما لم يظهر له دور عسكري إيجابي منفصل حتى الآن.

* وفي إطار تصاعد دور الأمم المتحدة كمظلة للتحالفات العسكرية ظهرت مفاهيم عسكرية كونيّة مستجدة تغطي أساساً:

استراتيجيات صيانة السلام	Peace Maintenance
وتضم الدبلوماسية الوقائية	Preventive Diplomacy
ونشر القوات الوقائية	Preventive Deployment

استراتيجيات استعادة السلام	Peace Restoration
وتضم صنع السلام	Peace Making
حفظ السلام	Peace Keeping
فرض وتنفيذ السلام	Peace Enforcement/Implementation

* وبانتهاء صراع الفطبين ظهرت تهديدات جديدة عديدة في مناطق مختلفة من العالم ومن هنا فقد تغيرت نقطة البدء في الكثير من مدارس الفكر العسكري الاستراتيجي من تفهيم التهديد Threat Perception الموجه إليها من دولة محددة أو مجموعة دول أو حلف عسكري، لتكون هناك نقطة بدء استراتيجي جديدة هي الدفاع عن المصالح الحيوية للدولة National and Vital Interest داخل حدود الدولة أو خارجها خاصة مع انتشار جهود السلام في مناطق عديدة من العالم والتي غيرت - نسبيا - من طبيعة التهديدات القديمة والدائمة.

ب - مستوى الفكر العملياتي Operational

كان من الطبيعي مع المتغيرات الكويتية الراهنة ان يستتبع تغير الفكر الاستراتيجي العسكري تغيرا متناسبا مع الفكر العملياتي العسكري ولعل اهم مظاهره الحالية تكمن في الآتي:

أ - أن الولايات المتحدة الامريكية كانت نبني قدرتها القتالية على القيام بحرب ونصف، في نفس الوقت: حرب في الجبهة الرئيسية في أوروبا، ونصف حرب في منطقة اخرى من العالم. واليوم وبانحسار التهديد النووي في أوروبا فإن الولايات المتحدة تبني قدرتها العسكرية على مواجهة حربين في نفس الوقت.

ب - كان التقسيم النمطي للفكر العملياتي خلال الحرب الباردة ينقسم إلى ثلاثة مستويات عملياتية:

- صراعات مسلحة ذات كثافة عالية High Intensity Conflicts

- صراعات مسلحة ذات كثافة منخفضة Low Intensity Conflicts

ج - واليوم بعد حرب تحرير الكويت ظهر ما يطلق عليه

صراعات مسلحة ذات كثافة متوسطة Mid Intensity Conflict

د - في إطار جهود حفظ وصنع وصيانة وفرض السلام اتجهت معظم مدارس الفكر العسكري في بناء القوات المسلحة في الاتجاه إلى:

- قوات عاملة محدودة الحجم عالية المناورة وذات خفة حركة عالية مع الاعتماد على تعبئة احتياطي عريض ومدرب.

- استعداد دائم للقتال للدفاع عن المصالح الحيوية أو المشاركة في صنع وحفظ وفرض السلام دوليا.

- الارتفاع بمستوى القوة البشرية العسكرية إلى أقصى حد ممكن.
- الحفاظ على تفوق أو على الأقل توازن تكنولوجي.
- ٤- ثورة الأسلحة الجديدة
 - * لقد انتشر تعبير أن العالم أصبح قرية اقتصادية وحضارية صغيرة ولقد اضافت ثورة التسليح تعبيراً جديداً وهو ان العالم أصبح قرية عسكرية صغيرة.
 - * لقد أصبح الفضاء بعداً رابعاً في القتال، فبينما كان الفكر العسكري يتعامل مع ثلاثة أبعاد "الأرض - البحر والجو" أضيف الفضاء كبعد رابع.
 - * اليوم نجد ان الأسلحة المستخدمة فعلياً في الفضاء ننقسم إلى:
 - أسلحة فضاء هجومية قابلة للاستخدام :
- MOBS Multi - Orbit Bombardment Systems.
- FOBS Fractional - Orbit Bombardment System
- أسلحة فضاء دفاعية قابلة للاستخدام :
- ABM ABM GALOSHI (الروسي) ضد الصواريخ عابرة القارات (الروسي)
- ABM SPARTAN (الأمريكي)
- Orbit - to - Orbit Interceptors
- Sattellite Destruction Nuclear Burst - radiation - Laser
- معدات الرصد الفضائية.
- معدات البنية الفضائية.
- معدات الملاحة الفضائية.
- معدات القيادة والسيطرة والاتصال الفضائية.
- أقمار صناعية فى إطار Defence Supper Programme
- * لقد أدت هذه الثورة العسكرية الفضائية إلى قدرات استطلاع وتوجيه وقيادة وسيطرة ومناورة لحظية وعالية الدقة ومخادعة للطرف الآخر على أوسع نطاق.
- * وفى إطار الأسلحة التقليدية ظهرت أيضاً ثورة تقليدية كونية جديدة تتمثل فى :
 - مجال الاستطلاع باستخدام أنظمة الفضاء و Photo Reconnaissance
 - الاستطلاع الألكترونى.
 - وسائل الاتصالات والقيادة والسيطرة.
 - طائرات الشبح.

- أسلحة تدمير وسائل الدفاع الجوى - صواريخ كروز و"هيلوكوبتر" خاصة.
- أسلحة ادارة نيران تعمل ليلا ونهارا وفي كافة الظروف الجوية.
- ظهور دور مؤثر للطائرات الموجهة بدون طيار "Unmanned Aerial Vehicle" UAV
- أسلحة قادرة على العمل خارج الحدود جويا وبحريا وبريا.

رابعاً : المتغيرات الكونية العسكرية كمحدد للمستقبل العربى .

- ١ - لقد مر الوطن العربى بمجموعة من التجارب لإيجاد نظام أمنى عربى موحد ومتكامل ولم تتجح هذه التجارب، بل لقد أصيبت بنكسة بحدوث غزو عربى عراقى لدولة عربية أخرى هى دولة الكويت.
- ٢ - والفكر العسكرى العربى - فى مختلف مشاربه - مقتنع تماما بمفهوم توازن القوى باعتباره أساسا للأمن القومى. وقد أدى ظهور تهديدات جديدة إلى لجوء بعض الدول العربية إلى الاعتماد على مساندات عسكرية غير عربية تحقيقاً لتوازن قواها مع التهديدات الجديدة والمستجدة القائمة والمحتملة. وإن كان هذا أمراً من الصعب انتقاده نتيجة لما مر ويمر بالامة العربية، إلا أنه فى المستقبل يجب أن نسعى ليكون الأمن عربيا خالصا كهدف مستقبلى فى إطار المتغيرات الكونية العسكرية الراهنة.
- ٣ - على مستوى الفكر العسكرى الاستراتيجى تتبنى الدول العربية استراتيجية دفاعية عسكرية تتمشى مع مفاهيم المتغيرات الكونية العسكرية. وهى استراتيجية تسعى للحفاظ على الدولة وبقائها وعدم زوالها وتحقيق سيادتها على أراضيها ومياها الإقليمية وسمائها كما تحقق لها ما تسعى إليه من استقرار يلبى نموها الاقتصادى والاجتماعى والحضارى - بالإضافة إلى ذلك فهناك جهود التعاون العسكرى فى إطار مجلس التعاون الخليجى.
- ٤ - أما على مستوى الفكر العمليائى وظهور الصراعات المسلحة متوسطة الشدة والتي تستلزم تكاملا عسكريا عربيا كليا أو جزئيا لمواجهة التهديدات الجديدة والمستجدة، فلا أظن أن هناك مستوى مقبولا من التخطيط العسكرى وبناء القوة الدفاعية القادرة على

مواجهة مثل هذا الصراع سوى فى الترابط العسكرى لدول الخليج مع عدم إضافة البعد الأمنى لدور دول اعلان دمشق حاليا.

- أما بالنسبة لمدارس الفكر العسكرى العربى فبعضها لازال يتبنى نقطة البدء بتقييم التهديدات العسكرية القائمة والمحتملة، وبعضها تبنى مفهوم الدفاع عن مصالحه القومية والحيوية داخل وخارج أراضيه بما لا يهدد بقاء الدولة وكيانها، ولا زالت الجهود محدودة فى هذا المجال.

* وفى إطار ثورة الاسلحة الجديدة نجد ان الوطن العربى حاليا ومستقبلا مواجه بتحديات رئيسيين:

- احتكار إسرائيل للأسلحة النووية مما يعطيها ميزة تكنولوجية غير مقبولة.
- وصول اسرائيل إلى استخدام الفضاء كبعد عسكرى رابع سواء فى الصواريخ بعيدة المدى والتي من المحتمل أن يرتفع خط سيرها عن ٢٠٠ كم من الأرض فتنتقل بذلك من أسلحة جو إلى أسلحة فضاء، أو سواء باطلاقها أقمارا صناعية تقوم بأعمال الاستطلاع العسكرى وأعمال القيادة والسيطرة للقوات التقليدية.

٦ - والمستقبل العربى هنا يستلزم أن ننظر بجدية إلى هذين التحديين، فنحن نمتلك فرادى أقمارا صناعية للاتصالات وللبحث التلفزيونى، ومن المعروف أن ٧٥% من الأقمار الصناعية ذات الاغراض المدنية تصمم لإمكان استخدامها فى الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة العسكرية. اما بالنسبة للموضوع النووى فالحل العربى المطروح هو أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك الأسلحة النووية، ويجب أن تأخذ كافة الدول العربية موقفا واضحا ومعلنا وصريحا ومجمعا فى كافة المحافل الدولية للضغط المستمر لتحقيق هذا الهدف، وإلا سنظل أسرى لتفوق تكنولوجى لدولة وحيدة فى المنطقة تسعى ونسعى معها للوصول إلى سلام شامل عادل وجاد لا يستلزم قدرة نووية لدى أى طرف من أطراف هذا السلام.

٧ - أما بالنسبة لثورة الأسلحة التقليدية فإن أسواق العالم مفتوحة أمام الفكر الاستراتيجى العربى وللقدرة المالية العربية لاقتناء أرقى وأعقد أنواع التسليح، بالإضافة إلى ان انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه وانهيار حلف وارسو يعطينا منفذا جديدا لاستيراد أسلحة متقدمة تحقق قدراتنا الدفاعية الشرعية ولا يستطيع أن يلومنا أحد طالما كانت سياستنا للتسليح واعية إلى مفهوم Missing Link والذى يقصد به ألا تعبر قدرات

الأسلحة المطالب الدفاعية المشروعة إلى قدرات هجومية عدائية بمعنى أن نتبنى سياسة الدفاع غير الهجومى Non Offensive Defence.

٨ - من الجدير بالذكر هنا أن هناك اتجاها جديدا لبعث جديد فى اساليب القتال وهو حرب المعلومات Information Warfare يستند إلى التداخل فى أجهزة الكمبيوتر العسكرية سواء داخل أسلحة نووية أو صواريخ تقليدية أو قطع بحرية أو طائرات ودبابات ووسائل إدارة النيران المختلفة سواء عن طريق الإشارات الزائفة أو الفيروس العسكرى، ومن هنا فعلينا ان نركز بشدة على برامج الكمبيوتر Software لندخل هذا المجال مبكرا فهو أحد مجالات الدفاع العسكرى الجديدة.

خاتمة :

- ١ - من الاستعراض السابق نجد أن الشعوب العربية والقيادات السياسية العربية مدركة تماما للتطورات الكونية السياسية والعسكرية ومستمرة فى رصدتها وتحليلها، الأمر الذى يوفر للمستقبل العربى قاعدة واضحة من الفهم لمحددات المستقبل العربى.
- ٢ - أن التجمع العربى - منفردا أو بمجموعاته الفرعية - قد نجح فى تهيئة نفسه لمواجهة هذه التطورات الكونية وأصبح واضحا - لكل أطرافه - مصالحه القومية وأسبقياتها، ويتبقى على هذه الأطراف أن تزيد من شفافية هذه المصالح حتى يمكن أن تتحول المصالح القومية الفردية إلى مصلحة قومية عربية عليا مشتركة.
- ٣ - أن تفهم المتغيرات الكونية العسكرية والسياسية وبما أفرزته من مخاطر وفرص جديدة قد ساعدت فى المزيد من وضوح الرؤية أمام أطراف المستقبل العربى لتحديد التهديدات الموجهة له أو المحتملة، وقد قامت كل دولة عربية - منفردة أو بالتجمعات الفرعية - بتقييم هذه التهديدات واتخاذ أنسب السياسات الدفاعية من وجهة نظرها، ولعلنا نعتبر ذلك خطوة يمكن البناء عليها لتبادل وجهات النظر العربية حول هذه التهديدات لإيجاد صيغة متدرجة لعمل عربى أمنى مشترك شامل أو جزئى كحل مرحلى.
- ٤ - أن هذا التوجه المنفرد أو الذى تقوم به تجمعات فرعية عربية لتحقيق مصالحها يجب ألا يوجد فرصة لتفتيت التجمع العربى، بل نتخذ من وضوح الرؤية فرصة لإيجاد

- قاعدة لمزيد من التجانس خاصة ان الشعب العربى - بكل ما يوجه اليه - جاهز تماما للعمل التدريجى فى هذا المجال.
- ٥ - إن فهم التجمع العربى لخريطة العلاقات العسكرية والسياسية الجديدة يتيح لنا فرصة زيادة قدراتنا الدفاعية الشرعية من أكثر من مصدر من مصادر التكنولوجيا والتسلح.
- ٦ - إن استمرار ثقة التجمع العربى بأن جامعة الدول العربية هى بيت العرب الذى لا يمكن التنازل عنه أو تجاوزه يعطى امالا كبيرة فى المستقبل العربى فى القرن القادم:
- فنحن نتحرك لدراسة إنشاء قوة حفظ سلام عربية وعلينا أن ننتبها بخطوة إنشاء قوة فرض وتنفيذ السلام العربى.
- إن مسيرة السلام الحالية فى الشرق الاوسط تعطينا فرصة لنوحيد الجهود فى إنشاء الية للتفاوض العربى بحيث يصبح لنا صوت متجانس فيما يطلق عليه مستقبل ترتيبات الأمن فى الشرق الأوسط الجديد فيما بعد الوصول إلى السلام الشامل الدائم العادل والجاد.
- ٧ - أن المتغيرات الكونية السياسية والعسكرية أكدت للتجمع العربى - ولقد أدرك ذلك تماما - بأننا نواجه تحديا تكنولوجيا خطيرا فى الاختكار النووى الإسرائيلى ولذا يجب أن يكون هناك موقف عربى موحد بصل فى البدء إلى إعلان اسرائيل لعدم تنبها لمفهوم استخدام الخبر النووى العسكرى وتستمر الجهود العربية والدولية للوصول بالمنطقة إلى إخلائها من كافة اسلحة الدمار الشامل باعتبار أن هاتين الخطوتين هما فى صالح السلام العربى الإسرائيلى وصالح استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط.
- ٨ - أن المستقبل العربى مواجه أيضا بتحد تكنولوجيا عسكرى فى الفضاء، والوطن العربى يملك العلم والقدرة البشرية والإمكانات المالية وطاقت استخدام الفضاء مدنيا وتجاريا، وعلينا أن نسعى إلى تكامل عربى عسكرى فى هذا المجال بدلا من مظاهر التنافس الحالية.
- ٩ - أن الصناعات الدفاعية العربية قد وصلت إلى مرحلة تطور إيجابى ولكنها أيضا صناعات متنافسة وليست متكاملة، وعلينا أن نفوق على استراتيجية عربية للصناعات الدفاعية ولنقل التكنولوجيا تبنى على الميزة النسبية لكل وطن عربى مما يحقق تكاملا يدخلنا إلى القرن الحادى والعشرين.
- ١٠ - أن وضوح الرؤية واستشراف المستقبل وفهم التطورات الكونية العسكرية والسياسية الراهنة كلها أمور أصبحت فى اليد والعقل العربى ولم يبق أمام المستقبل العربى سوى مشكلة التوقيت.. متى نبدأ سويا مره أخرى لنجعل هذه المتغيرات محددات

إيجابية لمستقبل عربى فاعل وفعال، ولعللى أحد الذين يؤمنون: بأن الغد العربى بكل
ما يقال عنه وفيه.. هو غد أكثر اشراقا!..

تعقيب الدكتور عبد المنعم سعيد :

ليس فى مقدورى أن أتحدث بمثل هذا الشمول والوضوح الذى تحدث به استاذى السيد باسين والذى اعتقد أنه قدم فى الحقيقة جبهة عريضة من الموضوعات، التى ربما تحتاج الآن إلى نقلها خطوة أخرى إلى الإمام فيما يتعلق بموضوع هذه الجلسة، لو تسمحوا لى أن أبدأ بماذا نعنى بذلك؟ نعنى بذلك أنه إذا كان ثمة شىء جذرياً وجديداً حقاً فى العالم فإننا للتصور أن المستقبل العربى سوف يكون له مسارات مختلفة عما نعتقد أنه سوف يسير عليه لو لم تكن هذه التطورات حادثة وبحدريّة شديدة، وبالتالي فربما كنقطة لهذا الموضوع اقتطفها من ورقة اللواء أحمد فخر من هذه الجلسة حيث يقول فى خاتمة دراسته: من الاستعراض السابق نجد أن الشعوب والقيادات السياسية العربية مدركة تماماً للتطورات الكونية والسياسية والعسكرية ومستمرة فى رصدها وتحليلها، الأمر الذى يوفر للمستقبل العربى قاعدة واضحة من الفهم لمحددات المستقبل العربى.

وهذه النتيجة لست وانقا منها تماماً، وأتصور أنه خلال الأعوام الخمسة الماضية كان هناك حوار كبير وخصب فى العالم العربى حول ما يسمى بالتطورات الكونية الراهنة أو النظام العالمى الجديد، لكن كلها تراوحت ما بين أنه ليس هناك تطورات على وجه الإطلاق تستحق الذكر، أو أنه إذا كانت هناك تطورات فهى بالضرورة تشكل مستقبلاً مفزعا وسيئاً للوطن العربى والأمة العربية. أذكر على سبيل المثال أقوالاً لأكثر من رئيس عربى، "إننا لسنا ازاء نظام عالمى جديد ولكن ازاء موقف عالمى جديد" وهناك قول لأستاذنا محمد حسنين هيكل فى كتابه عن حرب الخليج يقول فيه: "إننا لسنا ازاء نظام عالمى جديد ولكننا ازاء ترتيبات جديدة لنظام قديم" والأمثلة كثيرة جداً.

ومن الغريب أننا نجد اعترافاً كبيراً بالتطورات التكنولوجية الراهنة فى العالم.. فهناك رؤية أن الاتحاد السوفيتى اختفى من على خريطة الكرة الأرضية، هناك رؤية للموقف المتعلق بالوضع الاقتصادى لدول العالم الثالث، ومع ذلك ومع الاعتراف بجذرية ما حدث فإن الفكر العربى بشكل عام خلال الأعوام الخمسة الماضية لم ينفك أبداً عن التركيز على الثوابت وكأن العالم يمكن أن يتغير وينقلب رأساً على عقب ويبقى كل شىء على ما هو عليه، فإذا تحدثنا مثلاً عن "التخصصية" فإن القطاع العام ثابت، وإذا تحدثنا عن السلام مع إسرائيل فإن الصراع مستمر، إذا تحدثنا عن الاعتماد المتبادل مع الغرب فالقول دائماً أن هناك شيئاً ما

يسعى إلى استدراجنا إلى أوضاع غير مقبولة. الثابت - إذن - فى الفكر العربى فكرة يتم التركيز عليها بشكل مستمر وتمثل مقاومة كبيرة لعملية التغيير أو لرؤية أن ثمة تغييرا جوهريا بالفعل قد حدث فى العالم. وفى تصورى أن الفكر العربى قد وقع فى عدد من الالتباسات الجوهرية التى أحب أن أوضحها هنا لأننا بدون هذا التوضيح لا نعتقد أننا نستطيع أن نحدد مسارات المستقبل العربى، ولا السياسات المطلوبة عربيا للتعامل مع هذا المستقبل. هناك التباس أولا فى أن ما يحدث من هذه التطورات يرتبط بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وقد تم استقبال كلمة الرئيس بوش بعد حرب الخليج أو إنشاءها عن نشوء نظام عالمى جديد، وفقا لهذا التصور واعتبارها محاولة أمريكية للهيمنة على العالم نتيجة طرح تصور معين: لماذا هذا العالم الجديد؟.

فى تصورى لا يوجد نظام عالمى أو تطورات كونية جوهرية يمكن أن نتحدث عنها كعلامة فارقة فى التطور الإنسانى والتاريخى نتيجة قرار رئيس دولة أو نتيجة قرار خليفة أو امبراطور.. الذى يحدث أن هناك تغيرات جذرية عميقة تدخل فيها عوامل سياسية واقتصادية وثقافية جوهرية ترتب ما يحدث أو أنها فى العادة تحدث لفترات طويلة ليس هناك مجال لطرح وجهة نظرى بشأنها الآن. ومن محاولة الإجابة على سؤال: كيف انتقلنا من نظام الى آخر؟ أقول أن العملية جذلية قوية، ويمكن للرئيس الأمريكى أن يقول ما يشاء وفى أى وقت يشاء، ولكن ليس بالضرورة هو العلامة الفارقة. هناك أيضا التباس شديد فى رأى سائد أيضا حول غربية هذه التطورات بشكل عام، وبالذات ربما كنقطة انطلاق حول فكرة القطبية، والسائد عالميا، وهو موجود فى كتابات عديدة لبعض الاساتذة الذين احترمتهم، إن التطورات الحالية هى تطور من نظام قطبية ثنائية إلى نظام قطب واحد هو الولايات المتحدة، والبعض الآخر يرى أننا إزاء فترة سيولة ينتقل فيها العالم من قطبية واحدة إلى قطبية متعددة الأقطاب.. هناك أكثر من حديث بهذا الخصوص للأستاذ جميل مطر والأستاذ محمد سيد أحمد وأيضا الدكتور أسامة الباز فى مقالة بجريدة الأهلى منذ بضع سنوات.. فى تصورى إذا كان ذلك الواضح وهو أننا نتحرك من قطبين إلى عدة أقطاب فنحن لا نتحدث عن شيء جوهري ولا شيء جديد فى العالم. التاريخ الإنسانى كان عبارة عن عملية انتقال من أقطاب قد تكون متعددة، قد تكون واحدة، قد تكون ثنائية، ومن ثم فإذا كان الأمر كذلك فلا يوجد شيء جديد حقا نتحدث عنه. أنا فى تصورى أننا إزاء تحول جوهري فى مفهوم القطبية ذاته. وربما يكون ذلك محددًا قويا لأى حديث عن مستقبل العالم العربى. القطبية لا يمكن الآن الحديث عنها بالمعنى المتعلق بدولة أو بنكتل من الدول. القطبية هى نظام بأسره يمكن أن نراه فى العالم الآن هو النظام الرأسمالى العالم المعاصر.. قد نكرهه.. قد نحبه، فهذه قضية أخرى

ولكن نتيجة تطورات تكنولوجية معينة أشار إليها الأستاذ السيد ياسين، وموجودة في دراسات وكتابات عديدة نجد أن لها تجليات في انقسام العالم.. لكننا نجد أن هذا النظام الرأسمالي المعاصر ليس بالضرورة عربيا، لكن تدخل فيه دول قد نستغرب وجودها مثل الصين وفيتنام. ومؤخرا كنت أقرأ كتابا صدر عن دار صينية اسمه "الشمس في وقت الضحى" وتصورت أنني إزاء شيء صيني، فوجدت أن الكتيب يتحدث عن شركة صن Sun الأمريكية الشركة المنعددة الجنسيات والتي تعمل في مجال Computer Networking أو شبكات الكمبيوتر، ويتحدث عن مدى فاعلية هذه الشركة والانجازات التكنولوجية العظيمة التي قامت بها وعدد الذين يشتغلون بها في الصين... الخ. لقد جاء هذا من الصين الشيوعية المسلحة بأسلحة نووية التي توجد في حالة تناقض استراتيجي بينها وبين الغرب، بتعلق بمشكلة تايوان ولها مشاكل أخرى كثيرة جدا.. وهذا المثال يشير إلى عملية انتشار هذا النظام الرأسمالي العالمي بتجليات تبدو لي في أشكال متعددة: أشكال مؤسسية تربط الولايات المتحدة من خلال حلف الأطلسي الذي لم يعد حلفا عسكريا فقط ولكن سياسيا واقتصاديا كذلك، ومن خلال أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية في شبكة الشراكة أو المشاركة الموجودة بين أوروبا الغربية ممثلة في الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية ممثلة في منظمة الإيبك، التي تضم دول المحيط الهادسيكي والساحل الأسبوي وأيضا بمجموعة آسيا. لو نظرنا إلى هذه الأشكال في مجموعة الشبكات المتعلقة بمناطق التجارة الحرة ومناطق المنظمات الإقليمية المختلفة، نجدها عابرة للقارات تشكل قوسا يشمل أمريكا الجنوبية والشمالية وغرب أوروبا وشرقها ثم منطقة الساحل الهادسيكي الأسبوي في شبكة واحدة، تربطها شركات متعددة الجنسيات وأسواق المال العالمية، وفكرة المصنع العالمي التي لا تجعل من أي سلعة مهمة إنتاج لدولة واحدة فقط وإنما لعدد كبير من الدول وأشكال أخرى تنظيمية ومؤسسية من أول الجات إلى اجتماع الدول الصناعية السبع كل عام.

إذن فهذه الشبكة ليست فقط أمريكية أو غربية ولكن شبكة يدخل فيها شعوب ذات ثقافات متعددة تدخل فيها نظم إنتاجية متعددة، ولكن يحكمها شيء واحد هو الحركة والتفاعل على اقتصاديات السوق.. هذه القطبية لها جدول أعمال بالضرورة مختلف تماما، يرتبط بالبطالة والتضخم وأسعار العملات، مختلف عما اعتدنا عليه في النظام القديم للحديث عن سباق التسلح وحل المنازعات الإقليمية. إذن فنحن إزاء تكنولوجيا جديدة، نظام عالمي يرتبط بمعنى جديد للقطبية، قائمه أعمال جديدة. أزعم أن كل ذلك يعني تغيرا جذريا في التطور العالمي يستدعي بالضرورة أيضا تغيرا في توجهاتنا وتغيرا في سياساتنا وتغيرا في النظر لما يسمى ثوابت.. ولكن أقول أيضا: أين نحن من ذلك؟ وأنا اتحدث عن شيء محدد وشيء يؤثر

فى السىاسة فى النهاىة. العالم كله لىس متساوبا فى مسألة العلاقة لا بالتكنولوجيا ولا بالقطبية كما ذكرتها ولا بقائمة الاعمال الجديدة. هناك مساحة كبيرة جدا فى العالم تمتد من حدود الصين حتى الأطلنطى وحتى الصحراء الأفريقية وموارءاها أيضا لا يوجد لها علاقة بكل هذه التطورات، بمعنى أننا لا نستطيع القول أن هذه المنطقة من العالم الثالث والتي تشمل المنطقة العربية دخلت الثورة الصناعية الثالثة أو أنها دخلت فى تفاعلات حقيقية كبيرة تتعلق بهذه الشبكة من العلاقات الرأسمالية. يمكن أن يكون لنا قدر من المال فى سوق المال أو لدينا شركات بترول كجزء من الشركات متعددة الجنسيات، إنما بالنسبة لعملية الاستثمار الهائلة والحركة الهائلة فى العالم يوميا لحوالى أكثر من ألف مليار دولار. هذا لا يتم عندنا والمعروف أن الشركات متعددة الجنسيات يعمل ٨٠٪ منها فى الدول التى تحدثت عنها أما الموجود عندنا فهو ضئيل جدا.

إذن نحن لسنا جزءا من هذه الشبكة بشكل جوهري.. أيضا لسنا جزءا من هذه الشبكة بمعنى التفاعل الثقافى والاقتصادى.. وفى نصورى أننا أمام خيار حقيقى ربما أضعه بشكل جاف أو بشكل خام للغاية وهو قبول التفاعل والتعامل مع هذا النظام الذى لا بد وأن يرتب تغييرات جوهريّة فى البنية الأساسية لشعبنا ولأمتنا وإعادة ترتيب أولوياتها، وإعادة ترتيب العمل الوطنى والقومى بشكل عام. إذا لم يتم ذلك فما هى النتيجة؟ فى نصورى أن الحادث بالفعل أننا يمكن ان نرقب التوجه العام فى العالم إزاء الذين لا يدخلون فى هذه التفاعلات. إذا نظرنا إلى الصراعات العالمية حاليا نجد أن معظمها فى هذا الحزام الممتد من حدود الصين إلى المغرب فى الأطلنطى، ومعظمها صراعات عرقية وطائفية وداخلية، بمعنى آخر أن الصراعات الداخلية تشكل دوليا حوالى ٨٠٪ من الصراعات الدولية مقارنة بحوالى ٤٠٪ مثلا فى منتصف الثمانينات عندما كانت الحرب الباردة لا تزال سائدة.. إذن فلدينا زيادة جوهريّة عندما يحدث العجز فى التفاعل مع التطورات الحاصلة بشكل إيجابى، مما يؤدى إلى عملية توسيع للعنف الداخلى، وكافة المجتمعات العربية فيها كمية هائلة من خمائر العنف الداخلى كما يقولون، ويرجع ذلك إلى التخلف العام وتواضع التنمية، فلا يوجد بلد عربى واحد يشكل حتى الآن ما سميّه حتى نجاحا اقتصاديا بأى معنى.. فأرقام ١٠ و ١٣ و ١٧٪ الموجودة فى حوالى ٢٤ دولة أخرى من العالم الثالث لا يوجد أى منها فى الدول العربية.

إذن نتيجة هذا التواضع نجد كل الخماير المتعلقة بأسباب مختلفة لافتقار التنمية سواء على معنى جهوى أو معنى إقليمى أو بمعنى طائفى أو بمعنى عرقى.. كل هذه مظاهر نستطيع كمحللين أن ننظر إليها وننظر فقط لحظة الانفجار .

هذا التسلسل، فى تفكيرى وفى تصورى يتسير إلى انه حتى الان لا يوجد ادراك كبير لخطورة هذا الوضع على الأمة العربية. وبشكل عام فإن التفكير السائد يتميز بقدر كبير من المحافظة قائم على تصور أن عمل التاريخ الاساسى إعادة إنتاج نفسه.. وعلى هذا الأساس يعيش أصحاب هذا التفكير حالة انتظار طويل لأن يعيد العالم تشكيل نفسه مرة أخرى فى شكل أقطاب نستطيع أن نناور بنها.. فهناك انتظار لظهور اوروبا واليابان، ولا اعتقد اننا كأمة عربية احرزنا انتصارات ضخمة، حنى حرب ٦٧ حصلت فى وسط كل الظروف المثالية التى يتحدث عنها الكثيرون الان.. كانت هناك قطبية ثنائية محتمة وكانت هناك حرب باردة وكانت هناك اشراكية، وكان هناك صعود لحركة التحرر الوطنى، كل هذا ومع ذلك وقعت الهزيمة القاسية: إذن إذا كان ثمة خاتمة ارغب فى ان اختم بها هذه المداخلة، فهى أننا نحتاج بشدة لان ندرك أن ثمة شيئا حقيقيا قد حدث فى العالم، وإذا سلمنا بهذه النقطة، فربما بعد ذلك نستطيع أن نتحدث عن مسارات للمستقبل العربى وسبل التفاعل معه. إذا لم نسلم بهذه النقطة قد لا يصبح أماننا أكثر من محاولة إعادة إنتاج التاريخ، وأنا لست ممن يعتقدون أن التاريخ يمكن إعادة إنتاجه.

تعقيب الدكتور/ ماهر الطاهر :

يمر العالم بأسره في الظروف الراهنة بمرحلة إنتقالية وتطورات كونية معقدة تعجّ بمختلف أنواع التناقضات. ويعانى العالم الثالث فى ظل هذه التطورات من تفاقم مشكلاته وأمراضه الموروثة والمستجدة. ويعيش الوطن العربى تحديداً أزمة عميقة وشاملة متعددة الأبعاد : سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية.

ويواجه المواطن العربى إشكاليات مستحكمة تفاقمت بصورة أوضح بعد المتغيرات الكبرى التى عصفت بالعالم، وما ترتب عنها من إختلال فى التوازن الدولى.

تحدث الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الأوساط السياسية عن النظام العالمى الجديد. نظام الحريات والديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. ولكن أى نظرة مدققة لهذا النظام على صعيد الممارسة تشير إلى أنه "شكل مركب" من الإستعمار القديم والجديد وإندماجها معاً فى ظاهرة جديدة لم تعرفها البشرية من قبل. نحن اليوم على أعتاب القرن الحادى والعشرين، حيث توقع الكثير من المفكرين أنه سيكون قرن إزدهار الحقوق وتطویرها للوصول بكرامة الإنسان وحقوقه إلى درجة عالية من التحضّر والمساواة. لكن واقع الحال ينبئ بغير ذلك ويؤشر إلى نظام عالمى جديد تسخر فيه الولايات المتحدة الأمريكية الهيئات الدولية والعالم لخدمة سياستها محاولة تجسيد وتطبيق مقولة روزفلت عندما قال : "قدرنا أمركة العالم"، إن الفجوة الواسعة بين البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً والبلدان النامية فى مستويات التطور الإقتصادى تزداد إتساعاً، حيث بلغ الفرق فى مستوى إنتاج الدخل القومى لكل فرد من السكان (١) إلى (٦) فى مطلع هذا القرن وفى عام ١٩٦٠م/ بلغ (١) إلى (١٠) فيما بلغ عام ١٩٨٥م/ (١) إلى (١٤)، وحسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة، إذا بقى الوضع على حاله، فإن الفرق فى مستوى التطور يمكن أن يبلغ عام ٢٠٠٠/ (١) و(٢٥).

وبالنسبة للعرب فإن الواقع مؤلم وشديد الخطورة لأن الصورة الواقعية للعالم العربى عام ٢٠٠٠م/ تقول : إن معدلات البطالة ستصل إلى ما يقرب من ثلث القوى العاملة، وأن ٥% من العرب يملكون حوالى ٤٠% من الدخل القومى العربى الإجمالى. وإلى جانب الفقراء والعاطلين عن العمل ستبقى الأمية معلماً كبيراً من معالم التخلف، وسيكون لدى العرب فى نهاية القرن أكثر من ١١٣/ مليون أمي.

وبات العالم العربى عاجزاً فى الظرف الراهن عن تأمين نصف غذائه. وينفق المواطن ٦٠% من دخله على الغذاء، وبلغت الديون الخارجية أرقاماً تثير الذعر بحيث باتت

فوائد الديون تتجاوز العشرين بليون دولار . وقد يصل الدين الخارجى عام /٢٠٠٠م/ إلى حد يعجز معه العرب حتى عن الوفاء بخدمته، وهناك دول عربية تجاوز ديونها ١٠٠٪ من الناتج القومي.

الأزمة عميقة ومتعددة الأبعاد يأتى فى مقدمتها المخاطر التى تهدد الإستقلال الوطنى والإستقرار الإجتماعي، وتظهر أبرز المخاطر من تصاعد التدخل الأجنبى المباشر وتفشى أعمال العنف المضاد.

هذه الصورة قاتمة وتهدد المستقبل العربى إن لم ينم معالجتها وتأمين شروط مواجهتها.

لقد صاحب عصر النفط حدوث تغيرات أساسية فى الأنماط الإستهلاكية، حيث زاد الميل للإستهلاك الزرفى ولم يحقق النفط عملية نمو سليمة، بل كان نمواً مشوهاً إستند على عوامل خارجية يصعب التحكم فيها مثل أسعار وعوائد النفط والتحويلات الخارجية والقروض الأجنبية. من هنا ما إن تعرضت هذه الموارد فى السنوات الأولى من الثمانينات للإخفاض، فإنه سرعان ما تعرضت الإقتصادات العربية لرياح معاكسة لم تستطع الصمود أمامها، حيث زادت درجة التبعية مع السوق الرأسمالى العالمى على حساب التكامل والإندماج العربى، وتم إحتواء ثورة أسعار النفط، وتحولت سوق النفط من سوق كان يسيطر عليها البائعون إلى سوق يسيطر عليها المشترون. كما تم إحتواء الفوائض العربية بإعادة تدويرها إلى مراكز النظام الرأسمالى العالمى.

وتفاقت الأوضاع العربية سواء بعد مأساة حرب الخليج الثانية بما ولدته من أثار مدمرة على إمتداد الساحة العربية فحصل المزيد من التصدع فى النظام العربى، وبرزت بقوة أطروحات ما سمي بالنظام الشرق اوسطى الجديد الهادف إلى تفتيت الكيان العربى وتأمين توسع إسرائيل الإقتصادى مع إحتفاظها بتفوقها العسكرى، وخاصة السلاح النووى وتحويلها إلى قوة إقليمية عظمى فى المنطقة بهدف عرقلة نمو الوطن العربى وتكريس واقع القطرية والتجزئة ومحاربة فكرة الوحدة العربية عبر محاولة ضرب أسسها المادية والموضوعية بهدف: إحكام واستمرار السيطرة الأميركية على الثروة النفطية العربية إنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً، والهيمنة على ما يسمى بالنظام العالمى الجديد من خلال تأمين عوامل الضغط على أوروبا واليابان، وإحداث المزيد من الإخلال بميزان القوى فى المنطقة للحفاظ على التفوق الإسرائيلى وتأجيج الصراعات العربية ومواجهة العرب بالعرب. إن النظام الشرق اوسطى المراد تسويقه فى المنطقة، فكرة صهيونية قديمة، فقد تخيل مؤسس الحركة الصهيونية "هرتسل" فى مذكراته قيام كومنولث شرق اوسطى يكون للدولة اليهودية فيه شأن فاعل ودور

قيادى بارز. واليوم إذا ألقينا نظرة سريعة على المسار وتطور المشروع الصهيونى منذ بداياته سنلاحظ أن النظام الشرق أوسطى ما هو إلا إحدى مراحل هذا المشروع، هو إنجاز للمشروع الصهيونى فى مرحلته الإستراتيجية الثالثة، بعد إنجاز مرحلته الإستراتيجية الأولى التى تمثلت فى الهجرة والإستيطان وقيام دولة إسرائيل عام /١٩٤٨م/. وإنجاز مرحلته الثانية التى تمثلت بالتوسع العسكرى والجغرافى وتركيز دعائم الدولة وترسيخ بنيتها الداخلية على المستويات الإقتصادية والإجتماعية فى إطار خطة إستراتيجية شاملة أدت إلى إمتلاك إسرائيل للسلاح النووى والتكنولوجيا والتفوق العسكرى. اما المرحلة الثالثة فى هذا المشروع، فإنها تتمثل بمحاولة فرض النظام الشرق أوسطى الجديد الذى يشكل مدخلاً للهيمنة والتوسع الإقتصادى والسياسى والأمنى والثقافى على حساب المشروع القومى العربى وعلى حساب الأمة العربية وتطورها ومستقبل أجيالها.

إن محاولة تهميش دور مصر تدخل فى هذا الإطار، فمصر بما تمثله من معنى وثقل حضارى وبشرى وتاريخى تشكل رافعة للعرب، مطلوب اليوم إضعافها بهدف إضعاف العرب جميعاً.

لقد وصلت الفجوة والغترسة الصهيونية إلى حد مطالبة شمعون بيريز بإضمام إسرائيل إلى جامعة الدول العربية وتغيير اسم الجامعة ليصبح جامعة الشرق الأوسط. فى العام القادم /١٩٩٧م/ سيكون قد مضى على إنعقاد المؤتمر الصهيونى الأول قرن من الزمن تحاول الحركة الصهيونية من خلاله تأكيد إنتصارها وترسيخ وجودها للعب دور القوة الإقليمية الكبرى على الصعد : الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

وفى حديث لصحيفة معاريف الإسرائيلية فى /١٥/ كانون أول /١٩٩٥م/ كشف ببريز عن تصور يعده بنفسه لعقد مؤتمر ثان للحركة الصهيونية يجدد المشروع التاريخى للحركة للقرن المقبل بعد أن تمكنت الصهيونية من تنفيذ الكثير من القرارات التى رسمها المؤتمر الأول.

يقول ببريز : " إنى أخطط لمؤتمر يهودى كبير فى ذكرى مرور مئة سنة على المؤتمر الصهيونى الأول لبلورة جدول أعمال جديد للشعب اليهودى خلال السنوات العشر المقبلة للسير نحو الجزء الثانى من تحقيق الصهيونية، الا وهو إقامة مركز روحانى فى إسرائيل.

الصهيونية برأى ببريز لم تمت، وإنما أستنفذت مهماتها السابقة، ونفذت أهدافها الموضوعية، ومطلوب منها اليوم أن تنبعث بشكل جديد يتناسب مع المتغيرات فى العالم وفى الشرق الأوسط.

إننى أدعو وأقترح على ندوتكم الهامة. وعلى هذا الملئقى، ومن خلالكم - المفكرين العرب - الإعداد لندوة عربية دولية تبحث فى موضوع الصهيونية فى مرحلتها الجديدة لأننا على قناعة راسخة أن التحدى الصهيونى كان ولازال من أخطر التحديات التى تواجه الوطن العربى. ولم يتراجع خطر هذا التحدى، بل تصاعد فى ظل التطورات الكونية الراهنة.

لاشك أن العالم العربى يواجه تحديات كبيرة وهائلة : سياسية وثقافية وتكنولوجية وعسكرية. فالمجتمعات الأكثر تطوراً تنتقل اليوم من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى، مجتمع الألكترونيات والمعلومات. والثورة العلمية التكنيكية تمارس تأثيرها على جميع ميادين نشاط الإنسان المعاصر وتغير نوعية الإنتاج المادى. وتنعكس فى العمليات الإجتماعية والروحية، وتغير نمط حياة الإنسان بمجمله.

تتصاعد تحديات عديدة أمامنا ذات طابع إستراتيجى متعدد المستويات، تؤثر على الهيكل العام للعالم العربى ومجمل تفاعلاته الإقليمية والدولية، وتتصل بأهم القضايا المثارة حالياً على المستوى الإقليمى الذى سيسيطر على تفاعلاتها. تصاعدت أهمية وخطورة التحديات الامنية ذات الطابع العسكرى النابعة من تنامى القدرات العسكرية الإسرائيلية وخاصة الترسانة النووية التى خلفت حالة من إنعدام التوازن الإستراتيجى تؤثر على أمن وسلامة المنطقة، ورغم المرحلة الجديدة التى دخل إليها الصراع العربى الإسرائيلى بعد مؤتمر مدريد للسلام والمرونة التى أبدتها الأطراف العربية. كان مفهوم إسرائيل للسلام لازال يتحقق عن طريق إستراتيجية القوة. وأنها تستطيع من خلال هذه الإستراتيجية أن تعرض حلولها، وهى تريد أن يتحقق ذلك فى إطار أن تبقى إسرائيل الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة.

ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الإستراتيجية الإسرائيلية يلاحظ أن هناك إجماعاً إزاء المسائل المتعلقة بالأمن جوهره ضرورة الإستمرار فى صوغ الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على أساس الخيار الأسوأ. وأن الوسيلة الوحيدة لبناء تلك الإستراتيجية هى التفوق العسكرى أو ما يسميه الإستراتيجيون الإسرائيليون "الرادع الإستراتيجى الإسرائيلى الذاتى" ويقصدون به السلاح النووى. ويرى هؤلاء أن عاملى التفوق والردع هما القادران على مواجهة المفاجآت التى قد تطرأ على موازين القوى سواء فى مرحلة ما قبل السلام أو مابعده. وعلى الصعيد الثقافى تواجه الوطن العربى تحديات كبيرة، خاصة بعد التطورات الهائلة على صعيد الثورة العلمية والتقدم التكنولوجى حيث نعيش اليوم عصر إختراق الحدود والعقول. وفى ظل غياب المشروع الحضارى القومى الشامل، فإن المواطن العربى سيكون مهياً لإستقبال العقول وتشويه المفاهيم فى محاولة لسحق الشخصية والهوية العربية.

بطبيعة الحال لانستطيع ومن الخطأ أن ننقل على العالم والثقافات الأخرى ولكن بما يحافظ ويطور هويتنا الحضارية ومستقبل أجيالنا.

إن الجبهة الثقافية تشكل السياج الحامي لوجودنا الحضاري، ومن المعروف أنه في عصور التقدم والإزدهار كانت الثقافة العربية تزدهر وتتقدم، وفي عصور التخلف والإنهيار كانت الثقافة العربية تتخلف وتتدهور شأنها في ذلك شأن كل طاهرة إجتماعية. وفي الظروف الراهنة يشهد الواقع العربي حالة جدل عميقة نطال مختلف الإتجاهات الفكرية والسياسية السائدة، حيث ينكفي البعض ويندفع باتجاه العودة إلى الماضي والتشبث به، ويندفع البعض الآخر باتجاه المستقبل وقبول التحدي المطروح من جانب ثقافات العصر.

يقول الدكتور عابد الجابري : "إن الواقع الفكري الثقافي العربي يعاني من ثنائية حادة بين ما هو تقليدي وما هو عصري على جميع المستويات. ثنائية تزداد تفاقماً لتكسر في المجتمع العربي إنشطاراً خطيراً وقطيعاً فظة بين القديم التليد والجديد الحديث. وهنا يندفع أمامنا سؤال هام : ألا يمكن المواءمة بين الأصالة والتجديد، بين التراث والحداثة؟ ألا يمكن الإستناد للموروث الحضاري ومجارة روح العصر؟".

لقد وقع المفكرون العرب من مختلف الإتجاهات خلال العقود الماضية بأخطاء كبيرة عندما ركزوا على عوامل الخلاف والصراع الفكري ووضعوا أسواراً صينية وخنادق متقابلة تمترس كل طرف وراءها دون رؤية ودراسة ما يطرحه الجانب الآخر.

أن نظرة جديدة ورؤية جديدة يمكن أن تتبلور، تنطلق من عناصر اللقاء والتوافق فلا تعارض بين القومية والإسلام ولا تعارض بين المحافظة على الموروث الحضاري ومتطلبات العصر والمستقبل. ويمكن للمشروع الحضاري النهضوي العربي أن يستوعب مختلف الإتجاهات العسكرية، إذا أدركت جميعها مستوى التحديات المحيطة بالعرب، وإذا إنطلقت من رؤية علمية مفتوحة وغير متعصبة تؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية وتنوع الآراء والأفكار وتفاعليها الإيجابي السليم.

إن إنتماء الإنسان العربي يتحدد من خلال دوائر عدة في وقت واحد فهو ينتمي إلى قطر عربي بعينه وهذه دائرة أولى، وهو من خلال إنتمائه لهذا القطر ينتمي إلى الوطن العربي ككل، وهذه دائرة ثانية. وهو ينتمي في الوقت نفسه إلى الحضارة العربية الإسلامية التي يعيش في ظلها الوطن العربي وهذه دائرة ثالثة وشعوبها وهذه دائرة رابعة. وليس هناك من تناقض بين الإنتماء لهذه الدوائر معاً، والوطنية منها والقومية والحضارية الإسلامية والإنسانية.

إن الوزن الإستراتيجي للعرب سواء نظرنا إليهم كجماعة واحدة أو كدول منفصلة، لم يضعف خلال السنوات القليلة الماضية فحسب، ولكنه تعرض لإهتزاز كبير لأسباب وعوامل خارجية وداخلية، ومن الطبيعي أن يؤدي تغير الأوضاع دولية كانت أم إقليمية إلى تزايد الشعور بضرورة التكيف مع الواقع الجديد والتعامل معه. لكن المشكلة التي تبقى موضوع مناقشة، وسوف تبقى كذلك في العالم العربي هي مشكلة تحديد معنى التكيف هذا والإتفاق على تعيين العوامل الجديدة السلبية والإيجابية. إذ على هذا الإتفاق سيتوقف تعيين العوامل الجديدة السلبية والإيجابية. إذ على هذا الإتفاق يتوقف صوغ إستراتيجية عملية لمواجهة الوضع الجديد. فلا يكفي إذن القول أن العالم قد تغير ولا بد لنا من التأقلم مع الأوضاع.

وإذا توقفنا عند هذا الحد من التحليل ولم يبين للمجتمع ما هي طبيعة هذا التغير وما هي الفرص الجديدة التي يتيحها والمخاطر الجديدة التي يخلقها وكيف يمكن الإستفادة من الرى، وما هي شروط مقاومة العوامل السلبية. فإن مفهوم ضرورة الإعتراف بالواقع والتحلى بالنظرة الواقعية وعدم نسيان ما يجرى من حولنا يتحول ببساطة إلى مفهوم حتمية القبول بكل ما يفرض على الشعوب من أمر واقع.

إن الإحتفاظ بالمبادئ وبالقدرة على بلورة أهداف إستراتيجية سليمة يستدعى قبل كل شيء النظر إلى هذا الواقع الدولي الجديد كديناميكية متحركة وليس قدراً محتوماً وكارثة طبيعية لا فكاك منها.

إن صياغة المستقبل العربي ضمن إطار النظام العالمي الجديد والتطورات الكونية مرهون بالعرب أنفسهم. فعلىنا تقع مسؤولية تحديد ما إذا كانت فكرة الأمن العربى الجماعى قد إنهارت ولم يبق من وسيلة إلا التوقيع على إتفاقيات الحماية مع الدول الكبرى الأجنبية. وعلىنا كذلك تتوقف مسؤولية تقرير ما إذا كان التعاون العربى هدفاً يستحق الجهد والعمل من أجله أم أنه تحول إلى وهم بعيد وغير واقعي. وعلىنا وحدنا كعرب يتوقف تقرير ما إذا كان وقف التوسعية الإسرائيلية والتعننت الإسرائيلية فى رفض قرارات الشرعية الدولية ومساعدة الشعب الفلسطينى على إستعادة حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة ووضع حد للتفوق الإسرائيلى العسكرى على مجموع العالم العربى لا يزال هدفاً مقبولاً ويستحق بذل الجهد.

لا ينبغي أن ننظر إلى الواقع كمقبرة لأمالنا وطموحاتنا ولكن كفضاء تاريخى مفتوح لمبادرة القوى المتعددة بما فى ذلك قوانا الذاتية وهو واقع تاريخى نبنيه بالعمل ويقبل التغير والتعديل.

إن التحديات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية والإقتصادية تستدعى صوغ إستراتيجية تستند لطاقت وإمكانات الأمة العربية الظاهرة والكامنة، وهذه ليست مستحيلة بل

هى الوحيدة الممكنة التى يمكن أن تجعل من العرب قوة تتبوأ مكانها اللائق فى هذا العالم. وهذه الإستراتيجية برأينا نبدأ بمسألة إعادة الإعتبار لموضوعة الوحدة العربية والمشروع القومى العربى. لكن برؤية جديدة أكثر علمية وواقعية وملموسية بعيدا عن الرومانسية والعاطفية والتعصب الأيديولوجى.

إن طبيعية القضايا والمهمات التى بطرحها الوضع العربى وفق شروط المتغيرات والتطورات الدولة الجديدة تؤكد أن تحقيق الأهداف العربية فى التقدم والتطور تتطلب برنامج تحالف إستراتيجيا بين القوى العربية.

إن المرحلة التى يمر بها الواقع العربى تتطلب إستراتيجية عمل تتلاءم مع التطورات النوعية التى يعيشها العالم فى عصر التكتلات الإقتصادية والسياسية الكبرى. لكن ذلك يتطلب جملة من المهام لا يمكن دونها إحداث نهوض وتقدم جدى لتجاوز الواقع القائم، فما هى أبرز هذه المهام :

١ - إحياء التضامن العربى وإعادة الحياة لمؤسسات العمل العربى المشترك وتجديد هذه المؤسسات بخطاب جديد أكثر ملموسية، خطاب عقلانى علمى يقر بوجود أزمة يعانيتها العالم العربى، ويدرس الأسباب العميقة لفشل المشروع النهضوى العربى لإسئلاص الدروس التى أفرزتها المرحلة الماضية بعيداً عن التعصب والجمود والتبرير بهدف تكوين رؤية مشتركة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

٢ - إعتبار قضية فلسطين، قضية مركزية للعرب جميعاً والعمل على توحيد الفهم والنظرة لإسرائيل ودورها فى المنطقة باعتبارها لا تشكل خطراً على الشعب الفلسطينى فقط بل على مجموع البلدان العربية.

إن الغرب الإستعمارى تمكن من تصدير المسألة اليهودية للعالم العربى، جاعلاً منها وسيلة أساسية من وسائل إخضاع المنطقة. وإن إسرائيل ربطت نفسها بدور لا يمكن الإستغناء عنه من خلال إرتباطها بقوى عالمية تريد إخضاع الوطن العربى ومصادرة ثرواته. وإذا كان من الممكن نظرياً التعايش مع إسرائيل فمن المستحيل عملياً التعايش مع دورها ووظيفتها كما هى مطروحة الآن.

٣ - إعادة الإعتبار لموضوع الوحدة العربية والمسألة القومية لكى يستطيع العرب مواجهة التحديات السياسية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية والإقتصادية فى ظل حالة التشرذم والانقسام. ولن تتم تنمية حقيقية ومعتمدة على النفس وتحرر إقتصادى وتقدم إجتماعى وتكنولوجى حاسم فى ظل التجزئة. ولكن ضمن نظرة قومية متجددة أكثر واقعية فى تناول اليد. فالوحدة العربية لا يمكن أن تتم إلا بصورة

تدرجية وتتوفر أسسها المادية وضمن شعارات وخطوات واقعية تبدأ بالتنسيق والتعاون والتكامل والإتحاد ثم الوحدة كهدف إستراتيجي، وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والترابط الجدلى الوثيق بين البعدين الوطنى والقومى.

٤ - المواجهة الجادة والعلمية لدور الإعلام والتضليل الإستعمارى فى عصر التكنولوجيا والمعلومات ووسائل الإتصال، مما يستدعى النضال الجاد على الجبهة الثقافية التى تتناول حضارتنا وتراثنا وهويتنا ومستقبل أجيالنا.

٥ - العمل من أجل تحقيق الديمقراطية بمفهومها الشامل باعتبارها قضية مفتاحية لتقدم وتطور الوطن العربى ومعالجة قضاياها وهمومه ومشاكله المختلفة، لخلق مجتمعات عربية حديثة متماسكة ومتقدمة.

إن الديمقراطية هى الشرط الحاسم فى تطور المجتمعات والشعوب قاطبة.

مناقشات الجلسة الأولى

د. ياسين نعمان رئيس الجلسة :

نشكر الأساتذة الكرام على هذا العرض لدراساتهم، ونشكر السادة المعقبين، ونفتح الآن باب المناقشات.

• الدكتور أحمد يوسف احمد :

إن السماع للمداخلتين القيمتين للدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور ماهر الطاهر، بالإضافة إلى الإطار العام العميق الذى قدمه الأستاذ السيد يسين، قد يعطى إشار مبكرة عن أننا إزاء مدرستين واضحتين فى الوطن العربى.

من المفيد ألا تدعى كل من المدرستين الحكمة بمعزدها، وإنما نحاول الوصول إلى كلمة سواء بين هاتين المدرستين، هناك مدرسة يعبر عنها بوضوح الدكتور عبدالمنعم سعيد، وهناك بالتأكيد أشياء سليمة وصحيحة ولا خلاف عليها فى تحليل الدكتور عبدالمنعم وهى الخاصة بتحليل الواقع العالمى الراهن. ولكن ربما يبدأ الخلاف عندما نبدأ فى النظر فى كيفية التصرف إزاء هذا الوضع الراهن، هل كل المطلوب منا أن نتكيف تماما مع النموذج المطروح علينا أم أننا نستطيع أن نمارس شيئا من الخصوصية أو التفرد؟ أو رفض ماهو موجود؟.

أنا أقول أن أستاذنا السيد يسين علمنا دائما أن نبحث عن المسكوت عنه، والمسكوت عنه فيما سمعناه اليوم أن المسألة لم تتوقف فقط عند سقوط النظم الشمولية، ولكن أيضا الحلول الليبرالية المطلقة، التى طرحت مثلا لدول أوروبا الشرقية، باتت هى الأخرى تعاني من صعوبات، وقد رأينا انعكاس هذه الصعوبات على التطورات السياسية والاقتصادية اللاحقة فى أوروبا الشرقية.

إذن قضية الخصخصة صحيح أنها مطروحة وإنه يجب التعامل معها بعقل مفتوح، ولكن أيضا يجب التعامل معها من خلال التداعيات التى حدثت لها، فى أماكن أخرى من العالم.. نحن مدعوون إذن للاجتهاد بعقل مفتوح فى هذه المسائل، أيضا الكلام الذى ذكره الدكتور عبدالمنعم سعيد حول تجدد الفكر العربى فى مواجهة المتغيرات، لديه الحق فى هذا بالنسبة لفصيل معين من هذا الفكر، ولكن بالإضافة إلى هذا الفصيل توجد اجتهادات أخرى لا يمكن وصفها بالتجمد، ومثالاً على ذلك الموقف السورى فالرئيس الأسد قبل "المتغيرات" كان يرفض التسوية مع إسرائيل، ولكنه الآن يقبل التسوية مع إسرائيل.. ولكن كل ما فى الأمر أنه يحرص على ضمان الحد الأدنى الذى لا يمكن التنازل بعده بالنسبة للحقوق السورية. إذن أنا

أريد أن أنقل تهمة الجمود إلى الطرف الإسرائيلي، أو إلى الطرف الأمريكى وليس إلى الطرف العربى.

وهكذا فإن الأمر فى تقديرى يحتاج إلى محاولة الإلمام بكافة خيوط المسألة. هناك واقع عالمى كما شخصه الدكتور عبدالمنعم، ولكن هذا الواقع لا اعتقد أنه مطلوب من العرب أن ينتظموا فى الصفوف من خلفه من خلال ما بدا لدينا من مؤشرات على إخفاق الروشتة التى يقدمها لنا، هناك جمود فى الفكر العربى صحيح ولكن هنا أيضا تحرك، الجامدون ربما يكونون هم الخصوم.

* الدكتور عبداللطيف بن جلون :

بودى أن أتطرق إلى ثلاث نقاط مهمة، ولكن لا يمكن ذلك نظرا للوقت الضيق، ولهذا سأكتفى بالرجوع إلى مفهومين جاءا فى العرضين أولهما: "الكونية" وما نسماه نحن بالعولمة، والنظام العالمى الجديد، والأستاذ السيد يسين قال أن هناك جدلا فيما يخص هذا المفهوم، ولكن ألا يرى الأستاذ الفاضل أن هذا المفهوم يعنى فى الحقيقة ما أسميه "تغريبا" أو بالأحرى "أنجلو ساكسونية العالم" خصوصا إذا علمنا أن الغرب يضع العالم أمام معادلة "تغريب معناه عصرنة"، ألا يرى الأستاذ الفاضل أن هذا فيه خطر على الهوية العربية؟^{١٢}.

هذا فيما يخص المفهوم الأول، أما فيما يخص ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، فرغم كل ما يقال مازال هناك جدل فيما يخص هذا المفهوم، ولا يكفى أن يتكلم أحد عن قيام نظام لكى يقوم هذا النظام. تكلم رئيس أمريكا السابق عن قيام نظام عالمى جديد لغرض فى نفس بوش، ونحن نعلم أن نظام "يالتا" قام على قواعد وضعتها القوات المنتصرة انطلاقا من معطيات رفضت من طرف البعض، ولكن كان هناك توافق بين القوى المنتصرة، هل يرى الإخوان الذين يتكلمون عن قيام نظام عالمى جديد، أن معطيات المجتمع الدولى تم أخذها بعين الاعتبار فى هذه الفترة.

أنا شخصا أرى أن هناك فوضى وليس نظاما، فنحن نعيش مرحلة انتقالية ولكى نستطيع الكلام عن قيام نظام عالمى جديد يجب الأخذ بعين الاعتبار كل معطيات المجتمع الدولى فى أواخر هذا القرن وما أكثر هذه المعطيات.

هذا ما يهمنا نحن كعرب وكمهتمين وغيورين على النظام العربى خاصة أن البعض يريد أن يسخر النظام العربى لصالح اتجاه معين للنظام العالمى الجديد، فما رأى الأخوة فيما قلته عن تسخير النظام العربى لقيام نظام عالمى جديد.

• الدكتور هدى عبدالناصر :

بداية أنفق مع الدكتور أحمد يوسف فى رأيه بالنسبة للنموذجين اللذين طرحهما الدكتور عبدالمنعم سعيد للفكر العربى، ولكنى أريد أن أقول أن الدكتور عبدالمنعم سعيد طرح النموذجين كنموذجين متطرفين متواجهين أحدهما للآخر، ولكن ما الذى يمنع أننا نحتفظ ببعض الثوابت، حتى كلمة ثوابت هذه أنا شخصا ضدها ولنقل بعض الأفكار أو الأطر الفكرية العربية التى تكون نوعا من مصالحنا نحن بدون التأثير بالوضع الدولى، ونفرضها نحن على الوضع الدولى، وفى نفس الوقت نعمل على أن تتأقلم مع الوضع الدولى.. كل ما أريد أن أقوله أنهما ليسا نموذجين متناقضين.

النقطة الثانية هى المثل الذى طرحه الدكتور عبدالمنعم سعيد بخصوص عام ١٩٦٧ والحقيقة بدون الثنائية القطبية ما كان يمكن أن يتم الصمود الذى حدث بعد عدوان إسرائيل فى ٦٧، ولم يكن من الممكن للعالم العربى ومصر أن يستفيدا من هذه الثنائية القطبية فى إعادة بناء القوات المسلحة وتحقيق النصر فى ١٩٧٣، وببساطة شديدة فلا يمكن على الإطلاق أن نتجاهل أن وجود قطب واحد سوف يمس مصالح ليس فقط مصر والعالم العربى، وإنما العالم الثالث على وجه العموم.

• اللواء الدكتور وجيه عفيفى :

من وجهة نظرى لا يعنينى أساسا المسميات المتعددة للنظام العالمى الجديد سواء كانت قطبية واحدة أو قطبين أو متعددة الأقطاب، فهذه مسميات متعددة تلهث أساسا وراء الغرب، ولكننا يجب أن ننظر إلى واقعنا المؤلم وهو النظام العربى فى موقعه الحالى.. وهو للأسف فى موقع سيئ، موقع لا يحسد عليه لسبب واحد أننا مع دخولنا مشارف هذا القرن - هذا من وجهة نظرى - أن الجامعة العربية يجب أن يكون لها الدور الفعال والدور الرئيسى فى تجميع كلمة العرب، وحقيقة أننا نرى اليوم كثيرا من الدول العربية تلهث وراء إسرائيل، أو كما قال السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى.. "تهزول وراء إسرائيل". وإسرائيل من جانبها تدمر كثيرا من القرى الفلسطينية، وتعبث فى جنوب لبنان، وللأسف نحن نبحث عن مسميات ونترك الواقع العربى المرير بمشاكله وإمكاناته.

ومن هذا المكان المقدس المكان الطاهر، وهو بيت العرب جميعا، انتقدم برسالة إلى جميع الزعماء العرب.. أن يقدروا هذه المسئولية التاريخية، فإن التاريخ هو البوتقة التى ينصهر فيها الجميع تحت شعار واحد وهو أن أمتنا العربية لابد أن يكون لها الصمود أمام إسرائيل.

• إيتسام محمد المحمدى:

كلامى ليس تعليقاً على ما قبل، ولكنه سؤال أوجهه عن المحاضرة كاملة: لماذا نتكلم عن التأثيرات الغربية أو الخارجية ونخص الجهات الغربية تحديداً، لماذا لا نتكلم عن التأثيرات من جنوب شرق آسيا؟ لماذا لا نتكلم عن التأثيرات التى من الممكن أن تأتى من القارة الأمريكية الجنوبية؟ اعتقد أن الإجابة على هذا السؤال هى أن الدول الغربية لديها القدرة على التأثير وهذا يؤثر على بقية المناطق فى العالم.

ومن الغريب أننا نحن كعرب نمتلك من القدرات الطبيعية التى أعطاها لنا الله مما يمكننا من أن نصبح مثل هذه الدول قادرين على التأثير، فالخلل إذن ليس فيما يحدث من تغييرات بيننا وبين الجهات الأخرى، ولكن الخلل يوجد عندنا نحن العرب من داخل بيئتنا. ويجب البحث عن كيفية الاستفادة مما نملك من قدرات ونوجهها التوجيه الصحيح نحو ما يسعد هذا الجيل العربى.

• الدكتور/ مصطفى علوى :

أخشى أن نرجع فى مناقشاتنا عن النظام العالمى إلى عشر سنوات مضت منذ بدء الحديث عن مفهوم هذا النظام وهل هو نظام عالمى أم لا، وهل هو نظام عالمى جديد أم قديم، أم قديم جديد، والنقطة التى أخافنى أكثر، أننا نفكر فى هذا الموضوع بمنهج "إما أو" يعنى إما أن يكون النظام العالمى هو النظام الذى كان قائماً قبل التغيرات الكبيرة التى شهدتها العالم خلال السنوات العشر الماضية، وإما أن يكون النظام العالمى نظاماً جديداً مرتبطاً بما كان قبله، ونسئ أو نتناسى أن النظام الدولى أو العالمى هو عملية تطورية بمعنى أنه لا يوجد خط فاصل أستطيع الوقوف عنده، وأقول أن ما قبل هذا الخط الفاصل كان نظاماً عالمياً ما، وما بعد هذا الخط الفاصل هو نظام عالمى جديد مختلف تماماً ومنقطع الصلة بما كان قبله.

وفى واقع الأمر أن النظرة التبسيطية إلى النظام العالمى ولمعهوم النظام العالمى يمكن أن تؤدى إلى نتائج غير سليمة، على سبيل المثال النظرة التبسيطية لا ينبغى أن تسود فى تحليلنا لهيكل القوة وتطوره فى النظام العالمى، النظام العالمى مكوناته الأساسية هيكل قوة، وعمليات، إطار أيديولوجى أو فكرى حاكم، وطبيعة وأنماط الصراعات القائمة فى إطار العلاقات الدولية، وإذا أتينا إلى هيكل القوة اعتقد أنه من الخطأ أن نتحدث عن هيكل قوة أحادى القطبية الآن فى مقابل هيكل قوة ثنائى القطبية فى السابق، لأن هيكل القوة متنوع ومتعدد، وهناك هيكل قوة تكنولوجية، هيكل قوة اقتصادية، هيكل قوة عسكرية.

ومن ثم فإن البناء الخاص بالنظام الدولي فى هذه النقطة تحديداً متباين فى وضعيته الراهنة، على المستوى العسكرى أو القوة العسكرية فهناك قطب واحد. صحيح أن روسيا لديها قدرات عسكرية كبيرة لكن ينقصها الكثير من العناصر التى تلزم لتحويل هذه القدرة التسليحية إلى إرادة سياسية وقرار سياسى استراتيجى فاعل لكى نصب قطبا عسكريا، أما على المستوى التكنولوجى فهناك ثنائية قطبية الولايات المتحدة واليابان، وعلى المستوى الاقتصادى هناك تعدد قطبى ومن ثم إطلاق أحكام نهائية فى مسألة الوضعية الراهنة لهيكل القوة مسألة لا يوصى بها.

الشيء الآخر أنه حتى هيكل القوة فى النظام الدولى وطبيعة النظام الدولى القائم يختلف من منطقة إلى أخرى، هناك نمط عام لهيكل القوة ولتطور النظام الدولى، لكن هذا الهيكل العام ليس هيكلا حاكما لكافة الأقاليم، أو المناطق فى العالم، فعلى سبيل المثال، وحتى أيام القطبية الثنائية - فى تصورى أن الشرق الأوسط كان أقل المناطق التى عرفت القطبية الثنائية مقارنة بمناطق وأقاليم أخرى فى العالم، ومثال آخر: منطقة شرق وجنوب شرقى آسيا نعيش حالة توازن دولى رباعى الأقطاب، ومن ثم هيكل القوة الرباعى يختلف بل وكان مختلفا أيام القطبية الثنائية عن الهيكل العام للنظام الدولى، وهو الآن يختلف حتماً فى شقه العسكرى عن النمط العام لتطور هيكل القوة العسكرى على مستوى النظام الدولى العام، ومن ثم التعميم هنا مسألة محفوفة بالمخاطر.

لكن هذا لا يعنى أنه ليس هناك جديداً، بل يوجد جديد فى تطور النظام العالمى وهذا الجديد ينبغي أن نرصده ونفكر فى كيفية التعامل معه من أجل تعظيم الفرص والمكاسب الممكنة وتقليل الخسائر التى يمكن أن تواجه الأمة العربية، والبلاد العربية فى هذا الصدد. ومن بين الجديد مسألة الكوكبية، وأنا أفضل تسمية الكوكبية لأن الكون مسألة أوسع بكثير من كوكب الكرة الأرضية، ومن ثم الكوكبية زادت معدلاتها جدا خلال السنوات العشر الماضية نتيجة للتطور التكنولوجى الذى أشار إليه الدكتور عبدالمنعم سعيد، من الملامح الجديدة أيضا فى مسألة زيادة أنماط التفاعل غير الحكومى فى المعاملات والصفقات والتبادلات غير الحكومية بين الأفراد وبعضهم البعض وبين الشركات بعضها البعض، وبين المؤسسات التى لا تشكل جزءا من هيكل الدولة القومية بمعناها التقليدى.

اليوم كما قال الدكتور عبدالمنعم أصبح حجم التعاملات فى بورصة الأوراق المالية لا يفوق حجم التعاملات فى مجال التبادل الرسمى التجارى بين الحكومات بشكل كبير، إلى جانب مسألة ظهور فاعلين دوليين "International Actors" لهم من التأثير ما يفوق كثيرا تأثير الدول القومية وعلى سبيل الخصوص الشركات عابرة القارات، بل أن بعض الأفراد

أصبح بمقدورهم الآن في ظل النظام العالمي الجديد أن يتحولوا إلى فاعلين دوليين. حين يمتلك فرد معين مؤسسات مختلفة تعمل في المجال المالي أو في النشاط الإعلامي بشكل مكثف ، ونحن لدينا في المنطقة العربية أمثلة حية في هذا الصدد.

والواقع أن هناك تغيراً في مفهوم الفاعل الدولي الذي يعتبر اللبنة أو الوحدة الأولى المكونة لهيكل النظام الدولي الجديد، اختلفت أنماط الصراعات، فبعد أن كان هناك صراع بين قطبين كبيرين من الناحية الاستراتيجية وكان المبدأ الاستراتيجي الحاكم هو مبدأ الردع الاستراتيجي، أصبح المبدأ الاستراتيجي متغيراً نتيجة لكون الصراع الحالي صراعاً بين قطبين، ولكن ظهرت طائفة الصراعات منخفضة الشدة "Sub National Conflicts" والتي أصبحنا معرضين لها في المنطقة كغيرنا من مناطق أخرى وعلينا أن نحاول التفكير في كيفية مواجهة هذه الأنماط الجديدة من الصراعات التي يمكن أن تحدث في هذه المنطقة كأحد الانعكاسات للتطور الحاصل في النظام العالمي، لكن إذا كانت هناك صراعات "Sub national" دون القومية هناك عمليات الاندماج التي تتم في غرب أوروبا.

وخلاصة الكلام أن هناك تحولات جوهرية وعميقة تحدث في مختلف أبعاد النظام العالمي، وإذا قلنا أنه لا توجد تحولات، ولا يوجد نظام جديد واننا نعيش حالة من السبولة وعلينا أن ننظر حتى تتضح معالم هذا النظام الجديد، اعتقد أن هذا ينطوي على خطورة كبيرة على الحركة السياسية العربية في التعامل مع هذا النظام.

* الأستاذ لطفي الخولي :

أرى أن معظم المناقشات لم تتناول مداخلتي الدكتور السيد يسين والدكتور عبد المنعم سعيد، وما لم تناقش هذه القضايا التي تم طرحها باستمرار فسوف نأخذ مواقف سياسية مجردة، وهذا لا يخرج عن إطار أي ندوة فكرية وبحثية، كل شخص ينتمي إلى حزب أو إلى تيار سياسي أو إلى نظام معين سوف يأتي ويقول موقفه، وموقف نظامه.

ليست هذه هي القضية ولكن القضية الحقيقية أن هناك مجموعات من الأفكار الجديدة مطروحة ولابد أن نناقشها في هذا الإطار، ولسنا بحاجة لأن يقنعنا أحد أن إسرائيل مازالت تمثل العدو الرئيسي للأمة العربية، لكن الجديد في الموضوع أنه رغم علمنا بهذا فإن الظروف الدولية والإقليمية والعربية والمحلية في كل بلد عربي تحتم إيجاد نوع من التسوية.

لماذا وكيف نصوغه؟ هذه هي القضايا الجديدة التي علينا أن نعالجها بعمق في إطار الظروف التي طرحها الأستاذ السيد يسين ود. عبد المنعم سعيد لكن الهروب منها إلى مواقف سياسية لن يفيدنا بشيء، لأن كلمة "الهرولة" إلى الوهم الإسرائيلي، هذه فكرة صحيحة ولكن

هناك أيضا 'هرولة' إلى الخلف، إلى الكهف، إلى خارج التاريخ، وهذه أيضا قضية هامة فلا بد أذن أن نناقش ما هو مستجد حقيقة وتأثيره علينا.

لأنك أن هناك صعوبة تأتي من أننا تربينا وتشكلنا في إطار مدارس فكرية وسياسية معينة، ونحن المطلوب منا الآن إحداث التغيير وهذه هي الصعوبة، لأن أدوات بحثنا لا تزال هي القديمة، رؤيتنا في غالبها لا تزال هي القديمة، أيضا هناك الشجن الوطني والقومي هناك شروخ قد حدثت وليس معنى هذا أن السابقين من القوى والزعماء والأحزاب لم يودوا مهامهم التاريخية، بل أدوها في إطار ظروف معينة كانت موجودة سواء دولية أو إقليمية أو محلية، وفي إطار كم ونوعية من المعارف كانت موجودة، ونحن الآن توافرت لدينا معلومات أكثر ومعرفة أكثر، وتوافر لدينا أيضا وعى اليوم وليس وعى الأمس، وعى الأمس انتهى، أصبح تاريخا نستفيد منه أو لا نستفيد، لكن القضية هي وعى اليوم.

عندما نتحدث عن الغرب، فالغرب عدو حقيقي لكن هذا وجه من الوجوه، عدو تاريخي "الاستعمار" لكنه أيضا مصدر تنوير وثقافة وتكنولوجيا وعلم لا نستطيع أن نهمله، الغرب الآن عندما نتحدث بشأنه يجب أن نتحدث بهذه الجدلية، لماذا لا نتحدث عن الجدلية مع العدو أيضا؟ حينما نحاول عمل ميزان القوى مع التغييرات نسأل لماذا العرب غير قادرين، وإذا أخذنا المعيار الاقتصادي مثلا يقول آخر تقرير للبنك الدولي أن الدخل القومي لأوروبا يصل إلى ٦ تريليون دولار وأمريكا ٥,٥ تريليون، واليابان ٣ تريليون، لكن البلاد العربية بما فيها البلاد الغنية بالبتروول يصل دخلها القومي إلى ٤١٩ مليار دولار، إسرائيل التي عمرها ٥٠ سنة دخلها ٧٠ مليار دولار وهو ما يساوي دخل مصر وسوريا والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية مجتمعة، هل هذا معقول؟ هذا في الميزان الاقتصادي.

إذن القضايا الحقيقية التي يجب أن نبحثها بوعى اليوم هي هذه الحقائق، وأنا لست محتاجا أن أعلم من جديد أن الصهيونية خطر مستمر وأنه حتى مع التسوية السياسية السلمية سيظل هناك صراع، لكن بطريق آخر اسميه أنا التعايش الصراعي، وإلا لماذا التسوية؟ أنا اعمل تسوية مع عدو وليس مع صديق إلا إذا أخذنا من جديد طريق الحرب.

سيدى الرئيس، أنا أريد أن نبحث حقيقة ولا نخرج إلى محاضرات أن الصهيونية خطر، لكن فلنناقش بشجاعة وبموضوعية على أساس أكبر قدر من المعلومات التي يجب أن توفرها لنا هذه المراكز.

* الدكتور بشير بكر (السودان) :

بداية اسمح لى سبدي الرئيس باسم المفكرين من السودانيين أن أحى السيد الرئيس "على ناصر محمد"، وأحب أن اشدد وأحى الورقة الرئيسية التي عرضها الأخ السيد يسين،

ولكنه في هرولتته إلى هذه القاعة نسي التقارير والأشياء المهمة التي كان يجب أن يعرضها، ونسى أنه إلى جانب النظام العالمي السياسى الممقوت المنسوب إلى الأخ "بوش" هناك نظام ثقافى عالمى تقدمت به لجنة دولية هى لجنة دى كويار مكونة من ١٤ عضوا وفيها عضو عربى، وهذه اللجنة تحدثت عن علاقات الثقافة والتنمية وكيف تواجه القرن الواحد والعشرين، واعتقد أن الأخ السيد يسين ساهم إلى حد ما فى هذا التقرير بكلمة أو برأى.

وفى هذا التقرير نحن نخرج من مشكلة إسرائيل سواء كانت مركب النقص الذى يتحدث عنه البعض أو مركب العظمة الذى تحدث عنه الآخرون. أن القرن القادم لن يكون قرنا إسرائيليا، فنحن ندخل هذا القرن ونترك إسرائيل من خلفنا لتواجه هذا القرن بروح جديدة، فى هذا التقرير أول ما يؤكد هو دخول عنصر الأخلاق فى السياسة الدولية، هناك أجندة من عشر مواد وهذه الأخيرة ليس عندنا وقت لعرضها إنما إن شاء الله نعرضها أثناء النقاش، وأرجو أن يدخل هذا التقرير فى هذه القاعة إذا كنا فعلا ننظر إلى القرن الحادى والعشرين ولننخلص من مركبات النقص الإسرائيلية القديمة، وندخل بروح جديدة لا تفرضها إسرائيل علينا.

فى النهاية ما كنت أريد أن أتحدث كسودانى إنما أنتم تعرفون أن هناك عقوبات توقع على السودان، لكن ما أريد قوله أن السودان كان كبش الفداء لنظام شمولى نرجو أن تتفادى الأمة العربية أن تدخل فيه من جديد.

المهندسة ريم عبدالغنى :

ليست كلمتى تعليقا ولكن أحب أن أتحدث عن نقطتين: الأولى: أننى لاحظت عدم الاهتمام بموضوع المرأة، حيث أننا نتحدث عن مستقبل لمانتين وخمسين مليون عربى للقرن القادم، أعتقد أنه من المفروض أن نهتم بنصف هذا العدد وحتى من خلال مشاركته وتمثيله فى هذه الجلسة والجلسات القادمة، والمستقبل يصنعه الأطفال اليوم والذين تصنعهم المرأة الأم بالدرجة الأولى. ونتمنى فى الندوات الاستراتيجية التالية أن يكون هناك اهتمام بهذا الموضوع بشكل أكبر، ثانيا: أريد أن أقول أنه فى الوقت الذى نتحدث فيه عن حيوية التقارب بين الدول العربية، وأن هناك تباطؤا فى هذا الموضوع على الصعيد الرسمى يمكن لهذه الندوة أن تخرج بشيء هام وهو خطة أو طريقة للتنسيق بين مراكز الدراسات الحاضرة، وتخرج بشيء جدى وعملى للمرحلة القادمة، وهذه رؤية مستقبلية للمنطقة.

الدكتور حمدى حسين :

أنا أحيى الأستاذ السيد يسين على إثارته للقضايا التى يجب أن تعبر بها الأمة العربية إلى القرن الواحد والعشرين، وإن كنت سأواجه إليه سؤالا وأعلن تعليقا. نحن أبناء أمة العرب

ترفع شعار "كنتم خير أمة أخرجت للناس" وهذا جزء من آية كريمة قال الله فيها "كنتم خير أمة أخرجت للناس" ثم ذكر حثيات هذه الخيرية فقال "تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله".

وهناك رأيان: رأى يرى أن الأمة لكي تحقق أمجاد السابقين يجب أن تتحلى بأخلاق السابقين، ولا أظن أن في هذا جهلا كما يرى الأستاذ لطفي الخولي، وإن هذا عودة إلى الجهل وأن الغرب عنده النور والتتوير والعلم، هذا والله ظلم بين نرى أن رأيا يقول "بالهرولة" ورأيا يدعو إلى "الجهل"، أنا صحيح فهمت من هم "المهرولون"، وفهمت المقصود "بالهرولة"، ولكنى قد أكون أخطأت في فهم أن الذين يدعون إلى الجهل هم الذين يدعون إلى العودة إلى القيم الإسلامية، واختلف معه إن كان يقصد ذلك واعتذر أن لم يكن يقصد ذلك، هناك رأى يعتقد أن الأمة عليها أن تتنافس اقتصاديا، فتكون كالنمور السبعة أو النمور العشرة، ونمور آسيا، وأن نتحلى بالعلم والتكنولوجيا والتقدم، وهذا جميل، لكن كيف يا أستاذ سيد وقد أشرت في مقالتي إلى أننا حتى الآن لم نحسم بعد قضية الفصل بين السياسة والدين.

إن الحضارات التي نتعامل معها قد حسمت أمرها وثبتت أولوياتها فرأت أين تضع الدين وأين تضع السياسة، فهل نستطيع نحن أن نفعل ذلك؟ بلا تعسف: أى هل نستطيع أن نقف هنا أو فى أى مكان أو فى أى موقع مسئولية، وأن نتحدث باسم أمة وباسم حضارة وإن نختصر تاريخها وقيمها ومبادئها فنلقى بها فى مجاهل التاريخ.. فلا بد من موقف موضوعي، والأستاذ يسين يستنكر ما يسمى بحق التدخل لأغراض إنسانية، وأغراض سياسية من قبل الدول العظمى، ولكنه لم يعترض على حق التدخل عندما تتدخل الحكومات ضد المعارضين على أراضيها.

هنا من يعارض توجهها معيناً لحكومة ما يجب أن يتم محاورته وأن يناقش بالفعل لا أن يقسم ظهره، وأن تقطع رقبته وأن يلقي فى غياهب السجون، فى كل المجتمعات العربية يحدث ذلك، أين نحن بشجاعة وبأمانة من هذه الآية "كنتم خير أمة" وكيف نصل إليها؟. هذا هو السؤال، إننى أريد للأمة العربية مجداً فإن آخر الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، وأولها صلح بالقيم والمبادئ الحقيقية وبأمانة الكلمة واعتذر للأستاذ لطفي الخولي.

* الدكتور وسيم حرب :

بداية أود أن أوجه كلمة شكر، وتهنئة إلى سيادة الرئيس "على ناصر محمد" ولجامعة الدول العربية فى شخص أمينها العام والمستولين وخاصة الدكتور سعود زبيدي على تنظيمهم لهذا اللقاء بما يضم من شخصيات فكرية سياسية عربية وموضوعه الهام.

لقد استمعت بكثير من الاهتمام والشغف إلى ما جاء على لسان الأستاذ السيد يسين لاسيما ما استفاد به وشرحه حول الظاهرة الكونية لكونها عملية تاريخية عجلت بها الثورة التكنولوجية. فى الحقيقة، البشرية تعبر اليوم محطة تاريخية فاصلة شبيهة بالمحطات التاريخية التى شهدت تحولات جذرية فى حياة الشعوب والبشر كإكتشاف النار والحديد، وإكتشاف المطبعة، والبخار، وإكتشاف الذرة وإكتشاف الكمبيوتر مؤخرا، هذه الآلة وفرت دخول العالم إلى محطة حضارية جديدة فهذه التكنولوجيا الجديدة لم توفر فقط حلا تاريخيا لمسألة تدفق المعلومات، إنما ساهمت بشكل خاص فى إسقاط نهائى للحدود والحواجز الجغرافية، وبدء مسيرة العالم نحو نمط جديد من العلاقات، والمقولات المطروحة عن التعددية السياسية أو الديمقراطية أى كان التعريف الذى يعطى لها سوى إحدى ترجمات هذه العملية التاريخية. أن هذه المسألة تطرح نفسها بكل ثقلها ووزنها على الأمة العربية حكما وشعوبا وهيات، ومن الواضح أن أمثلا لم تنتهيا بعد للتعامل مع هذا التحول ومع هذه المحطة التاريخية.

الدكتور عبدالمنعم سعيد :

هناك العديد من النقاط أثرت أحب أن أقولها باختصار على الوجه التالى: النقطة الأولى.. أن إحدى المشكلات التى أشارت إليها الأستاذة ريم فى النهاية كيف يمكن أن تلتقى مراكز الأبحاث وتتناقش فى ظل ندوة علمية، لعزل ظاهرة ما والحديث عنها وخاصة فى جلسة محددة، إحدى مشكلات الحديث العربى، العربى هنا أن كل جلسة، وكل ندوة تطرح عليها جميع المشكلات العربية جمعاء وبلا استثناء، وهذه الجلسة كان موضوعها عن التطورات الكونية الراهنة كمحددات.

إذن فوظيفتى كما اعتقد ووظيفة الأستاذ السيد يسين والمتحدثين أن نحدد الإجابة على سؤال: هل هناك شىء جوهرى حدث فى العالم؟ ليس معنى ذلك أننا نتحدث أن هناك استمرارية، أو أن هناك أكثر من تركيبة لتراكيب القوى، ولكن السؤال الجوهرى: هل هناك شىء جوهرى هذه التطورات الكمية، كما يقال أثارت تغييرا جوهريا أم لا؟

وإذا كان هذا التغيير الجوهرى فكيف نحدد ذلك فى حدود العالم العربى؟

هذا هو السؤال المطروح علينا، وبالتالى أنا أجد دائما القضية الفلسطينية على أهميتها أحيانا تشوش، ويصعب الرد عليها لأن لها قيمة عاطفية، وقضية مركزية، وقضية أمن قومى، لكن أيضا اسمحو لى، أن أقول أننى أرفض تعريف العرب أن هؤلاء هم الشعوب التى تحارب إسرائيل، أو فى معركة مع إسرائيل، واعتقد أن العالم العربى لديه صراعاته الكثيرة المتعددة داخل دوله وبين دوله وبين أطراف خارجية أخرى، وبينه وبين إسرائيل. العالم

العربي قضية "جوعه" وقضية "تتميته" .. والقضايا العربية نحصرها في قضية واحدة دائماً، وادخال الحصار على السودان عليها والموقف من الغرب والمرأة وحقوق الطفل يخلق مشكلة في الحقيقة في أن نتكمن من فحس قطبيه، فحسا عميقا.. هذه نقطة أولى. النقطة الثانية، والتي أثبتت من عدد من الأخوة أنه إذا كان هناك تغير، فالقضية هي كيف نتكيف، وهذه أنا أوافق فيها تماماً الدكتور أحمد يوسف وعددا من الذين أثاروها، فالتكيف موجود مع عدد من النقاط كنت أمل أن النقاش ينتقل بها إلى الأمام.

فهناك التكيف مع اقتصاديات السوق، أزعج أنه لن يستطيع أحد أن يتعامل، بمعنى أن يزيد مصالحه ويقلل المخاطر عليه بدون أن يقبل بفكرة اقتصاد السوق، القضية ليست للاختبار، الحديث أن هناك مشكلات في أوروبا الشرقية وفي روسيا زادت المافيا، وهذه عملية مرتبطة بالأسمالية البدائية، مرتبطة بطريقة السلطة السياسية وتطبيقها، ولكن ما حدث أنني لا أستطيع اليوم أن أقول أنه لا يمكن الدخول في شراكة أو في الجات، ممكن طبعا ولكن أكون مثل تانزانيا أو بورما يعني دولا تأخذ شكلا خارج هذا الموضوع إنما تكون داخله بآلامه وطموحاته، وبالمناسبة فنحن دائما عندنا المعلومات متأخرة نوعا ما، واعتقد أن في أوروبا الشرقية حالات من ناحية معدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدلات النمو في سلوفاكيا وفي التشيك والمجر، وهناك أكثر من مثال يؤكد أنهم بدأوا يجتازوا المرحلة الأولى في موضوع السوق كالعرض والطلب أو آليات السوق وهذه مقتنعة بها الصين.

ثانيا: موضوع التكنولوجيا، لا يمكن أن نتعامل مع العالم ونصف الناس تجهل القراءة والكتابة، الشيء الثالث هناك إطارات مختلفة ومتقاطعة ومتزايدة للتكامل الإقليمي "عربي" "متوسطي" "شرق أوسطي". إنما كلمة التكامل الإقليمي بمعنى السعي لوجود أسواق إقليمية واسعة، لأنه عندما نتحدث عن طفرة انتاجية ضخمة، السوق يكون فيها هو الأساس، وبالمناسبة هذه ميزة عربية كبرى، ولست اعتقد أن السوق العربي ضعيف لأن حجم الناتج الإجمالي العربي ٥-٧ مليار دولار، صحيح هذا مثل دولة متوسطة كالبرازيل، إنما هناك تشوهات كثيرة في حساب هذا الناتج الإجمالي فقيمه الحقيقية في تقديري وفي تقدير كثيرين على الأقل الضعف، وهذا يجعل له قيمة في السوق العالمية يمكن التعامل معها.

النقطة الأخيرة قضية الديمقراطية، إذا كان لدينا ديمقراطية حقيقية سنواجه أسئلة صعبة.. ماذا نفعل في الأكراد لو قرروا حق تقرير المصير؟، أسئلة صعبة وكثيرة تتعلق بأوضاع عرقية ووطنية ودينية لكن هذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على التماسك القومي من جانب آخر، وهذه من إشكاليات التكيف على جبهة عريضة اقتصادية وثقافية مثلما قال الأستاذ سيد، إنما إذا حصرناها في نقاط التماس والصراع فقط وخاصة أني أريد أحدا أن يبرهن لي

من وجهة النظر العربية من ناحية مؤثرات أننا اخترنا الصراع العربى الإسرائيلى بجدية خارج موضوع الاعلانات، ونحن انفقنا على حربى الخليج الأولى والثانية أضعاف أضعاف ما انفقناه على الصراع العربى الإسرائيلى، وعدد اللاجئين والقتلى فى الحرب الأهلية اللبنانية لا يقل عن الصراع العربى الإسرائيلى، الحرب الأهلية السودانية فيها نفس المصائب، وعندنا قائمة كبيرة من الصراعات، لكنى امل أن تكون كل جلسة من هذه الندوة حول الموضوع الذى نتحدث فيه، تكون هناك جلسة خاصة بالعلاقات الاقتصادية، جلسة خاصة بالعلاقات السياسية، وهناك جلسة خاصة بالصراع العربى الإسرائيلى حتى بالفعل يمكننا أن يأخذ الحوار خطوات للأمام.

* الأستاذ السيد يسين :

أريد أن اشير إلى مسألة مهمة. احيانا نستخدم مصطلح "التغريب" لرفض عملية التحديث، وكما قال الأستاذ لطفى الخولى فإن الغرب ليس كتلة واحدة صماء.. فهناك تيارات عنصرية وتيارات تقدمية، وكان فى الغرب حركات ناصرت العالم الثالث أكثر من بعض القوى فى العالم الثالث. إذن فمسألة التغريب احيانا تستخدم حتى بواسطة بعض الباحثين الأجانب للدفاع عما يسمى خصوصية دول العالم الثالث والخصوصية ليست القبول بالتخلف، ومسألة التغريب وصف أحيانا غير دقيق لوصف مجموعة من الإجراءات، مثلا احترام حقوق الإنسان هل هذا تغريب؟ الديمقراطية واحترام الشعب، أيضا الكلام الغامض عن الهوية العربية ماهى ملامحها؟

الممارسة الموجودة السائدة الآن هى الاستبداد، نظم عربية مستبدة، ما الذى نريد الحفاظ عليه مما يسمى الهوية العربية؟ المسألة تحتاج إلى مناقشة مفتوحة فيها نوع من الشجاعة الأدبية.

شكراً سيادة الرئيس

الجلسة الثانية

العلاقات العربية - العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي

رئيس الجلسة : د. على الدين هلال، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مستقبل العلاقات العربية - العربية .

د. أحمد يوسف أحمد، مدير معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية.

العلاقات العربية - العربية ومستقبلها .

كريم مروة، باحث لبناني.

تعقيب : أ. جميل مطر، مدير المركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل - مصر.

تعقيب : أ. جابر الله عمر، وزير الثقافة اليمني السابق - اليمن .

مستقبل العلاقات العربية - العربية (أفكار أولية)

د. أحمد يوسف أحمد

مدير معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية.

تمهيد:

ليس ثمة شك في أهمية الحديث عن مستقبل العلاقات العربية - العربية، ذلك أنه من الواضح منذ بداية التسعينات أن هذه العلاقات باتت تتعرض لخطر يمس إطارها العربى ذاته، أى بعبارة أخرى أن السيناريو الأكثر بروزا فى السنوات الأخيرة هو أن تفقد العلاقات العربية - العربية إطارها العربى ذاته، ولذلك فقد كان من شأن كل مؤمن بالرابطة العربية وجدواها أن يحاول وضع هذا السيناريو موضع التحقق العلمى على أمل أن يؤدى ذلك إلى المساعدة فى توقي الخطر إن نأكدت مقوماته. وتهدف هذه الصفحات الموجزة إلى طرح بعض الأفكار فى هذا السياق لعلها توفر إطارا لمناقشة مفيدة حول الموضوع.

وثمة ملاحظات واجبة التسجيل حول النهج المتبع فى تقديم هذه الأفكار، ذلك أن الوقت المتاح لكتابة هذه الصفحات لم يسمح باتباع المناهج المعقدة لاستشراف المستقبل، وهى مسألة لا يبدو أنها تدعو بالضرورة إلى أسف شديد سواء بالنظر إلى غياب كثير من المقومات المطلوبة لتطبيق هذه المناهج فى البيئة البحثية العربية، أو إلى أن ما أفضت إليه المحاولات السابقة لتطبيق هذه المناهج لم يكن ذا صلة يعتد بها بالتطورات اللاحقة لإعلان نتائجها، وسواء كان القصور كامنا فى المناهج أو فىمن طبقوها فإن هذا يعنى أن حظ كاتب هذه الصفحات لن يكون بالتأكيد أفضل من باحثين سبقوه -كلهم إما مثله أو خير منه.

ومن ناحية أخرى فإن النهج الذى اتبع فى تقديم الأفكار المتضمنة فى هذه الصفحات ليس نهجا ايديولوجيا يقوم على الإيمان بحتمية انتصار العروبة كفكرة موجهة للعلاقات بين شعوب الوطن العربى. إذ أنه على الرغم من إيماني بهذه الفكرة إلا أن دراسة الواقع تفضى إلى ضرورة التسليم من وجهة نظرى الشخصية بأن مثل هذا الانتصار ينسحب على المدى الطويل بالمنظور التاريخى. أما فى اللحظة الراهنة التى نعيشها فلن نجدنا كثيرا أن نطمئن إلى عروبة مستقبلنا بينما نواجه خطرا داهما على حاضرننا، بل ومحاولة للدوان على ماضينا بأثر رجعى. وإن الاستسلام المريح لأفكار المستقبل العربى المضمون يمثل فى تقديرى أولى الخطوات لضرب هذا المستقبل وحرمانه من أية فرصة للتجسد فى الواقع العربى يوما ما.

ولذلك فقد فضلت أن اتبع نهجا واقعا يحاول استخلاص نموذج الخبرة التاريخية المعاصرة (فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات) للعلاقات العربية - العربية، ثم ينظر بعد ذلك إلى هذه العلاقات فى لحظتها الراهنة (اعتبارا من بداية التسعينات) باعتبارها نظاما يتعرض لتأثير عدد من المدخلات الوافدة إليه من بيئته العالمية أو الإقليمية فضلا عن تفاعلاته العربية ذاتها، وذلك فى محاولة للتحقق مما إذا كان نموذج العلاقات العربية - العربية كما تبلور فى الخبرة الماضية سوف يستقر أم يتعرض لتغير نتيجة تأثير هذه المدخلات وما هية هذا التغير على ضوء طبيعة هذا التأثير، ولذلك تنقسم هذه الصفحات إلى قسمين أولهما يحاول استخلاص نموذج العلاقات العربية - العربية من خلال تحليل الخبرة التاريخية المعاصرة لها، والثانى يسعى إلى النظر فى المتغيرات العالمية والإقليمية والعربية التى استحدثت على هذا النموذج والكشف عن طبيعة التغير المحتمل الذى أحدثته أو يمكن أن تحدثه فى مستقبل العلاقات العربية - العربية فى المدى القصير أو المتوسط.

أولاً - الخبرة المعاصرة للعلاقات العربية - العربية : محاولة للكشف عن نموذج عام
تتفرع العلاقات العربية - العربية إلى شقين أحدهما يتصل بالتفاعلات الصراعية والثانى بتلك التعاونية، وسوف يتناول التحليل التالى كلا منهما على حدة فى محاولة للكشف عن الاتجاهات العامة التى حكمت تطورها.

وثمة أبعاد كثيرة يمكن أن يكشف عنها التحليل العلمى لظاهرة الصراعات العربية - العربية، غير أنه يمكن التركيز لأغراض التحليل الحالى على بعد معين منها يتعلق بما يمكن تسميته بالطبيعة البندولية لنموذج الصراعات العربية - العربية.

ويقصد بهذه الطبيعة أن التفاعلات العربية - العربية تنتقل من التعاون إلى الصراع بشكل منتظم، مع تباين الفترات الزمنية التى يحدث فيها هذا الانتقال وإن اتسمت عموما بالقصر الزمنى النسبى، إذ بلغت فى أدناها أقل من سنتين (الانتقال من الصراع إلى التضامن ما بين أول عام ١٩٦٦ وأغسطس ١٩٦٧) وفى أقصاها عشرة (الانتقال من الصراع إلى التضامن ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧).

وتؤكد الأحداث الواقعية للتفاعلات العربية - العربية هذا النموذج بوضوح، فقد تضامن العرب فى عام ١٩٤٨ فى محاولة لمنع إنشاء دولة إسرائيل، ثم اختلفوا فى عام ١٩٥٠ حول ضم الملك عبد الله للضفة الغربية الفلسطينية إلى مملكته الأردنية، وبعد أن هدا خلفهم هذا اختلفوا مرة أخرى فى ١٩٥٥ حول الارتباط بسياسة الأحلاف الغربية، ثم تضامنوا مع مصر إبان العدوان الثلاثى عليها فى ١٩٥٦ ليختلفوا بعد ذلك وحتى أوائل الستينات حول قضايا كثيرة منها عودة مشاريع الارتباط الغربية ممثلة فى مشروع أيزنهاور ١٩٥٧،

والخلاف داخل معسكر الثورة العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق اعتباراً من ١٩٥٩، ثم بين عبدالناصر والبعث في أوائل الستينات، والصدام المسلح بين قوى الثورة العربية والقوى المحافظة حول الثورة اليمنية التي تفجرت في ١٩٦٢، وبين الجزائر والمغرب في ١٩٦٣، لكن ذلك كله توقف مؤقتاً بدعوة عبدالناصر في نهاية ١٩٦٣ إلى التضامن بوجه التهديد الإسرائيلي لمياه نهر الأردن، واستمرت الانفراجة العربية سنتين فقط (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ليعود الصراع من جديد بالذات في الجزيرة والمغرب العربيين حتى تقع حرب ١٩٦٧ فتبدأ واحدة من أطول فترات التضامن العربي تمتد لما بعد حرب ١٩٧٣ بقليل ليتلوها النزاع المصري - العربي حول سياسة التسوية مع إسرائيل لعقد من الزمان تقريباً (١٩٧٧ - بل وما قبلها وحتى ١٩٨٧) ومعه تفاقم النزاع السوري - العراقي بسبب الحرب العراقية - الإيرانية، وتأتي قمة عمان ١٩٨٧ لتدشن محاولة لاستعادة التضامن العربي وبالذات وضع حد للنزاع المصري - العربي حول التسوية مع إسرائيل، وهي محاولة لم تكن تقترب من إكمال سنتها الثالثة عمراً حتى وقعت أزمة الخليج (١٩٩٠).

ومن الواضح إذن أن ثمة حركة بدولية واضحة تسيير إلى انتقال التفاعلات العربية - العربية من التضامن إلى الصراع على نحو منتظم الاتجاه وإن كان متفاوتاً في سرعته، ويبدو أن السبب المباشر لهذا هو أن الصراعات العربية - العربية كانت تعامل دائماً بمنطق التهدة وليس الحل أو حتى التسوية، بل إن هذه التهدة كانت تحدث غالباً لمواجهة خطر خارجي كما حدث في أواخر ١٩٦٣ / أوائل ١٩٦٤ عندما وقعت التهدة بسبب تفاقم الخطر الإسرائيلي على مياه نهر الأردن أو في أغسطس / آب ١٩٦٧ عندما تمت في أعقاب الهزيمة العربية في الحرب مع إسرائيل أو في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٧ عندما حدثت لمواجهة تزايد التهديد الإيراني لمنطقة الخليج العربية، ولذلك كانت التهدة مؤقتة دائماً بحكم أنها لم تكن مبنية على تطور في بنية الصراعات ذاتها وبصفة خاصة لو أن المؤثر الخارجي الذي دفع إلى تحقيقها قد تلاشى أو على الأقل خفت حدته كما هو الحال في أعقاب حرب ١٩٧٣ أو وقف إطلاق النار في الحرب العراقية - الإيرانية في ١٩٨٨.

والدليل على ما سبق - أي كون الصراعات العربية - العربية تهدأ ولا تحل أو حتى تسوى - أن كافة القضايا الصراعية العربية المهمة باقية معنا منذ عقود من السنين منذ تفجرت أول مرة، بل وأحياناً قبل النشأة الرسمية للنظام العربي ذاته، فخلاقات الحدود اليمنية - السعودية تعود إلى عقد الثلاثينات، وكذلك المطالبة العراقية بالكويت (أو على الأقل إلى عام ١٩٦١)، والنزاع السوري - العراقي ممتد بطول عمر النظام العربي المعاصر فيما عدا فترات قليلة هي بالمنظور التاريخي مجرد لحظات عابرة، والنزاع الأردني - الفلسطيني يعود

إلى قرار الملك عبدالله في ١٩٥٠ بضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى مملكته، وقضية حلايب بين مصر والسودان تعود على الأقل إلى ١٩٥٨، والنزاع الجزائري - المغربي موجود بشكل أو بآخر منذ استقلال الجزائر.

وإذا انتقلنا إلى الوجه الآخر للعلاقات العربية - العربية وهو التفاعلات التعاونية، سوف نجد أن النموذج العام لها يشير بالإضافة إلى ما سبق بخصوص دورات النضام العربي إلى الإخفاق في تعميق الرابطة التي انطوت عليها الجامعة العربية لدى إنشائها في عام ١٩٤٥، ويلاحظ أن محاولات تعميق هذه الرابطة بدأت أولا في إطار شامل بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين أعضاء الجامعة في ١٩٥٠، غير أنها أخذت تجرى بعد ذلك على أسس جزئية كتعبير عن صعوبة تحقيق هذا التعميق في إطار النظام العربي ككل، وقد أخذت هذه المحاولات الجزئية شكلين رئيسيين أولهما ينصرف إلى الوحدة الاندماجية والثاني إلى التجمعات الإقليمية أو الفرعية.

أما الوحدة الاندماجية فكانت أبرز محاولاتها هي الوحدة المصرية - السورية التي تحققت في الفترة الواقعة بين فبراير/شباط ١٩٥٨ وسبتمبر أيلول ١٩٦١، وكان الأمل في بدايتها أن تكون بمثابة البلورة أو النواة التي تجمع حولها باقي الدول العربية غير أنها رغم قيمتها التاريخية الكبرى أخفقت في الحفاظ على بقائها ذاته، ومع أن الحكم الذي قاد بنجاح محاولة الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة، سرعان ما سقط، فإن الإخفاق في إعادة بناء الوحدة من جديد بين مصر وسوريا والعراق على أسس فيدرالية في ١٩٦٣ كان نذيرا بأن محاولة تعميق الرابطة العربية بالية الوحدة الاندماجية هي على أحسن الفروض محاولة سابقة لعصرها، وليس مصادفة بطبيعة الحال ألا تقوم لوحدة اندماجية بين دولتين عربيتين مستقلتين بعد ذلك قائمة اللهم إلا الوحدة اليمنية التي قامت في ١٩٩٠، والتي قد لا يكون من الممكن القياس عليها عربيا لأنها كانت وحدة بين شعب واحد منقسم إلى شطرين، فضلا عن أن بيئتها الإقليمية المباشرة وظروفها الذاتية الشاقة تجعل من الصعب أن تمتد بتأثيرها عربيا في المدى القصير أو المتوسط.

واعتبارا من ١٩٨١ بدأ النظام العربي يعرف ظاهرة التجمعات الإقليمية التي كان منطقتها هو تعميق الروابط العربية على أساس جزئي جغرافيا بحيث تشمل محاولات التعميق عددا محددا من الدول يفترض أن علاقاته البنائية تعكس تجانسا أكبر، ومن ثم فرصة أقوى للتطور الإيجابي، وقد بدأت التجربة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي نشأ في مايو/ أيار ١٩٨١ بين كل من السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين، وفي ١٩٨٩ شهد شهر فبراير/شباط في يومين متتاليين نشأة تجمعين آخرين هما مجلس التعاون العربي

بين مصر والعراق والجمهورية العربية اليمنية والأردن، والاتحاد المغاربي بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وبدأ أنصار هذه التجمعات يروجون لها على أساس انها تعكس الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية في ظروف متغيرة طالما أن ثمة اخفاقا واضحا في تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

والواقع أن مشكلة التجمعات الإقليمية أو الفرعية لم تكن في طبيعتها الجزئية، ذلك أن أحدا لا يمكن أن يجادل في جدوى الاتحاد بين عدد من الدول العربية المتشابهة أو المتقاربة، ولكن المشكلة كانت تكمن في أن هذه التجمعات كانت تواجه في داخلها نفس النوع من التناقضات الموجودة في الساحة العربية ككل، ومن هنا انفجر أحدها (مجلس التعاون العربى) عند أول اختبار حقيقى (أزمة الخليج ١٩٩٠)، وجمد الثانى فضلا عن اخفاقه في حل مشكلته الأمنية الرئيسية (مشكلة الصحراء في الاتحاد المغاربي)، ولم يستطع الثالث أن يحقق تقدما يذكر في مجال التكامل الاقتصادى فضلا عن استمرار عدد من الخلافات الحدودية والرؤى المتباينة لمعضلة الأمن بين أعضائه (مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وهكذا فإن السمة العامة للتفاعلات الوحدوية العربية هي الاخفاق عبر الزمن في تعميق المحتوى الوحدوى للعلاقات العربية - العربية مع الانتقال من الإطار الشامل إلى الإطار الجزئى في محاولات هذا التعميق.

وإذا حاولنا إمعان النظر في العوامل البنيوية الكامنة من خلف هذا النموذج للعلاقات العربية - العربية بشقيه الصراعى والتعاونى سوف نجد أنها عديدة ولعل أهمها خمس معضلات أولاها تتعلق بالمؤسسية والثانية بالتمايز والثالثة بالتوازن والرابعة بالنزاع بين الفصائل القومية العربية والخامسة بالعامل الخارجى.

أما معضلة المؤسسية فتشير إلى الدرجة الدنيا من درجات التطور المؤسسى في الوطن العربى، الأمر الذى يجعل القرارات الرئيسية، ومنها قرارات الوحدة والصراع بيد الحاكم الفرد وليست بيد مؤسسات ناضجة تستطيع دائما أن ترى المصلحة الوطنية على نحو رشيد.

وأما التمايز، فيشير إلى التباين الموجود بين الأقطار العربية وفقا لخطوط كثيرة، منها ماهو سياسى وما هو اقتصادى وما هو اجتماعى، وهو الأمر الذى يضع العراقيل أمام التوحد وييسر الانزلاق إلى الصراع في حالات معينة، وقد يكون مصطلح القطرية تغليفا مناسباً للحقائق المتعلقة بهذا التمايز.

وأما التوازن فيشير إلى الخلل في ميزان القوى بين الوحدات المكونة للنظام العربى الأمر الذى يقيم العراقيل في سبيل الوحدة نظرا لخوف الصغير الضعيف من الكبير القوى،

وييسر الصراع نظرا لاطمئنان القوى إلى غياب المقاومة من قبل الضعيف، وقد واجهت نفس المعضلة دول غيرنا وأوجدت لها حولا قانونية مفيدة توازن بين الكبير القوى والصغير الضعيف كما يبدو من بنية السلطة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، بينما لا تعرف الخبرة العربية محاولات مقننة من هذا القبيل.

وأما النزاع بين الفصائل القومية العربية فيشير إلى حدوث خلل خطير في العلاقات بين هذه الفصائل كما في الحالة الناصرية - البعثية أو داخل حزب البعث نفسه على نحو ساهم في اخفاق محاولات الوحدة العربية أو تعويق قيامها أصلا، فضلا عن خلق عدد يعتد به من حالات الصراع فيما بينهما.

وأخيرا، فإن معضلة العامل الخارجي واضحة، فالقوى الخارجية بالنسبة للوطن العربي تفضل لأمر واقعية مصلحية أن تتعامل معه كوحدات مجزأة وليس كنظام اقليمي قوى، ولذلك فهي لا تتحمس للوحدة العربية ولا تشجعها بل وتعمل على تعويقها وتخريبها إن اقتضى الأمر، ولا بأس من إثارة الصراع وإذكانه بين الدول العربية.

ثانياً : المتغيرات الراهنة وتأثيرها على مستقبل العلاقات العربية - العربية .

يبدو واضحا من التحليل السابق أن الخبرة المعاصرة للعلاقات العربية - العربية لا تقضى إل مؤشرات مطمئنة بالنسبة لمستقبل هذه العلاقات، إذ لا يوجد في هذه الخبرة ما يشير إلى قدرة النظام العربى على تعميق الرابطة التي أوجدتها جامعة الدول العربية اعتبارا من ١٩٤٥ سواء تم ذلك بنهج شامل أو جزئى، يقوم على فكرة الوحدة الاندماجية أو التجمعات الاقليمية الفرعية، كذلك وضح أن هذا النظام لم يستطع حتى أن يصل إلى حالة مستقرة من حالات التضامن بين وحداته بالنظر إلى ما رأينا من تأرجح التفاعلات بين هذه الوحدات ما بين التضامن والصراع تبعا لإدراكها لمصادر التهديد الخارجى.

ولاشك أن عقد التسعينات قد شهد منذ بدايته متغيرات عاصفة على كافة المستويات عربيا وإقليميا وعالميا، ومن المهم التأمل في طبيعة هذه المتغيرات لمعرفة الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها على النموذج السابق استخلاصه للعلاقات العربية - العربية: هل تدفع به مثلا إلى مزيد من التفاعلات الصراعية؟ أم تساعد على التطور في اتجاه أكثر تضامنا.

وإذا بدأنا بالمستوى العربى باعتباره أهم المستويات، كون حالة النظام العربى هي التي تحدد أساسا درجة واتجاه تأثير المتغيرات الإقليمية والعالمية فسوف نجد أن العلاقات العربية - العربية قد شهدت في بداية عقد التسعينات واقعة غير مسبوقه تمثلت في أول حالة ضم مسلح في تاريخ النظام العربى المعاصر من دولة عربية لدولة عربية أخرى. صحيح أن

النظام العربى شهد قبل ذلك مطالبات اقليمية من اقطار عربية فى مواجهة اقطار عربية أخرى كما فى الحالة المغربية تجاه موريتانيا أو الحالة العراقية نحاه الكويت قبل استقلال كل من موريتانيا والكويت، غير ان هذه المطالبات لم تترجم إلى فعل عسكرى فى أى من الحالتين، كما ان النفاعلات العربية - العربية قد شهدت عددا من الصدامات المسلحة كما فى الصدام المغربى - الجزائرى أكثر من مرة اعتبارا من ١٩٦٣، والصدام بين سطرى اليمن قبل الوحدة فى أوقات متفرقة فى عقدى الستينات والسبعينات، والصدام المصرى - الليبى فى ١٩٧٧... الخ، إلا ان أيا من هذه الصدامات لم يتحول كما هو معلوم الى حرب شاملة بين طرفيه. وهكذا كان الضم العراقى للكويت يمثل الحالة الاولى من نوعها فى سجل التفاعلات العربية - العربية المعاصرة.

وقد ترتب على ما سبق تفويض فادح لمفهوم الامن الفومى العربى على الاقل من المنظور الخليجى، فلا أمن مشترك ما لم تتوحد مصادر التهديد، وقد اصبح بمقدور الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون العربى ان تقول أن مصدر الخطر الرئيسى على امنها اصبح عربيا، ومن ثم فلا معنى للحديث عن أمر فومى عربى فى مواجهة الاخرين كإسرائيل وإيران.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، إذ تربع على واقعة الصم بالقوة المسلحة أن طلبت الكويت والمملكة العربية السعودية الاستعانة بقوات اجنبية، فكان أن حدث أكبر حشد عسكرى أجنبى على ارض الوطن العربى منذ الحرب العالمية الثانية، وتحالف عدد من الدول العربية مع هذا الحشد، الأمر الذى أكد النطور السابق (أن الأمن لم يعد عربيا) خاصة وقد اربطت المسألة برمتها بتدمير هائل للموارد العربية، وانتهت معادلة الامن فى الخليج إلى أن تصبح أمريكية، فضلا عما تتطلبه من تكلفة هائلة تستنزف اقطار الخليج العربية، وبالذات الكويت والسعودية، وباءت كل محاولات ضخ الدماء فى سرايين إعلان دمشق بالإخفاق حنى الان طالما أنها تصادف ممانعة أمريكية وإيرانية فى ان واحد، بالإضافة إلى التحفظات الخليجية إزاء مسألة وجود قوات عسكرية عربية مقيمة على ارضها.

كما ارتبطت النطورات السابقة بحدوث أول انقسام حقيقى فى النظام العربى، والمقصود بهذا أن الصراعات العربية - العربية فى السابق كانت تمثل فى أهم حالاتها أليات وحدوية أقرب منها إلى الاليات الصراعية، وقد يبدو هذا الحكم للوهلة الاولى منطويا على قدر يعتد به من التضارب المنطقى، غير ان التأمل فى بعض من أهم قضايا هذه الصراعات يوضح المقصود به.

فقد كانت هذه القضايا تعكس في الاغلب الأعم موقفا عربيا جماعيا تجاه سلوك وحدة واحدة فقط من وحدات النظام العربى خرج - أى ذلك السلوك - على مألوف معايير النظام، وكان الموقف العربى الجماعى يتمثل فى رفض ذلك السلوك من جانب، والعمل على إعادة تلك الوحدة إلى الاخذ بمعايير السلوك السائد فى النظام من جانب آخر. حدث هذا فى الموقف العربى الجماعى الراض لسلوك الملك عبدالله المتعلق بضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى مملكته الأردنية، وحدث كذلك فى الموقف العربى الجماعى تجاه مشروع حلف بغداد فى منتصف الخمسينات، وحدث ايضا فى الموقف من مطالبة عبدالكريم قاسم بالكويت فى ١٩٦١، وحدث ايضا فى الموقف من السلوك الاردنى تجاه المفارمة الفلسطينية فى عام ١٩٧٠، وحدث فى الموقف من سياسة السادات تجاه إسرائيل فى أواخر السبعينات.

وهكذا كان بعض من اهم قضايا العرب الصراعية تعبيرا فى الوقت ذاته عن حالة يعت بها من حالات التوحد العربى على سلوك معين، غير أن الوضع قد اختلف جذريا فى أزمة الخليج التى تفجرت عام ١٩٩٠، حيث انقسمت وحدات النظام العربى إلى قسمين متكافئين تقريبا لم يكن الخلاف بينهما حول مبدأ رفض الغزو العراقى للكويت وإنما حول التعامل معه، حيث اعطى القسم المؤيد للكويت أولوية مطلقة لتحريرها حتى ولو تم ذلك بالتحالف مع قوات اجنبية، بينما رفض القسم الثانى - الذى صنفته موافقه باعتبارها مؤيدة للعراق - الوجود العسكرى الاجنسى على الارض العربية من ناحية المبدأ، واعتبر ذلك أولوية أولى بالنسبة له ينبغى ان تتكيف معها طريقة التعامل مع الغزو العراقى للكويت، وقد ترتب على هذا الانقسام الاول من نوعه فقدان كامل لقدرة النظام العربى على السير فى اتجاه محدد مازلنا نعانى من اثاره حتى الان.

وعلى المستوى الإقليمى لاشك أن تطورات التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى قد باتت اثارا سلبية على النظام العربى، وأصبح التعامل مع إسرائيل الذى كان مصدرا للتوحد بين الدول العربية ولو فى حالات معينة سببا فى بعض من أهم النزاعات والخلافات والصراعات العربية - العربية، وقد طل الامر محصورا فى السابق منذ النصف الثانى من السبعينات فى خلاف مصرى - عربى كان اقرب إلى توحيد عربى فى وجه السياسة المصرية التى بدت بوادرها منذ السبعينات، واعتبارا من مؤتمر مدريد ١٩٩١ أصبحت التسوية قضية عربية عامة، واوجدت ما أوجدته من اثار سلبية إضافية على العلاقات العربية - العربية على صعيدين:

أولهما : صعيد العلاقات العربية - العربية الثنائية

حيث حدثت خلافات محددة بين عدد من الأطوار العربية حول مسار التسوية كما في الحالات السورية - الأردنية، والسورية - الفلسطينية، والأردنية - الفلسطينية، وكما في الخلاف بين الدول العربية عبر المعنية مباشرة بالتسوية والتي سارعت إلى خطوات لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل والدول العربية التي رأت في ذلك المسلك إضرارا لا مبرر له بالحقوق العربية المتضمنة في مسار المفاوضات.

أما الصعب التالي، فهو صعيد الإطار العربي للعلاقات في حد ذاته، ذلك أنه من الواضح أن الروبة الإسرائيلية (المدعومة بالروبة الأمريكية بطبيعة الحال) لمستقبل المنطقة تقوم على أن يكون مستقبل المنطقة "غير عربي". بمعنى أن ترتب العلاقات فيها بعيدا عن الرابطة العربية، وأن امكن بما يمزق هذه الرابطة، وقد كان هذا واضحا منذ البداية سواء من نجاهل دعوة الجامعة العربية دون غيرها لفعاليات مؤتمر مدريد، أو من اللاحق اللاحق في أكثر من مناسبة على الحاجة إلى منظمة إقليمية جديدة ذات طابع "شرقي أوسطي"، وما قصة الشرق أوسطية برمتها إلا دليلا على هذا التحليل.

أما على المستوى العالمي فإن بروز القطب الأمريكي باعتباره القوة صاحبة النفوذ الأكثر تأثيرا في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي قد مارس بدوره دورا سلبيا على العلاقات العربية - العربية، فكما سقت الإشارة تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا غير عربي للمنطقة، وهي في هذا تتبع سلوكا متسقا مع مصالحها، بل ومع مصالح كل القوى ذات المكانة العالمية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي السابق الذي لم يكن متحمسا كثيرا لمشروع الوحدة العربية في الخمسينات، واحتلف بالفعل مع دولة الوحدة في نهاية ذلك العقد، ومع ذلك فإن الأمر الذي لا شك فيه أن الصراع الأمريكي - السوفيتي في ظل نظام القطبية الثنائية كان يوفر للنظام العربي هامشا لحرية الحركة استفادت منه حينما الحركة القومية العربية بقدر ما كان الاتحاد السوفيتي حريصا على تأييدها باعتبارها في التحليل الأخير حركة مناوئة للغرب، أما الآن فإن حسم المعركة السياسية ولو مؤقتا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية لا يترك مثل هذا الهامش متاحا.

وقد يقال أن نمة متغيرات عالمية إيجابية منها بروز العامل القومي كقوة محددة للاندماج أو التفكك، الأمر الذي يمكن أن يستفيد منه النظام العربي وهو قول صحيح على المستوى النظري، لولا أن هذا التطور أدى إلى بروز العامل القومي - قد نم في وقت أزمة للنظام العربي، قيدت دون شك من إمكانية الاستفادة منه، خاصة وأن نفس هذا التطور يمكن أن يفاقم بعض مشكلات الانقلابات القومية في الوطن العربي في غيبة الإدارة السليمة لهذه المشكلات.

ختمام :

الخلاصة الواضحة للتحليل السابق أن النموذج المستمد من الخبرة المعاصرة للعلاقات العربية - العربية يشير إلى مؤشرات سلبية واضحة فضلا عن أن أهم المتغيرات الراهنة عربيا وإقليميا وعالميا لا تعمل باتجاه تخليص العلاقات العربية - العربية مما تعانيه، وإنما الأمر الواضح على العكس أنها تؤثر في اتجاه تفاقم هذه المعاناة.

والسؤال الآن: هل مازال نموذج العلاقات العربية - العربية يحتفظ بطابعه البنودولي الذي سبقت الإشارة إليه؟ إن الإجابة على هذا السؤال مهمة لأن معنى الاحتفاظ بهذا الطابع أن يكون النظام العربى فى طريقه الآن لفترة تضامنية جديدة، وهى مسألة يمكن أن تكون موضع شك بالنظر إلى فداحة ما ألم بالتضامن العربى إبان أزمة الخليج كما رأينا، فضلا عن طبيعة التغيرات الإقليمية والعالمية التى عرضنا لها، غير أنها - أى العودة لتضامن جديد - ليست مستبعدة مع ذلك خاصة إذا ما تذكرنا أن بعضا من أهم حالات العودة إلى التضامن كان مرتبطا بحافز خارجى ما، تمثل عادة فى تهديد محدد للنظام العربى، والواقع أن مشروعات الترتيبات الدولية الراهنة للوطن العربى من شرق أوسطية إلى منوسطية مقترنة بالمخاطر الكامنة فى عملية التسوية السلمية الحالبة للصراع العربى - الإسرائيلى تصلح بالتأكيد لأن تكون مثل هذا الحافز الخارجى، غير أن المهم أن تدرك كذلك من قبل القوى الرئيسية فى النظام.

ولا يخفى أن ثمة مؤشرات على أن عددا من هذه القوى على الأقل يدركها كذلك، حتى وإن يكن من منطقات قطرية، فقد شعرت مصر على سبيل المثال بخطر التهميش من جراء الترتيبات الجديدة، ولم تحصل سوريا أصلا على الحد الأدنى من مطالبها العادلة فى عملية التسوية، وبات العراق يتعرض لخطر مدعوم أمريكيا متمثل فى التدخل فى شؤونه الداخلية سواء لتغيير نظام حكمه أو لتمزيق كيانه السياسى والجغرافى، كما تشعر السعودية بالتضخم الهائل فى الأعباء المالية لمعادلة الأمن الأمريكية فى الخليج، فضلا عن الضغط الأمريكى من أجل أن تكون السعودية مصدرا رئيسيا لتمويل الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة.

ومن المؤكد أن هذه الإدراكات لم تؤد حتى الآن إلى عودة للتضامن العربى، ومن ثم لقدرة النظام على الفعل، غير أن المرء لا يستطيع أن يتجاهل عددا من المؤشرات على تحسن وئيد ولكنه مطرد فى العلاقات المصرية - العراقية، والعراقية - السورية، فضلا عن نجاح السياستين المصرية والسورية وكذلك السياستين السعودية والسورية فى الحفاظ على التنسيق على الرغم من عدم نطاق أو حتى اتفاق الرؤية بين السياستين المعنيتين فى كل حالة، وكذلك

تجاوز العلاقات المصرية - السعودية للأزمة الحادة التي كانت قد طرأت عليها في عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى الاتجاه العام إلى مزيد من رأب الصدع في العلاقات بين أطراف أزمة الخليج بصفة عامة.

وليس مستحبا بطبيعة الحال المبالغة في قيمة هذه التطورات، كما أنه ليس ممكنا القطع بأنها ستواصل السير في نفس الاتجاه الإيجابي، بالنظر الى ما رأيناه من منغيرات إقليمية وعالمية عاتية، نترتب عليها دون شك فيود هائلة على سلوك وحدات النظام العربي بما فيها تلك الرئيسية منها، غير أنه ليس ممكنا في نفس الوقت تجاهل هذه التطورات، وتقديم محاولة - قد تكون صائبة - لفهمها باعتبارها ردود فعل بنيوية لتطورات بالغة الخطورة تهدد بقاء النظام العربي ذاته.

ويبقى التساؤل في نهاية هذا التحليل عما يمكن لمجموعة من المخلصين لهذه الأمة أن تفعله لتعزيز التطورات السابقة وحمايتها من الانتكاس، لعله يكون ممكنا الوصول إلى مرحلة يستطيع فيها النظام العربي أن ينجح في الدفاع عن بقائه الجماعي بوجه الهجمة الضارية التي يتعرض لها الآن، على أن يكون واضحا أن التأمين الدائم لمستقبل إيجابي للعلاقات العربية - العربية لا يمكن أن يتم إلا في ظل تطور سياسى موسى ديمقراطى حقيقى تستطيع الجماهير والنخب العربية أن تشارك بموجبه في صنع قرارات رشيدة تتعلق بحاضرها ومستقبلها، وهو نضال طويل وشاق لعله قد بدأ على استحياء وبدرجات متفاوتة في جميع أرجاء الوطن العربي، وما زال يحتاج إلى جهود كل المخلصين من أبناء هذا الوطن.

الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين

كريم مروة

كاتب من لبنان - منبر مجلة "الطريق"

قبل الدخول فى تلمس ملامح الصورة التى سيكون عليها العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين، لابد من تحديد واقعى لموقع العالم العربى فى عالم اليوم. ولا اعتد أننا بحاجة إلى كبير جهد للاستنتاج، فى ضوء الصورة الراهنة للعالم العربى، بأن هذا الموقع قد بلغ من التراجع، فى ربع القرن الاخير، حدوده القصوى. فبدلاً مما كان يتمتع به العالم العربى من حضور، وتأثير، ودور، وموقع، عبرت عنها أحداث وحركات كبرى، قبل الهزائم، وبعدها، أيام عبدالناصر، وبعد وفاته، تحول هذا العالم، برغم دوله العديدة واتساع رقعته وعدد سكانه، وبرغم نزواته، وموقعه الاستراتيجى، تحول إلى رقم كبير لا يحسب له حساب، وإلى دور صغير، ليس، مطلقاً، بمستوى حجمه. وتحولت شعوبه إلى مكسر عصا، وإلى موقع للقهر. وتحولت معظم بلدانه، وحكوماتها، إلى أدوات للقوى الخارجية المهيمنة. وتعمقت نعية بلدانه للبلدان الرأسمالية ولاحتكاراتها، وفقدت القوى الديمقراطية، بتياراتها المختلفة، وبالمستويات المختلفة لتعبيرها عن الاستقلال، والحرية، والتقدم، قدرتها على الحركة، وعلى التأثير فى الناس وفى الأحداث. أفلا تؤكد ذلك حرب الخليج، ذاتها، قبل أن تقع، وبعد أن وقعت، والنتائج المريعة التى وضعت فيها البلدان العربية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؟ أفلا تؤكد ذلك سياسة إسرائيل العدوانية، واستمرارها فى احتلال الجولان وجزءاً من أرض لبنان، وفى قهر الشعب الفلسطينى. وعدوانها الدائم على لبنان، رغم انفافات السلام، تلك التى وقعت، وتلك التى تجرى المفاوضات من أجل توقيعها؟ أفلا يؤكد ذلك التدخل الأمريكى فى العديد من البلدان العربية، والضغط الذى يمارس ضد سوريا ولبنان، والحصار الذى يفرض على ليبيا وعلى العراق، تحت ذرائع شتى؟ أفلا تعبر عن هذه الحالة تلك الظواهرات المقلقة، المعبرة عن التراجع والتفكك والتخلف والانهيئات والأزمات، فى شتى مبادئ الحياة فى كل البلدان العربية؟

فإذا كان حال العالم، اليوم، هو حال الاضطراب والفوضى واللا استقرار، وسط سعى محموم لفرض الهيمنة الأمريكية، وتناقضات لا حدود لها بين الكتل الكبرى، وإذا كان

حال القوى الراديكالية لا يسمح بوضع برامج كفاحية مستقبلية لمواجهة هذا الواقع، وإذا كان هذا هو موقع العالم العربى، بكل تناقضاته واحتمالاته، فى هذا العالم، فكيف يمكن لنا أن نتصور حال عالمنا العربى فى هذا العالم، فى العام ٢٠٠١، وما بعده؟

سيكون من الصعب، بالتاكيد التنبؤ، فى هذه الفترة المضطربة من التطورات على الصعيد العالمى، عما سيكون عليه المستقبل، حتى ولو كان الامر لا يتعدى نصف عقد من الزمن، أو أقل. ولذلك فإن ما ساقترحه لهذا البحث، فى هذه الظروف، بالذات، هو مزيج من دراسة الواقع، ومن رصد الأحداث، ومن الطموح الى تغيير هذا الواقع، ومن النضال لإحداث هذا التغيير. وعلى هذا الأساس من المنهج والمنطلق فى البحث، أود أن أشير، باختصار، إلى بعض الأفكار حول مسار الأحداث على الصعيد العالمى. ففى تقديرى سيكون من غير الممكن أن تسمر عملية العولمة التى تحصل، اليوم، فى كل شؤون الحياة، وفى شتى مجالات النشاط الإنسانى، فى السياسة والاقتصاد والثقافة والاعلام والاتصالات، من دون أن تترافق بجملة لا حصر لها من التناقضات والصراعات، من كل الأنواع، وفى كل الاتجاهات، وبين قوى ومصالح لا حصر لها، فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية، والأيدولوجية، وفى مجال الاتصالات، وسوى ذلك. والصورة التى تقدمها، اليوم، أحداث العالم المختلفة، فى كل المناطق، من دون استثناء، ليست كافية لوحدها، لكى نرسم لنا كل الملامح عن هذه التناقضات والصراعات، وحتى الحروب، بأشكالها كافة. وفى هذا السياق، بالذات، أرى أن استقطابات من نوع ما شهدناه، فى مطالع هذا القرن، وفى نهاياته، ستعود لتظهر من جديد، وان بأشكال ومضامين جديدة. ذلك أن الطابع المتوحش للرأسمالية الذى نشهد، اليوم، نماذج فظة منه، فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية والثقافية والقومية، سيستفر قوى كثيرة، وعلى أسس مختلفة ومتعددة، لمواجهة، حتى داخل النظام الرأسمالى نفسه، وليس حتماً، من خارجه، أى من موقع النقيض له، وحسب. وهى استقطابات لن تنحصر فى البلدان الفقيرة وحدها. بل هى ستشمل، أيضاً، البلدان الغنية. وربما يحصل ذلك عند هذه قبل تلك. وهى استقطابات ستعود إلى لعب دور مهم فيها حركات التغيير التى تستلهم الاشتراكية وأفكارها، حتى ولو تعددت انماطها، فى كل منطقة، وفى كل بلد. ولا استبعد، فى السياق ذاته، قيام أنواع متعددة من الامميات، مستوحاة مما شهده القرن الماضى، وبدايات هذا القرن، وحتى من ذلك النموذج الذى ارتبط باسم الاتحاد السوفياتى، وانهار مع انهياره.

هل هى تنبؤات، أم هى تعبيرات عن طموح ما، أم هى ترجمة لأفكار معينة؟ انها، فى الحقيقة، مزيج من كل ذلك.

وأسمح لنفسي، هنا، وفي ضوء ما تقدم، أن أطرح بعض الأفكار، حول العالم العربي، أطرحها للنقاش، انطلاقاً من أننا لا نستطيع ان نتنبأ بما سيحصل، من دون أن نسهم في العمل لجعل هذا الذي نتنبأ به ممكن التحقيق. هكذا أفهم دور البحث في موضوع ندوتنا. ولا أفهمه خارج هذا السياق، وخارج هذا المنطلق.

وبالطبع فإن أول ما ينبغي ان نأخذه في الاعتبار، في تطور الوضع العربي، هو الرؤية الواقعية للعوامل الداخلية في كل بلد، وعلى الصعيد القومي، والرؤية الواقعية للعوامل الخارجية، الإقليمية والدولية. ومن العبث محاولة الخروج من التأثير المزدوج لهذه العوامل كلها، بكل ما فيها جميعها من تناقضات، بمستويات مختلفة، بين قوى متعددة، سياسية وطبقية، وحتى دينية-قومية، إضافة إلى تناقضات من نوع آخر مما لا يمكن تحديده إلا في الزمان والمكان المحددين.

وعلى هذا الاساس فأبني أفترح أن ننظر إلى مستقبل العالم العربي، باتجاه القرن القادم، وما بعده، انطلاقاً من، واستناداً إلى، المحاور التالية:

المحور الأول، يتعلق بالوضع داخل كل بلد عربي. وفي هذا المجال أرى ضرورة التوقف عند المحاطر، المتعلقة بوحدة كيانات هذه البلدان التي تهددها انفصالات وصراعات وحروب، على أسس قومية ودينية (طائفية ومذهبية)، وحتى قبلية. وتحتمل المسؤولية في ذلك أنظمة الحكم وسياسات الحكومات المتعاقبة. كما تتحمل المسؤولية كل التجارب السابقة، التي تقدمت ببرامج لتطوير هذه البلدان، في الاتجاهات المختلفة، وعلى أساس أنماط من التطور مختلفة، ولم تتجح. وأهم ما أعتد أنه بحاجة إلى الاهتمام، قبل أي أمر آخر، هو الحفاظ على وحدة الدولة ومؤسساتها، لكي نكون الاساس في الحفاظ على وحدة الكيان، وعلى وحدة المجتمع. وبالطبع فإن الاهتمام بموضوع الدولة يتطلب الاهتمام، في الوقت ذاته، في شكل بناء مؤسساتها. كما يتطلب الاهتمام ببناء المجتمع المدني وبناء مؤسساته المستقلة، المكمل لمؤسسات الدولة. وهنا تبرز أهمية الديمقراطية كنزير لكل هذه العملية. إلا أن الديمقراطية ليست شعاراً يطلق. بل هي قوانين، وأطر، ونظام كامل مترابط الأجزاء. وهي، لذلك، تحتاج منا أن نبتدع لها أشكالها الخاصة في بلداننا، على أساس المنطلقات العامة التي تتعلق بحرية الأفراد، وبالحرريات العامة، وبحقوق الإنسان، في كل المجالات، وبحقوق المواطن، وتتعلق بالتعددية السياسية في المجتمع، وبمبدأ تداول السلطة وموقع المسؤولية. إلا أن الموقف من الديمقراطية، ومن بناء نظامها المتكامل، ومن ممارستها، لا ينحصر في فريق من الناس، دون آخرين، ولا بالسلطة وحدها، دون مؤسسات المجتمع المدني. بل هي قضية تطل، بنسب تحددها ظروف كل بلد، كل الفرقاء، كل الفروع، داخل السلطة وخارجها، في مؤسسات

الدولة والمؤسسات الأهلية، وتطال الأفراد. إلا أن للسلطة دورا أساسيا في ذلك. فلما أن تسهم في تطوير عملية البناء هذه، أو أن تعرقها، والميل الراهن في البلدان العربية هو للاستمرار في التسلط والهيمنة والقمع، على حساب بناء الدولة والمجتمع. ومن دون أخذ هذه القضية، أى الديمقراطية بمستوياتها كلها، في الاعتبار، كقضية أساسية، ودور كل فريق ومسؤولياته فيها، يصبح من العسير تصور مصير كل بلد عربى فى المستقبل، ومصير البلدان العربية كلها مجتمعة، سواء فى العام ٢٠١٠، أو قبله، أو بعده. ولابد، فى السياق ذاته، من ربط هذه القضية بقضية أخرى تتكامل معها، فى بلداننا، هى قضية الانتماء للوطن، الانتماء الخالص المتحرر من كل شروط أخرى، داخلية وخارجية، بما فى ذلك ما يتصل بالانتماء القومى، الذى ينبغى ألا يكون بديلا للانتماء إلى الوطن. لأنه يصبح عندئذ انتماء عديميا، نقیضا للوطنية ونقیضا للقومية، فى ان. وفى هذا الصدد يجدر الانتباه إلى مخاطر التطرف فيما يسمى بالأصولية الدينية التى لا ارى معالجتها بالعنف وبالقمع، بل بالعقل، وبالسياسة، فى شتى جوانبها، وفى المزيد من الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وفى صياغة المشاريع المستقبلية الواضحة الأهداف والمهام والأفاق. وعلى هذا الأساس من فهم الانتماء، بمستوييه. وعلى هذا الأساس من الخطط المستقبلية، يتحدد مفهوم الحرية والاستقلال والسيادة، ويتحدد مفهوم القضية الوطنية، من دون أى التباس. أن تحديد صورة العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين، هو، إذن، مشروط بالجهد الذى ينبغى أن يبذل، على صعيد كل بلد عربى، من قبل جميع فئات المجتمع، للحفاظ على كيان البلد، استنادا إلى كل هذه الأسس. وبعدها ولتأخذ، بعد ذلك، كل التناقضات مجراها كاملا، ولتتصارع الأفكار والبرامج، ولتزدهر الديمقراطية، فى الممارسة، من خلال الإيمان بها شكلا أساسيا فى العلاقات كلها، خلال النضال لتحرير بلداننا ولتطويرها ولتحقيق تقدمها.

المحور الثانى، يتعلق بالرابطة القومية، ورابطة المصالح المشتركة التى تجمع بين البلدان العربية فى مواجهة مصائرها، اليوم، وغدا، وفى كل حين. وهذه الرابطة، كما تشير إلى ذلك وقائع حياتنا الراهنة، هى فى أسوأ مستوياتها. ويهمنى أن أؤكد، هنا، وجهة نظرى، وهى أن من غير الممكن، فى الظروف الراهنة على وجه الخصوص، أن يتحقق لأى بلد عربى، لوحده، ما يطمح إليه ابناؤه من تحرر واستقلال وتقدم، إذا لم يتكامل هذا البلد مع البلدان العربية الأخرى فى كل الشؤون والقضايا والأهداف، الآتية والبعيدة المدى. وأعتقد أن التراجع الراهن فى الشعور القومى لصالح التوقع، بذريعة الحفاظ على الخصوصية، داخل البلد الواحد، ضمن الاتجاهات المختلفة فيه، يعود إلى الخيبات السابقة، وإلى السياسات الخاطئة التى مورست، فى علاقات البلدان العربية بعضها مع بعض، من مواقع السلطة، ومن

مواقع المعارضة، في أن، ولو نسب متفاوتة. سواء باسم القومية. أو بأسماء أخرى، سيان لاهداف وأحلام نبيلة، ام تأكيداً لمطامح ومصالح سلطوية. ومع ذلك فإننى اعنبر أن هذه الحالة هى حالة مؤقتة. ولا بد من عودة، ولكن على أسس جديدة، لتأكيد الرابطة القومية، ورابطة المصالح، فى ان. ومن دون هذا التصحيح لهذه القضية، ولمسارها، سيكون العالم العربى، بمجمله، وسيكون مصير كل بلد من بلدانه، فى المستقبل القريب والبعيد، فى أسوأ حالاته. وأعود، هنا، لأكبر أهمية الجامعة العربية، وضرورة إعادة الاعتبار لها ولدورها ولموثوقيتها، ولمؤسساتها. وهى مهمة نضالية، لايحوز ان تترك لمزاج الحكومات، ولمصالحها المتناقضة. بل ينبغى ان تكون فى قلب برامج الحركات الديمقراطية فى كل بلد، وعلى الصعيد القومى واعداد فاككر، ابضا، أهمية الديمقراطية فى هذه العلاقة بين البلدان، التى تشكل الأساس فى احترام الخصوصيات، من جهة والاستقلال والحرية، من جهة ثانية، ومستويات التطور وافاقه، من جهة ثالثة.

المحور الثالث، يتعلق بالحالة الاقتصادية، وبالازمات التى تجعل عددا من البلدان يفقد مواقعهم القديمة، وعددا اخر يقفز إلى مستويات لا تتطابق مع وزنه ودوره. وبالطبع فان الأساس فى بحث هذه القضية إنما يعود إلى نقطة البدء، أى إلى التكامل بين البلدان العربية، من ضمن احترام الخصوصيات، أخذاً فى الاعتبار أن الثروة موجودة حيث عدد السكان هو الأقل، والفقر موجود حيث عدد السكان هو الأكبر. إلا أن نمّة جانباً آخر من المسألة، وهو ما يتعلق بسياسة كل بلد، السياسة السياسية، والسياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. فالواضح أن الارتباط بالخارج، الذى كان قائماً من قبل، يزداد، فى الظروف الراهنة، تفاقماً. وبصبح الاستقلال السياسى، فضلاً عن الاستقلال الاقتصادى والأمنى، وحتى الثقافى، أبعد ما يكون عن التحقيق، ولزمن طويل. ومن هنا أهمية أن نعود قضية الثروة القومية لتحتل موقعها فى الصراع الداخلى والخارجى، النفط تحديداً، الثروة التى أهدرت فى نفقات غير مجدية، ووزعت حصصاً بين ذوى السلطان، وقدمت، بدون مقابل، سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً، للرأسمال العالمى، لكى يوظفها فى حل أزوماته، وفى ممارسة الهيمنة على حياتنا ومصانرنا عامة. إن القضية الاقتصادية - الاجتماعية، التى تبدو مغيبة، فى الوقت الراهن، وقضية التنمية، التى تتحول إلى مجرد شعار، فى ظل اشد أنواع التبعية حدة، بفعل المديونية، فى بعض البلدان، وبفعل الارتباط السياسى، فى بلدان أخرى، هما القضيتان اللتان ينبغى أن تحلّا المركز الذى يعود لهما، فى المرحلة الراهنة، والمقبلة. وعلى أساسهما، وعلى أساس النجاح فى النضال حولهما، يمكن النظر إلى المستقبل، سلبياً أم ايجابياً. أن الظروف الراهنة تؤكد،

أكثر من أى وقت مضى، أهمية الترابط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بناء الدول والأمم، لاسيما فى زمن العولمة، الذى لا يرحم.

المحور الرابع، يتعلق بما أسميه تحسين صورة العالم العربى فى العالم. وهى مهمة ملحة وصعبة، فى آن، لأنها تقتضى صياغة علاقات، جديدة نوعيا، مع قوى العالم المتعددة، وبالأخص منها دول ما كان يسمى بالعالم الثالث، لا من موقع المقهور والضعيف، بل من موقع الباحث، مع هذه البلدان، عن الإسهام فى تطوير بلاده، والباحث عن نظام عالمى جديد، أكثر عدلا، وعن مؤسسات لهذا النظام العالمى، أكثر احتراماً لحقوق الشعوب، وأكثر التزاماً بالقرارات التى تتخذها. وهذه المؤسسات هى، على وجه التحديد، الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها. وهى، كذلك، المنظمات العالمية غير الحكومية، على تعددها وتنوع اهتماماتها. وتلك مهمة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحقق شرطان أساسيان لها:

الشرط الأول :

إعادة صياغة الأوضاع الداخلية فى بلداننا، على مستوى الدولة والمجتمع، ومؤسسات كل منهما، بالاتجاه النقيض لما هو قائم من تفسخ وانقسام وتفكك، الاتجاه الذى يتأمن فيه بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، والمجتمع المدنى المتقدم، الذى تتكامل مؤسساته مع مؤسسات الدولة.

الشرط الثانى :

إعادة صياغة العلاقة القومية بين بلداننا على أسس جديدة مختلفة عما هو سائد من تفكك، وانقسام، وصراع، وحروب، من كل نوع، بين هذه البلدان، وعما هو سائد من نزعات للهيمنة، بأشكال شتى. وهى علاقة تستند إلى الرابطة القومية ورابطة المصالح المشتركة، وتقوم على الديمقراطية، واحترام خصوصيات كل بلد، واستقلاله، وسيادته، وظروفه، ومستويات تطوره فى المجالات كافة.

ولا يكتمل هذان الشرطان إلا باكتمال الشروط الأخرى المرتبطة بهما، والتى تهيء، بتوفرها جميعها، امكانيات فعلية لتحقيق طموحاتنا فى التغيير التقدمى، أى التغيير باتجاه الأفضل والأرقى.

المحور الخامس، يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى، وبمسار المفاوضات حول هذا الصراع، وبمستقبل هذه المفاوضات. وهذا المحور هو، بين المحاور كلها، الأهم والأخطر، من النواحي المبدئية، ومن النواحي العملية، السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، فى ظل الأوضاع العربية الراهنة، وفى ظل موازين القوى الدولية الراهنة، أيضا، وبالطبع فإن الموقف من الصراع العربى - الإسرائيلى، وجوهره النضال لاستعادة الحقوق

المغتصبة، والموقف من المفاوضات التي تجرى تحت شعار: الأرض مقابل السلام، مختلف بين القوى السياسية، باتجاهاتها المتعددة، المناقصة، على مستوى السلطة وخارجها. وتتخذ الشعوب العربية من هذه القضية، في جوهرها، وفي التعامل معها، في المفاوضات وخارجها، موقفا سلبيا، أى موقفا اقل مبالاة واهتماما مما كان عليه الأمر، في الأزمنة السابقة. وهو موقف يعود في وجوده إلى كل التطورات السلبية التي شهدتها الوضع العربى. وهى تطورات مليئة بالخيبات، والهزائم، والتراجعات، فى المواقف المبدئية، وفى الممارسات، وفى السياسات. إلا أن المفاوضات تتقدم، وتنتج اتفاقات. وبعض هذه الاتفاقات هو موضوع صراع داخلى، وموضوع ضغط إسرائيلى لمزيد من الإذلال. وبعضها لا يزال قيد الاعداد، وسط صعوبات كبرى. وأيا كان الاختلاف فى نوع هذه الاتفاقات، فإن الدول العربية منخرطة فيها، حتى ولو طال أمدھا، وصادفها، من نوع ما نشهد، فى الوقت الراهن، قبل قمة شرم الشيخ وبعدها، منخرطة منها من دون أوهام حول إمكانية تحقيق كامل الأهداف الوطنية، من خلالها. وتتمثل هذه الأهداف باستعادة الحقوق، واستعادة الأرض واستعادة السيادة عليها. وتتمثل فى تجنب البلدان العربية الوقوع فى أسر الهيمنة الأمريكية، ومن ضمنها موقع متميز لإسرائيل، باسم نظام أقليمي شرق أوسطى، سياسى واقتصادى وأمنى، مكمل لمشروع النظام العالمى الجديد الذى يجرى العمل لتحقيقه وتثبيته، فى ظروف تغيرات نهاية القرن المأساوية. فما العمل فى ضوء كل هذا الواقع، بجوانبه كافة؟ ماهو الموقف المطلوب فى مواجهة هذا الواقع الذى نعرضه موازين القوى الراهنة؟ وفى اعتقادى فإننا معنيون بصياغة خطة على مستوى القوى الوطنية والديموقراطية، التى تتحمل المسؤولية من خارج المفاوضات. وجوهر هذه الخطة هو مواجهة الواقع الراهن، بكل مكوناته، ومواجهة النتائج السلبية للاتفاقات المجحفة ولمفاعيلها، ومن ضمنها سياسات الحكومات العربية، وسياسات إسرائيل وأمريكا. وبعض أهداف هذه الخطة، المباشر منها، تحديدًا، تتمحور حول العمل الدؤوب من أجل استنهاض حد أدنى من الموقف العربى الرسمى، رغم كل الصعوبات التى بشير إليها هذا التهافت العربى الرسمى على تطبيع العلاقة مع إسرائيل، الموقف الذى نحافظ به على الرابطة الفومية، كهوية، وك مستقبل، وك مصالح مشتركة لكل البلدان والشعوب العربية فى التقدم.

إن هذه الخطة بشقيها، المتعلق بالقوى الديمقراطية والمتعلق بالسلطات الرسمية، إنما ترمى، من وجهة نظرى، إلى تأمين الحد الأدنى من الشروط، ولو لمدى طويل، من أجل الدفاع عن الحقوق، والنضال، - من ضمن الظروف القائمة، لتغيير هذه الظروف لاحقا - لاستعادة هذه الحقوق كاملة. ورغم ان الوقائع تشير، بوضوح، إلى تبلور الاتجاه المعاكس لهذه الخطة، فلا بد من الاستمرار فى هذه الخطة، بإصرار. المهم هو أنه لا بد من خطة

لمواجهة نتائج المفاوضات، على المستوى الشعبى، بالدرجة الاولى، تأسيسا للمستقبل. ذلك أن ما تشير إليه المفاوضات، منذ بدايتها، هو أن إسرائيل لن تعيد الأرض إلا مقابل شروط مجحفة، مستفيدة في ذلك من ضعف العرب، عموما، ومن انهزامية بعضهم، ومستفيدة من الدعم الأمريكى لها. وتعمل، بكل امكانياتها، للتسريع فى انهاء المفاوضات، بشرطها، وعلى اساس التطبيع الفورى، لا التطبيع المؤجل. المهم هو أن نحدد أهدافنا الوطنية، فى هذه المفاوضات، ونخطط للمرحلة التى سيفرض فيها علينا التطبيع. وللتطبيع معان متعددة أهمها أن إسرائيل ستبقى فى موقع القوة العسكرية، أولا، وفى موقع القوة التكنولوجية، ثانيا، وفى موقع القوة الاقتصادية، ثالثا، وستتسا بينها وبين البلدان العربية، فى هذا المجال، علاقات ترعاها أمريكا والدول الغربية الأخرى، علاقات تمنحها حصه ما، فى الثروة الفوسبة الاساسية، النفط، وتعطيها من المياه الشحيحة حصه، لا تتناسب مع حجمها بالمقارنة مع ما تحتاج إليه البلدان العربية المتروقية العطشى، منذ زمن طويل، إلى الماء. إن البلدان العربية، فى هذه المسألة، أمام امتحان كبير، حتى ولو فرض عليها، بالفورة، أو قبل بعضها، أو قبلت كلها، بمحض ارادتها، هذا التطبيع مع إسرائيل. انه امتحان اثبات القدرة على حماية مستقبل وجودها، ومصيرها، وتطورها المستقل، فى عالم الغد، عالم القرن القادم وتحدياته. وعلى مدى ما ستكون عليه مثل هذه الانفافات، عندما سيتم توفيعها جميعها، فى نهاية المفاوضات، وعلى ما ستتضمنه خطة القوى الوطنية الديموقراطية لمواجهة هذه الاحتمالات، يمكن الحكم على المستقبل، القريب، والمتوسط، والنعيد المدى، مستقبل البلدان العربية، بلدا بلدا، ومستقبلها كامة.

المحور السادس، يتعلق بالحركة الشعبية، وبحركة التغيير، وبكل ما يمكن أن يدخل من قوى فى إطار الاعتراض على الواقع القائم، من كل التيارات، والاتجاهات. ذلك أن هذه الحركة، أو الحركات، قد تراجعت، بشكل عام، وحلت محلها حركات انفعال، وردود فعل، عفوية بمعظمها، وبعضها عدى وتدميرى، حتى ولو كانت تحمل بعض قياداتها مواقف وأراء وأفكارا معينة، قابلة للنقاش. وواضح أن هذا التراجع الذى تتحمل الحركة الثورية، بكل مكوناتها، ومسؤوليتها فيه، يعود، ايضا، إلى طبيعة الانظمة السائدة فى هذه البلدان، على تعددها، واختلافها. كما يعود إلى عوامل خارجية متعددة الأشكال والأهداف. وحين أتحدث عن هذه الحركة، أو الحركات، فانما أعنى، بالدرجة الاولى، تلك التى تضع أمامها برامج للتغيير، ومشاريع مستقبلية، تأمينا للبديل عن الواقع القائم، سواء ما كان موجودا، فى الماضى، أو ما ينشأ، الآن، أو يتهيأ للنشوء، غدا أو بعد غد، وسواء منها تلك التى حملت راية الاشتراكية، وتحملها، الآن، بمضامين مختلفة؛ أم تلك التى حملت، وتحمل، أفكارا من

نوع اخر، باسم القومية، أو باسم الدين، أو باسم الليبرالية الماخوذة من الغرب الرأسمالى. وأهمية هذا المحور أن البحث فيه يتناول التخطيط للحروج من الأزمة، سواء كان هذا التخطيط قادرا على تحقيق ما بضع من مهمات أمامه، أم كان عاجزا، فى المرحلة الراهنة، عن ذلك. فالمهم هو البدء، لا الانتظار، البدء فى البحث لمعرفة الواقع معرفة علمية أقرب ما تكون إلى الدقة، ومعرفة الاسباب التى أدت وتؤدى إلى تفاقم الأزمات فيه، ثم الانتقال، فى ضوء ذلك، إلى التخطيط لتغيير هذا الواقع، وتحويله تحويلا ديموقراطيا تقديميا، باتجاه الارتقاء. وفى هذا المجال، بالذات، يبرز الدور الأساسى للفكر، وتبرز الأهمية الكبرى للربط بين الفكر والحركة. إذ لا دور للفكر خارج الحركة، ولا أهمية للحركة من دون فكر. وفى هذا السياق، ومن هذا المنطلق، تبرز الأهمية التى ترتبها إعادة صياغة الحلم الثورى. إذ لا ثورة، ولا تغيير، ولا تقدم من دون حلم. فهل ستكون الماركسية الجديدة القائمة على مراجعة التجربة مراجعة نقدية، الماركسية المتطورة مع تطور العصر، وتطور العلوم، وتطور وعى البشر، وتطور الاتصالات والعلاقات، واتساع دائرة المعارف العامة، فى شتى ميادينها، هى هذا الفكر الذى يشكل مدخلا إلى هذا الحلم، ومدخلا إلى النضال لتحقيق ما يمكن تحقيقه منه؟ وهل ستكون الاشتراكية الجديدة، التى تجرى عملية البحث فى إعادة صياغتها، طبقا للظروف الخاصة لبلداننا، وأخذا بالاعتبار دروس الماضى والحاضر، هل ستشكل هذه الاشتراكية أحد الأسس لتجميع القوى فى النضال حول هذا الحلم، وبانجاءه، فتستعيد حركة التاريخ شيئا من انتظامها المفقود؟ أم أن فكرا عمليا اخر سيولد فى الصراع ضد ما هو قائم، وفى وسط هذا الاضطراب الكبير، فيكمل ما بدأه وأسس له الفكر الماركسى، وما تم إنجازه باسم الاشتراكية، برغم انهيارها، خلال هذا القرن، فى الصواب والخطأ، فى قلب الصعوبات الموضوعية والذاتية؟ وأين سيكون موقع الأفكار والمرجعيات الأخرى؟ وكيف ستكون العلاقات بين كل هذه الأفكار والمرجعيات؟ وكيف ستتم عملية المراجعة النقدية من قبل أصحاب هذه الأفكار جميعا؟ وهل سيكونون، فعلا، ديموقراطيين، أى هل سيتمكنون من أن يقيموا فيما بينهم حوارا يؤكدوا من خلاله، اهدافهم بعضهم ببعض، ويتخلون، بالفعل، لا بالقول، عن فكرة احتكار الحقيقة؟ تلك هى الأسئلة الكبيرة. وتلك هى التحديات الكبيرة. ذلك أن الفكر، فى موضوع التغيير، كما هو معروف، وكما هو قائم، بالفعل، مختلف بين اتجاهات متعددة متناقضة. وهنا مصدر الصعوبة، ومصدر المأساة، فى الواقع الراهن، على صعيد البلدان العربية، وعلى الصعيد العالمى. إذ أن المتغيرات الكبرى التى حصلت، بعد زوال الاتحاد السوفياتى ومنظومته الاشتراكية، قد خلقت احباطا كبيرا، واوحت للبعض، فى مواقع مختلفة، أن الفكر الاشتراكى لم يعد ذا دور، وذا تأثير. وأدى ذلك إلى تصدى قوى أخرى لأخذ موقع

البديل. وجرى الشيء نفسه، بالنسبة لتبارات فكرية اخرى. ويرى البعض، فى تفسير نهوض الأصولية الإسلامية، فى هذه المرحلة، أنه هو الشكل الراهن لتأسيس البديل. وهى استنتاجات خاطئة، ومتسعة، محكومة بردود الفعل، فى كل مستوياتها، بما فى ذلك عند بعض الاشتراكيين السابقين، وعند بعض الاشتراكيين الحاليين، وعند بعض الاشتراكيين المحيطين، الذين يستمرون فى إعلان تمسكهم بالاشتراكية، كفكر، وكخيار للتغيير، وينتظرون. ولست أريد الدخول، الآن، فى الجدل حول هذا الموضوع، الذى يحتاج إلى بحث معمق، وشامل. لكننى أريد أن أؤكد، هنا، أمراً أساسياً، عملياً، هو أن المهمة التى يلتقى حولها العديدون من رافضى الواقع الراهن، ينبغى ألا تقود إلى الصراع حول أشكال التغيير، وحتى حول مضامينه. فالتغيير يحتاج، لكى يحصل، الى توفير شروط سيتطلب العمل لها زمناً طويلاً. ذلك أن التغيير لا يحصل بالتعارات الرافضة للواقع، بل بالبرامج الحفيفية، وبالنضال لتحقيق هذه البرامج. والمهم، من وجهة نظرى، هو إثارة النقاش حول موضوع أساسى مباشر، وعملى، هو: كيف ننشط جميعنا لإحداث نهضة عربية جديدة، تتعدد فيها القوى والأفكار والبرامج والمنابر، ولا تتصارع، بل تعترف بعضها ببعض الآخر. وأهداف هذه النهضة العربية تتلخص، فى المدى المنظور، بإخراج البلدان العربية من دائرة التفكك، بلداً بلداً ومجموعة بلدان، وإخراجها من دائرة الارتهاان للخارج، والخضوع لارادته، كالعقد، وتأمين الشروط الضرورية للحد الأدنى من وحدة هذه البلدان، والحد الأدنى من الاستقلال، والسيادة الوطنية المتمثلة بتحرير الأرض من الاحتلال، وتحرير الإرادة من الارتهاان، والحد الأدنى من المعالجات للآزمات الاقتصادية والاجتماعية، والحد الأدنى من الديمقراطية. لابد، إذن، من البحث عن أشكال للحوار بين الرافضين للواقع القائم، والبحث عن شروط تحقيق هذه النهضة فى الحركة السياسية، لتحقيق هذه المهمات، وجذب الناس، بفئاتهم المختلفة إليها، والانخراط فيها. إننا بحاجة إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسى، أولاً، وللعمل الثقافى، ثانياً، وللعمل الاجتماعى، ثالثاً، وللعلم والمعرفة، رابعاً. ونحن بحاجة إلى الانخراط فى كل أشكال النشاط الإنسانى. إلا أننا بحاجة، قبل ذلك كله، الى انهاء حالات الصراع المدمرة القائمة حالياً فى معظم البلدان العربية، بين الأنظمة، والقوى التطبيقية، والتيارات، والأفكار، والأحزاب، والمشاريع. نحن بحاجة إلى تجميع القوى حول هذه المهمات الوطنية التى تختلف من بلد إلى آخر، فى أشكالها ومضامينها الملموسة. إن تحقيق بعض التقدم فى دفع الحركة الشعبية فى هذا الاتجاه، من شأنه أن يسهم فى رسم صورة مختلفة للواقع العربى، الآن، وغداً، وفى العام ٢٠٠٠، وفى سياق القرن الحادى والعشرين. ومن شأنه، فى الوقت ذاته، ان يخلق لأجيال الشباب جميعاً، أفقاً جديدة تحررهم من حالات الضياع والتشتت واليأس، وتعيد الاعتبار

عندهم للقيم الضائعة والمشوهة، بفعل كل أحداث هذا القرن، وماسه، لاسبما في العقد الأخير منه. وأزعم أن على الاشتراكيين، قبل سواهم، يقع الدور الأكبر في كل هذه المهمات. أقول قبل سواهم، ولا أقول حكرا عليهم، وحصرافهم، فقد ولى الزمن الذى كانت فيه الحقائق حكرا على أناس معينين، وعلى أفكار ومرجعيات معينة.

هذه المحاور تشكل، من وجهة نظرى، أساسا لرؤية الواقع العربى، على تخوم القرن الحالى، وعلى مشارف القرن القادم. فهى تجمع، كما قلت، بين الواقع وبين الطموح إلى تغييره. ولا أستطيع، خارج هذا المنهج، أن انخرط فى البحث عن موقع للعالم العربى، فى المستقبل. إذ أننى أعود فأكرر بأن النخب، لوحده، هو مهمة المنحمن، لا مهمة المناضلين. ولأننى مناضل اشتراكى، فأننى ادعو، اسنادا الى ما ارعم من معرفة بالواقع الراهن فى بلادنا، وإلى ارادتى فى رفض هذا الواقع، وإلى طموحى فى تغييره، واستنادا إلى تجارب الماضى، ونقدها، وإلى المطامح الحقيقية فى التحرر والتقدم لبلداننا، أدعو إلى العمل لصياغة مشروع مستقبلى جديد يحمل طموحات شعونا فى التغيير بكل اشكاله ومضامينه، على صعيد المجتمع والدولة. وهى مهمة شاقة، ولكنها ملحة، حتى ولو احتاج إنجازها إلى زمن طويل. وحين سنتمكن من تحقيق ذلك سنستطيع أن نؤثر فى الأحداث، وفى التطورات، وفى نقل عالمنا العربى من واقع التفتت والتخلف والتراجع، الى الموقع الجديد، الصحيح، الذى يجب أن يحتله فى العالم، مع بدايات القرن الجديد، كجزء من مكونات الحضارية، لا كتابع منخلف. وفقير، ومقهور.

تعقيب الأستاذ جميل مطر

فى ورقة الدكتور أحمد يوسف جمل وعبارات تستحق أن نتوقف عندها. فهو يقول أنه متخوف من أن تفقد العلاقات العربية إطارها العربى ذاته، ويقول لن يجدينا كثيرا أن نطمئن إلى عروبة مستقبلنا بينما نواجه خطرا على مستقبلنا ذاته، ويحذر من الاستسلام المريح لانتظار مستقبل عربى مضمون، ويقول أن هذا الاستسلام هو أولى الخطوات لضرب هذا المستقبل. الدكتور أحمد أراد أن يقول فى ورقته أن العرب لم يفلحوا فى العثور على حل لمشكلة النزاعات التى تشب بصفة تكاد تكون دورية، حتى أنه حين عرض لمعضلاته الخمس التى يراها أسبابا لنشوب النزاعات العربية كاد يقول أنها باقية معنا وندخل بها أو معها القرن الحادى والعشرين، فالمؤسسية مازالت بعيدة وأنا شخصيا أراها فى بعض الأقطار تتحسر بعد أن تقدمت، ونراها جميعا وهى تتحسر على المستوى الإقليمى كما فى جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. كذلك يزداد التباين والتمايز وهى المعضلة الثانية بين المجتمعات العربية رغم كل مظاهر هيمنة وتوغل ما يسمى بالثقافة الكونية أو ربما بسبب هذه الهيمنة. أما اختلال التوازن فكلنا أدرى باليون الشاسع الذى صار يفصل بين عرب وعرب، وبين قطر وقطر، وبين فئة وأخرى داخل القطر الواحد.

المعضلة الرابعة عند الدكتور أحمد هى النزاع بين الفصائل القومية، وهى الظاهرة التى خضعت لمناقشات طويلة. وتأكدت كذلك فرضية أن هذه النزاعات ضرورية لذاتها فقط. بمعنى آخر، وهنا أكرر ما قلته فى مرات سابقة من أن النزاعات العربية نوع من الطقوس تمارسها المجتمعات المتخلفة لتؤكد أو ربما لتؤكد من وجودها وبقيائها.

اختصر الجزء غير المتفائل واصل إلى المستقبل، يبقى من المعضلات المعضلة الخامسة وهى العالم الخارجى وهذه أيضا ستبقى إلى وقت غير قصير لسببين على الأقل:
أولاً: أن هذه المنطقة توجد فيها إسرائيل، وهذا سبب كاف يدعو إلى أن نظل باللغة الأهمية خلال القرن القادم.

ثانياً: أن فى المنطقة نفطاً ومالاً وإن كانا متناقضين، وكل من إسرائيل والنفط والمال عناصر كونية أى عناصر تحسب حسابها القوى السياسية والاقتصادية الساعية للهيمنة الكونية.

ولكن هناك أسباباً أخرى تجعل المعضلة الخارجية تشد تعقيداً فى القرن القادم ويمكن أن نطلق على هذه الأسباب عنوان التيارات أو الأيديولوجيات المناهضة للأممية الرأسمالية فى شكلها الكونى الجديد، وهذا موضوع طويل ليس مجال بحثه الآن. غير أنه يمكن القول أن

هناك ثلاثة تيارات أو أسباب نرداد وضوحا واهمية مع مرور الوقت، السبب الأول هو احتمالات انشقاق أو تباعد حضارى ثنائى داخل الاممية الراسمالية بين طرفيها الأوروبى والأمريكى.

ثانيها: احتمالات انشقاق حضارى ثنائى داخل الاممية الراسمالية بين طرفيها الآسيوى والعربى.

ثالثها: احتمال استمرار تصاعد حركة الاممية الإسلامية فى مواجهة هيمنة الاممية المسيحية اليهودية التى هى عنوان الحضارة الكونية القائمة الآن.

هذه فى رأى احدى الخرائط المتصورة وهو عنوان هذا المؤتمر - خريطة القرن الواحد والعشرين - خريطة تركز على معنى اساسى فى تصورى هو أن الصراع الايديولوجى الدولى مرشح للاستئناف ان كان قد توقف وانا اظن أنه لم يتوقف. ما حدث هو أن أحد روافده انتصر، وهناك سحوة فى روافد كثيرة متعددة، أما المنطقة العربية فلا يبدو أن تحسنا مهما طرا فى علاقات دولها ببعضها. الواضح على العكس أن الخلافات متزايدة فى الخليج كما فى منطقة الشمال العربى، كما فى منطقة المغرب الكبير. الواضح أيضا أن الدول العربية تفكر أو تعمل على تجميد جامعة الدول العربية وايقاف أنشطة منظماتها المتخصصة، وأن جميع تجمعاتها الإقليمية تعاني من مشكلات وأيضاً انقسامات بعضها جد خطير.

وهناك على كل حال حمسة بدائل أمام الدول العربية لنختار منها بديلا يتناسب مع خريطة القرن الحادى والعشرين. وفى نفس الوقت يمنع تسوب النزاعات فى المنطقة:

البديل الأول: الإقليمية الإسلامية بطموحاتها العابرة للأقاليم وهذه أراها صاعدة.

البديل الثانى: الإقليمية القومية وهذه أراها منحصرة.

البديل الثالث: الإقليمية الذيلية (نسبة للذيل) مثل أمريكا اللاتينية ذيل للحضارة الكونية.

البديل الرابع: الحل الأفريقى وهو تفكيك الدولة وإعادة تركيب الشعوب والأقاليم.

البديل الخامس: نزاع حق معظم الدول العربية فى ممارسة السيادة الخارجية إما بالهيمنة المباشرة أو بالتدخل أو بتوسيع رقعة الحصار المفروض على دولة عربية بعد أخرى أو بالضغط الاقتصادى.. إلخ.. مما يحدث حاليا أمام أعيننا جميعا.

وأتصور أن البديلين النشيطين هما الثالث والخامس.. وفى النهاية أكرر ما جاء فى نهاية ورقة اللواء أحمد فخر حينما قال أن غد العرب سيكون أكثر إشراقا وأشار الدكتور أحمد بوسف فى أن الديمقراطية هى الحل، والدليل على ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية فى العراق وفى السودان، وعسى أن يتواصل هذا التيار.

تعقيب الأستاذ جابر الله عمر :

أود في البداية أن أهنيء الرئيس على ناصر محمد على مرور عام على إقامة المركز وما يمثله هذا الحدث وهذه المناسبة من أهمية ومن دلالة على أن هذا المركز سوف يستمر وسوف يكون عطاؤه أعظم. وأود أن أشير إلى أنني في تعقيبى أعقب من موقع المتابع السياسى فقط.

أن ورقة الدكتور أحمد يوسف التى اتبع فيها النهج الواقعى لقراءة الأحداث التاريخية المعاصرة للحركات العربية - العربية ومدى تأثير المتغيرات الراهنة على هذه العلاقات سلبا وإيجابا استخلص من خلالها بعض النقاط التى لن أطيل فى الإتيارة إليها، وأهمها ما اتسمت به العلاقات العربية - العربية من التذبذب والانتقال من حال إلى حال، من التعاون إلى الصراع حسب العوامل المختلفة. وبالذات عامل التهديد الخارجى التى كان لها تأثير سلبي على العلاقات العربية - العربية وبالذات حرب الخليج ومسألة التسوية مع إسرائيل وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم بعد انتصار الغرب فى الحرب الباردة وانحياز المعسكر الاشتراكي. وقد وضع الباحث احتمالات متفاوتة لإمكانية انتقال النظام العربى من الحالة التى يعيشها إلى حالة من التضامن، والحقيقة أننى لم اتبين ما إذا كان الدكتور أحمد يوسف قد أوضح أيا من الاحتمالات ولكننى أعتقد أنه ينظر إلى المستقبل بكثير من التفاؤل.

أما ورقة الأستاذ كريم مروة فقد تضمنت عددا من المحاور التى تتعلق بالأوضاع فى البلدان العربية، استعرض فيها كثيرا من المشكلات الداخلية العربية بما فيها الصراع داخل كل بلد عربى على حدة وقدم عددا من النقاط التى رآها مناسبة لصياغة مشروع مستقبلى جديد يحمل طموحات الشعوب العربية فى التعبير بكل أشكاله ومضامينه على صعيد المجتمع والدولة وأن احتاج إنجاز هذا المشروع إلى زمن طويل.

وفى الحقيقة لا أود أن أكرر ما جاء به الاساتذة من تحليلات عميقة للأوضاع العربية ومن استقراء الأحوال العربية وإنما أود أن ادخل مباشرة فى جملة من المقترحات التى أرى أنها تمثل شرطا لتحسين أو لتطور العلاقات العربية - العربية بصورة إيجابية.

اعتقد أن الشرط الأساسى الأول هو شرط داخلى فى الأساس ويتعلق بدور المواطن العربى الفرد ومستوى مشاركته فى القرار، وهنا تأتى جملة من المشكلات التى يعاني منها المواطن العربى وفى المقدمة منها المساواة والعدالة داخل الدولة القطرية ذاتها وحقوق

الإنسان المفتدة وابداد حل ديموقراطى لمشكلة الأقليات الدينية والقومية فى العالم العربى، هذه القضية التى لا أرى الباحثين العرب يتطرقون إليها مع انها تتعلق بمصير هذه الأمة ومستقبلها ولأن الأقليات داخل الوطن العربى سواء كانت أقليات دينية أو قومية تقدر بالملايين، وهناك تجاهل لحقوق هذه الأقليات ولا يمكن لهذه القضية أن تحل بصورة عاجلة إلا إذا كان هناك حل ديموقراطى، وكانت هناك مساواة تامة فى المواطنة وعدم التمييز داخل هذه الأمة ذاتها. وبالطبع فإن هذه القضية جزء من العملية الديموقراطية برمتها وكذلك يتعلق الأمر بجدية التعبير وحق تكوين الاحزاب وعدم إعاقة تكوين المجتمع المدنى الذى يستطيع أن يوازن سلطات الدولة ويؤثر على الفرار السياسى بما يخدم مصالح القطر والأمة على السواء، أقصد أن العلاقة العربية - العربية سوف تتطور باتجاه التضامن والكافل، فالوحدة إذا كان المواطن شريكا للحاكم فى صياغتها ورقبها عليه. هذه هى النقطة الأولى والمهمة.

ثانياً: أشير غير مرة إلى تأثير العامل الخارجى، أى تأثيره السلبى على العلاقات العربية - العربية وتحكمه بمسئوى هذه العلاقات. وهنا أود أن أشير إلى نقطتين الأولى تتعلق بمستوى العرب الحضارى والثقافى فنحن حتى الآن أمة متهلكة وليس لنا أى إسهام فعال لا فى انتاج الثروة ولا فى انتاج المعدة، وما دما عاجزين عن القيام بهذه المهمة الضرورية للحياة فإننا مازلنا وسنظل معتمدين على الغرب بصورة اساسية، وحينئذ فنحن لسنا مستقلين ولا نملك إمكانية تحديد نمط علاقتنا بأنفسنا أو بالغير. ومن هنا اعتقد أن المهمة الأساسية فى هذا المعنى - هى أن يتجه العرب ومن جديد إلى التنوير وإلى البحث وإلى الإصلاح الدينى. هذه قضايا اعتقد أنها مهمة إذا أردنا أن نلحق أو نكافأ - والنكافؤ طموح أكثر مما ينبغى - ولكن أريد أن نكون شركاء لنا حقوق فى هذا العالم ونستطيع أن نؤثر فى قراراته وأن نؤثر فى مصير البشرية بما فى ذلك مصيرنا نحن.

النقطة الأخرى فى هذا الموضوع اعتقد أنها من شأنها أن تساعد على استقامة الوضع العربى وعلى مساعدة العرب فى أن يكونوا أكثر استقلالية أو أن يتمتعوا باستقلالية نسبية تجاه الغرب وتجاه الدول التى تهيمن على علاقات العالم ببعضه، وهذه المسألة هى اتفاق دول الجامعة العربية على رسم سياسة مشتركة تحدد أولويات علاقتهم الخارجية. وعلى سبيل المثال خلق رؤية مشتركة للعلاقة مع المراكز الإقليمية المجاورة لهم وبالذات تركيا، إيران، دول أفريقيا، اعتقد أن هذه المناطق مهمة جداً وإذا ما استطاع العرب أن يقيموا علاقات مناسبة مع هذه الدول تقوم على شبكة من المصالح المشتركة وتعزيز الروابط الثقافية وحل المنازعات على المياه والحدود بالطرق السلمية والحيلولة دون نشوء أسباب للنزاعات، اعتقد أن هذا العامل أيضا سوف يساعدنا من ناحية على التطور ويساعدنا على الاستقلال تجاه الحضارة

الغربية ويساعدنا على تركيز اهتمامنا على مكان الخطر بدلا من أن نشنت الجهود العربية في مشكلات عديدة مع تركيا أو إيران أو دول أفريقيا..الخ.

النقطة الأخيرة هي البحث في الممكنات في العلاقات العربية - العربية وتطويرها مهما كانت محدودة ولا تبنى طموحاتنا في الوقت الراهن، ومن بين هذه الممكنات الجامعة العربية التي استطاعت أن تبقى في ظل العواصف وفي ظل القطيعة العربية، اعتقد أنها اثبتت أنها بيت صالح للسكن المشترك للعالم العربي. ونحن نلاحظ حتى وإن تخلص بعض العرب عنها لبعض الوقت، أنهم يعودون إليها ومن هنا فإن الجامعة العربية واحدة من الممكنات التي ينبغي الحفاظ عليها وتطوير مهمتها وإكساب هذه المهمات مضامين شعبية.

من بين الممكنات العربية أيضا المجالس الإقليمية التي ظهرت في بداية الثمانينات مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. وقد أشار الدكتور احمد يوسف - وهو على حق - إلى نواقص هذه المجالس وإلى الثغرات التي اعترت أعمالها، كما ضرب مثلا على ذلك بمجلس التعاون العربي الذي تم إعلان "وفاته" أثناء حرب الخليج، ومع تسليمنا بالطبيعة الجزئية لمثل هذه المجالس، فإنني اعتقد أنها واحدة من الإمكانيات الواقعية التي لا ينبغي التفريط فيها وينبغي تطويرها لأنها موجودة وهناك إمكانية لجعلها افضل مما هي عليه الآن. ولا ينبغي القياس على مجلس التعاون العربي لانه لم يتم في الواقع على أسس واقعية وإنما قام لأسباب سياسية، ولم يكن هناك تواصل جغرافي بين الأطراف المختلفة التي كونه، ومن هنا فإن انقضاء ذلك المجلس لا ينبغي ان يقاس عليه. وقد كنا جميعا في بداية الستينات معبأين كثيرا في حركة القوميين العرب ضد ما يسمى بالهلال الخصيب، وكنا نحمل عداء كبيرا لمثل هذه المشاريع، أما اليوم فإنني أتمنى أن يقوم مشروع الهلال الخصيب.

مناقشات الجلسة الثانية

د. علي الدين هلال، رئيس الجلسة

إن موضوع هذه الجلسة هو العلاقات العربية - العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي، وليس من الغريب أن تكون العلاقات العربية - العربية هي الموضوع الأول بعد المحددات الكويتية، أي أنها سبقت العلاقات الاقتصادية وسبقت الصراع العربي - الإسرائيلي. واعتقد أن وضع برنامج المؤتمر بهذا الشكل كان موفقاً. فالعلاقات العربية العربية هي الحلقة الحاكمة في تعامل العرب مع إسرائيل أو في تعامل العرب مع العالم أو في تعامل العرب مع التغيرات الكونية. بعبارة أخرى إذا أخذنا مثلاً الموضوع الأول وهو التطورات الكونية وتأثيرها على المنطقة العربية، فقد تحدثنا عن عدد من التطورات الموضوعية، إنما الشكل الذي ستؤثر به تلك التطورات النوعية على الوطن العربي يعتمد على نوعية العلاقات العربية - العربية. بعبارة أخرى حجم الأخطار والتهديدات النابعة من تلك التطورات يزداد إذا كانت العلاقات العربية - العربية تتسم بالتردي والتشتت.. والعكس صحيح.. حجم المنافع أو المغامرات أو العرص المتضمنة في التطورات الدولية يمكن أن تزداد إذا كانت درجة التضامن العربي أو الوضع العربي في حالة أحسن. ونفس الشيء فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل بالنسبة للقدرة التفاوضية العربية أو القدرة الردعية العربية إن حرباً وإن سلاماً. فقدرة العرب على التعامل مع إسرائيل تتوقف على نوعية الطرف العربي. نفس الشيء في احتمالات التنمية الاقتصادية. نفس الأمر ينطبق على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والعالم الخارجى. فأياً كان الموضوع.. الوضع الدولى أو تنمية اقتصادية أو علاقات اقتصادية بالخارج أو علاقات مع إسرائيل، فإن الحلقة الحاكمة فيه هي طبيعة الوطن العربي، وما هي الحالة العربية السائدة؟ بعبارة أخرى: إلى أى مدى توجد إرادة عربية مشتركة؟ إلى أى مدى تضامن وتكاتف الأقطار العربية مع بعضها، أم أنها تضع نفسها في موقف التنافس فيما بينها في مواجهة الغير. الوضع الأول يقود إلى نتائج معينة والوضع الثانى يؤدي إلى نتائج أخرى، ويمكن أن نتذكر الآن بوضوح مسألة "المثلث الذهبى العربى". إذن كان من الطبيعى أن يكون موضوع العلاقات العربية - العربية هو الموضوع الأول في سلسلة جلسات العمل التي نبذوها.

وإذا كان لى من رجاء أمام هذه الصفوة من الحضور لكى تصبح هذه الجلسة إضافة اعتقد أنه لا خلاف بين ٩٥٪ من الحاضرين، حول تشخيص الوضع العربى ولا أعتقد أن

هناك خلافا على أن غياب التضامن العربى يمثل خسارة صافية للوطن العربى ولكل دولة عربية على حدة، وأن المستفيد الأول من غياب التضامن العربى هم الخصوم سواء الخصوم المحليون أو الخصوم الدوليون. لم يعد الأمر بحاجة إلى اقتناع بهذا الشأن. المعضلة: كيف نحقق التضامن العربى؟ كيف نخرج من جدل التشتت والتمزق وجدل النفاق والمداينة الذى نراه حولنا بأشكال مختلفة إلى وضع آخر؟. أتمنى دون أن افرض على أى من المناقشين أن نفكر فى المستقبل ولا نفكر فى "الينبغيات" لأنها ليست محل خلاف وإنما نفكر كيف ننقل مما نحن فيه إلى وضع آخر نرجو أن يكون أفضل بل نحر على ثقة أنه أفضل. والآن نبدا المناقشة.

اللواء أحمد فخر

لقد تحدثتم صباحا عن تطورات كونية جديدة، وأنا أزعم أن الشعوب والحكومات والقيادات السياسية العربية فهمت تماما أبعاد المتغيرات والتطورات الكونية الجديدة. وهذه المتغيرات والتطورات الكونية الجديدة. وهذه المتغيرات لم تبدأ بخطاب الرئيس الأمريكى السابق بوش فى ٩ أغسطس ١٩٩٠، هذه المتغيرات بدأت عندما أصدر الرئيس جورباتشوف قرارا للقوات المسلحة السوفيتية بأن تتبنى سياسة الكفاية الدفاعية أو الدفاع المعقول Reasonable defence، ومن هنا تغيرت مفاهيم العلاقات الدولية من رعب نووى إلى ما أطلق عليه توازن المصالح، وأزعم أن كل شعب عربى، وكل دولة عربية، وكل قيادة ساسية عربية قد نجحت فى تحديد مصالحها القومية وأسبقيات هذه المصالح منفردة كما قال الأستاذ جميل مطر.

يبقى هنا السؤال المهم، إذا كنا نجحنا فى تحديد المصالح القومية ألا يمكن أن نتفق على الحد الأدنى من هذه المصالح لتكون بداية السلم المتدرج لعودة ما يطلق عليه العمل العربى المشترك؟ وأتصور إذا قبلت الدول العربية أن تضع فى وثيقة مصالحها القومية كما تراها فى جامعة الدول العربية، ويتم اتخاذ المصالح المشتركة أساسا لعمل عربى مشترك بدون الدخول فى صراعات فقد تكون تلك بداية جادة وحقيقية.

والنقطة الثانية التى فهمها الوطن العربى أنه لم تعد هناك حاجة لحروب وغزوات عسكرية والدليل هو ما حدث فى حرب الخليج. إن كل قوة مسلحة عربية اليوم تسعى لتكوين قوة دفاعية شرعية عنها، والسؤال المهم الذى طرحه الدكتور على الدين هلال هو كيف يمكن أن تستخدم هذه القوى العسكرية العربية عوده إلى ما أطلق عليه الأمن القومى العربى؟

وأقول أن الأمن القومي العربي مشوار "طويل جدا" ولكننا انتقلنا من مرحلة التشخيص للفشل العربي في الحرب الباردة ووصلنا إلى مشارف القرن الحادي والعشرين ونحن نعرفها ولكن علينا أن نحول المعرفة إلى عمل.

اليوم جامعة الدول العربية تطالب بقوة حفظ سلام، ومفهوم الحروب العادلة دخل إلى الأمم المتحدة بحفظ السلام وصنع السلام وفرض سلام، نحن نعرف وعلينا أن نبدأ في تنفيذ الواجب.

النقطة الثالثة.. الأستاذ جميل مطر يقول أن البترول في تراجع والأموال في تنازل، وأنا أزعج أن الدراسات تقول أن ٤٥٪ من الاحتياطي الكامل من بترول العالم موجود في المنطقة العربية وسوف تظل لفترة طويلة محط اهتمام العالم من هذا المنطلق، إضافة إلى "الممرات"، فلا يوجد ممر واحد للتجارة أو لنقل الأفراد أو كتب أو سلاح لعمل استراتيجي ليس تحت حكم عربي أو إسلامي، وكما أن هناك دولاً منتجة للبترول، هناك دول تستطيع أن تؤثر في العالم بممرات البترول، وأنا حزين أن مجلس التعاون العربي انتهى، والذي نقول عنه أنه بلا رابطة جغرافية.

نأتى لموضوع إسرائيل.. والشرق أوسطية، نحن نتكلم عن الشرق أوسطية في مجال سياسى - اقتصادى - بيئى - مياه - وضبط نسلح، ألا يعنى وجود ١٢ دولة عربية تجتمع على مائدة واحدة تنسق فيما بينها، أن هذه خطوة تعنى أننا نفهم العالم الجديد ولنا رأى ونستطيع أن نقاوم فيه. وهل معنى أن هناك بعض التجاوزات تحدث أن الهوية العربية انتهت.

أنا أقول العكس، الفهم العربى تضاعف، قد لا يكون تحت مظلة الجامعة العربية التى لم تدع إلى مؤتمر مدريد، ولماذا لا تقوم الجامعة بعمل آلية للتنسيق ما قبل التفاوض، لا يوجد من يعارض ذلك. ونريد أن نتحدث عن الواقع بالنسبة لمسألة الشرق أوسطية.. من الذى يمكن أن يستثمر أمواله فى منطقة لم تصل إلى الاستقرار والسلام؟ والأحلام التى يتم طرحها هنا وهناك، العالم العربى واع لها بالكامل. أما النقطة التى ذكرها الدكتور على الدين هلال، لماذا تكون الاستثمارات العربية - العربية ٨٪ فقط؟ والحقيقة أن كل دولة تريد أن تعمل كل شىء، ولكن إذا استخدمنا فكرة الميزة النسبية، مثلاً، السعودية تفهم فى البترول أكثر من مصر، مصر تفهم فى زراعات النيل أكثر من أى دولة أخرى، عمان تفهم فى تغليف الطعام، وهكذا، وتم إعداد خطة تكاملية وليست تنافسية لتحقيق الكثير من النتائج الإيجابية.

النقطة الأخيرة، تحدث الدكتور أحمد يوسف عن أن الجامعة العربية هي مرآة العرب، وأقول ليس فقط الجامعة، نحن أيضا مرآة، وإلا ما معنى هذا التجمع؟ والمنظمات غير الحكومية. هل ستترك كل شيء للجامعة العربية والحكومات والرؤساء؟

لواء - طلعت مسلم

في رأيي أننا إذا قمنا بتشخيص الواقع سوف نجد أن مسالك التغيير السياسي قد اغلقت، فهل ليس هناك حل إلا بالثورة؟ هذا سؤال يجب أن نفكر فيه.. ليس لأننا ندعو إلى الثورة ولكن لنذكر من بيدهم الأمر أن استمرار الوضع على ما هو عليه في الحقيقة لا يؤدي إلى الثورة وإنما إلى الانفجار وهو ما ليس في صالح أحد.

د. محمد حسين

بالنسبة لحال البلاد العربية فلا يخفى على أحد ما نعتبة من تشردم وذيلية، وكما أشار الأستاذ جميل مطر إلى حصار الفرار العربي فالسؤال هنا.. المسؤولية تقع على من؟.. صحيح أن النخبة لها دور يجب أن تلعبه، لكن المسئول أمام التاريخ هم الحكام العرب أم الشعب العربي؟ وأعتقد أن المسؤولية تقع على عاتق هؤلاء الحكام والتاريخ لن يعذرهم.

دكتور أحمد عمر يوسف

أوافق على رأي الأخوين الدكتور أحمد يوسف والأستاذ كريم مروة على تصوراتهما، واعتقد أن الدكتور أحمد يوسف يرى أن التطور نحو التضامن أو التنسيق يجب أن يبنى على أساس مؤسسات ديموقراطية يشارك فيها الشعب في كل فطر عربي، ومن وجهة نظري يجب ألا نعول كثيرا - وعلى المدى البعيد - على العلاقات الفوقية بين الحكام العرب.

الدكتور عبداللطيف بن جلون

أريد أن أطرح تساؤلا حول ما جاء به معالي الوزير جابر الله عمر في مداخلته، قال الوزير أنه يجب علينا العودة إلى البيت العربي، وجميعنا لا يمكن أن يتنازع حول هذه الفكرة أو هذا الاقتراح، ولكن السؤال هو هل نعود إلى البيت العربي على حالته الراهنة، خاصة إذا علمنا أن الإقليمية تعيش في أزمة حقيقية.

الأستاذ أشرف راضى

أود أن أركز فى تعليقى على فكرة البدائل التى طرحها الأستاذ جميل مطر، فهو يرى أن هناك بديلين نشطين هما، بديل "الذيلية"، وبديل "قرض الحصار" على المجتمعات العربية، وسأتوقف قليلا عند البديل الثالث والبديل الأول الخاص بالتيار الإسلامى المتصاعد، وفى تقديرى أن البديلين مرتبطين بالبديل الثانى المنحسر وهو بديل القومية العربية.

وبالنسبة للبديل الثالث لو تم إتباع استراتيجية أن نكون جزءا من تجمعات شرق أوسطية أو متوسطة، وهنا فى الحقيقة تجوز المقارنة مع تجارب مماثلة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا واستخلاص دلالات معينة حول الإمكانيات التى تتيحها هذه الفكرة.

أول إمكانية تتعلق "بدمغرة" النظم السياسية العربية، فمثل هذا الالتحاق سيفرض على النظم العربية مزيدا من الانفتاح نتيجة للعلاقات الاقتصادية الواسعة: وهذه الديمقراطية سيكون لها تأثيرها بدرجة أو بأخرى على مسألة المنافذات العربية. وثانى هذه الإمكانيات هو الانتقال من وضع اقتصادى عربى مشتت إلى اقتصاد مترابط. وفى الحقيقة ان المشروعات الراهنة للترباط الاقتصادى العربى مثل تكوين اتحادات للمستثمرين العرب تشير إلى إمكانية تبلور قاعدة ما لنظام عربى فى إطار هذه البديل. ومن جهة أخرى يمكن لهذا البديل أيضا أن يرتبط بالبديل الخاص بالإسلامية المتصاعدة، فالنظام العربى الراهن فى حاجة إلى إعادة تأكيد نوع من أنواع الهوية المتصلة بالإسلامية، وفى مثل هذا الارتباط سيكون هناك انفتاح أكثر على دول إسلامية مثل تركيا، الأمر الذى يؤدى إلى توسيع الكتلة العربية الإسلامية، والكتلة الإسلامية فى إطار بديل الارتباط الشرق اوسطى او المتوسطى.

الدكتور بشير البكرى

اعتقد أننا نعرف جيدا أنه لا يمكن للنظام العربى أو الامن العربى التحقق فى ظل هذه الواقع الذى نعيشه، وفى المقابل فإن الوحدة الأوروبية بدأت بالفحم والحديد، وبعد أربعين عاما تحققت الوحدة الاقتصادية وبعدها الوحدة السياسية، أما نحن فى البلاد العربية فنريد البدء بالوحدة السياسية وننتهى الى الوحدات غير السياسية، وعلى العكس يجب أن نبدأ بعلاقات بسيطة تنتهى إلى الوحدة الشاملة، واريد أن أساءل.. هل فكرنا فى يوم من الأيام أن نتبادل الطلاب والاساتذة؟ فمثل هذه الصيغ البسيطة من التعاون يمكن أن تؤدى إلى نتائج أكثر ايجابية فى المستقبل.

تعقيب ختامي - الدكتور أحمد يوسف أحمد

أبدأ بشكري الجزيل للأستاذ جميل مطر والدكتور جابر الله عمر فقد أثريا الموضوع بتعقيبيهما الممتازين، وليس من الصالح أو المفيد التعليق على الجزئيات الصغيرة التي لهما فيها وجهة نظر معينة، لكنني سأختار عددا من القضايا التي أعتبرها شديدة الأهمية، على سبيل المثال القضية التي أثارها عن العلاقات مع دول الجوار. والحقيقة أنه لا يختلف عربيان على أن المطلوب هو صيغة سلمية للعلاقات مع دول الجوار، ولكن المشكلة في هذه الدول أنها ليست كيانات مجردة، وإنما كيانات يمكن أن تمتلئ بتوجهات مغايرة للمصلحة العربية، مثل التوجهات الأطلنطية في حالة تركيا. وهناك من يعتبر أن هذه الدول تمثل العمق الاستراتيجي لنا، ولا بأس في هذا على الإطلاق بشرط أن ندرس سويا المشكلات الواقعية مع هذه الدول ونسعى لحلها.

النقطة الثانية التي أثارها الأستاذ جابر الله عمر أنا متفق فيه تماما مع أطروحته، فأنا لست من أنصار التجمعات الإقليمية، مع ذلك أتمنى من صميم قلبي أن تتجح ونقوى، فلا يوجد عربي عاقل يمتنى أن يتفكك مجلس التعاون الخليجي أو الإتحاد المغاربي. لكن الواقع أن هذه المجالس أثبتت عجزا عن التطور. يكفي أن مجلس التعاون المغاربي عجز حتى الآن عن حل مشكلته الأمنية الأساسية وهي قضية الصحراء. أما مجلس التعاون العربي فلا يحتاج إلى تعليق. ومجلس التعاون الخليجي أيضا، هناك مؤشرات عن كونه يعاني من الأمراض كان آخرها إنسحاب قطر من القمة الأخيرة ومسألة الأمين العام للمجلس. كل هذا ليس إلا انعكاسا لمشكلات موجودة.

وفميا يتعلق بالفكرة التي أثارها الدكتور على الدين هلال بخصوص المثلث الذهبي، فهذه فكرة تجسدت في الواقع سواء اتفقنا معها أم عارضناها، بمعنى أننا في كثير من المعارك العربية الكبرى وجدنا - بحق أو بخطأ - أن هذا المثلث الممثل في مصر وسوريا والسعودية موجود وفاعل والأمثلة على ذلك كثيرة مثل معركة حلف بغداد، وحرب أكتوبر، ومشكلة هذا المثلث الذي أسماه الدكتور على الدين هلال "المثلث الذهبي" أنه لا يشمل كل الدول العربية الفاعلة، فأين العراق والمغرب والجزائر واليمن. وأين كل دولة عربية تستطيع أن تضيف إلى هذه الفاعلية. لذلك اعتقد أن المسألة يمكن أن تأخذ شقين: الأول هو الحرص على هذا المثلث حتى إذا اختلفنا مع سوريا أو السعودية أو غيرها، ولكن جنبا إلى جنب تطويره في الشرق الثاني. وأعتقد أن الدكتور على لا يرى أنه مثلث "مانع" بمعنى أنه يمنع كل من يقترب لإضافة جهوده بحجة أن المثلث المسلح القادر، بالعكس يكون هو النواة وبعد ذلك تتحرك القاطرة بكل من هو قادر.

هناك فكرة أخيرة وأنا لست خبيراً فيها قالها اللواء طلعت مسلم وهى فكرة إنسداد مسالك التغيير السياسى، وهى قضية لها خطورة حقيقية لكننى أدعو حضراتكم ألا تستخفوا بقدرات النظم العربية الموجودة على التكيف التدريجى لتفادى الانفجار، فهناك نظم عربية نجحت فى أن تنصدى لموجات ثورية عارمة ومازالت موجودة حتى الآن. ويوجد نظم تعرضت لتحديات حقيقية وتمكنت من البقاء والصمود دون أن تغير معادلتها جذرياً. والحقيقة أنه كلما شعر النظام أن الأمور معرضة للإنسداد يقوم ببعض التغبرات دون أن يغير من معادلته جذرياً.

أخيراً سؤال اللواء دكتور وجيه عفيفى فأنا متفق معه.. فهل الخطر الإسرائيلى وخاصة النووى لا يمثل سبباً رئيسياً فى وجوب التضامن العربى؟ والإجابة نعم بكل تأكيد، وهذا هو الحافز الخارجى الذى تكلمنا عنه، وكما أشار الدكتور على وكان واضحاً فى عرضه أن العلاقات العربية الراهنة لا تتمكن دائماً من الاستفادة منها.

الأستاذ كريم مروة

أود أن أعود فأكرر تأكيدى على أهمية الجامعة العربية، صحيح أن الجامعة العربية هى مرآة الوضع العربى والواقع العربى بشقيه الرسمى والشعبى، وقد أشير إلى مسئولية هذين الشقين، فإذا وضعنا أماننا أن المسئولية تقع على الحكام فقط واستثنينا الحركات الشعبية نكون قد راجعنا المسألة جزئياً.

أنا اعتقد أن الجامعة العربية - إذا اعتبرنا أنها الحد الأدنى الممكن الآن ولفترة طويلة لتحقيق الرابطة القومية - إذا اتفقنا على هذا الأمر تصبح الجامعة العربية وموقفنا منها هو موقف مما ينبغى أن يكون، وأعتقد أن الجهد المبذول لتطوير الجامعة العربية كإطار وكدور وكوظيفة للرابطة القومية - بما هى رابطة مصالح مشتركة - تتحمل مسئوليتها السلطات الرسمية والحركات الشعبية. وأعنى بالحركات الشعبية المنظمات غير الحكومية، وكل ما هو غير موجود فى السلطة، وحتى بعض الحركات الراديكالية التى تكتفى بالرفض ولا تقدم بدائل. وأنا أؤمن أن البحث عن صيغة من خلال الجامعة العربية هو الحل ولكن بدون أوهاام، وهو ليس حلاً "أبياً" وإنما هو حل مستقبلى والمسئولية فيه تقع علينا جميعاً.

سؤال من الأستاذ خالد عبدالعظيم...

إلى الدكتور على الدين هلال

ماهو تفسير تجميد التعاون الاقتصادى العربى رغم وجود إمكانات هائلة للثروة؟

الدكتور على الدين هلال

توجد فى الحقيقة أربعة اسباب على الأقل، السبب الأول هو التفاوت الصاروخى فى الثروات بين بعض الاقطار العربية بعضها البعض، وبالتالى التعاون قد يوحى للبعض بأنه محاولة مقنعة للمشاركة فى هذه الثروات. والسبب الثانى أن اقتصادات عدد من الدول العربية تنافسية وليست تكاملية فى واقع الأمر، والسبب الثالث يرجع إلى تأثير عوامل الشقاق السياسى على مشروعات التعاون الاقتصادى. ومن أهم الأمثلة على ذلك ما وصل إليه التكامل المصرى السودانى المؤهل لهذه العملية. السبب الرابع، أن أغلب الأنشطة للتعاون الاقتصادى العربى كانت حكومية، ومن ثم تأثرت مباشرة بالحكومات، ولم يشترك فيها القطاع الخاص أو القطاع الأهلى بالقدر الكافى.

فى النهاية أريد أن أشير إلى بعض النقاط:

يقول أحد الزملاء أن أستاذا أمريكيا زار الأهرام منذ أسبوع وقال ما معناه أن السيادة وليست المصالح هى مفتاح السياسة العربية، وأن القضية الجوهرية فى المنطقة هى النزاعات الحدودية، وهى التى تسبب حساسية مفرطة فى العلاقات العربية العربية، والاتحاد المغاربى دليل على مدى ارتباط السيادة بالحدود وهو الذى شل المصلحة الاقتصادية.

وأريد أن أقول أنه إذا كان الأستاذ المشار إليه قال هذا الكلام فإنى أعلق بعدة أمور، أولاً، لا نستطيع الفصل بين قضايا الحدود والمصالح، وأحيانا الخلافات حول قضايا الحدود تعكس معها مصالح اقتصادية باعتبار مظنة وجود ثروات فى المناطق المتنازع عليها، ومن ثم لا يمكن الفصل بين ما يبدو على السطح أنه مشاكل حدود، وهى فى واقع الأمر تتعلق بمصالح الاستفادة من ثروات اقتصادية معينة.

النقطة الثانية والأهم أن وجود مشاكل حدود أو خلافات حدود لا يعنى بالضرورة وجود صراعات سياسية، وسأعطى مثالا على ذلك، فبعد قيام دولة إسرائيل لم تستطع مصر أن تدعى سيادتها على مضيق تيران، وقد كان الأمر يستلزم أن تمتلك مصر جزيرة اسمها "صنافير"، وهذه الجزيرة لم تكن تابعة لمصر فى ذلك الوقت، وكانت تابعة للملكة العربية السعودية، وقد تنازلت المملكة عن هذه الجزيرة لمصر لكى تمنحها الأهلية القانونية للدعاء بأن مضيق تيران يخضع للسيادة المصرية.

والنقطة الثانية - ذكرها الدكتور محمد الرميحي في مقال بجريدة الحياة حول أحد منازعات الحدود بين اليمن والسعودية - وأكد أن القادة اليمنيين قالوا نحن نرتضى حكم ملك السعودية في الخلاف، وفام الملك بتجميد الامر لصالح اليمن.

وما أريد أن أقوله أن وجود خلافات على الحدود في حد ذاتها لبس مبعثا للصراع، والصراع ينتشأ نتيجة المزاج السياسي الموجود بين البلدين. وهناك نزاع قانوني على الحدود منذ عام ١٩٥٨ بين مصر والسودان، لماذا يتفجر في بعض الأحيان ويتم تجميده أحيانا أخرى؟ إنه لبس نزاع الحدود.. لكنه المزاج السياسي أو الحالة السياسية بين البلدين، إذن الأخ الأمريكى الذى قال هذا الكلام اعتقد أنه لا يقرأ القراءة الصحيحة، وشيء أخير، لماذا تبدو بعض النظم العربية "كالأسود" عند الحديث عن السيادة فيما يتعلق بالعلاقات العربية العربية، ثم هذه الدول نفسها تفرط في كثير من مظاهر السيادة عندما يتعلق الأمر بدول غير عربية؟!



الجلسة الثالثة

العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي

رئيس الجلسة : د. أحمد عمر يوسف، مدير المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - سوريا.

آثار إتفاقيات الجات على الإقتصادات العربية.

د. على عبدالكريم، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية - اليمن.

المشاركة الاقتصادية العربية - الدولية.

د. علاء الطاهر، مدير الأبحاث بمركز الدراسات العربي - الأوروبي بباريس - السعودية.

تعقيب : د. أحمد البشاري، رئيس تحرير مجلة الثوابت - اليمن .

تعقيب : د. محمد رياض الأبرش، باحث اقتصادي .

تعقيب : د. طلال عتريسى، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - لبنان .

أثر الجات على الاقتصادات العربية

د. على عبد الكريم

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

مقدمة :

لا أخفيكم سرا إذا قلت أنني ترددت كثيرا في تناول هذا الموضوع الهام الذى طلب إلى المساهمة فيه فى أعمال المؤتمر الأول للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية، كان مبعث ترددى وتهيبى عن المشاركة إعتبارات عديدة، ليس من بينها بالطبع اللقاء مع جمهرة كالتى أتشرف بالوقوف أمامها، للأمر اعتبارات أخرى، فالحيز الزمنى الذى أُتيح لنا فيه إعداد أوراق هذا الموضوع لم يكن كافيا، ناهيك عن أن موضوع الجات ذاته كاتفاقية قد غطته وتناولته لقاءات وندوات من حين التوصل إلى الاتفاق بشأن جولة أورجواى الذى أثمرت إتفاقية الجات /١٩٩٤م/ وحتى قيام منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسى الدولى التى ال إليه الإشراف على توجيه التجارة الدولية ومراقبة تنفيذ جملة السياسات والقرارات والإتفاقات التى تضمنتها الاتفاقية، تهيئت لإدراكى بأهمية أن تاتى المشاركة بجديد فى هذا الشأن كما ترددت لأن مهمة الإطلاع وضمن حيز زمنى ضيق لن يسمح للمرء بالإلمام الكافى على كافة وثائق الجات كاتفاقية إذ هى تتألف من حوالى ٥٠٠٠ صفحة من حيث النصوص وبها حوالى ٢٥٠٠٠ صفحة من حيث قوائم التعريفات والخدمات .

وأصدقكم القول بأن التماذى فى " الشطح " المعرفى للإلمام بدقائق هذه الأرقام غير مستحب علمياً.

مع ذلك وجدت نفسى مدعوا ر غم ذلك للإسهام فى أعمال هذا المؤتمر باعتباره خطوة عملية أولى للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية، كما دفعتنى أهمية الموضوع للمشاركة إيماناً بأن الأفكار تتجدد وأن التاريخ لم يصل بعد الى نهاية، كما أراد الكاتب الأمريكى فرانسيس فوكوياما أن يضعه فى خانة العقم حين تكلم عن نهاية التاريخ، كما وجدت ضرورة للخوض فى كل ما من شأنه استمرار الإضاءة حول بعض المآخذ والسلبيات الصارة بالإقتصادات العربية حين يتم فرضها كمسلّمات محاولة للبحث عن وسائل تتيح للمنطقة العربية الخروج من دائرة تلقى الفعل إلى دائرة الإسهام الفاعل فى الحدث والفعل .

تلك كانت إشارة لأبد منها قبل الدخول في تفاصيل خلفية الجات وحقيقة الأزمة الحادة والطاحنة التي سادت العلاقات التجارية بين أقطاب التجارة الدولية في أوروبا واليابان والولايات المتحدة وهي علاقات تمثلت بتزايد ظاهرة الحمائية الجديدة خلافاً لفكرة حرية التجارة التي أطلقتها الجات وتزايد الاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية المناهضة في جوهرها لحرية التجارة صاحب تلك الظاهرة كساد الإقتصاد الأمريكي وتزايد حجم البطالة وتراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية والأوروبية أساساً في السلع الصناعية والزراعية نتيجة الدعم والحماية مما دفع الأمر بالولايات المتحدة لقيادة معركة شرسة داخل المعسكر الرأسمالي لتحقيق من خلالها دفع الدعم والإجراءات الحمائية للزراعة الأوروبية وفتح لأسواق جديدة في العالم الثالث خاصة البلاد الآسيوية الناهضة إلى جانب فتح أسواق اليابان وكوريا لاستيعاب الأرز الأمريكي، إن مسكلات الإقتصاد الأمريكي الداخلية المتمثلة بتزايد البطالة حيث كان متوقعاً أن يفقد ٢٠٪ من الأمريكيين وظائفهم بنهاية عام ١٩٩٥م/ إلى جانب أن العجز الفعلي للميزانية البالغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكي كانت التوقعات تشير إلى احتمال بلوغه أكثر من ٦٠٠ مليار دولار وهو ما يعنى أن نسبة ديونها ستفوق إنتاجها القومي الإجمالي،

عاش العالم حالة من مساومات الكبار، مورست خلالها أشياء تمس جوهر نظرية حرية السوق وتحرير التجارة وإلغاء وإزالة العوائق وتدخلت الدول لتحتمي مصالحها وتتخذ من الإجراءات الحمائية ما يتنافض مع جوهر حرية التجارة، ولهذا لم تستجب الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات جديدة حول الجات إلا بعد أن ضمنت مبدأ فتح الأسواق وتخفيض الضرائب الجمركية وقبول الطرف الأوروبي إدراج قضية حماية ودعم الزراعة ضمن مفاوضات جولة أورجواي والتي نعتقد أنهم إنما أعادوا تقسيم العمل في إطارهم على المستوى الدولي بما يكفل لمصالحهم عدم التضرر خاصة وأنهم يسيطرون على النصيب الأكبر من التجارة الدولية عبر القاعدة العريضة من الشركات الدولية متعددة الجنسيات وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم إذ تسيطر سبع وثلاثون ألف شركة دولية متعددة الجنسيات و ١٧٠ ألف فرع على حركة التجارة الدولية ارتفعت مبيعاتها خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٢م/ من ٣٠٠٠ مليار دولار إلى ٥٩٠٠ مليار دولار، كما ارتفعت حصتها من إجمالي الناتج العالمي خلال نفس الفترة من ٢٢.٢ إلى ٢٦.٦ مليار دولار.

نتائج جولة أورجواي :

لم تكن جولة أورجواي وما ينتج عنها من اتفاق إلا تعبيراً عن جانب أيديولوجي يطرح توجهاً رأسمالياً لإعادة ترتيب الأمور الدولية بما يعبر عن سيادة المفهوم الرأسمالي لصياغة الحياة الإقتصادية بنفس المستوى السياسي الذي تحقق بنهاية الحرب الباردة وانتهاء الثنائية

وحتى لاتستمر ظاهرة التنافس والصراع تدور رحاها كان لابد أن يتم ماتم وتنشأ منظمة التجارة العالمية التي آلت إليها صلاحيات تنفيذ إتفاقية الجات /١٩٩٤م/ التي ضمننت للبلدان الصناعية سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ولكن مايجب الإشارة إليه أن هذه الإتفاقية تضمنت مجموعة من المفارقات التي تضعف من مكانتها كإتفاقية دولية لتحرير التجارة الدولية وإزالة العقبات والعوائق أمامها بما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل العالمي كترجمة مباشرة لتخفيض التعريفات الجمركية المفوضى إلى زبادتتها.

مفارقات الجات |١٩٩٤م| :

الجات في الاصل إتفاقية دولية متعددة الأطراف متساوية المكانة أو هكذا ينبغي أن تكون الأمور طالما أن قراراتها ملزمة وتتخذ على أساس قاعدة التراضي، ولكن من الصعب على المرء أن يعتقد أن مقدار تأثير دولة نامية صغيرة سيكون على قدم المساواة مع تأثيرات وحجم وزن الكبار مما سيعنى أن الكواليس هي التي تصوغ القرارات الهامة وذلك شيء لا يشير الاستغراب، فتللك من طبائع الامور، نثير هذه المفارقة كي لا تتحمل البلاد النامية مسؤولية قرارات لم تشارك فيها.

المفارقة الأخرى التي نعتقد أن الجات غضت الطرف عنها وهي حقيقة الأمر إفراغ لمضمونها كإتفاقية دولية لتوزيع المنافع عبر تحرير التجارة وإزالة القيود ومكافحة الإتجاهات الحمائية التي تتعارض مع دعوة الجات لعالمية التجارة الدولية وخلق سوق عالمي واحد تمثل بقيام منظمة التجارة العالمية الموكول إليها تنفيذ قانون التجارة العالمي الجديد، إتفاقية الجات /١٩٩٤م/، هذا السوق العالمي سمحت الإتفاقية بخلق حواجز أمام قيامه وفقا لتصورات الإتفاقية لأن قيام التكتلات الإقتصادية الدولية بما تتضمنه من مزايا محصورة فقط بإعفائها، بينما الأصل في الجات هو نعيم الامتيازات، هذا الأمر يشير إلى أن البلدان الصناعية سارت في تعاملها مع إتفاقية الجات في اتجاهين متعارضين، إتجاه يدعو لحرية التجارة الدولية ونفاذها ببسر إلى الأسواق الدولية، وإتجاه آخر يخص ذاته ويحمي مصالحه عبر نهج الخصوصية والحماية التجارية عبر قيام التكتلات الإقتصادية الكبرى التي تعنى إقتطاعاً لجزء من السوق الدولية وجعله حكراً على أعضائه، وهذا يفسر قيام تكتل الناقتا في /نوفمبر/١٩٩٤م/ وقبل نفاذ إتفاقية الجات أن تكتمل النافتا بين كل من الولايات المتحدة والمكسيك وهذا يضمن للولايات المتحدة سوقاً ضخمة تعداده يربو على ٣٦٠ مليون نسمة، كما يضمن مجالا خصباً لاستثماراتها.

مايهما هنا ونحن نتناول تأثيرات الجات على الإقتصادات العربية تناول أمرين على جانب من الهمية.

الأمر الأول : أن المجموعة العربية فوتت على نفسها وعلى أجيالها المقبلة فرصة إفاصة تكتلها الإقتصادي لحماية لمصالحها وتعزيزاً لمكانتها كتكتل سيضمن حصولها على العديد من المزايا.

الأمر الثاني : أن المجموعة العربية وهى تفوت على نفسها فرصة تاريخية لإفاصة تكتلها الإقتصادي ستجد نفسها تقبل من خلال عضويتها بالجات والمنظمة العالمية للتجارة بتخفيض تعريفاتها الجمركية وإلغاء إجراءات وقود كانت ترى صعوبة القيام بها كلما طرح موضوع يتعلق بتوسيع التجارة العربية وتحقيق التكامل العربي.

من المعارقات الأخرى أن الحديث حين يناول نعيم إيجابيات الجات فيشار إلى توقع زيادة حجم الدخل العالمي إلى مايتراوح بين ٢١٣ - ٢٢٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٥م/ وفقا لتوقعات سكرتارية الجات، إلا أن نصيب البلاد العربية باعتباره جزءا من البلاد النامية سيكون من الضالة بمكان إذ ستحصل الدول المتقدمة صناعيا على حوالى ١٣٥ مليار دولار من المبلغ المذكور أى على حوالى ٦٤% من إجمالى الزيادة المتوقعة اما الـ ٣٦% الباقية فستوزع مناصفة بين البلاد النامية والإستراكية سابقا ومعروف أن من البلدان النامية دول كالصين وأندونيسيا وباقي النمر الأسوية وهذه البلدان ستال حصة الأسد من نصيب البلاد النامية البالغ ١٦%.

إن صياغة إتفاقية الجات بما حقته من مكاسب للدول الصناعية المتقدمة قد أتاحت قدراً من الإستثناءات والمهل الزمنية لا يمكننا النظر إليها إلا باعتبارها نوعا من سقط المتاع يمكن بطريقة أو بأخرى الإلتفاف حولها وإبطال مفعولها عبر تخفيض الحصص فى حالة المنسوجات وتارة بالحديث عن عدم تطابق المواصفات وأخرى عن طريق إثارة مشاكل تتعلق بشهادة المنشأ.

أن الدول الصناعية فى تعاملها مع إتفاقية الجات تكيل بمكيالين، إذ تلجأ إلى تقييد التجارة وحماية سلعها الصناعية والزراعية إذا كان تطبيق مبادئ الجات سيلحق بها ضرر، الأمر الذى دفع بممثل دولة كبرى كالهند للقول أثناء المفاوضات بأن الدول الصناعية تأخذ بالشمال مانقدمه باليمين.

تأثير الجات على الإقتصادات العربية :

لما كانت الإقتصادات العربية نتواجد داخل محيط مابات يعرف بتدويل الحياة الاقتصادية، فستكون عرضة لاشك للتأثر بنتائج إتفاقية الجات وللوقوف على مدى تأثر

الإقتصادات العربية من قرارات الجات وهي عديدة وتغطي كافة المجالات، فقد شكلت لجان وطنية في أغلب الدول العربية لدراسة وتقييم تلك التأثيرات بشكل دقيق حتى تتمكن كل دولة عربية وعلى ضوء ماستقدمه تلك اللجان من توصيات، سنتخذ تلك الدول قراراتها المناسبة عند إجراء المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية أو الأطراف المتعاقدة لتقديم الإلتزامات التي تخدم مصالحها مع غيرها من الاطراف الدولية الأخرى لكن يبدو أن الأثر المباشر هنا بحكم إلزامية قرارات الجات لما قلناه من أن الدول العربية ستقبل بحكم عضويتها في الجات تنفيذ سياسات وقرارات لم تسمح بتطبيقها عندما طرحت من قبل مؤسسات العمل العربي المشترك ومن جانب آخر نعتقد أن الإقتصادات العربية بحكم محدودية سلعها التصديرية الصناعية والزراعية ستفقد جزءاً من مواردها المالية إذ أن درجة الاستفادة الإيجابية من إتفاقيات الجات تعتمد على عدة عوامل مهمة ذكر منها:

- درجة النطور الإقتصادي عموماً ومدى تقدم قطاعها الصناعي ومستوى الكفاءة الإنتاجية في قطاعات الإقتصاد الوطني المختلفة.
- كفاءة قطاع التجارة الخارجية لاستغلال الكفاءة النسبية المتوفرة في بعض القطاعات
- مدى امتلاك الدولة لقدرات إقتصادية ومالية بالذات تمكنها من تمويل برامج التنمية الأساسية وبرامج التطوير والبحث العلمي ،
- ويبدو أن الكثير من الإقتصادات العربية تفقر لمثل هذه العوامل مما يجعلها عرضة للتأثيرات السلبية للجات، وقبل الدخول في تفاصيل ذلك سنوضح وضعية الدول العربية من ناحية عضويتها في الجات " المنظمة العالمية للتجارة " ،
- هناك ثلاث دول عربية تنمى بصفة مشارك أو منتسب بحكم الأمر الواقع وهي الجزائر والسودان والجمهورية اليمنية ،
- هناك ست دول عربية تحضر إجتماعات الجات بصفة مراقب وهي السعودية والعراق والأردن وسوريا ولبنان وليبيا ،
- ومعروف أن العضوية تخضع لتوقيع بروتوكول يمنح بموجبه العضو صفة الطرف المتعاقد، ولتبيان أثر إتفاقية الجات /١٩٩٤م/ والتي تضمنت أكثر من ٢٦ إتفاقية سنعرض لمدى تأثر كل من قطاع الزراعة نظراً لأهميته على المستوى القومي ثم القطاع الصناعي بما في ذلك صناعة المنسوجات وقطاع البتروكيماويات ثم قطاع الخدمات وذلك وفقاً لمبادئ الجات الرئيسية التالية :
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ،

- مبدأ التخفيضات الجمركية .
- مبدأ الشفافية .
- مبدأ المعاملة التفضيلية .

حين نتوقف لبرهة لنرى مدى إنعكاسات إتفاقية الجات على السلع الزراعية العربية وعلى المعاملات العربية مع العالم الخارجى إستيراداً وتصديراً، سنجد للأسف أن أغلب الدول العربية مستورد صاف للغذاء ويعنى ذلك أن الزيادات التى أحدثتها الإتفاقية على قطاع الزراعة سوف تنعكس سلباً على موازين المدفوعات العربية وستزيد أسعار الواردات الزراعية العربية بما مقداره ٣٠٪ الناجمة من خفض الدعم والإعانات الموجهة للزراعة كقطاع وللسلع كصادرات وهذا الأثر السلبي يعبر عن الروح الأثائية التى حلت بها الدول الكبرى منازعاتها بشأن السلع الزراعية وفتح الأسواق أمام تدفقها عن طريق رفع الدعم والإعانات حتى أن البعض قد نظر إلى جولة أوجواى باعتبارها جولة إختصت بحل الخلافات بين أوروبا وأمريكا حول فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الزراعية الأمريكية وضرورة إلغاء الأوروبيين لدعمهم لزراعتهم وصادراتهم الزراعية على حد سواء .

إن الحديث المتفائل عن مستقبل أفضل لقطاع الزراعة فى البلاد النامية ومنها البلاد العربية والناجم عن أن إرتفاع الأسعار سيؤدى فى نهاية المطاف إلى إستفادة البلاد العربية من تلك الميزة هذا الحديث المتفائل يتناسى أن مصالح المنتجين الكبار إذا اختلفوا مآلها التصالح عند مستوى يحقق أرباحهم أولاً، أما التفاوض القائم على أساس أن إرتفاع أسعار السلع الزراعية دولياً سيؤدى إلى الإهتمام بالزراعة العربية و تحقيق الإكتفاء الذاتى مع وجود فائض للتصدير فذلك يتطلب وجود إستثمارات رأسمالية ضخمة لا نطن أن الظروف الحالية المتسمة بعدم الإستقرار ستسمح بتدفقها حالياً للإسهام بمهمة كهذه ولا يفوتنا الإشارة إلى أن قيمة الواردات حوالى ٢٠ مليار دولار عام /١٩٩١م/ فيما بلغت قيمة الصادرات الزراعية حوالى خمسة مليارات دولار لنفس العام .

إذا انتقلنا إلى قطاع الصناعة نجد أن تأثير إتفاقية الجات على السلع الصناعية العربية ذو أثر سالب بعكس الحال فى حالة السلع الصناعية للبلدان المتقدمة صناعياً التى تحقق مكاسب من خفض التعريفات الجمركية التى أقرتها الجات من ٤٠٪ إلى ١٠٪ وتمثل تلك المكاسب فى زيادة صادراتها إلى أسواق البلاد النامية ومنها البلاد العربية، بينما تحقق العديد من البلاد العربية أعضاء خسائر تماثل نسبة التخفيض التى أقرتها الإتفاقية نظراً لأن قطاع الصناعة العربية يتسم بعدم المرونة مما يجعله عاجزاً عن الاستفادة من هذا الخفض ونحن هنا لا نتحدث عن الصناعات البتروكيمياوية أو المنسوجات فتلك لها حديث آخر .

إن الخفض الذى أدخلته الجات على صادرات السلع الصناعية قد خدم إلى حد كبير صادرات البلدان الصناعية لأن التخفيض انصب أساساً على تلك السلع المتصفة بكثافة رأس المال التى تتميز بها البلدان الصناعية خلافاً لتلك السلع التى تنتجها البلدان النامية وتتميز بكثافة عنصر العمل فيها، وذلك بالإشارة سيجعل من قطاع الصناعة العربية مرشحاً ليمنى بخسائر تساوى على الأقل نسبة الـ ٣٤٪ التى التزمت بها الدول الأعضاء فى الإتفاقية.

فيما يتعلق بقطاع الصناعات البتروكيمياوية ستستفيد دول مجلس التعاون من الزيادة المتوقعة فى الطلب العالمى نتيجة لتخفيض التعريفات الجمركية على هذه الصناعات بنسبة ٣٠٪ كما ستستفيد كل من مصر والجزائر إلى جانب دول المجلس وتحقق مكاسب معينة جراء حدوث ارتفاع فى الطلب المشتق على المنتجات البتروكيمياوية بالنسبة للمنسوجات، فإن الترتيبات المؤقتة التى تم التوصل إليها أثناء مفاوضات جولة أورجواى وما أدخلته من تعديلات على إتفاقية المنسوجات السابقة التى كانت الدول العربية تحظى بميزة حصولها على حصص محددة من أسواق الدول المستوردة ومع إلغاء هذا الاستثناء خلال العشر سنوات القادمة وشمول إتفاقية الجات لقطاع المنسوجات سيؤدى إلى وجود منافسة غير متكافئة لهذه الصناعة إذ ستتأثر كل من مصر والمغرب وتونس خصوصاً فى أسواق الاتحاد الأوروبى وسوق الولايات المتحدة مع إلغاء حصصها المحددة إلى حصة الأسواق كما أن إلغاء الترتيبات الخاصة بالمنسوجات سيعرض البلاد العربية وصناعة المنسوجات فيها لمنافسة شديدة من قبل المصدرين الجدد فى جنوب شرق آسيا أكبر المصدرين حالياً للمنسوجات للأسواق الأوروبية والأمريكية. ولا نعتقد أن المهلة المعطاة لقطاع المنسوجات ومدتها عشر سنوات كافية كى تعيد الدول العربية ترتيب أوضاع هذه الصناعة وجعلها قادرة على المنافسة خاصة إذا امتد تأثير إتفاق الجات ليشمل الأسواق العربية ذاتها فى حالة إلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية إذ ستشهد هذه الأسواق غزواً لا يقاوم من منسوجات دول جنوب شرق آسيا فى حال التحرير الكامل لسوق المنسوجات والملابس.

بالنسبة للإتفاق الخاص بالخدمات الذى أدخلته الإتفاقية لأول مرة فى مفاوضاتها وتعد الإتفاقيات التى تم التوصل إليها فى هذا القطاع من أكبر ثلاث إتفاقيات تشكل مضمون جولة أورجواى إذ نصت هذه الإتفاقيات على إلغاء وتقليل القيود أمام حركة التجارة الدولية للخدمات من الجدير بالذكر أن الدول العربية مستورد صاف للخدمات وتعانى من عجز فى ميزان الخدمات بما يجعل صافى أثر الإتفاقية على الإقتصادات العربية سالباً بعد تحرير تجارة الخدمات مثل البنوك والتأمين والوكالات التجارية التى بذلت الدول العربية جهوداً مضنية لتثبيتها وتوطئتها فى الأسواق العربية.

إن الحديث عن الإيجابية التي ستوفرها لاحقاً إتفاقية الجات جراء تحرير التجارة الدولية وتخفيف القيود عنها سيساعد على نهضة تنمية تركز على فتح الاسواق الدولية، نراه حديثاً لا يتسم بالدقة والموضوعية، فالاستفادة تأتي أصلاً من توافر عناصر التكافؤ بين الأطراف المشاركة فى المجالات التى تحررها الإتفاقية ولا نشك بأن جنى الفوائد سيؤول أولاً للطرف الأقوى أى للدول المتقدمة.

ويجدر فى نهاية المطاف ونحن نرصد تأثير إتفاقية الجات أن نشير إلى تجارب بعض الدول والمؤسسات العربية فى تعاملها مع الجات كمصر والمغرب أو موقف بعض المؤسسات العربية فى نظرتها للجات كاتحاد الغرف العربية ومنظمة الجات للاستشارات الصناعية .

لحل الإشارة لموقف المفاوض المصرى من الإتفاقية يلحظ الموقف التشاؤمى الذى ننظر إليه لتأثيرات الإتفاقية على الإقتصادات العربية. يذكر السيد السفير / منير زهران رئيس وفد مصر إلى مفاوضات الجات "إننا لم نستطع الاعتراض ولكن عبرنا عن استيائنا وطالبنا بالتعويض" وتشير ملاحظات منظمة" الخليج للاستثمارات الصناعية إلى احتمالات التأثير السلبى المستقبلى إذ ترى أن ذلك يرتبط بمدى تضمين الجات للمجالات الجديدة محل البحث فى جولة أوروغواى مما قد يكون له بعض التأثير السلبى على إقتصادات دول مجلس التعاون ويعتمد قطاع الخدمات مثلاً فى دول المجلس على الدعم الحكومى- وهو قطاع ناشئ- لتقويته وتتعهد إزالة القيود عليه الاستثمارات التى تمت فيه، كما أن المقاييس المرتبطة بالاستثمار قد يكون لها تأثيرها السلبى عند فتح الباب أمام امتلاك غير الوطنيين للأنشطة الإستثمارية المختلفة "

إن التقييم المغربى لأثار إتفاقية الجات على إقتصاد المغرب كما يرى رئيس إتحاد الغرف العربية الأستاذ / عبد الله الازمانى " أن المغرب سيستفيد من وجهة نظر مالية محضة ولكن ذلك سيكون له أثاره السلبية على المنتج الوطنى والأمر الذى دفع بالكثيرين إلى ضرورة تحقيق الإكتفاء الذاتى وتحسين الأمن الغذائى".

" ويرى الإتحاد العام لغرف التجارة العربية أن السياسات الوقائية التى ينبغى للبلدان العربية إتخاذها للتعامل مع الجوانب الزراعية والصناعية الخدمية لإتفاقية الجات تكاد تكون نفس السياسات التى عليها أن تتخذها لكى تتمكن من تحقيق تنمية شاملة وفعالية فى البلاد العربية وفى طليعتها إزالة القيود الجمركية والإدارية والمعوقات الأخرى بين الأسواق العربية".

الملاحظات الأخيرة :

إن الحالة الراهنة التي تعمل في نطاقها الإقتصادات العربية المتأثرة بوقائع السياسة العربية الراهنة ستمكن لاشك الجوانب السلبية التي تضمنتها إتفاقية الجات لحرم الإقتصادات العربية من جنى المكاسب الإيجابية التي توفرها الإتفاقية، فبدون قيام السوق العربية المشتركة وقيام التكتل الإقتصادي العربي ستفقد أغلب الميزات التي توفرها الإتفاقية، كما أن ضيق السوق العربية بتجزؤها الحالي يعد حاجزاً أمام تدفق الإستثمارات وسيؤدي لا محالة إلى مزيد من الترابط السلبي والتبعية نحو الأسواق الخارجية. وإذا كان القول يدفع باتجاه الإعتقاد بأن دخول منتجين جدد سيؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع الزراعية كالقمح والحبوب بما يخفف أعباء الاستيراد، فالشواهد السابقة تبين أن الكبار كلما تضررت مصالحهم يعيدون إخراج الأمور بطريقة تعيد تقسيم العمل بما يحقق مصالحهم أولاً، كما أن القول بأن تحرير الأسواق وإرتفاع الأسعار سيضمن على المدى البعيد دخول مستثمرين جدد إلى القطاعات الجاذبة للإستثمار وبما يضمن تدفق كم من المنتجات المتنافسة عند مستوى من الأسعار المتدنية أمر نعتقد بصحته نظرياً إذ أن تطبيقات الواقع تعاكس هذا التفاؤل.

لا بأس أن نتحرك ضمن مايطرحه المحيط العالمي من متغيرات ولكن ألا ينبغي أن يكون هذا التحرك وفق إرادة تعيد ترتيب الأمور العربية داخلياً وبما يضمن حدود إنفراجة في الواقع السياسي وإنفراجة سياسية حقيقية تضمن لعناصر الإنعاج التحرك بإيجابية تحقق لها كفاءة في الحركة وسرعة في القرار وقدرة على المنافسة وإمكانية للاستفادة من مساحة السوق العربية مساحة وعددا وماعدا ذلك فإن استمرار الحالة الراهنة التي تعمل في نطاقها الإقتصادات العربية المتأثرة بالمناخ السياسي العربي المأزوم ستمكن الجوانب السلبية في إتفاقية الجات من حرمان هذه الإقتصاديات من جنى الفوائد الإيجابية .

إن ترابط المتغيرات الدولية التي تحيط بمجالات العمل الإقتصادي العربي المختلفة تتطلب مواجهة صريحة معها درءاً لمخاطرها المتوقعة على مستقبل العمل الإقتصادي العربي، فليس غريباً تزامن إتفاقية الجات بما تحمله من آثار وبروز الشرق اوسطية بما تنضمه من مخاطر تتال جوهر الهوية العربية وماتحمله الشراكة الاقتصادية من الغير من محاذير لا بد من الاحتراز بشأنها، ألا يوحى هذا الترابط بأن مايجرى حولنا، مع ثبات دور الكتلة العربية دون تحركها بوزن يعكس ثقلها وامكاناتها، اتسعه بمثلث برمودا المتمثل بالجات والشراكة والشرق اوسطية، فالجات كما رأينا يعني في نهاية المطاف دمناً للأسواق العربية يفقد الجانب العربي ميزات عديدة والشراكة الاقتصادية مع الغير لم تقم من منظور يخدم المصلحة العربية

فى الأساس ولكنه تسابق بين الكبار لاقتسام الأسواق والشرق أوسطية توجه بخط الضرب فى العمق أى فى الهوية العربية التى تبقى من دعائم الترابط بالكيان العربى .

إن البلدان المتقدمة قادرة على تغيير لون جلدها وما تطرحه من آليات جديدة لاقتسام النفوذ للسيطرة على العالم ليس إلا أشهراً ايدولوجياً جديداً بضرورة التخلص من آليات فترة مسمى بالحرب الباردة إثباتاً لحقيقة أن العالم لا يمكن تطوره اقتصادياً دون آلية السوق وحرية التجارة والتخصيص .

ليس أمناً إلا الدعوة لتطوير قاعدة التعاون والتنسيق العربى بحيث لا يستفيد من كل الفوائد التى تطرحها آليات النظام الدولى الجديد وقدرة الجوانب السلبية بذلك التعاون والتنسيق وليس من خيار آخر غيره على أن تذلل فى سبيله العوائق والقيود وأن تخدم اتجاهات معايير العلم والتقنية الحديثة لإدارة التطور والمصالح المشتركة والمتبادلة .

لا أعتقد أننا سنكون مخطئين حين ندعو للحلم بحدوث إنفراجة حقيقية فى الواقع السياسى المأزوم الذى يؤدى إلى تقبل الأمة ما يفرض عليها من خارج إطارها وترفضه حين تتبناه مؤسساتها القومية فى أغلب الجوانب الإقتصادية .

دعوة للحلم والعمل، فستلهم الثعابين - كما يقول لوركا - غدا الذين لا يحملون صحيح أن الواقع الراهن بتأزمه وتعقيداته يفرض على العقل أن يكون متشائماً ولكن ألا ينبغى أن نخطو نحو إقامة القرن القادم بعقل متفائل وإرادة متفائلة ايضاً ؟ . ذلك هو السؤال الذى تطرحه الندوة .

قائمة المراجع :

- أوراق إقتصادية - أغسطس ١٩٩٥ م
- الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة العربية •
- الجات وأخواتها • د. ابراهيم العيسوى
- دراسات الوحدة العربية
- الجات ونهب الجنوب / علا كمال •
- دار المحروسة
- دراسات إقتصادية أبحاث مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة العربية - الدوحة / ١٩٩٤م.
- جريدة الحباة بناير / ١٩٩٤م •
- نهاية التاريخ فرانسيس فوكوياما •
- الأندلس، الإنهيار القادم لأمريكا
- هاريس فيجى، جيرالدسون •
- تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية •
- مركز الدراسات العربى الاوروبى
- باريس / ١٩٩٤م.
- جريدة الاهرام / ١٨ / مارس / ١٩٩٦م.
- أمريكا بين الحماية الاقتصادية وحرية التجارة •

الشراكة الاقتصادية العربية - الدولية : حالة العلاقات العربية - الأوروبية

د. علاء الطاهر

مدير الأبحاث بمركز الدراسات العربي - الأوروبي - باريس .

إن عنوان المحاضرة يتضمن بعدين أساسيين ، البعد الأول زمنى، والبعد الثانى جيوحضارى أو جيوبوليتيكي مختلف، هذا علاوة على موضوع ثالث هو الغاية المطروحة منهجياً من خلال هذا الموضوع أى الشراكة . والبعد الزمنى بتأتى فى كلمة مستقبل، حيث أن عنوان "الشراكة العربية - الدولية أو العربية الأوروبية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى" يتضمن كلمة المستقبل أى مجالا ربما لاحقاً بطرح بالضرورة مفاهيم زمنية أخرى هى : الماضى، والحاضر، فالمستقبل كفترة زمنية ممتدة من منظور العلاقات الدولية هى فترة لا تتبثق من عدم بل هى معطى للحظات تراكمية من الماضى ثم لفترة قصيرة الأمد وملبئة بالتوقعات هى الحاضر أو اللحظة الانية، وفى اندماج هذين الفضائين الزمنيين أى الماضى والحاضر يمكن وضع تخطيطات توفعية للمستقبل.

أما البعد الثانى للموضوع الخاص بالشراكة الدولية فهو البعد الجيوحضارى فهو الفضاء البشرى - المكانى الممتد على رقعتين جغرافيتين متباينتين بخصوصيتهما، أى أوروبا من جهة والعالم العربى من جهة أخرى . وفى ضوء هذين البعدين أى البعد الزمنى ثم البعد المزدوج الجيو - حضارى، الجيوبوليتيكي، ينبغى أن يبحث موضوع الشراكة العربية الأوروبية أو العربية الدولية .

وليكن البدء بالموضوع الزمنى لانه المساحة النظرية التى يمكن لها أن تحتوى العناصر الدولية لخلق التوقعات المستقبلية للعلاقات الدولية العربية الأوروبية داخل مجال شراكة وتعاون وليس داخل مجال صراعى . فالمستقبل كما قلنا يطرح بعدين زمنيين آخرين هما الماضى والحاضر، وهنا تكون المسألة هى : ما الذى كانت عليه العلاقات الأوروبية - العربية فى الماضى، ثم ما الخصوصية التى تتسم بها العلاقات العربية الأوروبية اليوم . ضمن هاتين المسألتين ننتظم عملية الإسشراف التالية للعلاقات العربية الأوروبية .

فماضيا وحتى فترة قريبة من التاريخ المعاصر كانت العلاقات بين الطرفين علاقات صراعية، علاقات غير متكافئة بين أنا حضارى جغرافى ضعيف يوصف إصطلاحياً بالعالم الثالث هو العالم العربى، وبين آخر جغرافى - حضارى قوى على كافة المستويات بحيث تكون منه قوة إحتلالية وسياسية مهيمنة باتجاه الانا الحضارى العربى، هذا الآخر هو أوروبا التى صدرت عنها أولى الحملات العسكرية الإستعمارية فى العصر الحديث، وذلك فى بداية

القرن السادس عشر، ثم تطورت هذه الحملات في تقنياتها السياسية وإستراتيجياتها العسكرية وإستراتيجية الحكم ونظام إدارة الإقليم المستعمر الخاضع لها، لقد تطورت تقنية الهيمنة السياسية الإقتصادية الأوروبية على العالم العربى من أشكال الإستعمار المباشر والإستعمار العسكرى إلى وضع منظومات عقلانية لإستعمار سياسى مباشر ثم إستعمار سياسى وعسكرى لا مباشر أشكالاً تقنية أخرى للإستعمار أو الهيمنة غير المباشرة تحت صيغ لغوية وإدارية أخرى أستخدمت فى العصر الحديث، مثل الوصاية، الإنتداب، الحماية، وغير ذلك من أشكال لغوية تحاول تخفيف المضمون الميدانى لممارسة سياسية واحدة هى الإستعمار الأوروبى والهيمنة على العالم العربى .

ووفق ذلك تكون معظم البلدان العربية وغالبيتها قد مرت بمرحلة الإستعمار الأوروبى لها بكل صيغه التقنية إمتداداً من الهيمنة العسكرية المباشرة إلى السيطرات السياسية غير المباشرة، وفى ظل هذا الماضى الصراعى العنيف الذى فجر حروب تحرر وحروب مقاومة إضافة إلى خلقه لتكوين سيكولوجى تاريخى جماعى لدى المجتمعات العربية . فى ضوء هذا الفضاء الزمنى الماضى تتكون الخصوصية الراهنة للعلاقات بين العالم العربى والدول الأوروبية، بل يمكن قياس موضوع الشراكة العربية الأوروبية داخل فترة زمنية مفتوحة هى المستقبل .

بالنسبة للحظة الحاضرة تشهد العلاقة بين الطرفين نهاية للمرحلة الإستعمارية الكلاسيكية بعد نجاح حركات التحرر الوطنى داخل العالم العربى وتحقيقها للإستقلال السياسى، أى أن مرحلة الإستعمار الكلاسيكى، وكذلك ما اصطلح على تسميته بمرحلة الإستعمار الجديد قد انتهت من الناحية النظرية والميدانية وحلت محلها مرحلة إنبثاق لإستراتيجيات توازن قوى أو هيمنات جيوسراتيجية عند القوى الكبرى. وفى ظل هذا التحول فى اسلوب كسب ميزان القوى لدى الدول الكبرى بعد نهاية مرحلة الإستعمار المباشر أو اللامباشر والجديد، تغدو اللحظة الحاضرة ملائمة لإقامة أسس لتعاون عربى أوروبى على صعيد مستقبلى، هذا مع ذكر أهمية وتأثير التداخلات التى طرأت على خريطة العلاقات الدولية خلال العقود الأربعة الماضية .

– إن نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بداية لتخفيف حدة ميل الميزان الإستراتيجى العالمى لصالح القوى الأوروبية الإستعمارية الكلاسيكية وإنبثاق الإتحاد السوفياتى والولايات المتحدة الأمريكية كقوى جديدة على الساحة الدولية أخذت تدريجياً تضعف نفوذ القوى الكبرى الأوروبية كقوى هيمنة منفردة على العالم العربى .

- إن إنهيار الاتحاد السوفياني مؤخرا لم يكن إضعافاً قسراً للاتحاد السوفياني (روسيا الحالية) بل قد سحب معه ضمناً إضعافاً لنفوذ الولايات المتحدة أيضاً داخل مناطق نفوذها الدولي، إذ أن إنهيار الاتحاد السوفياني قد أفقد الولايات المتحدة تبريرها في إيجاد قواعد عسكرية لها ومناطق نفوذ داخل قطاعات معينة من العالم بحجة حماية بلدان هذا القطاع من الخطر السوفياني، ومن ذلك إضعاف وجود الولايات المتحدة في أوروبا .

- وفي الوقت نفسه إنبتقت أوروبا الموحدة سياسياً في بداية التسعينات ككتلة عالمية يمكن أن تكون بديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في تمثيلها لقوة غربية رأسمالية متقدمة بالنسبة للعديد من بلدان العالم الأخرى التي تريد خلق تعاون مع كتلة عالمية وفق هذا النمط الحضاري . كما خلق هذا الظهور لأوروبا الموحدة قناة لدى الكثير من البلدان العربية بخلق تعاون سياسي واقتصادي وتغني معها كبديل للتعاون مع الفوتين اللذين سادتا في مرحلة القطبية الثنائية، يضاف إلى ذلك أوروبا كقارة موحدة تشترك جغرافياً مع العالم العربي بإطلالها على سطح مائي هو نقطة تقاطع جغرافية للكثير من القوى العظمى ودول العالم الثالث، هذا المسطح المائي هو البحر الأبيض المتوسط، وإن هذا الإشتراك الإتصالي الجغرافي يرجح أن يكون التعاون العربي مع أوروبا هو المنفوق على أي مشروع للتعاون العربي مع قوى دولية أخرى، كما أن الموقع الجغرافي القاري البعيد للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى سيدفع أنيا ومستقبلاً البلدان العربية عامة والأوسطية منها بوجه خاص للتعاون مع كتلة دولية أخرى، وعلى المستوى القاري ستكون أوروبا هي المرشحة لخلق مثل هذا التعاون مستقبلاً، هذا مع ضرورة إفرار القاعدة الكلاسيكية في علم العلاقات الدولية القائلة بأن الدول الصغرى حتم عليها أن تتعامل مع قوى عظمى لكي تستمر في ممارسة دور إقليمي لها علاوة على إستمرارية نمو بناها التحتية الإقتصادية والنموية على الصعيد الداخلي

- وبغض النظر عما ستكون عليه مجالات الشراكة والتعاون بين البلدان العربية وأوروبا مستقبلاً ينبثق إشكال خاص بموضوع وحدة أو عدم وحدة الكيان الجيوبوليتيكي، فإن البلدان العربية لا تشكل كياناً موحداً سياسياً بل هي مجموعة من الكيانات الإقليمية التي تتباين سياساتها الخارجية عن بعضها، في حين أن البلدان الأوروبية بعد تحقيق وحدتها في بداية التسعينات أصبحت تشكل كياناً جيوبوليتيكياً واحداً لا تسوده التناقضات في سياسته الخارجية، هذا على الرغم من وجود بعض التباينات الجزئية بالنسبة لموقفها تجاه قضايا ثانوية على الساحة الدولية . أي أن أوروبا اليوم تشكل كتلة دولية موحدة ليس على صعيد الحدود الجغرافية والإجراءات الإقتصادية فحسب بل على صعيد أكثر أهمية هو الإستراتيجية العسكرية والسياسة الخارجية . في حين أن البلدان العربية لا تمتلك أي سياسة خارجية موحدة

بل عدة سياسات خارجية قد تتباين أحيانا لتصل إلى حد النفاض، ثم أن بعض الدول العربية لا تمتلك حتى سياسة خارجية ثابتة (مثل العراق) بل تتغير بشكل فجائي منفلة من التعاون مع قوة دولية معينة إلى النعاون مع قوة دولية أخرى، ولذلك فإن التعامل مع كتلة وقوة عالمية موحدة مثل أوروبا سيواجه انياً ومستقبلاً صعوبة فى إرساء نسق ثابت لعملية الشراكة الإقتصادية مستقبلاً .

ـ إلا أن هذا الإشكال فى تعددية أنماط السياسة الخارجية العربية يمكن تجاوزه إقليمياً عبر تبني كل دولة عربية سياساتها التعاونية مع أوروبا كمرحلة أولى، ثم بتحول ذلك على عمليات تنسيق عربى عام، سيما عبر تنسيق عربى مشترك قد يكون الخطوة الأولى مستقبلاً لتأسيس سياسة خارجية عربية موحدة أو ذات تنسيق بقل من صفة التباين بينهما .

ـ إضافة الى هذه الضرورة لإقامة سياسة مشاركة مستقبلية بين البلدان العربية وأوروبا تتبثق ضرورة الإنفتاح على مشاركة وعلاقات تعاون مع الدول الاسيوية التى تشكل قوى إقتصادية كبرى أو عسكرية سياسية كبرى مثل الصين واليابان حيث أن الإشتراك القارى الأسوى أو المدارى بين هذه البلدان والبلدان العربية لم يصبح إلى الآن موضع تعاون دولى فعال بين العالم العربى والكتلة الاسيوية التى يمكن لها أن تحل محل كتل دولية أخرى كانت تجربة التعاون معها أو الإحتكاك بها خلال العقود الأخيرة تجربة مثقلة بالكثير من الخيارات المطروحة أمام البلدان العربية لبناء شراكه دولية.

تعقيب د. محمد رياض الأبرش :

السيد رئيس الجلسة، إيها السيدات والسادة الحضور.

السيد الدكتور المحاضر على عبدالكريم - الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

جدير بالشكر على الورقة التي أعدها وهو جدير بالشكر أكثر على تواضعه الواضح في سطورها، وهو يستحق إمتناننا جميعا لدعوته لنا إلى الانضمام إلى رحلة الحلم، حتى لا نلتهمنا الثعابين كما أضاف، مقتنبا من الاديب الأسباني لوركا، ونحن في حال من اليقظة والانتباه، والحقيقة هي أنه لم يبق لنا سوى شراء تذاكر سفر لزورق من زوارق الأحلام التي نراها على شاشات التلفزيون لعنا ننسى أو نناسي الواقع، والحلم أيها السادة هو الملاد الأخير للنفس الإنسانية في حاليين :

الأولى: وهي حال الأمل، وهو حال الناجحين في هذه الحياة الذين يبحثون على غرار الأساطير العلمية عن مواقع نجاح جديدة في عالم لم يولد بعد وهو عالم المستقبل.
الثانية: وهو حال المحبطين في هذا العالم، الذين يبحثون في عالم الأحلام عن شيء جميل، أو واقع أسطوري على الشكل الوارد في الف ليلة وليلة ويمكن أن يعيشونه بعدا عن الاحباطات التي تملأ حباتهم بالالم أو الشعور بالفراغ والنفاهة، وبعدا عن الواقع الذي يكذب كل ما يريدون رؤيته واقعا، فلا يبقى من ملاذ سوى عالم احلام اليقظة، وهنا يستذكر الإنسان العربى كلمات الله في الفران الكريم (سكاري وماهم بسكاري).

لقد اعتذر السيد المحاضر بضيق الوقت لعدم تمكنه من إبقاء الموضوع حقه في البحث، ولكن الوقت الذي ترك لي بدوري لتعليق جوهرى وتفصيلي كان أقل من القليل، ومع ذلك أود الإشارة في هذه العجالة من الزمن الذي ترك لي إلى الإيضاح أن الجات ولدت من أجل تعميم حرية التجارة ومزاياها التي تعودنا نحن الاقتصاديين على تعليم طلابنا إياها على أنها عنصر هام من عناصر الاقتصاد، فبدون تجارة حرة يسوء توزيع الدخل الوطنى ويتراجع مستواه وحجمه وتتشأ انقطاعات التوريد وبالتالي العرض وتتشأ الأزمات الاجتماعية والسياسية تبعا لذلك، وأنا كاقصادى في هذا المكان لا يهمنى كثيرا الحقيقة التي تنشأ دوما نتيجة تدخل السياسيين وذوى المصالح في الاقتصاد بهدف اتباع سياسة حمائية تحت أسماء عديدة منها الحمائية باسم الوطنية الاقتصادية التي ابتدعها الألمانى "ليست"، أو باسم ضرورة توفير مورد للدولة أو بهدف حماية الصناعة الوليدة أو بهدف تحقيق التعريفات الأمثل وما إلى ذلك، وكل أنصار الحمائية وخصوم حرية التجارة يوردون أسلوب الحماية كهدف تكتيكى مؤقت، فهم يعرفون أن حربة التجارة هي الاصل والمبدأ في الاقتصاد وأن التوقع في اقتصاد

مغلق تحت ستار الدين أو القومية أو أى أشياء أو أفكار أخرى سوى غير ممكن إلى ما لا نهاية، ففي نهاية الأمر تسود حرية التجارة داخل الأوطان وحرية التجارة بين الأوطان، فنحن جزء من هذا العالم وعلمنا واجب روية هذا الواقع وهذه الحقيقة أنهم باختصار لا يريدون رؤية "الكينزية" كما رأها صاحبها "جون مايرند كينز" نظرية تطبيقية مؤقتة لإنقاذ الرأسمالية واقتصادها، لهذا يشعرون لجهلهم بطبيعة الكينزية بأن التدخلية أمر دائم لا متناهي، وينسون أن العودة إلى اقتصاد السوق هي الحال العادية، وهنا تتداخل الأوراق وتختلط، وأنا لا أريد التعرض للرؤية الماركسية التقليدية للأمور، فهي رؤية مفهومة وصريحة تفترض الثورة لإلغاء اقتصاد السوق والرأسمالية التي بنيت عليه، وسائر ما يرتبط بذلك معا، كما لا أريد التعرض للرؤية الماركسية الجديدة التي تقدم التحليل وتخفي الحل، فهي تحب أن تقدم لنا تحليلها المعروف بنظرية تعتمد الثنائي المحيط والمركز والتناقض الأبدى بينهما، وهو ما يعرف الآن بنظرية التبعية دون أن يقدموا حلا، ولو أرادوا تقديم الحل لكان حلهم من جديد إما الثورة على الطراز التقليدي للرأسمالية أو الإنفكاك عن المركز، وهذا يعنى رفع شعار نظري هو الانكفاء على الذات والتوقع وراء الحدود بانتظار الأفضل، أو أيام أفضل يتم فيها إنهيار النظام الرأسمالي كلية أو يعلن إفلاسه مع العودة إلى التدخلية على نطاق واسع لتحل الدولة وبيروقراطيتها كرأسمالي منتج كبير ويصبح الناس مجرد مستهلكين صغارا لا يملكون سوى القبول بما يعرض عليهم ويعيشون في حالات التطرف لهذا النوع من الاقتصاد، تماما كما ورد في قصص جورج أوريل ١٩٨٤م (مزرعة الحيوانات) المشهورتين جدا أو أشعار كان يلهم بها مشاعر الناس وأحاسيسهم وهو الثورة الدائمة ولكن الدائمة إلى متى؟

ونحن نعرف أن استخدام مفهوم معين وتكراره يخضع بالضرورة لقانون الربيع أو المردود المتناقض ويؤدي بالضرورة إلى إنبهات هذا المفهوم وإلى فقدان تأثيره على الناس وإذا ما تجاوزنا لبرهة المفاهيم والمصطلحات الماركسية، وقبلنا حقيقة الكينزية على أساس نظرية مؤقتة الطابع أدت غرضها بإنهاء أزمة الرأسمالية الحادة، ولا أقول أزمت الرأسمالية اليومية وهي التي يتم معالجتها على الدوام من قبل آلية التكيف والتلازم التي بنيت داخل المجتمعات الرأسمالية نجد المفهوم الكينزي قد أدى بدوره إلى حماية الرأسمالية والمساعدة على تجاوز محنتها، كما نجد تبعا لذلك أن مفهوم اقتصاد السوق لم يزل هو الأساس والإطار للعمل الاقتصادي.

واقتصاد السوق هذا يعود الآن إلى الصدارة بعد زوال مبررات التدخلية التي جاءت بها الكينزية وكذلك الحلول المؤقتة التي جاءت بها الكينزية لمعالجة موقف أزمة الرأسمالية في الثلاثينات والستينات ويعود اقتصاد السوق ومبادئ الاقتصاد المدروس الأبدية إلى السريان

دون تحفظ. ففي الحقوق قاعدة ندرس (الطوارئ حال عارض على الحياة المدنية) فالناس لا تعيش بالاستثناء وإلا أصبح الاستثناء هو القاعدة ولكن متى كانت الحرب والأزمة هي أساس الحياة المدنية؟ إن هذا قلب للأشياء والمواقع.

السيد المحاضر أوضح أن الكتل الاقتصادية الثلاث تعيش في صراع دائم، وأنا أود إيضاح حقيقة، ففي الإقتصاد لا يوجد صراع كما لا يوجد في السياسة، فالإقتصاد يقر ويعتمد على التنافس وليس على الصراع، إذ أن الصراع مفهوم حربى يحمل في طياته العدائية ولا نقول العدوانية وإنما العدائية، بينما التنافس بين البشر حال دائمة من حالات العيش البشرى، وهي نقطة إيجابية توضع على لائحة إيجابيات السوق الحرة اقتصاديا، أما الصراع فهو مفهوم سلبى، غالبا نجد في نهاية دربه الدماء تسفك من أجل صراع على المركز الأول أو على اقتسام الأسواق ومناطق النفوذ وينتهى مثل هذا الصراع في ظروف الدمار الشامل بالقضاء على المتصارعين جميعا وعلى أسباب الصراع أيضا، ولهذا نجد أن المتنافسين بدأوا منذ بدء القمم الدورية.

أيها السيدات والسادة

السياسيون والمتسيسون في العالم العربى يحبون استخدام الإقتصاد وسيلة للوصول إلى أهداف غير اقتصادية، ولكن الاقتصاديين لا يحبون أن يروا السياسة تتدخل في عمليات الإقتصاد وإنما تتبع المصالح الاقتصادية.

السيد المحاضر أوضح بما لا يدع مجالا للشك أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي مالكة أكبر اقتصاد في العالم - حتى الآن - ونكرر هنا تعبير - حتى الآن - لتريح النفوس التي تنظر إلى اليوم البعيد القريب الذى يصبح فيه اقتصاد تلك الدولة الثانى بعد أوروبا الموحدة حين تستكمل وحدتها في يوم ما أو بعد الصين ذاتها بعد عام ٢٠٥٠م كما يأمل الباحثون الأمريكيون ذاتهم، نتيجة الاندماج في الحالة الأولى أو التنمية في الحالة الثانية، تعاني من مشاكل عديدة داخلية تتعلق بطبيعة مجتمعها وتوجهاته الاستهلاكية وما ينعكس سلبا على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي تواجه نسبة معينة من البطالة تقدر ما بين ٦-١٣٪ حسب طريقة الإحصاء التي يود الإنسان استخدامها.

البعض يذكر كيف أن الجنيه الأسترليني في عام ١٩٨٥م هوى ليصبح معادلا للدولار الواحد، وصاحب أصوات من المعارضة العمالية تطالب الحكومة البريطانية المحافظة بفرض أنظمة مراقبة القطع ومنع مضاربات العملية واستصدار قوانين لمعاقبة المتعاملين ووقف سوق المال البريطانية البورصة، وهو بالتأكيد ما كان الكثيرون مستعدين لفعله ولكن السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حينئذ لم ترتجف فدافعت عن حرية تبادل النقد وحرية

نقل الرساميل، وكانت النتيجة الان أن بريطانيا ما تزال سوقا رئيسية للرساميل فى العالم ولو أردت أن تسائر التدخليين لصاغت السوق المالية البريطانية من خرائط المتعاملين معها فى العالم.

المشكلة أيها السادة اننا لا نحب أن نرى الاقتصاد يعتمد على قواعد غير سياسية بمعظمها، والمشكلة تحديدا أننا لهذا نريد أن ندخل بالاقتصاد بشكل سياسى، وما دام هناك نسيب للاقتصاد فإن من العيب الحديث عن الرساميل الأجنبية أو عودة الرساميل المهاجرة الوطنية منها أو العربية التى طالما نتحدث عن ضرورة عودتها فمالكو الرأسمال العربى لن يعيدوه إلا بروال الاسباب التى ادت إلى هجرته مهما كانت صيحات المنادين بذلك فكريا أو غير ذلك عالية.

سيادة الرئيس، أيها السيدات والسادة الحضور.

أشار السيد المحاضر إلى أن الجات ولدت من أجل تعميم التجارة الدولية ومزاياها التى تعلمنا نحن الاقتصاديين الدفاع عنها كأساس سياسة تطوير عالمية فى ظروف سادتها السياسات الحمائية التى تنم من خلال ما كان يعرف قبلها بالوطنية الاقتصادية، وبعدها خلال سنوات الحرب الباردة ١٩٤٥ - ١٩٩١م بسياسات الحماية النابعة اقتصاديا من افكار ماركس وكينز التدخلية على ما بينهما من فوارق، ولهذا لم تستطع الجات تحقيق الكثير من المنجزات فى تحرير التجارة الدولية حتى هذه اللحظة فالحماية الوطنية والحماية المعاكسة لها تعنى فى نهاية الأمر سيادة الحماية وأنظمتها المعقدة كل دول العالم وكتله الاقتصادية وبالتالي تراجع التجارة الدولية حجما وعدم أدائها لوظيفتها الاقتصادية فى خدمة المستهلك الإنسانى حيثما وجد، أو على الأقل تباطؤ نموها واساءة توزيع عوامل الإنتاج والدخول فى العالم.

من السهل فى محتعات الحرب والسياسة الادعاء بأن الاقتصاديين الذين يطالبون بحرية التجارة أينما كانت إنما هم واهمون، وأين هى التجارة الحرة - كما يقولون - وكل دول العالم تمارس سياسات تسعى - لاسباب مختلفة طبعاً معظمها سياسى والقليل منها اقتصادى - إلى الحد منها أو على الأقل جعلها خاضعة لتقدير السياسة التى تتغير من حين لآخر مثل مؤشر الربح فى كل الاتجاهات.

أيها السادة الحضور.

لقد فعلت كل دولة وكتلة اقتصادية ما يمكنه من فتح أسواقها، فماذا قدم العرب لأنفسهم؟ فى أحسن الأحوال القليل جداً، لسبب وحيد هو إنعدام وجود المصالح الاقتصادية بينهم وكثرة الروابط العاطفية والتاريخية، فالتجارة فيما بينهم لا تزيد عن ٤-٨٪، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يكن نتاج وجود المصالح الاقتصادية وإنما رغبة من صانعيه

بتحقيقها ولعل هذا هو السبب الذى حدا بالدول الخليجية إلى عدم الانضمام إليه، لسبب بسيط هو أن أيا من دول الخليج لم يكن مستعدا لمنح الصناعة السورية أو المصرية أو غيرها وبشكل جماعى كصناعة عربية امتيازات تؤدى بالمواطن الخليجى للتضحية بنوعية استهلاكية أو تكميلية أو بأمواله لحساب تلك الصناعة، ولهذا السبب أيضا وجدت الكثير من الدول الأعضاء فى ذلك المجلس نفسها تسير وراء الرغبات القطرية الأنوية لوضع شتى الشكليات والموانع الكمية وغير الكمية للحد من التجارة البينية العربية، والأسوأ من ذلك فقد رفضت دولة عربية "عضو" حتى توحيد بدايات الخطط التنموية ونهايتها لكى يستطاع ولو شكلا إجراء مقارنات بها بحجة السيادة.

ولقد أشار السيد المحاضر بوضوح إلى الأثر المباشر لعضوية الجات وهو أن الدول العربية ستقبل بحكم عضويتها سياسات لم تسمح بتطبيقها عندما طرحت من قبل مؤسسات العمل العربى المشترك، أليس هذا شيئا رائعا أن يتمتع المواطن العربى والمستهلك العربى بحياة ذات نوعية احسن بفضل الجات؟ إنى اعتقد أن الانضمام إلى الجات شئ إيجابى جدا ولو من اجل هذا الأمر فقط، ولقد ان للمواطن العربى أن يلتحق بركب الحضارة وأن له أن يعيش كما يعيش الآخرون فى العالم، فما الذى خباه المواطن العربى بعد خمسين عاما من الحماية الجمركية والقيود الكمية على التجارة، وكلها وضعت باسم التنمية تارة وترشيد الاستهلاك تارة أخرى سوى صناعة مدللة لا نستطيع حتى السباحة لوحدها أو منافسة مثيلاتها فى دول عربية أخرى ناهيك عن الصناعات الدولية.

أما ارتفاع السلع الزراعية التى تستوردها الدول العربية فإنه يذهب إلى ايجابيات الجات وليس إلى سلبياتها، إن سوريا بفضل سياسة تنمية زراعية واضحة المعالم استطاعت القفز بإنتاجها من الحبوب رغم الاجواء والظروف المناخية المعاكسة إلى حوالى ثلاثة ملايين طن، وهناك إمكانية أن يصل الانتاج هذا العام ١٩٩٦م إلى حوالى ستة ملايين طن.

إن تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات سيثجع قيام صناعة خدمات ممتازة فى كل من بيروت وعمان ودول الخليج، كما أن من الممكن أن يحدث الشئ ذاته فى المغرب وتونس.

وإذا كانت الخدمات فى دول الخليج تستند إلى دعم مادى كبير من قبل الدولة فقد أن الألوان لها أن تقف على قدميها.

ونأتى إلى الملاحظات النهائية التى أوردها السيد المحاضر، لنؤكد من جديد تمنيات كل عربى غيور على أمته وتراثه بتحقيق قريب للسوق العربية المشتركة وقيام اقرب لتكتل غيور، ولكن السيد المحاضر لم يبين لنا كيفية حدوث المعجزة هذه، وقد مضى على توقيع

اتفاقية السوق العربية المشتركة حوالى ٤٠ عاما، وعلى إعلان الوحدة الاقتصادية العربية نحو ٣٣ عاما، وما يزال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مجرد لافطة (يافطة) مرفوعة على هيكل يفتقر إلى الكوادر والمال على حد سواء، مجرد تذكرة للأجيال العربية التى عاشت نصف القرن الماضى بحلم نخبها العربية المفكرة، التى تطلعت إلى هدف، حققته بتفكيرها وأحلامها بينما بقى فى واقعه مجرد يافطة (لافطة). هنا نفترق عن السيد المحاضر، ففى ظروف كالتى شرحها السيد المحاضر ثم أشرت إليها أنا فى هذا التعقيب، تصبح الجات بارقة أمل لكل من المواطن العربى بتحقيق نوعية استهلاك أفضل وأحسن للتاجر والمنتج العربى بانفتاح على العالم واندماج فى مجتمع التقدم والتقنية، وللمواطن العربى حق الملكية والتنقل فى بلاد الوطن العربى والهجرة فيما بينها، أن تحقيق هذه الأمور عن طريق الجات أو منظمة التجارة العالمية ما دام تحقيق ذلك عن طريق مؤسسات أقيمت لتؤكد واقع التجزئة، لم تستطع تطوير ذاتها أو تطوير أعمالها، فبقيت (شاهد ما شافش حاجة) أو شاهد زور على عمل عربى مشترك لم يكن موجودا أساسا.

تعقيب د. طلال عتريسى :

ربما يصعب الحديث في إطار الانهزام المتزايد "بالعولمة" منذ التسعينات، عن مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية/ الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخه المرتبطة بإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وما سيطرت عليه من احتمالات غير واضحة المعالم للتعاون الإقليمي بين دول المنطقة كافة.

لقد ارتبط الحديث عن العولمة الاقتصادية بتحقيق المصالح المشتركة للجميع، وعلى الرغم من تخوف بعض الدول وترددتها "يمكن ملاحظة تزايد الرغبات في ترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى درجة الدعوة إلى رفض الحدود الإقليمية لصالح الانفتاح الاقتصادي والتجاري. ولا يقتصر ذلك على بلدان الشمال، بل بدأ عالم الجنوب ينادي بذلك أيضا أملا في أن تؤدي هذه السياسات إلى عوائد يستفيد منها لتحقيق نمو أكبر"(١).

لكن الدول العربية، وهي كتلة هامة من بلدان الجنوب بموقعها الاستراتيجي وثرواتها وعدد سكانها تواجه مشروع العولمة الاقتصادية وهي لم تتجز بعد أهم وأخطر عملية سياسية واقتصادية في تاريخها الحديث، أي ما يطلق عليه الشرق الأوسط الجديد أو التعاون الإقليمي المرتقب بعد إتمام عملية السلام. لذلك يصعب الفصل بين رفض مشروع العولمة أو الانخراط فيه بعيدا عن رؤية الواقع الاقتصادي الحالي للدول العربية أو الاحتمالات المطروحة للبنى الاقتصادية الإقليمية. علما بأن المبادرات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية تشدد على الرخاء القادم الذي سيعم دول المنطقة إذا تحقق مثل ذلك التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي سيؤدي بدوره إلى تدعيم السلام وثبتيته أقدامه.

لكن الدراسات الاقتصادية والسياسية لمستقبل ذلك التعاون تكاد تجمع على التشاؤم، استنادا إلى نقاط القوة ونقاط الضعف والاحتمالات الممكنة لاقتصاد الشرق الأوسط في اتفاقيات السلام.

ويرد الباحثون هذا التشاؤم، بالدرجة الأولى، إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية وليس إسرائيل. وذلك خلافا لصورة "المستقبل الزاهر" الذي سيجلبه التعاون المشترك بين دول المنطقة في إطار اتفاقيات السلام التي ستؤدي كما هو مفترض إلى إعادة توزيع للموارد من الأغراض العسكرية إلى التنمية المدنية، وإلى أن تعمل المشروعات المشتركة على تنمية موارد المياه والنقل وتعزيز السياحة ومشروعات الطاقة التي ستحصل على التمويل الدولي لذلك. كما أن تطور هذه المشروعات سوف يجذب ويشجع الاستثمارات الخارجية والدولية على نطاق واسع في الشرق الأوسط. وستزداد الوظائف وسيترفع الدخل بسبب نهوض هذه المشاريع وتوسعها. مما سيجعل من السلام واتفاقياته مطلبا شعبيا.

تصطدم هذه الصورة المشرقة لمستقبل التعاون الاقتصادي، بعد تثبيت السلام بين العرب وإسرائيل، بالواقع المتشائم الذي تعبر عنه الدراسات المختصة استنادا إلى الاعتبارات التالية:

١- إن احتمال خفض النفقات العسكرية في المنطقة هو احتمال ضئيل إن لم يكن متفاوتا بين مجموعة من الدول وأخرى. هذا إذا سلمنا بأن الاعتمادات العسكرية الضخمة هي العقبة الرئيسية أمام النمو والرخاء الاقتصاديين في الشرق الأوسط. ويعود ذلك إلى هاجس الأمن في إسرائيل أولا. فهذه الدولة تصر على استمرار تفوقها على العرب في هذا الميدان. وقد تشنعت العلاقات المصرية - الإسرائيلية في العام الماضي بسبب الرفض الإسرائيلي للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهذا يعني إيجاد المبرر لدول المنطقة الأخرى، لأن تسعى كل واحدة منها وفقا لقدراتها، لامتلاك مثل تلك الأسلحة والانفاق عليها.

كما أن العلاقات العربية - العربية وعلاقات العرب مع دول الجوار، لا تشجع بدورها على الاتجاه نحو خفض السلاح. فنزاعات الحدود لا زالت قائمة، تتجدد من حين إلى آخر، والاضطرابات الداخلية في أكثر من بلد تشهد تصاعدا متزايدا للعنف. كما أن المصالح الأمريكية الاقتصادية المباشرة تستفيد من استمرار بيع الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط.

وقد ارتفع معدل مشتريات السعودية والدول الأخرى من الأسلحة في أعقاب حرب الخليج، أي مع بداية مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أن الحربين الأخيرتين اللتين شهدتهما المنطقة، حرب إيران/العراق، وحرب الخليج الثانية، لم تكن لهما علاقة مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي.

وهذا يعني أنه لا توجد مؤشرات كثيرة على أن نهاية هذا الصراع ستؤدي بالضرورة إلى تقليص نفقات الدفاع لكل دولة على حدة (٢). ويمكن أن نلاحظ بهذا الصدد تدمير بعض النخب السياسية والأكاديمية في بلدان الخليج، من حجم الانفاق الذي يستهلكه الوجود الأمريكي فيها ومن الأثمان الباهظة التي تبذل على ذلك الوجود، وعلى استمرار شراء الأسلحة دون أي حاجة فعلية لاستخدامها.

٢- إن اتفاقيات السلام، مهما اختلفت المواقف من تأييدها ورفضها أو عدم الثقة بها، لن تحل المشكلات الاقتصادية الأساسية لبلدان المنطقة، ولا يمكن لغير التغيرات البعيدة المدى في السياسات الاقتصادية أن تنقذ اقتصاد هذه البلدان من الركود والبطالة والفقر والفجوة التي تزداد اتساعا بين الأغنياء والفقراء. ففي مصر على سبيل المثال،

تتصاعد بشكل مخيف نسبة الفقر. وبلدان الخليج باتت لأول مرة منذ عشرات السنين تنوء تحت ثقل ميزانياتها بعد حرب الخليج الثانية. وهى الأغنى والأكثر ثروة. ولا يبدو فى الأفق القريب ما يشير إلى تبدل تلك المعطيات فى ظل انخفاض أسعار النفط فى العالم. وقد أوصحت بعثة صندوق النقد الدولى التى زارت السعودية فى منتصف عام ١٩٩٣ أن عجزا سيحدث فى الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧ ويكون أكثر من العجز الذى وقع فى السنوات الخمس السابقة التى شملت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

أما التوقعات بشأن الأردن وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى خصوصا، فليست أكثر إشراقا. وتعتبر الدراسات بهذا الشأن أن اتفاقيات السلام ستكون ذات تأثير محدود على اقتصاد إسرائيل. لأن أسواق هذه الأخيرة وصادراتها توجه بقدر كبير إلى البلدان الصناعية المتقدمة وإلى بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المشكوك فيه أن ترتفع جملة صادرات إسرائيل إلى الدول العربية (٣). ولهذا السبب تصعب، أو بالأحرى تستحيل، معرفة العواقب الاقتصادية للمبادرات السلمية... "وعلى الرغم من السيناريوهات المتفائلة التى وضعت لعملية الدمج الاقتصادى والإقليمى، ليس هناك إلا القليل من الأمل أو الدلائل التى تشير إلى أن عملية السلام ستوسع فى المستقبل القريب إلى ما وراء حدود الدائرة الداخلية التى تشمل إسرائيل وفلسطين والأردن. كما أن الفكرة التى تربط "السلام الدائم" بمسألة "خلق نظام اقتصادى إقليمى" إنما تطرح افتراضات وتخمينات عديدة فيما يتعلق بالديناميكيات الإقليمية التى لم تزل (بعد) غير موجودة (٤).

وفى الوقت الذى يرى فيه البعض صعوبة "تحقيق تعاون اقتصادى (عربى) أكثر تقاربا فى المستقبل، خصوصا إذا ركز هذا التعاون على إسرائيل" (٥). فإن كثيرا من الباحثين العرب لا يكتفى بالتشاؤم من المستقبل الاقتصادى للمنطقة، بل يذهب إلى التحذير من هذه المشاريع المطروحة للتعاون الاقتصادى، بسبب المخاوف من سيطرة إسرائيل فى أى ترتيبات شرق أوسطية "قبل أن يضع العرب خططا تتضمن درجة عالية من التعاون والتكامل الاقتصادى بين مجموعات الدول العربية" (٦).

وإذا كان من المعلوم أن أى تعاون إقليمى هو إما نتاج عملية سياسية تؤدى إلى خلق ترتيبات إقليمية بين الحكومات وسواها، أو هو عملية اقتصادية جزئية تؤدى إلى تعاون اقتصادى إقليمى، فإن كلتا الحالتين فى الوضع العربى - الإسرائيلى وفى ظل عملية السلام يشوبهما القلق والاضطراب. "فالسلام سيكون بطبيعته الوليدة وظروف قيامه سلاما هشا،

وتعاونوا اقتصاديا غير متكافئ في ظل هذه الظروف، يؤدي الى تعميق الشكوك والتناقضات القائمة ويحد من إمكانيات وأفاق كل من التعاون والسلام" (٧).

وعلى الرغم من أن المشاريع التي تدخل في التصور المطروح للدمج الإقليمي - كشبكات الطاقة المشتركة، واتفاقات تقاسم المباد، وأنظمة النقل الموحدة - هي مشاريع تنطوي على مشاكل عديدة، ولن تنجح في اجتذاب التمويل المطلوب في ظل اقتصاد عالمي يزداد فيه عدد ملتزمي المساعدة بشكل هائل، "فإن إسرائيل لن تتورط في مشاريع البنية التحتية المشتركة هذه دون أن توجد لنفسها أنظمة الحماية والدعم في منطقة معروفة منذ الحرب العالمية الثانية بتقلبها وعدم استقرار الأوضاع فيها. وهذا بحد ذاته من شأنه أن يفسد الميكنة الاقتصادية للمشاريع المطروحة" (٨).

إلا أن القوى الأوروبية والدولية المعنية مباشرة بالجانبين السياسى والاقتصادى للعملية السلمية، وبالتالي بمستقبل التعاون الاقتصادى الإقليمي والدولى تتغافل فيما يبدو عن الشكوك والتحفظات التى نديها الدراسات الاقتصادية العربية والاجنبية، وتشدّد انطلاقا مما تراه مصلحة لها على قيام مثل ذلك التكتل الإقليمي. فالولايات المتحدة تريد "وفقا للمنظور الإسرائيلي بدابة التعاون بين دول المنطقة في إطار برامج ومتروعات دون رهن ذلك بالمباحثات الثنائية". وأوروبا من جهتها تركز على الحكم الذاتى وعلى التعاون بين الأطراف الثلاثة إسرائيل والأردن والفلسطينيين، وتراهن على تحول التعاون الإقليمي إلى اندماج اقتصادى ثم إلى انخراط في اقتصادات العالم.

أما البنك الدولى فلا يتوقع سوى التشديد على القطاع الخاص في عملية التنمية وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون الإقليمي والمشروعات المشتركة الإقليمية (٩).

وإذا كان الاقتصاد، في عالم ما بعد الحرب الباردة، هو ركيزة القوة والتعاون في المشاريع الإقليمية، فإن السؤال حول القدرة العربية على امتلاك مثل هذه الركيزة يصبح مشروعا علما بأن الدعوات المفترضة للتكامل العربى، أو لامتلاك القدرات والإمكانيات الاقتصادية والجيوسراتيجية ليست سوى افتراضات نظرية، لأن البلدان العربية فشلت في تحقيق أى تقدم على طريق التكامل الاقتصادى منذ عام ١٩٨٠. كما باءت بالفشل محاولات خلق سوق عربية مشتركة وتوحيد التعرفة الجمركية منذ الخمسينات (١٠). أضف إلى ذلك على مستوى اخر الحصار الحالى الاقتصادى والسياسى الذى يمارس ضد العراق وليبيا والسودان، وهى دول غنية وذات ثروات هائلة.

ما هي إذن إمكانية التعاون الاقتصادي الإقليمي؟ في ظل هذه الصورة المرتبكة لمستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة، التي لا يثق بها كثير من الباحثين، وما هي أيضا الفائدة التي ستجنيها الاقتصادات العربية من المشاريع المطروحة للعولمة الاقتصادية أو للانخراط في الاقتصاد العالمي؟ علما بأن مستقبل هذا التعاون مرهون بطبيعة التسوية السياسية التي سيتم التوصل إليها في الشرق الأوسط. وكيف يمكن أن تلبى دعوة البعض لانخراط العالم العربي في منظمة التجارة الدولية "خوفا من بقائنا على هامش الاقتصاد الدولي"؟ طالما أن هذه الدعوة تفترض أحد أمرين: ما حذرت منه جامعة الدول العربية في دراستها لآثار "الجات" على الاقتصادات العربية، وهو الإنكشاف الاقتصادي أمام دول العالم؛ أو بناء كتل إقليمي يوفر للدول العربية قدرا من حرية التصرف (١١).

وإذا كان الأمر الأول هو واقع الحال، فإن الثاني دونه ذلك الاهتزاز والتشوش في المشاريع الإقليمية المطروحة لما بعد عملية السلام في الشرق الأوسط، كما إن الاتفاقات التجارية العربية التي وقعت منذ منتصف القرن الحالي باتت مجرد وثائق عفا عليها الزمن. ربما ينبغي الإشارة، دون الدخول في التفاصيل الاقتصادية التي أشبعها الخبراء بحثا، إلى أن العولمة المطروحة للاقتصاد تثير جدلا واختلافا بين الباحثين خصوصا لجهة مخاطر تلك العولمة على البلدان النامية وعلى زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها، أو لجهة الامتيازات التي كرسها لمصلحة البلدان الصناعية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، مقابل النسبة الضئيلة التي ستجنيها الدول النامية والفقيرة من الانتعاش العالمي للتجارة الدولية والذي كما تقدر بعض الدراسات "لن يزيد على ١٠٪ في أحسن الظروف الاقتصادية" (١٢). وهذا يعني أن أبرز تلك المخاطر سيتمثل في ازدياد الهوة بين من يملك ومن لا يملك. وهي هوة بدأت تشمل العالم كله، ما ينذر كما يتوقع كثير من المحللين، باستمرار وتضاعف عدم الاستقرار والفقر الذي سيجعل المسألة الاجتماعية - الاقتصادية على رأس التحديات التي ستواجهها كثير من بلدان المنطقة (١٣).

وقد سبق لجامعة الدول العربية أن أعدت تقريرا حول آثار تنفيذ اتفاقية "الجات" على الدول العربية (١٤)، أكدت فيه على الآثار الضارة على الاقتصادات العربية في شتى المجالات، من زيادة معدل البطالة إلى توقع انخفاض الإنتاج الزراعي والغذائي وارتفاع أسعاره عدة مرات ما يمتص جزءا كبيرا من الموارد العربية. كما ستواجه المنتجات الصناعية العربية في المستقبل، خاصة المواد الخام، منافسة كبيرة من الدول الصناعية الكبرى. وهذا يعني لجوء هذه البلدان كباقي بلدان العالم النامي إلى المديونية وإلى الخضوع لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ضرورة "إعادة الترتيب الداخلي" لاقتصادها.

إن الآثار الضارة التي أشار إليها تقرير الجامعة العربية لن تقتصر على المنافسة أو المديونية، بل سترتب عليها أيضا المزيد من الفقر والتبعية. كما أن التوصيات التي ينتهي التقرير إليها للتغلب من تلك الآثار، لا يبدو، على الرغم من أهميتها، أن الواقع الحالي، وللأسف، يسمح بتحقيقها، خصوصا عندما تؤكد التوصيات على "دعوة الدول العربية لإقامة تكتل اقتصادي من خلال تفعيل القرارات العربية الصادرة في هذا الشأن"، وعلى ضرورة "إقامة المشاريع العربية المشتركة، وذلك في ظل تضامن عربي وإرادة سياسية تحقق ذلك". وصولا إلى "تسيق المواقف بين الدول العربية"، و"دعم مشروعات البحث العلمي في مختلف المجالات"، أو "إيجاد سياسة صناعية موحدة" (١٥).

وإذا أضفنا إلى كل تلك الآثار الضارة ما تضمنته "الجات" حول حقوق الملكية الفكرية، والملكية الأدبية والفنية والصناعية "بحجة تنمية الابتكار ونقل التكنولوجيا"، وهي موضوعات أثار خلافًا ساخنًا مع الأوروبيين عموما والفرنسيين خصوصا، حصلت أوروبا على أثره بالإستثناء الثقافي، فإن المخاطر التي ستنتال من الهوية والثقافة ستتفاقم، لأنها موجودة أصلا، في البلدان النامية وفي مقدمتها الدول العربية. وهي مخاطر تعيشها الشعوب في هذه الدول بحساسية عالية تفوق ردود الفعل نحوها ما يمكن أن يثيره الموضوع الاقتصادي أو أي موضوع آخر.

كما إن مشاكل وتعقيدات التعاون الإقليمي المرتقب، والاحتمالات غير المتكافئة بين أطرافه، ستكون أرضا خصبة لاتساع ونمو حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي والديني بتلاوينها وأشكالها كافة السلمية والعنيفة. خاصة "أن سياسة نهيمش بلدان الجنوب"، وتحطيم شخصيتها وثقافتها إضافة إلى استلحاق اقتصادها أمور يلتقي عند رفضها ومقاومتها كثير من النخب والتيارات السياسية في العالم العربي.

الهوامش

- (١) سوبح العزى. العولمة او تفويض سيادته الجنوب، شؤون الأوسط عدد ٤٢ - ١٩٩٥.
- (٢) Dirk Vandeuralle. "the Middle East peace process and Regional Economic Integration. in Survival (London). vol. ٣٦, No. ٤, Winter ١٩٩٤-١٩٩٥.
- (٣) العميد مراد دسوقي. انعكاسات توجهات السلام على فرص الاستقرار فى الشرق الاوسط. بحث قدم إلى ندوة مستقبل الاقتصاديات العربية فى ظل المتغيرات المعاصرة. القاهرة ١٨-٢٠ نوفمبر ١٩٩٣. وكذلك: Eliyahou Kanovsky: Middle East Economics and Arab-Israeli Agreements in Israel Affairs Vol. No. ٤, Summer, ١٩٩٥.
- (٤) Dirk Vandeuralle المرجع السابق.
- (٥) المرجع نفسه.
- (٦) د. محمود عبدالفضيل. نائير وتداعيات التسوية على مستقبل التنمية العربية. بحث قدم إلى ندوة التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وتأثيرها على الوطن العربى. القاهرة ٢٣-٢٦/١٩٩٥، التى عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد البحوث والدراسات العربية.
- (٧) د. رؤوف سعد. التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الاوسط. بحث قدم إلى المؤتمر السنوى السادس للبحوث السياسية، المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٢. مركز البحوث والدراسات السياسية فى جامعة القاهرة.
- (٨) Dirk Vandeuralle المرجع السابق.
- (٩) رؤوف سعد المرجع السابق.
- (١٠) د. محمد عميره. احتمالات العلاقات التجارية بين الاردن وفلسطين واسرائيل بعد إحلال السلام الشامل فى الشرق الأوسط، بحث قدم إلى ندوة مستقبل الاقتصاديات العربية فى ظل المتغيرات المعاصرة. القاهرة ١٨-٢٠ نوفمبر ١٩٩٣.
- (١١) راجع تصريح رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت فى إفتتاح ندوة "برنامج تمويل التجارة العربية" فى الكويت، الحياء ٢٧/٣/١٩٩٦ ص ١٠.

- (١٢) راجع جريدة الاتحاد. "الغات" وأثرها على دول الخليج العربية، الولايات المتحدة هي
المستفيد الأولى والأكبر .. لماداً؟ عدد ٢٨/١٢/١٩٩٣.
- (١٣) راجع اريك إزرايلوكز وسبرج مارش، عولمة الاقتصاد وتداعياتها الاجتماعية،
لوموند ٦ شباط/فبراير/ ١٩٩٦، نشرته السفير في ١٠/٢/١٩٩٦.
- (١٤) راجع نص التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، الإدارة العامة
للشؤون الاقتصادية - القاهرة ٤-٧ يوليو ١٩٩٤/ ص ٣٦-٣٧.
- (١٥) تقرير الجامعة العربية - المرجع السابق.

مناقشات الجلسة الثالثة

د. أحمد عمر يوسف، رئيس الجلسة :

نشكر السادة المتحدثين، ونبدأ المناقشة.

د. محمد سعيد - مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية - الجامعة اللبنانية.

أعتقد أن الدكتور على عبد الكريم انضم إلى أولئك الناحين الذين يحذرون من انتفاضة الجات والاثار المترتبة عليها، وإلى الذين يدعون إلى تشكيل كتل اقتصادية عربي للحد من تلك الاثار، ولست أخالفه في ذلك ولكن لدى بعض النساءات والأفكار التي أريد أن أطرحها، في الحقيقة يصعب الحديث عن العولمة الاقتصادية وعن مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية، وتأثير ذلك على مستقبل الوطن العربي في هذه المرحلة الانتقالية المرتبطة بإهاء الصراع العربي الإسرائيلي وما سوف يترتب عليه من احتمالات تعاون إقليمي بين دول المنطقة.

لقد ارتبط الحديث عن العولمة الاقتصادية بتحقيق المصالح المشتركة للجميع، وعلى الرغم من تخوف بعض الدول وترددتها في هذا المجال يمكن ملاحظة نزايذ الرغبات في ترسيخ العلاقات الاقتصادية والنجارية إلى درجة الدعوة إلى رفض الحدود الإقليمية لصالح الانفتاح الاقتصادي والتجاري. ولا ينصر ذلك على بلدان الشمال بل بدأ عالم الجنوب بنادى بذلك أيضا املا في أن تؤدي هذه السياسات إلى عوائد بسنعب منها لتحقيق معدلات نمية أكبر.

لكن الدول العربية - وهي كتلة هامة بين بلدان الجنوب، بموقعها الاستراتيجي، وثرواتها وعدد سكانها - تواجه مشروع العولمة الاقتصادية وهي لم تتجز بعد أهم وأخطر عملية سياسية في تاريخها الحديث، والتي يطلق عليها "الشرق الاوسط الجديد"، أو التعاون الإقليمي المرتقب بعد إتمام عملية السلام. ولذلك بصعب الفصل بين رفض مشروع العولمة، أو الانخراط فيه بعيدا عن رؤية الواقع الاقتصادي الحالي للدول العربية، أو الاحتمالات المطروحة للبنى الاقتصادية الإقليمية.

والحقيقة أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل تتسدد كلها على الرخاء القادم الذي يجمع دول المنطقة إذا تحقق هذا التعاون الاقتصادي الإقليمي، والذي سوف يؤدي بدوره إلى تدعيم السلام وتثبيت أقدامه، لكن الدراسات الاقتصادية والسياسية لمستقبل هذا

التعاون تجمع على التشاؤم، ويرجع الباحثون ذلك - بالدرجة الأولى - إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية وليس إسرائيل. وتصطدم الصورة المشرقة المطروحة مع الواقع المتشائم الذي تعبر عنه الدراسات استنادا إلى اعتبارات عديدة، أهمها أن احتمال خفض النفقات العسكرية في المنطقة هو احتمال ضئيل، إن لم يكن "احتمالا متفاوتا" بين مجموعة من الدول مقابل مجموعة أخرى، هذا إذا سلمنا بأن الاعتمادات العسكرية الضخمة هي العقبة الرئيسية أمام النمو والرخاء الاقتصادي في الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى هاجس الأمن في إسرائيل، فهذه الدولة تصر على تفوقها النوعي على العرب في هذا الميدان.

د. محمد سعيد

أريد أن أشير إلى نقطة هامة فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي الذي تمسك بحلقاته الأساسية البلدان الصناعية المتقدمة، فهناك تصور يرى أن الميزة النسبية التي نتمتع بها حاليا في البلدان النامية سواء في الموقع أو في السلع سوف يتآكل تأثيرها مع المدى الذي يصل إليه التطور التكنولوجي والتقدم العلمي، وهناك دراسات عديدة تؤكد ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث إشكال خطير في التنمية واقتصاد الميزيد من الفوائد، فالبداية الجديدة التي ينتجها التقدم العلمي ستؤدي إلى تدخلات محل جزء كبير من صادرات العالم الثالث وهو ما يدفع إلى مزيد من التشاؤم. ونحن نزع من الخروج من هذا المأزق - في إطار العالم الثالث - لا يتم إلا بحركة عناصر الإنتاج دون قيد أو شرط ودون مزاجية. أريد أيضا أن أضيف ملاحظة أخرى فيما يتعلق بالحديث الدائم عن مقارنة البلاد العربية بالكيان الإسرائيلي، فنحن إذا عزلنا إسرائيل عن ارتباطها "الخارجي" كأطار متقدم لاستراتيجية "كونية" أثبت بهذا الاقتصاد إلى هذا الموقع، لاكتشف لنا أنها كأي بلد من بلدان العالم الثالث. فإسرائيل عمليا مازالت تعتمد على القطاع العام الرائد في كثير من الصناعات، وتعتمد على الدعم الأمريكي في منافستها دوليا، وهذا الدعم يتعدى المليارين من الدولارات التي توجه لتفوية صناعات استراتيجية.

كما أن إسرائيل في تجارتها الخارجية تعتمد على مدخلين أساسيين، الأول، صناعة "الماس" وهو سلعة لا يمكن أن تسيطر من خلالها على مقاليد الأمور في إطار توزيع التجارة الدولية لأنها سلعة ذات اتجاهات "طلبة" لمستويات من الدخل المرتفع. والمدخل الثاني هو الاعتماد على صناعة وصادرات السلاح، وهذه السلعة في ترتيب هيكل التجارة الدولية تحتاج إلى قدرات تنافسية عالية.

والمفارقة أن إسرائيل تدعو إلى "سلام"، وهذا السلام من المفترض أن ينهى صناعة السلاح، ومن ثم يكون هبكل تجارتها الخارجية فى إطار مماثل لأى اقتصاد آخر، وهنا يكمن الخطر فى مشروع "الشرق أوسطية" لأنه يتمثل فى الإمساك بالثوابت التى زرعت هذا المشروع.

* د. علاء الطاهر - تعقيب ختامى

أريد أن أنتظر إلى تساؤل جذرى قد تم طرحه فيما يتعلق بقضية التعاون العربى - الأوروبى، فذ تكون هذه العلاقة غير متكافئة بفعل وجود تفاوتات فى السياسة الخارجية العربية، فى حين توجد سياسة خارجية أوروبية موحدة تقريبا، وهناك مجموعة من الاحتمالات وبدائل الشراكة بين الدول العربية والتكتلات الدولية، والحقيقة أن الكتلة الأوروبية هى المرجحة بالدرجة الأولى لأنها على الصعيد الجغرافى - السياسى ترتبط بالوطن العربى لوقوعها على سطح مائى واحد هو البحر الأبيض المتوسط، وهذا من الكلاسيكيات المعروفة، فأوروبا تشترك مع العالم العربى فى حضارة واحدة، وكان بينهما نوع من التفاعل سواء كان إيجابيا فيما قبل القرن السادس عشر، أو "سلبيا" فيما بعد مرحلة الاستعمار، والأكد هو حدوث تعاون واتصال.

لكن من جهة أخرى يبقى ترجيح الكتلة الأوروبية يعانى من الخلل المنهجى، فأوروبا تتعامل مع العالم العربى عبر سياسة خارجية منسقة وموحدة منذ عام ١٩٩٢، ويقف الطرف العربى على النقيض تماما دون الحد الأدنى من التنسيق. إضافة إلى ذلك توجد كتلة دولية هامة لا يلتفت إليها العرب وهى الكتلة الآسيوية، والتى تمثلها الصين على الصعيد السياسى والاستراتيجى، وتمثلها اليابان على الصعيد الاقتصادى، والسؤال لماذا لا يتم طرح مشروع تعاونى مستقبلى مع هذه الكتلة إلى جانب التعاون مع الكتلة الأوروبية، ولكن على شرط إتمام ذلك عبر الحد الأدنى من التخطيط والتنسيق السياسى الموحد بين البلدان العربية؟.



الجلسة الرابعة

التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي

رئيس الجلسة : د. سعيد سلمان، رئيس كلية عجمان الجامعية - دولة الإمارات العربية المتحدة.

حول التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

د. أسعد عبدالرحمن، مدير مؤسسة عبدالحميد شومان - الأردن.

مستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية.

د. محمد ولد سيديا ولد خباز، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة نواكشوط، موريتانيا.

مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

أ. هاني الحوراني، مدير مركز الأردن الجديد للدراسات - الأردن.

المعقب : السفير د. عيسى درويش، مندوب سوريا الدائم، جامعة الدول العربية.

المعقب : د. حسن قايد الصبيحي، مدير مركز الدراسات بصحيفة الاتحاد الإماراتية.

المعقب : د. مصطفى علوي، أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مصر.

حول التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها على مستقبل المنطقة .

د. أسعد عبد الرحمن

مدير مؤسسة عبد الحميد شومان - الأردن .

قبل البدء بالحديث عن جوهر الموضوع المطروح، لابد من وقفة سريعة أمام بعض الملاحظات، التي قد يعبرها البعض بديهة، ولكنها برأينا تحدد البعد الحقيقي للموضوع بأكمله. أولى هذه الملاحظات، ان الشعب وراء " تسوية " ما لمعضلة الصراع العربي الإسرائيلي قد مرّ بمراحل متعددة، وما عملية " التسوية السلمية " الراهنة إلا مظهرها الأخير. وهذا السعي الهادئ أحياناً، والصاخب الدموي أحياناً أخرى (متمثلاً بالحروب والإشغالات العسكرية العديدة التي شهدتها فلسطين والمنطقة بشكل عام) كان محاولة للوصول إلى "تسوية" لصالح الطرفين أو - في حالات كثيرة - لصالح الطرف الإسرائيلي تحديداً. ومما لا شك فيه أن "محاولات التسوية " تلك، كانت تتداخل بعضها مع بعض تشتت سخونتها حيناً وتهدأ حيناً، ولكنها بقيت دون الوصول إلى أي "تسوية" تقترب إقتراباً حقيقياً من الشمول.

وثاني هذه الملاحظات، أن ما يشار إليه بالصراع " العربي - الإسرائيلي "، كان في الحقيقة أوسع من ذلك وتشمل دائرتين أساسيتين : أولاهما : دائرة "الصهيونية العالمية" بامتداداتها المتشعبة في دول العالم، وثانيتهما : دائرة "الدول الإستعمارية" و "الإمبريالية" أو سمها ما شئت. وبرأينا أن هذه الملاحظة ترتبط بجانبين هامين في جوهر موضوعنا.

أولاً : لقد كان الدعم "الصهيوني" العالمي ، وفله الدعم الإستعماري حاسماً في ولادة ونمو إسرائيل في خلق المشكلة التي بات الحديث عن "تسوية" لها حديث العالم كله تقريباً. ثانياً : أن خط تطور "التسوية" مستقبلاً، وبالتالي تأثيرات ذلك يرتبط ليس بالحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة وحدها، ولا بالمنظمات الصهيونية على امتداد العالم فحسب، وإنما يرتبط بشكل متزايد وأكثر تأثيراً بالحكومات "الإمبريالية" وخصوصاً في الولايات المتحدة.

وثالث هذه الملاحظات، أن "التسوية" أية تسوية لم تكن يوماً - وفي ظننا لن تكون "تسوية" مفدسة وثابتة ونهائية، فإية تسوية، وفي أية مرحلة يتم التوصل إليها، إنما هي إنعكاس لميزان قوى في لحظة تاريخية معينة وهي بالتالي عرضة للتغير إذا ما تغير ميزان

الفوى هذا بانحاء هذا الطرف او ذاك. ومن دروس التاريخ، أن "حسن النوايا" لم يكن - ولا مرة واحدة - منوقرا بالقدر ذاته لدى أى طرفين متصالحين وإلى الأبد.

ورابع هذه الملاحظات، ان ثبات اية "سوية" وديمومتها، وبالتالي تأثيراتها بعيدة المدى ، يرتبط إلى حد بعيد، ليس بفناعة "الحكومات" المعنية بها فقط، بل أيضا بضرورة شعور غالبية شعوب بلدان تلك الحكومات "بعادلة" التسوية - ولو بالحد الأدنى لتلك العدالة - علاوة على ضرورة توفر القناعة بأن "مصلحة الأمة" تقتضى التوصل إلى تسوية ما او عدمه فى مرحلة تاريخية ما. وللتوضيح نقول، ان هذه القناعة مقياس خاضع لمجموعة عوامل، اصبح الهم فيها فى زمننا الراهن، إدراك "الأمة" لمصالحها (الإسرائيلية او الراهنة أو المتوسطة المدى) ومدى توافق التسوية وإنسجامها أو مقاربتها لتلك المصالح.

وخامس هذه الملاحظات، أنه ما من تسوية إلا ولها مؤيدوها ومعارضوها، وليس المقصود هنا القياس الرقوى فحسب، بل القياس النوعى الذى تحدده الفعاليات المؤثرة لدى شعب أو أمة من الشعوب والأمم. فمؤسسات الحكم الرسمية لها وزنها ودورها، والمؤسسات الإجتماعية والدينية....إلخ، لها وزن أيضاً ودور يتفاوت من مكان (ومن زمان) إلى آخر حسب طبيعة النظام القائم هنا أو هناك.

وسادس هذه الملاحظات، أن تسويات أواخر القرن العشرين، لا يمكن قياسها بتعيين كامل بتسويات أوائل القرن ذاته، ناهيك عن تسويات القرون السالفة، فلكل زمان "سمات" تسوية" خاصة به. فليست "تسويات" الحرب العالمية الأولى مثابة تماماً، ناهيك عن كونها مطابقة، "تسويات" حرب الخليج. وهذه السمات لها تفاصيل مختلفة وبالتالي ما يترتب عليها من نتائج قد لا ينطبق عليها ثبات "قانون" ما من عدمه.

وإذ ننقل من هذه الملاحظات ذات الطابع العمومى ، إلى أخرى أكثر تخصيصاً بموضوعنا، فإن هنا أيضاً مجموعة إضافية من الملاحظات التى نرى إبرازها، مؤكدين أن هذه المقاربة شبه "الأكاديمية" لا تعنى بتاتا عدم الإلتزام بموقف فكرى محدد تجاه ما تعنيه "التسوية" الراهنة، وهى ، شئنا أم أبينا، ليست "سوية" للقضية الأفغانية وللمسألة الشيشانية، بل بشأن يمسن مصرنا كمتفقين عربا وأبناء أمة واحدة عانت ومازالت تعاني ، حرباً وسلاماً من تفاعلات قضية الصراع العربى/الإسرائيلى التى مضى عليها ما يزيد على قرن من الزمن. ملاحظتى الأساسية، أن "فكرة التسوية" بالنسبة للمجتمع العربى المعاصر بكل فئاته، مازالت تتأثر بمؤثرات تعود فى جوهرها إلى الدين الإسلامى بأبعاده وتجربته التاريخية

الطويلة. ولا أعتقد أن أى حديث حول التسوية يمكن أن يعزل (بما يتخذ من مواقف، سلباً أم إيجاباً، هنا أو هناك) بعيداً عن المؤثرات الدينية. وفى هذا السياق، فإن السؤال البيهوى هو : "هل يقبل الإسلام فكرة التسويات" أساساً أم لا ؟ ومما تجدر ملاحظته هنا أن هذا السؤال تجيب عليه آيات قرآنية محددة، وإجتهادات متعددة، ووقائع معينة من التاريخ الإسلامى ، بدءاً بتجربة الرسول العربى محمد (صلى الله عليه وسلم) مروراً بعهود الخلافة الراشدة والأموية والعباسية وغيرها، لكن بعد هذا التعدد، هل يصبح ممكناً الحديث عن تسويات "مرحلية" أو "تاريخية" أو "عادلة" أو "شاملة" أو "دائمة".

ولما نستشعره من أهمية خاصة لهذا السؤال، سنحاول الحديث عنه، وربما الإجابة عليه، فى ضوء إستعراضنا لتطوّر الأحداث والمواقف والمناخات بدءاً بالمشروع الصهيونى فى فلسطين، وإنهاء بما نعيشه اليوم فى صراعنا مع "التسوية".

نستطيع القول، وبكل تجرّد، أن "التسوية" بدأت مرتبطة بحل مشكلة "اليهودي" فى المجتمعات الأوروبية تحديداً، لاسيما فى أواسط القرن التاسع عشر وفى ما اصطلاح على تسميته أوروبا الشرقية، حيث كانت وجهات النظر مختلفة حول طبيعة وأساليب "تسوية" أوضاع اليهود فى المجتمعات التى يعيشون فيها. وفى نطاق السعى لحل هذه المشكلة، تمّ الدفع فى الإتجاه الذى أوجد مشكلة مقابلة عاشها وطننا العربى فى فترة لاحقة. وإذا كان "العداء" لليهود منتعشاً فى أوروبا (قضية الضابط داريفوس فى فرنسا، ومذابح ومظاهر اللاسامية فى روسيا القيصرية، وبولندا وغيرها) فإنه على إمتداد الوطن العربى - والإمبراطورية العثمانية والبلاد الإسلامية عموماً - لم تشهد الحياة المعاشة أحداثاً أو مواقف مماثلة طيلة قرون التعايش الإسلامى اليهودى منذ عهد الأمويين وحتى بدايات الغزو الصهيونى لفلسطين، بل إن ما وقع كان على العكس من ذلك تماماً إذ حظى اليهود بمعاملة إسلامية "إستثنائية" مصدرها شعور اليهود أنفسهم خلال الغزو الصليبي أولاً، وخلال عصور الحكم الإسلامى فى الأندلس ثانياً (وهى العصور التى أعتبرت عصوراً ذهبية بالنسبة لتاريخ اليهود فى العالم) بأن مصيرهم مرتبط إلى حدّ بعيد بمصير المسلمين من أبناء البلاد غرباً كانوا أم شرقاً.

ولعل التذكير بما واجهه الطرفان من بطش محاكم التفتيش فى إسبانيا، وقبل ذلك هجرة اليهود مع المسلمين من الأندلس، إلى بلاد المغرب العربى واستقرارهم فيها، لخير مثل على ما كان يتمتع به اليهود فى ظل العهود الإسلامية المتعاقبة. هذا الوضع بكل ما فيه من إمتيازات، استمر حتى بداية إستقرار الإحتلال الفرنسى لدول تلك المنطقة، أى عندما بدأ

"الأداء الإنسماري" يستند لهم لتثبت وجوده في المغرب والجزائر وتونس (معتبراً أيّاهم حليفاً سياسياً له باعتبارهم مواطنين متميزين عن أهل البلاد الوطنيين).

لقد توافقت هذه التطورات الأخيرة مع بدايات الغزو الصهيوني لفلسطين، وبخطى من يعتقد أن موقف مسلمي المغرب العربي من اليهود والعداء لهم في العهد الإستعماري الفرنسي يستند فقط لموقف اليهود وتعاونهم مع الفرنسيين والمستعمرين. ذلك أنه يستند أيضاً إلى الشعور التضامني مع أهل بلاد فلسطين: "أولى القبلتين وثالث الحرمين"، بلد "الإسراء والمعراج" الذي زاره ألف الحجاج المسلمين القاصدين القدس والمسجد الأقصى عاماً وراء عام، وكانوا بذلك خير واصل لآخبار المعاناة المشتركة لشعوب الوطن مشرقاً ومغرباً من المستعمرين وحلفائهم من "اليهود" الذين إنعبروا جاحدين بحق من أحسن إستضافتهم أو معاملتهم. ولعل أصدق تعبير عن الصورة التي أصبح ينظر لهم من خلالها مايرويه العامة من مثل شعبي سمعناه مراراً وتكراراً، حيث يقول: "إن المسيحي إذا أسلم أصبح مسلماً ونصف، في حين أن اليهودي إذا أسلم أصبح يهودياً ونصف".

قد يبدو أن الحديث هنا قد خرج عن جوهر موضوعنا قليلاً. ولكن الهدف من إيرادنا له، يقينا بأن مشاعر "العداء" الذي "زرع" و "نما" و "نزعزع" و "انتشر" في الأوساط الشعبية العربية مرده إلى الشعور بخران الجميل - وهو شعور تاصل على مدى عشرات السنين بين شعوبنا العربية والإسلامية، مثلما أنه شعور لبس من السهل التخفيف منه، ناهيك عن إزالته، لمجرد الرغبة بضرورة "إدراك المصالح" أو "المصلحة المشتركة" أو "المصلحة الذاتية". وفي هذا الإطار، يخطئ من يعتقد أن هذا المجتمع "مقتنع" أو "منقلب" بما يوعد به من "سمن وعسل" و "تأثيرات جانبية" على المنطقة وشعوبها كافة. ولعل ما يقلل من حجم هذا الإفتتاح لدى عامة الناس، هو الشعور السائد بأن "التسوية" المطروحة اليوم تأخذ من صاحب الحق دون أن تعطيه - بالمعنى القومي والإسلامي - شياً حقيقياً. وكان الأمر يشبه المثل الشعبي القائل: "رضينا بالهم، لكن الهم ما رضى بنا".

لأنقول هذا الكلام متناسين ضرورة الحديث بمسؤولية عن وضع إستفحل ولا يبدو في الأفق حل "عادل" له. ولا نقول ذلك تغييباً لضرورة أن نتصرف بكل ما أوتينا من ذكاء وحرص للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه. بل نحن نقول، عن قناعة نامة، بأن الأمة عندما لا تستطيع مواجهة الغزو بكفاءة وجدارة لتمنع تأثيراته المدمرة على حياتها - لأسباب ذاتية في الدرجة الأولى - فإن عليها أن تبحث، من جملة ما تبحث فيه، إمكانية "طأطأة الرأس لحين مرور العاصفة". ومن جهة ثانية، على الأمة أن تدرك أيضاً، أنه إذا كان لمثل هذه الضرورة أحكام خاصة تفرض نفسها، فإن من واجبها، وواجب متفقيها

أساساً، رسم خط كيفية التعامل مع المخالفين للرأى السائد أو المعترضين عليه وأولئك المتمسكين بوجهة نظر متناقضة كلياً معه. وبعبارات مختلفة، لابد من الإدراك، وبكل مسؤولية، أن تدمير الذات - عبر الإقتتال الداخلي - يعود على الأمة بنتائج لا تستطيع أية جهة كانت، مهما بلغ جبروتها وقوتها وعداؤها، أن تحققه أية أمة أخرى.

على صعيد مختلف، نسجل أنه في الوقت الذي كانت أوروبا تعامل يهودها بما يمتلكه الفكر الأوروبي حينئذ من مكونات التمييز والتفرقة والإضطهاد والأناية وحب السيطرة على الآخرين، إنتشرت الدول الأوروبية ساعية للسيطرة على بلاد العالم التي كان معظمها قد خضع لبريطانيا وإسبانيا وفرنسا. ولذا، كان تطلع ألمانيا وروسيا، القيصرتين، لأخذ حصتهما من الحكمة (كما سنشير إلى ذلك لاحقاً). ومن الصدفة أن تفاعل المدارس الفكرية الأوروبية - من إشتراكية وقومية أساساً - قد أحدث أثره البالغ وسط الجاليات اليهودية في كل دولة أوروبية. فأنصار الإندماج منهم وجدوا في النظرية الإشتراكية، لاسيما الماركسية منها، حلاً مناسباً لمشكلة "يهوديتهم"، بينما نحا دعاة القومية باتجاه تميّز اليهود كقومية منفصلة لا بد لها من بناء دولتها.

ولئن كان تيودور هرتزل في مطلع نشاطه "إندماجياً" فإن أحداثاً عديدة - أبرزها قضية الضابط داريفوس الفرنسي - قد دفعت به نحو التوجّه لبناء "الدولة اليهودية"، دون أن يكون له إلترام جغرافي محدد بفلسطين أو غيرها كمكان لإقامتها، سواء في سيناء أو أوغندا أو غيرها. ولعل من الضروري التذكير بأن "مشروع الإستيطان" الصهيوني الفعلي في فلسطين كان قد بدأ قبيل الإنطلاق الرسمي للحركة الصهيونية في مؤتمر بال سويسرا في العام ١٨٩٧م. كما أنه أمرٌ جدير بالملاحظة أيضاً، أن الوجود اليهودي في فلسطين حتى تلك الفترة كان وجوداً محدوداً وضعيفاً من الناحية الديموجرافية الإقتصادية، ناهيك عن السياسة. بل إن أي مقارنة على سبيل المثال بين وضع "يهود فلسطين" في العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع "يهود" مصر أو العراق أو سوريا أو لبنان، يظهر كم كان ذلك الوجود هامشياً.

لم تنقُص فترة طويلة على إنتهاء مؤتمر بال، إلا وبدأ الإتصال بالباب العالي العثماني ، والبلات القيصرى الألماني ، ورجالات الحكم البريطاني بهدف تأمين موقع للوطن القومي اليهودي. وبما أن فلسطين لم تكن تلك المنطقة الوفيرة الغنى بالمصادر الطبيعية، فإن الدول الأوروبية لم تعتبر "الطلب" الصهيوني طموحاً غير مشروع لعدم تعارضه مع طموحاتهم الخاصة آنذاك. لكن مع إتضاح دور بريطانيا ومستقبلها في المنطقة، ركّزت الحركة الصهيونية، خاصة بعد إتفاقيات سايكس - بيكو ومراسلات السير هنري مكماهون مع

الشريف الحسين بن علي ، حيث أصبح من المؤكد وقوع فلسطين ضمن برائن "الأسد البريطاني" مع إنتهاء الحرب العالمية الأولى.

ومما لاشك فيه أن الجهد الصهيوني - جهد حايم وايزمان - قد أثمر تلك الأسطر القليلة التي بعث بها اللورد آرثر بلفور إلى النرى البريطاني اللورد روتشيلد، والتي تضمنت، بلهجة وصياغة دبلوماسية فضفاضة، وعداً بالنظر "بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" و "ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية - التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

إن حديث "الصياغات" التي إرتبطت بما أصبح يعرف بالصراع العربي - الصهيوني طويل ومتكرر. وهو إن دلّ على شيء فإنما يدل على الإستعداد الصهيوني العالي المتحفز دائماً للإستفادة من الصياغات الغامضة لصالحهم. وهنا نشير إلى أن أي حديث حول إتفاقيات "تسوية سلمية" يجب أن ينظر إليها من خلال هذا المنظور، ويجب ألا نتوهم أن أي صيغ غير واضحة أو غير محددة يمكن أن تفسر أو تطبق لغير صالحهم! وهنا نشير إلى أن أي حديث حول إتفاقيات "تسوية سلمية" يجب أن ينظر إليها من خلال هذا المنظور، ويجب ألا نتوهم أن أي صيغ غير واضحة أو غير محددة يمكن أن تفسر أو تطبق لغير صالحهم! ولذا فإن التفاوض الزائد بما سيكون من تأثيرات إيجابية للتسوية مثبت في غير مكانه.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الإتصالات والإتفاقيات والوعود التي أبرمت بين الحركة الصهيونية والدول الغربية، كانت دوماً وباستمرار، بمعزل عن أهل البلاد المعنية. ولا داعي للدخول هنا في مجمل تلك الصورة. وعندما إنكشفت أمور تلك الإتفاقيات للرأى العام العربى مع قيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م/، كان من الطبيعي أن يكون الموقف العربى رافضاً "المساومة" أو "التسوية" على حساب حقوقهم، خصوصاً وأن مقومات الموقف "اليهودي" ذاتياً وموضوعياً على الأرض العربية، لم تكن ذات شأن يذكر على مختلف الأصعدة.

ومع إدراك الأطراف الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا، لعدم "منطقية" هذه التسوية، أصبح الجدل وسيلة لكسب الوقت وتحقيق "أمر واقع" صهيوني تلو الآخر، وتصميم متزايد على تحقيق جوهر وعد بلفور - دون إلترام حقيقى بما يضمنه الوعد من "حقوق" للأخرين. ولما كانت الدولة المنتدبة على فلسطين هى بريطانيا، راحت المعارضة العربية تقارمها خصماً وحكماً. وكان هذا الموقف طبيعياً - بل منطقياً جداً - فى ظل الظروف

السائدة آنذاك. لذا فإن الحديث عن فرص ضائعة "للتسوية" خلال فترة الإنتداب البريطاني - سواء كانت مشاريع "دولة ثنائية القومية"، أو "مجلسا تشريعيا" مشتركا، أو نفسا للبلاد - لا يمكن النظر إليها بموضوعية بإسقاط مفاهيم الساعة على تلك "الفرص". وليس صحيحاً أن "تنبؤات" القلة النادرة لما ستؤول إليه أوضاع البلاد بعد فترة من الزمن، كان يمكن لها أن تلقى قبولا لدى الرأي العام حتى في غاب وجود "القيادة المنفذة" آنذاك والتي تم رميها بشتى التهم.

وفي ظل وضع عربي رسمي متفكك ومتنافس، كان من الصعب الوصول إلى "صيغة تسوية" فلسطينية مقبولة وقابلة للنحقيق مع بريطانيا من جهة والحركة الصهيونية من جهة ثانية. بل أن من ضمن ما عزز ذلك حرص بعض العرب على افضال أية فرصة لتسوية تاريخية طموحا منهم في الوصول إلى "إنقاذ ما يمكن إنقاذه" أو لتأمين "حصّة في ميراث" في نطاق الحديث عن "الواقعية" و "التسامح" و "عدم التطرف". إن هذا الطرح كان يمكن أن يكون مفهوماً ومن ثم مؤثرا لولا أن تاريخ العلاقات الرسمية العربية - العربية حتى منتصف الخمسينات لم تكن علاقات تضامن اخوى و "خوة"، وإنما علاقات "مصالح ذاتية" ضيقة في معظم الأحيان.

وإذا ما قلنا أنه كان من المستحيل الوصول إلى نسبوات "عقلانية" (Rational) في ظل أوضاع لا عقلانية طوال الفترة حتى منتصف الخمسينات، كان من المستحيل أيضا الوصول إلى "أية تسوية" حتى وقوع حرب حزيران / ١٩٦٧م. فالمبدأ العام للعلاقات العربية - العربية الذي تحدثنا عنه قبل قليل، بقى هو المبدأ السائد رسميا وشعبيا، في ظل عجز حقيقي عن البناء والإستعداد من موقع قوى على الأقل "تسوية" تصون جزءا كبيرا من الحقوق أو تحفظ قدرا واسعا من الكرامة!

لذا، كان "لا بد" من وقوع "الهزيمة" لتفرض إسرائيل واقعا جديدا تحاول من خلاله فرض "حل" يضمن لها التحكم الكامل بمصير الأمة من شرفها الى غربها ومن شمالها إلى جنوبها! ولما كان ذلك "الحل" قد وضع الأمة العربية في أعقد ظروف تاريخها حتى تلك اللحظة، فإن ذلك التطور لم يعد يترك الفرصة "للمتطرف" أو "الواقعي" أن يقبل حينذاك صيغة "تسوية" مقبولة. وقد تعزز هذا الواقع بعودة دخول الطرف الفلسطيني بدور فدائي مقاوم سواء كبر ذلك الدور أو صغر، "رفض" أو "قبل"؛ لقد كان من الضروري أن نشهد "إنتصارا" عربيا يرد الكرامة ويفتح باب "التسوية" مرحلة وراء أخرى، مروراً بمعارك "التحرير" وإنهاء بقمة بغداد "الرافضة" لإنفراد الرئيس السادات، وفمة "الصمود والتصدي" ولعل النقاش الذي دار وسط ساحة العمل الوطني الفلسطيني والمتمثل ببرنامج النقاط العشر، ومفاهيم "حتمية

التسوية"، أو "رجحان إحتتمالاتها" كانت البداية الطبيعية لتطورات المسار الفلسطيني الذى - رغم بدايات الإستعداد للإنخراط العملى فى مسيرة التسوية - كان لابد من تحجيم رسمى له من جهة، و "تينيس" شعبى يودى إلى القبول، ليس فقط بنصف الرغيف، بل بما "تستطيع الحفاظ عليه" أو "إنتزاعه" حتى ولو كان كسرة خبز أو مجرد...لقمة!

إن تاريخ محاولات "التسوية"، عربياً وفلسطينياً، ملئ بال نماذج والصور. ولن يفيدنا هنا التفصيل فى الحديث عن مشاريع التسويات التى طرحت والتى لم تطرح بدءاً من الخمسينات - وعلى كافة المستويات السياسية أو الإقتصادية - مروراً بمشروع بورقية، أو مشاريع الأمم المتحدة بمجملها، أو مشاريع "الكويكرز" أو غيرها من مشاريع قدمها هذا أو ذاك من رجالات ومتقنى فلسطين أو روجرز أو غيرهم، إنتهاء بمبادرة "عهد" أو "برجينف" ناهيك عن مشاريع "التسوية" الإسرائيلية المتعددة والتى تفاوتت فى جدتها بأعادة "كل شي" لإسرائيل.

لقد بدا جلياً أن تطورات ملحة باتت مطلوبة التحقيق بعد حرب /تشرين أول - أكتوبر/ ١٩٧٣م، وخاصة على ضوء إستخدام العرب "لنفطهم" كسلاح فى المعركة. لقد اعتبرت أمريكا والدول الصناعية كافة، أن ماجرى كان "طموحاً" عربياً غير مشروع من جهة، ورقماً سلبياً فى المجموع الإقتصادى من جهة ثانية. لذا، بات من الضرورى التخطيط ليصبح مجموع المكاسب العربية من إرتفاع أسعار النفط صفراً سياسياً من جهة، ورقماً سلبياً فى المجموع الإقتصادى من جهة ثانية. وهكذا، شهدنا الدول العربية - سواء الغنية بشرياً أو نفطياً - تعاني من محاولات تجفيف مواردها واحدة تلو الأخرى، لنقف أمام "ديون خارجية" يقع عبؤها حتى على الدول النفطية الغنية. هنا جاءت التسوية السياسية، مستفيدة من : إنقسام سياسى عربى ترسخ بقوة بعيد إحتلال الكويت، ومن "ديون" ترهق كاهل الأغنياء - ناهيك عن الفقراء - وبمستحقات سياسية مطلوبة فى ظل إنهيار منظومة إستراتيجية كانت حليفة للعرب - فكانت صورة فى منتهى السواد تلخصها جملة شكبير الشهيرة على لسان هاملت : "تكون أو لا تكون".

مما لا شك فيه أن الخيار الذى وضع فيه العرب ، من أدناهم إلى أقصاهم، لم يكن خياراً فى أساسه ونتائجه. بل كان فى حقيقته "تغليفاً سكريا (Sugar coating) للمرار فى أحد شقيه، ومرأ زعافاً فى شقه الآخر.

والسؤال الذى نحن أمامه : "ما هو تأثير التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى على مستقبل المنطقة"، سؤال رغم قساوة الوضع ومراراته - لا يتطلب "أحلام بقطعة" كما يفعل البعض ممن يحاولون تصوير "رحلة السمن والعسل" المقدمين عليها فى الشرق الأوسط، بل

يتطلب حرصاً على تجميع نقاط المطر الشحيح. نسد به ظما أبناء شعبنا حماية لهم من فناء داهم، مثلما يتطلب جهداً مضمناً ودؤوباً ومخلصاً في التمسك بحقوق لنا وللأجيال من بعدنا. ويكثر الحديث عن "مستقبل زاهر" للمنطقة! وهذا الأمر قد يكون صحيحاً! لكنه لن يكون من السهل، بل أقول سيكون من الصعب. نحقق الكثير المطلوب. وفي كل الأحوال لا بد من إكتناز أية إيجابية نلوح، وبجدية السلخاف وجهد النحل كما يقولون، لنجعل التأثيرات التسوية المتوقعة "أقل ضرراً علينا" وفق قاعدته "تفليس الخسائر" وليس - بالتاكيد - فاعدة "تعظيم المكاسب".

بعد هذا العرض المفصل نسبياً للعوامل والتطورات التي عاشها الصراع العربي - الصهيوني ، وخلفياته، وما ذكرناه من ملاحظات حول التسوية، نعود لتساعل : ماذا ستكون تأثيرات التسوية السلمية على مستقبل المنطقة؟ ولكي نعطي تصوراً موضوعياً لهذا السؤال، لابد من التسجيل أن هناك إحتمالين رئيسيين لمسيرة "التسوية" الراهنة، وفي الإحتمالين ننحمل إسرائيل ذاتها مسؤولية الخيار الذي تحدده. فهي إن اخذت طريق نضال "المنتصر" ونعنته وغروره وصلفه، فإن أثراً من الآثار "الإيجابية" التي سنتطرق لها على مختلف الأصعدة لن يرى فرصة الظهور. وإذا ما بقيت الدول العظمى أسيرة ابنزاز الموقف الصهيوني وتجاهل الحقوق الإنسانية والدينية للشعب العربي الفلسطيني في وطنه، فإن كل هذه الآثار لن ترى بداية لتحقيقها. إن على المجتمع الدولي مهمة كبرى وأساسية إذا ما أراد للتسوية السلمية أن تجد لنفسها نصيباً من النجاح. فإذا حصل ذلك نكون أمام "تسوية" تعطي بعضاً من الحقوق، وبالتالي فرصة من النجاح. وهنا لابد من التأكيد، على أنه ما لم يشعر الشعب الفلسطيني بأن الإحتلال الإسرائيلي قد إنزاح عن كاهله، فإن مجمل التسويات على المسارات العربية، مهما تحقق فعلاً ومهما اتسع بها "الغزل"، فإن كل ذلك يبقى عرضة للإنهيار أو الحمود.

إن تصورنا للتأثيرات الإيجابية التي يمكن أن تعيشها المنطقة في إختيار إسرائيل للخيار الثاني ، يندرج تحت مجموعة من العناوين الرئيسية لكل منها وضعه الخاص وبالذات من حيث شروط وسرعة تحقيقه. ولعل أبرز هذه العناوين :

أولاً : التأثيرات الاجتماعية والنفسية .

تخضع هذه التأثيرات لسلسلة طويلة من العوامل التاريخية والنفسية والدينية، التي تشكل بمجموعها عقبة كاداء أمام أية محاولة لإحداث تأثيرات إيجابية على صعيد الإنفتاح الإجتماعي ، أو التعايش أو التطبيع النفسي. وإن كنا نعطي إمكانية حدوث هذا التأثير فرصته فإننا نشدد على أن مثل ذلك لن يحدث خلال فترة زمنية قصيرة، وسيبقى محفوفاً بإمكانيات التراجع وردة الفعل. فميراث "الهوة" التي نتحدث عنها هنا ليس ميراث "حروب" عسكرية بين

ألمانيا وفرنسا أو بريطانيا وإسبانيا، كما أنها ليست ميراث حرب باردة. إنها "هوة" ناجمة عن ميراث اجبال متعاقبة وقرون من الزمن، اختلطت فيها العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، وبالتالي لا ننفع لمثل هذه التأثيرات البروز، ناهيك عن النجواز النهائي لها خلال فترة منظورة سريعا.

ثانيا : التأثيرات الاقتصادية .

يبدو ان التأثيرات الاقتصادية التي يتم التركيز عليها من قبل الجميع هي التي تأخذ القسط الاكبر من حجم الآثار المتوقعة. وهي ، كما شهدنا، باتت محور التركيز وبيت القصيد في مجمل التأثيرات المتوقعة. ولكي يكون لهذه الأخيرة وزنها المرجو، لا بد من الإسناد لبرنامج "مارشال" واسعا، يتم تطبيقه بنوازن يعطيه مصداقية تعزز عامل "المصلحة" على عوامل أخرى تشد بالاتجاه المعاكس. وهنا برز ما سيكون من تأثيرات نعطي لإسرائيل السيطرة الاقتصادية التي تسعى لها حيث ان "موارد" إسرائيل الإستثمارية - رغم إنفصاها القوي منذ ما يزيد عن عشر سنوات حلت - لن تكون بالأساس ذاتية، وإمكانية الإستثمارات العربية - في ضوء "الديون" التي تعاني منها الدول العربية والتي نظرنا إليها انفا - لن تكون كافية، على أهميتها، لتعطي إحتياجات المنطقة من مشاريع إقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والإتصالات، ناهيك عن كل البنى التحتية المطلوبة التي تعاني من غيابها أو ضعفها المنطقة عموما.

وعلى صعيد محدد لكنه ملحّ جدا، من الواضح أن موضوع "العمالة" سيكون إحدى المحطات البارزة! ومن الواضح أيضا أن إنعكاس الترتيبات الأمنية سيكون له الأثر الكبير في هذا المجال. لذا، نقول أن على المجتمع الدولي - إن أراد للتسوية نجاحا - أن يتحمل مسؤولياته كاملة في دعم "العملية السلمية" ونأمن متطلباتها. وهنا يجب ان نبقي في البال وضع الدول الصناعية - والعلاقات التنافسية بينها - وتأثير ذلك على مدى الوفاء بأية التزامات لأنفسهم بها.

ومن التأثيرات التي لا بد أن نتاقى عن هذا كله، أن سياسة عالمية لا بد أن تتبلور لإيجاد العلاقة الصحيحة في معادلة "الإنجاج" العالمي ونقص بذلك أسعار المواد الخام، وخصوصا النفط من جهة، والتصنيع لمختلف الإحتياجات الإنسانية من جهة ثانية، عندئذ نكون أمام وضع جديد لكل التأثيرات التي قد ننجم فرصتها الكاملة للنجاح.

ثالثاً : التأثيرات الأمنية والصكرية .

من المؤكد أن "التسوية" سيكون لها انعكاسات أمنية ضرورية لا سيما لفترة "التثبيت" إذا صح التعبير. وهى فى هذا النطاق تتطلب إمكانيات كبيرة جداً. فمن جهة أولى ، صحيح أن على رأس سلم أولويات التأثيرات الأمنية سيكون موضوع : الحد من الأعمال العدائية بين الأطراف كافة بحيث تتخفف احتمالات الصدام العسكرى إلى حدود غير مسبقة. ولكن، من جهة ثانية، فإن أحدا من المعنيين لن يقبل، ولفترة زمنية قد تطول، بأن يخفض من إنفاقه الأمنى أو العسكرى. بل على العكس من ذلك، إذ يتوقع المراقبون الجادون إرتفاع "ميزانيات الدفاع والأمن" عما هى عليه فى الوقت الراهن. ومما يعزز هذا التوقع أن احتياجات السلاح لدول المنطقة لم ولا ولن تحددها حقيقة الإحتياجات العسكرية والأمنية من جهة، وستبقى هذه الحاجة "ملحة" أمام الضغوط التى تمارسها صناعة السلاح وتجارته فى كل أنحاء العالم.

رابعاً : التأثيرات العلمية والثقافية .

صحيح أن إسرائيل تقف اليوم متقدمة على جيرانها العرب فى ميادين التربية والعلوم وبعض جوانب الثقافة. وهى بحكم تكوينها العلمى والثقافى جزء من الغرب الأوروبى. وهى من موقعها هذا كانت دائماً حافزاً للدول المحيطة لمحاولة اللحاق بها أو لمحاولة تضيق الفجوة معها. وهذا الحافز سيبقى ، حرباً أو سلماً، لا لأن التقدم العلمى والثقافى يتأثر بتحقيق أو عدم تحقيق التسوية، وإنما بطبيعة العصر وما نشهده من قفزات سريعة فى مجالات التطور الذى باتت أسرارها ملكاً للبشرية عامة بحكم المنجزات العلمية التى شهدناها عالمنا خلال العقود الأخيرة من هذا القرن العشرين. يبقى أن نقول أن من التأثيرات المتوقعة فى هذا المجال أن فرص الإحتكاك العلمى ستتوفر أكثر من السابق. وهذا تطور نرى فيه فائدة لمجمل دول المنطقة.

أما على الصعيد الثقافى ، فإن تأثيرات هامة سوف تحدث فى المنطقة، وهى تأثيرات يمكن تلمسها من واقع المعاشية "اليهودية - العربية" فى دولة إسرائيل من جهة والصفة الغربية وقطاع غزة من جهة ثانية. وهذه التأثيرات ستعزز بلا شك فهم كل أطراف الصراع بعضهم البعض بصورة أفضل مما كان فى السابق، لاسيما إذا ما جرى تحديد مفهوم ثم حسم معركة "التطبيع" وتحديد أبعادها، وتأثيراتها على مستقبل شعوب المنطقة.

ومن جانبنا، نقول أن ما اصطلح على تسميته "التطبيع" و ما اتخذته كثير من مثقفينا العرب من مواقف، يشكل بالأساس جزءاً من الموقف السياسى المستمر الراض للتسوية بصيغها الراهنة ومؤكداً التمسك بالموقف القومى التاريخى بكل أبعاده، وهو مرتبط بالموقف المعتدل لكن الراض لكل ما هو دون الشرعية الدولية. وغنى عن الذكر أن كل هذا مرتبط

مستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية

د. محمد ولد سيديا ولد خباز

عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط - موريتانيا.

لقد أصبح من المسلم به اليوم أن المفاوضات العربية الإسرائيلية التي بدأت منذ مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١م/ تتجه نحو ترجيح كفة أطروحة "السلام" بين العرب وإسرائيل. ويتم ذلك في إطار تفاعل واضح بين معطيات البيئة الدولية والإقليمية وبين الظروف الذاتية لأطراف النزاع. غير أن ما يشغل المهتمين بهذه المفاوضات فعلا هو مستقبل العلاقات بين أطراف تتصارع على الوجود منذ قرابة مائة عام، مع كل ما ينتج عن ذلك من تعقيدات نفسية وثقافية وإجتماعية وأمنية. وهذا بالضبط هو ما دفع برعاة المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى عقد مفاوضات متعددة الأطراف ترمى إلى الاتفاق على تعاون إقليمي في مجالات عدة^١ وذلك إلى جانب المسارات الثنائية للمفاوضات. والواقع أن إلتماس تصور ما عن مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية في هذه النقطة النوعية من الصراع إلى التعاون يواجه صعوبات عدة بفعل مظاهر النقص العديدة التي لا تزال تواجه مسيرة السلام، كما أن التصور حول العلاقات العربية الإسرائيلية كعلاقات صراعية لا يمكن حلها سلمياً أصبح إلى حد ما فكرة تنتمي إلى الماضي وفيه من تجاوز الواقع والقفز عليه الكثير. وبالنظر إلى أن عرض الأستاذ هاني الحوراني سيركز في الغالب على مختلف هذه التحفظات والتحديات فإنني سأقتصر في هذا العرض على فرضية أساسية هي إكمال مسيرة السلام على نحو يرجح كفة التعاون والترتيبات الإقليمية، وهو ما يطرح المنطقة فعلا أمام أسئلة كبيرة وخيارات متعددة.

وسينصب هذا العرض على التصورات التي تحاول أن تفرضها الآلية الحالية للنظام الدولي المطبقة على المنطقة والتي تركز على الترتيبات السياسية والأمنية أولاً والترتيبات الاقتصادية ثانياً، وفي نقطة ثالثة أعطى تصوراً عن مستقبل التفاعل العربي مع هذه الآليات.

١ - مستقبل العلاقات من خلال نظام الأمن الإقليمي الجديد :

يقوم هذا التصور على أساس إدماج العلاقات العربية الإسرائيلية في الفكرة التقليدية عن الشرق الأوسط كدائرة إقليمية في الفكر الإستراتيجي الغربي تفرض نفسها اليوم كإعكاس للنظام الدولي الجديد في المنطقة الواقعة بين جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا التي تحتوي

^١ محمد زكريا إسماعيل : النظام العربي والنظام الشرق أوسطى مجلة المستقبل العربي ص ٩/ عدد

١٩٩٦/-/١٩٩٥م.

على أكبر إحتياطي إستراتيجي من مخزون النفط وتتوسط العالم محاذية أوروبا والمحيط الهندي بإمكانياتها الحضارية والتنمية والسكانية التي تجعلها من أكثر مناطق الجنوب قابلية للنمو.

ويقوم النظام الإقليمي المرجح إقامته إذا ما استمر التحكم الأمريكي في تطور علاقات بلدان المنطقة، وفي ضوء إنشغالات مؤتمر صابعي السلام المنعقد بـ " شرم الشيخ " في /١٣/ مارس /١٩٩٦م/ على ثلاث معادلات أساسية، الأولى ذات طابع إقليمي ، والثانية خاصة بالأوضاع الداخلية في كل دولة، والثالثة إقليمية عربية خاصة.

لقد حددت الولايات المتحدة ثلاثة أهداف أساسية في الشرق الأوسط بعد الحرب

الباردة:

أولاً : السيطرة على مخزون النفط ومنابعه وطرق إمداده ووصوله.

ثانياً : إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي.

ثالثاً : إعادة تأهيل إسرائيل مع المحافظة على تفوق رادعها العسكري.

وعلى أساس هذه المبادئ الثلاثة وتلك المحاولات والمطالب المعبر عنها من طرف بلدان المنطقة، سيتم بناء النظام الإقليمي الجديد المكلف بالمحافظة على إستقرار أمنى وسياسى مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن الواضح طبعاً أن هذا التصور مستمد من مخلفات حرب الخليج الثانية ومسار التسوية بين العرب وإسرائيل.

ويمكن إلتماس أركان النظام الإقليمي الجديد في النقاط التالية :

أولاً : إيجاد حلف شرق أوسطى جديد شبيها بحلف الناتو يضم الأقطار العربية وإسرائيل كعضو طبعى ، وتكون الولايات المتحدة هي الشريك الأكبر فيه.

ثانياً : السيطرة على النزاعات الإقليمية ومخلفات النزاع العربى الإسرائيلى بالذات.

ثالثاً : خلق اعتماد متبادل بين الأقطار العربية وإسرائيل وتكامل عضوى يصعب الفكك منه من خلال الشراكة في مجالات كالتجارة والطاقة والمياه مع إعطاء المياه أهمية خاصة بوصفها أحد مصادر نزاعات وحروب المستقبل.

رابعاً : السيطرة على التسليح ونزع أسلحة الدمار الشامل عن طريق أجهزة دولية مختصة.

خامساً : رادع عسكرى يتألف من ثلاثة أركان :

١- القوة العسكرية الإسرائيلية التي لا تستخدم إلا في حالات الضرورة القصوى
وكعامل رادع وتوازن في العلاقات بين الدول بما فيها الأقطار والمحاوير العربية.

٢- الإحتفاظ بنظام الجامعة العربية كإطار للعلاقات السياسية العربية والإستناد على الأمم المتحدة كإطار لمعالجة قضايا المنطقة.

٣- التواجد النوعى الأمريكى فى منطقة الخليج.

سادساً : إرساء توازن قوى إقليمي يشكّل ردعاً متبادلاً.

سابعاً : بناء نظام عربى خاص ضمن هذا النظام الإقليمي ، ويمكن إعتبار الدول الثمانية الموقعة على إعلان دمشق نواة لهذا النظام العربى ، وتنبع الترتيبات الأمنية فى هذا النظام من المنطقة العربية، وتتسم بطابع دفاعى ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية :

١- سيطرة النظام السياسى المستند على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية الإقتصادية.

٢- الإحتفاظ بنظام الجامعة العربية كإطار للعلاقات السياسية العربية والإستناد على الأمم المتحدة كإطار لمعالجة قضايا المنطقة.

٣- بناء قوة سلام عربية ونظام أمنى خاص بمنطقة الخليج العربى.

ويبقى بعد كل هذا أن يتم الحفاظ على المعادلات الداخلية الخاصة بكل دولة على نحو يؤمن بقاءها كجزء من كل، وهى معادلات تدخل، على أهميتها فى نطاق التفاصيل المتعلقة بالديمقراطية والحقوق السياسية والإقتصادية والثقافية.

ويجب فى كل الحالات أن تؤدى هذه الترتيبات إلى " إنكسار " المشروعين العربى والصهيونى معاً^{٢٢}، أو على نحو يعطى مضموناً لهذين المشروعين^{٢٣}.

٢ - مستقبل العلاقات من خلال نظام السوق الشرق أوسطية :

يحظى التصور حول السوق الشرق أوسطية باهتمام بالغ هذه الأيام، ويحلو لبعض الباحثين العودة إلى الجذور التاريخية لهذا المفهوم بهدف تحديد تلك الشروط الموضوعية والذاتية التى أمكن على ضوئها فى السابق إستبعاده ودراسة مدى مغايرة تلك الشروط للظروف الراهنة.

يعيد رغيد الصلح فكرة السوق الشرق أوسطية إلى مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل عندما يتحول الشرق الأوسط فى اليوتوبيا الصهيونية إلى منطقة يخيم عليها السلام

^{٢٢} عبد الله السيد بن إياه : المستقبل العربى ، م.د.و.ع، عدد ٢/١٩٩٥م، ص ٤١/.

^{٢٣} يعلق جيل كيبيل على التسوية فى الشرق الأوسط : (إن إنطلاق مسار التسوية، مهما كانت عواقبه ونتائجها قد أعلن عن نهاية فكرة " العربية " من حيث هى نظام إيديولوجى ونمط تعبوى للمجتمعات. على الرغم من أن هذه الفكرة استطاعت لأكثر من قرن أن تواجه ثلاثة وضعيات متميزة : الهيمنة العثمانية والإستعمار الأوروبى والصهيونى الإسرائيلى).

وبسيط على التعيش والوئام، وحيث تجتمع التروات العربية الواسعة، مع التركيز الاستثنائي للقوة العقبلة التي يملكها الصهاينة، ومن ثم تتج عن ذلك جنة الرفاه على الارض^{٦٠}.

ويرجع الدكتور محمود عبد الفضيل^{٦١} هذا المفهوم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حينما تآرجح مفهوم النظام الإقليمي للشرق الأوسط بين تصورين :

- تصور عربي يؤكد على نظام اقليمي يرتبط بعملية النهوض القومي والوحدة العربية.

- وتصور اخر يدعو إلى قيام نظام اقليمي شرق أوسطى يربط المنطقة بقيادة الغرب أثناء الحرب الباردة. وكان من اهم الامثلة على ذلك قيام احلاف مرتبطة بالغرب، وعلان مناربع عربية عديدة كمسروع انزياور الذي دعا إلى ملء الفراغ في الشرق الاوسط.

والواقع أن الظروف العربية في فترة الخمسينات رجحت الشرق أوسطية، إلا أنها تلتقي كلها عند نقطة واحدة، وهي إعتبار الشرق أوسطية مسروعا بديلا للمسروع الإقليمي العربي الذي بدأ ينأى منذ حرب الخليج الثانية، وتقدم مسيرة السلام، والموقع الذي احتلته الهواجس الاقتصادية في الترتيبات الحالية والمستقبلية. وقد أكدت تجربة السوق الأوروبية المشتركة ما يمكن ان تلعبه المبادلات التجارية في توحيد الشعوب وتعميق عوامل التجانس بينها، وخلق أنماط من الإعتماد المتبادل ونسيج من المصالح المشتركة.

وقد شهد العقد الاحبر تداول العديد من مناربع الاراء حول إقتصاديات السلام بين العرب وإسرائيل. وكانت إسرائيل سبابة دائما ل طرح تصوراتها ورائها، ومن أمثلة الدراسات الإسرائيلية حول هذا الموضوع تلك التي قدمها الإقتصادي الإسرائيلي " بن شاحار " لمؤتمر عقد في جامعة تل أبيب في الثمانينات. وقد أكدت هذه الدراسة على أهمية الإعتبارات الاقتصادية في بناء السلام مثيرة نقاظا هامة كاتكالية المياه والحرب والمكاسب الاقتصادية كنعويض عن التنازلات السياسية. كما قدمت الدراسة صورة متفائلة للمكاسب الاقتصادية الهامة التي ستجنيها إسرائيل من قيام السلم مع العرب، وحفلت على الخصوص باقتراحات عديدة لمشاريع تعاون إقليمي مثل الدعوة إلى من إسرائيل بمياه النيل الرخيصة واقامة خط

^{٦٠} راجع السوق الشرق أوسطية : وثائق فلسطينيه، ص ٦.

^{٦١} محمود عبد الفضيل : السياسة والفكر العربي بين الواقعية والموضوعية والمستقبل العربي ، العدد

للغاز الطبيعي لتغذية المنشآت الصناعية- في جنوب إسرائيل، وإعادة تشغيل خط البترول السعودي إلى حيفا بدلاً من صيدا ومعاينة منتجات الصناعة الإسرائيلية بالصناعات التقليدية المصرية والمنتجات الزراعية السورية.

وقد نشر " معهد الشرق الأوسط " النابع لحامعة هارفارد دراسة بعنوان " ضمان السلام في الشرق الأوسط : مشروع انتقالى "٦٠، وذلك في / يونيو/ ١٩٩٣م، قبل توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي. وقد أعدت هذه الدراسة من طرف /٣٦/ خبيراً وأستاذاً من فلسطين والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة. وقد صرح جوزيف كالفينو الذى أشرف على هذه الدراسة أنها لقيت ترحيباً وفبولاً من طرف بيريز والأمبر الحسن، بحيث أثرت بوضوح على الاتفاق الأردني الإسرائيلي فيما بعد"٦١. وهو مالم يحف من خلال كتاب بيريز " الشرق الأوسط الجديد "، حيث يقول : " هدفنا النهائي هو خلق اسره اقليمية من الأمم ذات سوف مشتركة وهيئات مركبة مختارة على غرار الجماعة الأوروبية"٦٢.

وتتطلب دراسة معهد الشرق الأوسط من ثلاثة إفتراضات :

أولاً: ان تعطى معاهدات السلام للفلسطينيين السيادة الاقتصادية وإمكانية قيام سلطات مالية ونقدية لمراقبة السوق الفلسطينية.

ثانياً : ان تتجه اقتصاديات إسرائيل والأردن وفلسطين نحو التجارة الحرة.

ثالثاً : قيام مشروعات افئبية لنطوبر الإقتصادات الثلاثة نحو الاندماج.

وترى الدراسة ان نمو التجارة الحرة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يمكن أن يتحقق في فترة قصيرة جداً، ولكنه سيكون ابطاً بين الأراضي الفلسطينية والأردن، وأكثر ببطءاً بين إسرائيل والأردن. ونظراً لضيق الأسواق الداخلية الثلاثة فستحتاج إلى أن تتجه للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وأن تتوسع منطقة التجارة الحرة بسرعة لكي تشمل الجوار الجغرافي المباشر لإسرائيل ومصر وسورية ولبنان، ومن ثم الشرق الأوسط بأسره. وقد اقترح واضعو الدراسة إنشاء بنك اقليمي باسم بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية. وقد نوقشت مختلف هذه الافكار في القمتين الإقتصاديتين للشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقدتين

٦٠ صحيفه الشرق الأوسط بتاريخ /١٠/٩/١٩٩٣م، صادره بلندن /١٩٩٣م.

٦١ عبد الله السيد ولد أباه : مرجع سابق ص /٤٣/.

٦٢ بيريز : الشرق الأوسط الجديد، ص /٦٢/.

بالدار البيضاء /١٩٩٤م/ وعمان /١٩٩٥م/". وإلى جانب التصورين الإسرائيلي والأمريكي لنظام رأس الشهر الإقتصادي الشرق أوسطى كإطار للعلاقات المستقبلية بين العرب وإسرائيل، طرحت المجموعة الأوروبية تصورها من خلال دراسات أعدتها المفوضية الأوروبية لعل أهمها وثيقة بروكسل الصادرة في فبراير /١٩٩٢م/. وتقرح هذه الوثيقة إقامة إقتصاد ثلاثي بين الأردن والكيان الفلسطيني وإسرائيل ولبنان والأردن والكيان الفلسطيني وإسرائيل، وإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الأردن والكيان الفلسطيني وإسرائيل وسوريا في حدود عام /٢٠١٠م/ بإرتباط مع دول شمال الأبيض المتوسط، وإنشاء " سلطة مياه نهر الأردن " كسلطة مشتركة بين سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل من أجل الإستغلال المشترك لمصادر المياه. وقد حظيت هذه المواضيع بعناية فائقة خلال ندوة برشلونة الأورو - متوسطة التي عقدت يومي /٢٧ - ٢٨/ نوفمبر /١٩٩٥م/، وتميزت رؤية برشلونة بالنظر إلى جنوبى وشرقى المتوسط كفضاء واحد يضم البلدان العربية وإسرائيل وتركيا.

ونلاحظ من خلال إستعراضنا لهذه التصورات أن إسرائيل قد ركزت خلال كافة مباحثات السلام بينها وبين الأطراف العربية على الجانب الإقتصادي حتى تبدو وكأنها تريد القفز على المباحثات السياسية وصولاً إلى الجانب الإقتصادي والذي تعتبره الأهم حيث سيخرج الإسرائيليون من أزماتهم المتلاحقة.

إن العديد من زعماء الأحزاب السياسية والمسؤولين الإسرائيليين "٩٩" أجمعوا على أن السلام مع العرب يوصلهم إلى أهدافهم التي لم تستطع الحرب إيصالهم إليها. كما أن إقامة

"٩٩" لم تلق هاتان القمتان ترحيباً في الأوساط الأوروبية التي كانت تروج لمشروعاتها المتوسطة. راجع محمد زكريا إسماعيل : النظام العربى والنظام الشرق أوسطى المستقبل العربى. العدد : /١٩٩٦. ص /١٤/ و /١٥/ - /١٩٩٥م/.

"١٠٠" ظهرت دراسات عديدة في إسرائيل تهىء لقيام شرق أوسط إقتصادى ، من هذه الدراسات الشرق الأوسط عام /٢٠٠٠/ التي صدرت عن رابطة السلام في تل أبيب عام /١٩٧٠م/، ودراسة هورفيتز للسلام /١٩٧٢م/ حول الأوضاع الإقتصادية في إسرائيل والعالم العربى في السبعينات ودراسة معهد فان لير في القدس /١٩٧٨م/ بعنوان عندما يأتى السلام الإحتمالات والمخاطر ومشروع مارشال الخاص بشمعون بيريز ثم كتابه الشرق الأوسط الجديد. وتدعو كل هذه الدراسات إلى إقامة نظام شرق أوسطى بديل للنظام العربى يدخل في الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية العربية ويتجاهل الطابع القومى الذى يميز العلاقات بين مختلف الأقطار العربية المنضوية في الجامعة العربية.

تعاون إقتصادي من خلال دخول إسرائيل إلى أسواق الشرق الأوسط هي المسألة الجوهرية لتعزيز مسارات السلام وإقامة علاقات دائمة من وجهة النظر الإسرائيلية.

ولكن لماذا الدعوة إلى هذه السوق الشرق أوسطية والتي يحددها في المنطقة العربية والإسلامية ^{١١١} التي تمتلك فعلاً مقومات التكامل منذ زمن بعيد وقد بذلت جهود كثيرة لتحقيق ذلك سواء من قبل جامعة الدول العربية أو الدول الإسلامية ولم يتحقق ذلك بسبب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؟. لماذا الدعوة إلى سوق شرق أوسطية في الوقت الذي لم تتحقق السوق العربية المشتركة والسوق الإسلامية المشتركة؟ يتصور شمعون بيريز أنه ستكون هناك شراكة تقوم على رأس المال النفطي في مقابل الوسائل والخبرة الإسرائيلية.

ويؤكد على " أنه يمكن إنشاء صندوق كبير لتطوير المنطقة، فإذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل لأغراض تطوير المنطقة فستتوافر في هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً ولن يكون لزيادة دولار واحد على سعر برميل النفط أي أثر في إقتصاد الدول المنتجة أو المستهلكة. ولن تجد إسرائيل نفسها في حالة كهذه في موقع متلقى المساعدة بل في جانب مقدم المساعدة سواء في الوسائل أو الخبرات ^{١١٢}. ويقدم بيريز مشروعه مقتنعاً بأن ما لم يتم تحقيقه بالحرب والقوة العسكرية قابل للتحقيق اليوم عن طريق السلام والوسائل الإقتصادية ويقوم تصوره كما رأينا سابقاً على أساس التنظيم الإقليمي لخلق جماعة ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة تعتمد على أربع ركائز هي الاستقرار السياسي والإقتصادي والأمن القومي والديمقراطية.

لقد أجمعت التقارير ^{١١٣} التي تناولت السوق الشرق أوسطية على أن تحقيق هذه السوق

يتم :

بإقامة تعاون إقتصادي إقليمي ومنطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي. وأبرز مخاطر هذه المرحلة، هي أنها ستؤدي إلى دمج الإقتصاد الفلسطيني الوليد في الإقتصاد

^{١١١} لقد قال إيبان وزير الخارجية سابقاً " إن إسرائيل ترغب أن تكون علاقاتها بالدول العربية كعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأمريكا اللاتينية ". أما إيجال ألون فكان يأمل بالتعاون الإقتصادي بين إسرائيل وجاراتها قبل إحلال السلام الدائم، راجع بهذا الخصوص حسين أبو النمل : بحوث في الإقتصاد الإسرائيلي مركز دراسات الوحدة العربية.

^{١١٢} شمعون بيريز : عصر جديد لا يطبق المتخلفين ولا يغفر للجهلة في ملاذا بعد عاصمة الخليج : رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ص ١٠٩.

^{١١٣} راجع نيفين عبد الخالق مصطفى ، المشروع الشرق أوسطي ، المستقبل العربي ، العدد ١٩٣/٣/١٩٩٥م، ص ١٥/ وما بعدها.

الإسرائيلي بحيث يكون الإقتصاد الفلسطيني إقتصاداً خدماً يعيش على فرص العمل في الإقتصاد الإسرائيلي في مجالات التجارة والنقل والمواصلات والصناعة^{١٦٦} وفي مرحلة ثانية يتم توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن بالإضافة إلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وقد مهد لهذه المرحلة بالقرار الذي أُتخذ من قبل دول مجلس التعاون بإنهاء المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، وكذلك بالمعاهدة الأردنية الإسرائيلية. أما مخاطر هذه المرحلة فهي تتمثل في أن إسرائيل وحدها ستكون المستفيد الأساسي منها نظراً لحجم إقتصادها وتطوره ونظراً لدخل الفرد الإسرائيلي الذي يبلغ تسعة أضعاف مثيله في الأردن ومنطقة الحكم الذاتي كما سيضرر بالإقتصاد الأردني والإقتصاد الفلسطيني ويحول السوق في كل منهما إلى سوق للسلع الإسرائيلية.

أما المرحلة الثالثة فستتضم فيها بقية بلدان المشرق العربي، حيث يقام منطقة للتبادل بين بلدانها وإسرائيل، وقد حدد الترتيب الزمني لحدوثها حوالي العام /٢٠١٠م/ ومن المتصور إقامة تبادل حر بينها وبين دول أوروبا وغالبية دول البحر المتوسط في مرحلة لاحقة.

ومن أهم مخاطر هذه المرحلة أنها تقيم مشاريع تتجاهل الطابع القومي الذي يميز العلاقات بين مختلف الأقطار العربية المنضوية في منظومة جامعة الدول العربية، أي إنهاء كل مشروع نهضوي عربي بحيث تنضوي الأقطار العربية في منظومات جديدة تكون الهيمنة فيها لدول غير عربية وتذوب الهوية العربية.

فالمغرب العربي ينضم إلى الفضاء المتوسطي ويدخل في علاقات تعاونية مع السوق الأوروبية والمشرق العربي الذي يضم مصر وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان وتركيا وإسرائيل يخضع للسيطرة الإسرائيلية الأمريكية في إطار منطقة للتبادل التجاري الحر بينما تبقى بلدان مجلس التعاون الخليجي في تجمع خاص بها خاضع للسيطرة الأمريكية. ومن شأن كل هذه المراحل أن تهدد الاقصادات العربية في المشرق والمغرب، وتقضي على البيئة التكاملية للإقتصاد العربي، كما أن من شأنها أن تجعل من إسرائيل مركز النشاط المالي والتطوري والتسويقي للشركات الدولية في إطار السوق الشرق أوسطية الجديدة وستستفيد إسرائيل من السوق العربية الواسعة لترويج منتجاتها، وزيادة صادراتها ولن يستفيد العرب من السوق الإسرائيلية نظراً إلى أنها سوق ضيقة ومشبعة، ولكن إلى أي مدى تشارك البلدان العربية في صياغة المستقبل ؟

^{١٦٦} نفس المرجع، ص ١٦/.

٣ - التفاعل العربى مع هذه الآليات :

إنه لمما يثير القلق أنه، وبالرغم من إشتراك العديد من الحكومات العربية فى مسارات التسوية منذ مؤتمر مدريد حتى الآن، إلا أن الإستعداد العربى لمواجهة التطورات التى تفرض على المنطقة كان هزىلاً فضلاً عن افتقاده التنسيق أو التصور المشترك على الرغم من أنه كان واضحاً منذ مؤتمر مدريد أن هناك خمس قضايا على الأقل تشكل ملامح المشروع الشرق أوسطى، وهى التى تتعلق بالتعاون الإقتصادى والتنمية والأمن الإقليمى والحد من التسلح والموارد المائية وشؤون البيئة واللاجئين. ولا يوجد حتى الآن أى تصور عربى مشترك يكون شاملاً يعرض رؤية عربية منسقة بخصوص القضايا السابقة.

وهكذا نلاحظ أن المواقف العربية تنقسم بين منغائل ومتنائم، إلا أنها كلها تنطلق من رد الفعل، وعدم الفهم لفروع المشروع، وعدم وضوح أهدافه، وعدم الاتفاق بشأنها، بعكس المشروع الشرق أوسطى الذى يريد أن يعملها ويجعلها مركز الدائرة الشرق أوسطية^{١٥٥}.
إن وجود تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل وإقامة علاقات إقتصادية وترتيبات أمنية لا يعنى بشكل من الأشكال إنتهاء الصراع أو حنى الجانب الأهم منه لأن مشاريع السلام لا تنهى أسباب الصراع.

إن فى الصراع العربى الإسرائيلى جوانب لا تسويها الإتفاقيات ولا حلول وسط. فالصراع الثقافى الحضارى لا يمكن تسويته بصفة شاملة وعادلة، وحنى الصراع الإقتصادى وصراع المكانة والزعامة فى المنطقة لأن هذه الصراعات، وكما بقول المفكر فؤاد مطر، " لا تسويها إتفاقيات أو تسويات تتم فى إطار مفهوم الشرعية الدولية أكثر مفاهيم العصر تشوهاً وتناقضاً وأشدّها إستخفافاً بالعقل العربى وبالحكومات العربية^{١٥٦}. كما أن مايسميه فؤاد مطر بعملية "تسكين" إسرائيل التى اغنصبت الأراضى العربية وإضفاء الشرعية عليه عن طريق الإتفاقيات الثانية غير المتكافئة التى تتم تحت الضغوط وفى المؤتمرات الإقتصادية الدولية " وتهميش " العرب أصحاب الحق الأصليين سيخلق تناقضاً يجعل من الصعب على المرشحين للتهميش قبول "تهميشهم" بدون مقاومة. وسيؤكد عن ذلك ما أطلق عليه نفس المفكر

^{١٥٥} فؤاد مطر ندوة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيرها على الوطن العربى المنعقدة فى القاهرة / ٢٢ - ٢٦ / دجنبر / ١٩٩٥م.

^{١٥٦} برهان غليون : إتفاق غزة أريحا وأفاق الصراع العربى الإسرائيلى ، مجلة الوحدة، السنة العاشرة، العدد / ١٠٦ / ١٩٩٥م

"العنف المتناثر" غير المنظم والذي لا تحكمه أو تضبطه التسويات الأمنية والذي قد يكون نشاطاً مكملاً للنظام الأمني، أى أن أحد الأطراف يجد مصلحته فى إثارتة بغرض إستعجال أو توسيع أو إبطاء التسويات، وقد يكون هذا "العنف المتناثر" رد فعل مضاداً للتسويات الأمنية ويهدف إلى تخريبها، وهذا العنف يتولد عن عوامل إجتماعية ونفسية متعددة لم تعالجها إتفاقيات السلام والتي منها على سبيل المثال : مشكل الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، ومشكلة الشتات اليهودى والشتات الفلسطينى ، ومشكلة "تدين" الصراع العربى الإسرائيلى ، وظهور صحوة دينية أصولية لا تقتصر على الإسلام والمسيحية، وإنما تشمل كذلك اليهودية، وسوف تتصاعد هذه الصحوة ومن المنتظر أن تؤدى إلى المزيد من العنف، ومن جهة أخرى سيظل التنافس بين الأنظمة العربية ونخبها قائماً، وسيظل الشعور الجماعى العربى ، والحنين لنظام عربى فعال، ومن ورائه النزوع إلى الوحدة وإحياء الهوية السياسية العربية يضغط على الأنظمة وعلى السلام الأمريكى الإسرائيلى باستمرار.

وستكون التسوية مجرد غطاء لاستمرار الصراع العربى الإسرائيلى بوسائل أخرى. وسيقتل هذا الصراع من مستوى المواجهة العسكرية التى أصبحت فوق طاقة الطرفين إلى مستوى النزاع الإقتصادى والإجتماعى والثقافى ، ولن يتحقق السلام إلا إذا أمكن الوصول إلى ميزان قوى يجعل التسوية تأخذ فى الاعتبار المصالح الإستراتيجية والحيوية الكبرى لجميع الأطراف^{١٧}. ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا طرأ تغيير جوهري على نظام المجتمع العربى من خلال إستراتيجية تنطلق من :

- العمل على بلورة رؤية عربية واضحة للتطورات الجديدة، والعمل على التعاون والإتحاد فى إطار السلام والإنتفاخ.
- وتعميق سياسات التعاون والتبادل بين الأقطار العربية، ومقاومة نزوع الحكومات إلى الإنعزال ووضع الحواجز فيما بينها، نتيجة للتأثير الخارجى^{١٨}.
- الإستفادة من الفرص والثغرات التى يمكن أن تفرزها عملية التسوية الراهنة من أجل تعديل النظام القائم إلى ما هو أكثر إيجابية.

^{١٧} برهان غليون نفس المرجع ص ١٧/.

^{١٨}

التسوية السلمية ومستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي

الأستاذ/ هاني الحوراني

رئيس مركز الأردن الجديد للدراسات.

مقدمة :

شكل الصراع العربي - الإسرائيلي محندا رئيسيا لمسار الوطن العربي في معظم عقود القرن الحالي، ولقد طبع هذا الصراع أوضاع الوطن العربي ببصماته البارزة، بحيث يصعب تصور معالم الواقع العربي بمعزل عن مجرى هذا الصراع. فمنذ انحسار الهيمنة العثمانية عن بلدان المشرق العربي مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ظهرت إلى الوجود المشكلة الفلسطينية، التي شغلت مساحة هامة من أحداث المنطقة في النصف الأول من القرن الحالي، ثم تلاها تعريب واسع النطاق للصراع الفلسطيني جراء انفجار سلسلة من الحروب العربية - الإسرائيلية في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣. ومنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ استعاد البعد الفلسطيني في هذا الصراع زخمه بصورة مطردة، جراء تبلور حركة المقاومة الفلسطينية مباشرة ونشاطها العسكري الواسع ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وازدياد الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ولاحقا الاعتراف الأمريكي والإسرائيلي بالمنظمة طرفا في تسوية الصراع في الشرق الأوسط.

وخلال السنوات الأربع الأخيرة، أي منذ افتتاح أعمال مؤتمر مدريد للسلام، في شتاء ١٩٩١، انطلقت لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي دينامية مستمرة وشاملة للحل السلمي. وخلافا لمناسبات سابقة، ولا سيما مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط الذي انعقد في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، بمشاركة مصر والأردن وإسرائيل ورعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فإن مؤتمر مدريد انعقد بمشاركة جميع الأطراف الإقليمية للنزاع بما فيها م.ت.ف ولبنان. ولم تقاطع سورية المؤتمر، كما حصل في مؤتمر جنيف ١٩٧٣. وحظيت العملية التي انطلقت من مدريد بمظلة دولية واسعة، حيث شاركت في ذلك المؤتمر المجموعة الأوروبية، فضلا عن الراعيين الأمريكي والروسي. وفضلا عن ذلك

فقد دعيّت الدول العربية الأخرى، ولا سيما دول الخليج العربي إلى مساندة المؤتمر وإلى المشاركة في أعمال مساراته اللاحقة.

وهكذا فإنه، ولأول مرة تتطوّر عملية التسوية السلمية بقوة وزخم مستمرين، رغم التعقيدات الحادة التي مرت بها سواء في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي أو الجمود والتقطع الذي شهدته المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. ولقد ساعد على الحفاظ على قوة اندفاع "عملية السلام" اقتناع الأطراف المتنازعة بعدم وجود بديل للتفاوض السياسي. وبدور للمراقب أن التسوية السلمية الجارية غير قابلة للارتداد أو العودة إلى الحلف، وإنها قد حققت اختراقاً جوهرياً على المستويين الفكري والاستراتيجي، نجاء تكريس التفاوض والأساليب السياسية والدبلوماسية كأداة للحل بدلاً من الحرب وأعمال العنف العسكري في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

لقد ظهر جلياً، خاصة خلال العامين الأخيرين، أن عملية التسوية السلمية قد حققت عدة اختراقات فعلية سوف تترك بصماتها الجلية على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي. بل وعلى أوضاع الوطن العربي برمته. فقد وقعت م. ت. ف. وإسرائيل بعد أشهر من المفاوضات السرية اتفاق أوصلو في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. ثم عادت لتوقيع الاتفاقية الثنائية الثانية في طابا عام ١٩٩٥. كما انضم الأردن وقام بتوقيع اتفاقية الأجندة في واشنطن في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. ولم يلبث أن أبرم معاهدة سلام مع إسرائيل، وقعت في احتفال كبير في وادي عربة، ومرت هذه المعاهدة بجميع مراحل إقرارها بمصادفة البرلمان الأردني عليها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، ورغم الانتقادات التي أبدتها سوريا وأطراف عربية وفلسطينية معارضة على الاتفاقية الفلسطينية والمعاهدة الأردنية، فقد عادت المفاوضات على المسارين السوري واللبناني مع إسرائيل، على قاعدة الالتزام السوري المعلن باختيار السلام كاستراتيجية وسعيها للتوصل إلى تسوية تقوم على معادلة "السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل". ومع احتمال دخول المفاوضات العربية - الإسرائيلية في لحظات جمود أو تأثرها بالتوتر الناجم عن عمليات العنف المتبادلة (عمليات "حماس"، حزب الله من ناحية، وعمليات إسرائيل الانتقامية واسعة النطاق من الناحية الأخرى)، فإنه يبدو وكأن التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي سوف تمضي قدماً، وسوف تترك أثارها القوية على خارطة الوطن العربي. وعلى هيكمل علاقاته الداخلية، ومع دول الإقليم الأخرى، بما فيها إسرائيل. كما أن هذه العملية تبدو وكأنها نقطة تحول في علاقات الإقليم مع مختلف الكتل الدولية.

لكن فى المقابل تتحدى هذا السيناريو المتفائل صورة أخرى مثيرة باحتمالاتها المختلفة، بما فى ذلك احتمالات عكس الاتجاه العام للمسار السلمى الحالى، أو فى الحد الأدنى خفض زخمه، وتجميد تقدمه. فالمفاوضات التى كانت جارية مع سوريا ولبنان قد جمدت مؤخرًا بطلب من إسرائيل، على أثر عمليات حزب الله الأخيرة فى جنوب لبنان، وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن استئنافها بطلب من إسرائيل سيجد استجابة سورية أو لبنانية. والمفاوضات بشأن المرحلة النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية تحيطها شكوك قوية، بل أن إمكانية صمود الاتفاقيات السابقة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مهددة، إذا ما استمرت حالة الحصار المفروضة على المدن فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أظهرت قمة شرم الشيخ، أن السلام فى الشرق الأوسط مازال هشاً، ويحتاج إلى هذا الإسناد إلى الدولى فى مواجهة عمليات حماس الموصوفة بالإرهابية، وكل ما أعقبها من أعمال انتقامية إسرائيلية فى الأراضي الفلسطينية، مما وضع السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها السيد ياسر عرفات أمام خيارات صعبة وكنيية: الاستمرار فى عملية السلام برغم حالة الحصار والعقوبات الجماعية على الشعب الفلسطينى، بكل ما عمله ذلك من تقويض للثقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية ذاتها، أو قلب الطاولة بكل ما نعلمه من احتمالات تهدد شامل لمصير الاتفاقيات الإسرائيلية - الفلسطينية، بل لعملية السلام بكاملها.

وباختصار فإن المرحلة الراهنة من التسوية السلمية تطرح تساؤلات عديدة حول مضامينها، وإمكانات استمرارها، وقدرتها، وفق المعطيات الراهنة، على أن توفر فرص تسوية تاريخية للصراع العربى - الإسرائيلى، أو أنها عملية قابلة للارتداد أو التجمد عند حدود تسويات مؤقتة، أو محدودة، مع بقاء اتفاق الصراع مفتوحة على مختلف الاحتمالات. إن الورقة المقدمة هنا، إذ تتناول مستقبل الصراع العربى - الإسرائيلى فى ضوء التسوية السلمية الراهنة، لتطمح فى أن تتكامل مع الأوراق الأخرى، فى الإجابة عن السؤال الرئيسى المطروح حول مستقبل الوطن العربى وموقعه فى خريطة القرن القادم، غير أن حدود مساهمتها تقتصر على محاولة الإجابة عن الموضوعات المتصلة بالصراع العربى - الإسرائيلى، وعلى وجه الحصر، ولا سيما من الزوايا التالية:

- عناصر التسوية التاريخية للصراع العربى - الإسرائيلى ومرجعياتها الرئيسية.
- المتغيرات الأساسية التى حالت دون تحقيق التسوية التاريخية لهذا الصراع.
- المضامين الأساسية للتسوية السلمية الراهنة.
- تأثيرات التسوية السلمية على أوضاع الوطن العربى، ولا سيما دول الطوق.

- إمكانات تحول تسويات الأمر الواقع إلى عملية تسوية تاريخية للصراع العربى - الإسرائيلى.

أولاً: عناصر التسوية التاريخية للصراع العربى - الإسرائيلى ومرجعياتها الأساسية.

عرفت القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى عددا لا حصر له من مشاريع الحلول السلمية منذ المراحل المبكرة لانفجار هذا الصراع فى مطلع القرن الحالى. ولعل قرار مؤتمر الصلح فى فرساي وباريس فى نيسان ١٩١٩ ايفاد لجنة لتقصى الحقائق حول رغبات وأمانى السكان فى سوريا وفلسطين بشأن مستقبلهم هو أولى المحاولات المبذولة لبلورة حل للنزاع الناشب بين مطالب العرب فى الاستقلال والاتحاد، وبين مساعى الدول الاستعمارية لتقاسم المنطقة من ناحية وبناء وطن قومى يهودى فى فلسطين وفتح أبواب الهجرة إليها من الناحية الأخرى.

والفشل الذى انتهت إليه اللجنة المذكورة فى تحويل توصياتها بعد عودتها من المنطقة، إلى سياسات مقبولة من جانب الدول الغربية الساعية لاقتسام المنطقة وتنفيذ وعد بلفور لم يكن الفشل الأخير. فقد تلاه سلسلة من المشاريع الغربية (ولاسيما البريطانية) التى أخفقت فى وضع حد للنزاع أو فى التوصل إلى حل مقبول من عرب فلسطين والحركة الصهيونية. وحتى بعد رفع بريطانيا هذا النزاع إلى الأمم المتحدة، فقد أخفقت فى التوصل إلى تسوية مقبولة من العرب واليهود. وبصدر القرار ١٨١ الداعى إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وإخضاع القدس لإدارة دولية، فإن صدور هذا القرار مترافقا مع إعلان بريطانيا عن انسحاب قواتها العسكرية من فلسطين فى الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ أدى بدوره إلى اندلاع أوسع للقتال، حيث أعلن الجانب اليهودى اليوم المذكور (١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨) يوم استقلال إسرائيل، فى حين دخلت جيوش الدول العربية إلى فلسطين لنصرة أهلها ومنع الكيان الجديد من بسط سيطرته عليها.

بعد حرب ١٩٤٨ تجدد البعد الفلسطينى للصراع، الذى غلب عليه طابع الصراع العربى - الإسرائيلى. ولقد استهدفت المشاريع الغربية المطروحة فى السنوات التالية إقناع الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات سلمية معها، فى إطار إقامة منظومات وأحلاف دفاعية عن المنطقة. أما القضية الفلسطينية، فقد اختزلت إلى تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وربط بين معالجة مشكلتهم وبين تنمية المنطقة واستغلال مواردها المائية، وفى هذا الإطار كان التوطين وليس تنفيذ حقهم فى العودة إلى وطنهم، هو المصطلح الملمح الأساسى للحل.

أدى اندلاع ثلاث حروب جديدة بين إسرائيل والدول العربية في أعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ إلى تكريس الطابع العربي - الإسرائيلي للصراع في المنطقة، وإلى تهميش البعد الفلسطيني فيه. لكن الانبعاث القوي للمقاومة الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ أدى إلى بلورة الهوية الوطنية الخاصة للشعب الفلسطيني وإلى بروز كيانه السياسي ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وبعد مداوولات استمرت لأشهر صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، الذي لم يلبث أن أصبح الإطار المرجعي الأول لجهود التسوية السلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي، وقد نص القرار على:

- عدم جواز اكتساب أى إقليم بالحرب، وضرورة العمل لإقامة سلم عادل دائم يتيح لكل دولة في المنطقة أن تحيا حياة أمنة.

- أن أعمال مبادئ الميثاق (أى ميثاق الأمم المتحدة) يستلزم إقامة سلم عادل دائم فى الشرق الأوسط يشمل وجوباً المبادئ التالين كليهما:

١- سحب القوات المسلحة من الأقاليم المحتلة فى النزاع الأخير.

٢- ترك كل ادعاء بصفة المحاربة، وإنهاء كل حالة حرب، وإيلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة من دول المنطقة، وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى، ولحقها فى أن تحيا داخل حدود أمنة معترف بها، خالية من التهديدات وأعمال القوة، ويؤكد كذلك ضرورة ما يلى:

أ- ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المانية الدولية فى المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان الحرمة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، باتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها إنشاء مناطق مجردة من السلاح.

ولقد قبلت كل من الأردن ومصر وإسرائيل القرار فيما رفضته سوريا، لكن الأخيرة وافقت عليه بعد سنوات، بعد صدور قرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن، فى ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، حيث أن القرار الأخير دعا الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء كل النشاطات العسكرية، والبدء فوراً فى تطبيق القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن فى كل بنوده، والشروع فى مفاوضات بين الأطراف المعنية، بإشراف مناسب، بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

ولقد أكد قبول الدول العربية للقرار ٣٣٨ بقوة أكبر المعنى الضمنى فى قرار ٢٤٢، وهو الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، والقبول بإجراء مفاوضات معها من أجل تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى.

وبهذا المعنى فإن القرارين، باتا من وجهة النظر العربية أحد أبرز المصادر المرجعية لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وهى التسوية التى لخصت مضامينها بعبارة "مبادلة الأرض بالسلام"، التى شاعت فيما بعد، باعتبارها جوهر المساومة أو المقايضة بين العرب وإسرائيل.

لقد بقى القراران المذكوران مرفوضين من منظمة التحرير الفلسطينية بجميع فصائلها واتجاهاتها السياسية، لأنهما لا يتعاملان مع جوهر القضية الفلسطينية، ولا يلبيان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى. وفى المقابل فقد رفضت إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير أو التفاوض معها، رغم تعاضد الاعتراف العربى والدولى بها.

بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ وقع تطور كبير فى النظرة الدولية للقضية الفلسطينية. وقد ساعد على إحداث هذه النقلة موقف منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. فعشية حرب تشرين الأول (أكتوبر ١٩٧٣) بدأ نقاش علنى فى صفوف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حول ضرورة اعتماد برنامج أكثر واقعية لتسوية القضية الفلسطينية، يمكنها من تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطينى، ويعجل بتحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الاحتلال الإسرائيلى.

وعشية انعقاد مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ أثارَت منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة، خلال اجتماع القمة العربية فى الجزائر (٢٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٣) مسؤوليتها عن الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعت إلى الاعتراف بها، باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، والمخولة، بهذه الصفة، بالسيادة على الأراضى الفلسطينية بعد تحريرها.

وفى حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وبعد صراع سياسى طويل داخل حركة المقاومة الفلسطينية، تبنى المجلس الوطنى الفلسطينى برنامج النقاط العشر الذى طرح لأول مرة هدف الوصول إلى "سلطة الشعب الوطنية المستقلة" على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها.

ومع أن البرنامج المذكور رفض التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وصاغ المطالب الفلسطينية بلغة شديدة التشدد، إلا أن مغزاه الرئيسى هو أنه فتح الباب أمام منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع جهود التسوية السياسية للصراع فى المنطقة. ولقد أهل برنامج

النقاط العشر منظمة التحرير للسعى من أجل استعادة البعد الفلسطيني المغيب أو المهمش في الصراع العربى الإسرائيلي، ومقاومة الميل لتجاهل التمثيل الفلسطيني في المفاوضات السياسية الخاصة بتسوية هذا النزاع.

تلا هذه الخطوة تطوران رئيسيان دفعا بالقضية الفلسطينية بقوة إلى المقدمة:

الأول: هو الاعتراف الذى حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية من قمة الدول العربية فى الرباط، فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤، والذى كرسها رسميا باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، وكذلك الدعم الذى اكنته القمة المذكورة لمطالبة المنظمة بإقامة سلطتها الوطنية على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولحق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وممارسة حقه فى تقرير مصيره. وأعلنت القمة العربية دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية فور إنشائها وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية فى ممارسة مسؤولياتها الوطنية والدولية فى إطار الالتزامات العربية.

الثانى: تزايد الاعتراف الدولى بالهوية الوطنية للشعب الفلسطينى وبحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى، وازدياد التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الطرف المعنى بقضية فلسطين فى المحافل الدولية. وفى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، ادرج بند القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة مستقلة لأول مرة منذ أكثر من عقدين. ولم تلبث، فى تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٤ ان اتخذت الجمعية العامة قرارا آخر بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك فى أعمالها وبعد ذلك بشهر، اتخذت قرارا بأغلبية ٨٧ صوتا، تضمن أقوى اعتراف دولى بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، إذ نص القرار على الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى وحقه فى الاستقلال والسيادة الوطنيين، كما أقر حق العودة غير القابل للتصرف للفلسطينيين الذين شردوا واقتلعوا من ديارهم.

أوضح القرار أيضا بأن الشعب الفلسطينى طرف رئيسى فى إقامة السلام الدائم فى الشرق الأوسط، وطالب الدول والمنظمات الدولية بدعم الشعب الفلسطينى لاستعادة حقوقه، كما طالب الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين. ومنحت الجمعية العامة لمنظمة التحرير مركز مراقب عام فيها، وفى المؤتمرات الدولية التى تعقد برعاية الأمم المتحدة، ولم تلبث أن دعت فى ١٣ تشرين الثانى نوفمبر ١٩٧٤ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمامها.

إن القرار المذكور، والقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتبرت من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية وعدد كبير من دول العالم باعتبارها الأساس الشرعي لحل المشكلة الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. ولقد دخلت مفردات القرارات المذكورة ضمن عناصر المرجعية الشرعية لأى تسوية مع إسرائيل. وقد استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية هذه القرارات لتعزيز شرعية مطالبها الوطنية، والتي دأبت المجالس الوطنية الفلسطينية على تكرارها باعتبارها أساس الحل العادل والدائم للصراع وليس قرارا لمجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

أما خارج الأمم المتحدة، فقد حققت القضية الفلسطينية نجاحات مرموقة على الساحة الدولية. ففي اب (أغسطس) ١٩٧٦ أصدرت كتلة عدم الانحياز اعلان كولومبو الذى أعلن "أن الحفاظ على سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط لا يمكن ان يتم إلا بحل قضية فلسطين، باعتبارها جوهر الصراع الدائر فى تلك المنطقة، وذلك طبقا لقرارات الأمم المتحدة التى اعترفت بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى". وقد تضمن الإعلان اعتراف دول تلك الكتلة بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وحقه فى العودة والاستقلال الوطنى وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة فى فلسطين. وأصدر مؤتمر دول منظمة الوحدة الأفريقية فى تموز (يوليو) ١٩٧٧ اعلانا مماثلا. أما على الصعيد الأوروبى فقد أعلن متحدث باسم تسعة بلدان أوروبية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ عن قناعة تلك البلدان بأن أى تسوية يجب أن تقوم على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن، واستعاد المتحدث المبادئ الأساسية التالية للتسوية وهى:

- عدم القبول باكتساب الأراضى بالقوة.
- وجوب انتهاء إسرائيل لاحتلالها الأراضى التى تحتلها منذ حرب ١٩٦٧.
- احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال لكل دولة من دول المنطقة. وحق كل من هذه الدول فى الحياة بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها.
- مراعاة حقوق الفلسطينيين عند إقامة سلام عادل ودائم.

وأضاف المتحدث أن "إيجاد حل للصراع لن يكون ممكنا إلا إذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطينى فى أن يعبر بصورة فعالة عن كيانه وشخصيته القومية إلى واقع حقيقى، إن ذلك سيأخذ فى الاعتبار ، بالطبع، ضرورة قيام وطن للشعب الفلسطينى". كما أضاف أن "ممثلى الأطراف فى الصراع، بما فى ذلك الشعب الفلسطينى، يجب أن يشاركوا فى المفاوضات بصورة مناسبة تحدد بالتشاور فيما بين جميع الأطراف المعنية. وفى إطار التسوية الشاملة، يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني، وكذلك يجب على الجانب العربي أن يكون مستعداً للاعتراف بحق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها".

في هذا السياق المتسارع من الاعتراف بالقضية الفلسطينية باعتبارها العنصر الأساسي في الصراع العربي - الإسرائيلي، ظهرت خلال عام ١٩٧٧، فرصة واقعية لإجراء مفاوضات شاملة بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط. فقد توصلت إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر، وفي إطار مراجعتها للسياسة الأمريكية في المنطقة إلى أن أسلوبها القائم على سياسة "الخطوة - خطوة"، ودبلوماسية المكوك التي صاغها هنري كيسنجر أثناء عهد إدارة نيكسون وفورد، والتي نجحت في تحقيق اتفاقيات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية قد استنزفت إمكاناتها، وأنه قد آن الأوان أن تتوجه الإدارة الأمريكية للعب دور فعال ودينامي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط.

وفي إطار هذه المراجعة للسياسة العامة الأمريكية، فقد ظل الالتزام بأمن إسرائيل واستقرار النظم المعتدلة المؤيدة للغرب في الشرق الأوسط حجر الأساس في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية. إلا أن الجديد في هذا التقييم هو إدراك الحاجة إلى بذل جهود لمعالجة المشكلة الفلسطينية التي بدأ الاعتراف بها باعتبارها "في القلب من أزمة الشرق الأوسط"، وأنه "لا بد من حلها إذا ما أريد الوصول إلى تسوية". وتحدثت التصريحات الأمريكية لأول مرة عن "وطن قومي للفلسطينيين"، وعن "شكل ما لحق تقرير المصير يتوافق مع حق إسرائيل في العيش بسلام وأمن".

لقد صاغت إدارة الرئيس كارتر سياستها في الشرق الأوسط على قاعدة أن تسوية شاملة للنزاع تخدم مصالح الولايات المتحدة، وتحول دون تعريضها إلى أخطار قطع إمدادات النفط، وتمنع تجدد مواجهة عسكرية إقليمية يمكن أن تتحول إلى مواجهة نووية مع الاتحاد السوفياتي، ووضعت الإدارة الأمريكية لها هدف استئناف مؤتمر السلام في جنيف في نهاية عام ١٩٧٧.

وخلال ربيع وصيف ١٩٧٧ التقى الرئيس الأمريكي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي، رابين وزعماء مصر وسورية والأردن والمملكة العربية السعودية لاستكمال استكشاف المواقف والسعي إلى حلول وسط، تسمح باستئناف مؤتمر السلام في جنيف قبل نهاية العام. وفي تموز (يوليو) ١٩٧٧، التقى الرئيس الأمريكي للعرض ذاته رئيس وزراء إسرائيل الجديد مناحيم بييجين، الذي فاز بالانتخابات الإسرائيلية في آيار (مايو) من العام نفسه على رأس ائتلاف الليكود المتطرف. وفي غضون ذلك أعرب الرئيس الأمريكي كارتر عن اعتقاده أن السلام الشامل في الشرق الأوسط يقتضي انسحاب إسرائيل على مراحل من جميع

الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وإلى حدود تمكينا من الدفاع عن نفسها، في مقابل ضمانات أمنية محددة، وقبول العرب بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها. وأشار كارتر في تصريحات أخرى إلى ضرورة أن يكون هناك وطن للفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة، لكنه ربط الوطن الفلسطيني بإطار أردني.

في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ صدر البيان الأمريكي - السوفياتي الشهير حول الشرق الأوسط ليطبق امالا جديدة، بأن قوة دفع جديدة سوف تقود جهود التسوية السلمية إلى انعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية العام. وقد عبر البيان عن اعتقاد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أنه ينبغي، في إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، حل جميع المسائل المحددة للتسوية، بما في ذلك المسائل الرئيسية، مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في نزاع عام ١٩٦٧، وحل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية عادية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي". لكن البيان الذي قوبل بالترحيب من الدول العربية، وحتى من منظمة التحرير الفلسطينية، برغم أنه لم يشر إليها إطلاقاً، أثار هياجاً سياسياً في إسرائيل وداخل الجالية اليهودية في أمريكا، وعبرت الحكومة الإسرائيلية عن إدانتها ورفضها للبيان. وقد أعقب البيان مباحثات متوترة بين دايان وزير خارجية إسرائيل والرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس، انتهت إلى طي صفحة البيان المشترك وإصدار بيان أمريكي - إسرائيلي يعكس نقاط الاتفاق بين الطرفين، مما أثار بدوره خيبة أمل لدى الدول العربية، التي أذهلتها سرعة تراجع الولايات المتحدة أمام الضغوط الإسرائيلية.

في عام ١٩٧٧، وبعد عشر سنوات على حرب حزيران ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، بدا وكأن فرصة ثمينة للتسوية السلمية قد لاحت بمشاركة سائر أطراف النزاع، ولكن الجهود الرامية لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في جنيف قبل نهاية عام ١٩٧٧ لم تلبث أن انهارت فجأة في الربع الأخير من العام.

بعد أن توصلت الولايات المتحدة إلى قناعة بأن "السلام لكي يكون دائماً، فإن اتفاق السلام يجب أن يكون مدعوماً بصورة إيجابية من جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الفلسطينيين" على حد تعبير وزارة الخارجية الأمريكية في أيلول ١٩٧٧.

وبعد أن حثت الخارجية الأمريكية منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، على أساس أن الولايات المتحدة سوف تبدأ، في هذه الحالة، حواراً معها، فقد أخذت المنظمة تبحث في وسائل تاهيل نفسها للمشاركة في مؤتمر جنيف، وقد

نوقشت في ذلك الحين إمكانية تشكيل "حكومة مؤقتة" أو حكومة في المنفى، تتولى بالنيابة عن المنظمة المشاركة في عملية المفاوضات. وكان الاعتقاد أن حلاً كهذا ربما يجنبها الاعتراف بقرار ٢٤٢، ويزيل من ناحية أخرى عقبة الرفض الإسرائيلي للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك ترددت مقترحات وأفكار أخرى لتجاوز الاعتراض الإسرائيلي على منظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة الفلسطينية في المفاوضات، ومنها تشكيل وفد عربي موحد، يشارك الفلسطينيون في المفاوضات من خلاله.

لكن عند العودة إلى التقييم الأمريكي لتلك الفترة نجد، مرة أخرى، أن العقبة الرئيسية التي حالت دون استئناف جهود التسوية السلمية الشاملة قد تمثلت أساساً في التصلب الإسرائيلي، خاصة بعد انتقال السلطة إلى حكومة الليكود في ربيع ١٩٧٧، وبدرجة أقل، في الاختلافات ما بين الأطراف العربية حول المسائل الإجرائية للمفاوضات. وحتى طبيعة المشاركة الفلسطينية في المفاوضات لم تكن، من وجهة النظر العربية الرسمية، عقبة سياسية تحول دونها والمضى في هذه المفاوضات.

وباستعادة مواقف مختلف الأطراف في تلك المرحلة، نجد أن إسرائيل بزعامة حزب العمل كانت على استعداد للتفاوض مع الأردن بشأن مصير الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، لكنها كانت ترفض الانسحاب إلى خطوط ما قبل حزيران ١٩٦٧، وإنما إلى حدود وصفتها بأنها قابلة للدفاع عنها من جانب الجيش الإسرائيلي. وبالنسبة للقدس التي ضمتها إسرائيل إليها في أواخر ١٩٦٧، فقد أصرت حكومة إسرائيل العمالية على الاحتفاظ بها باعتبارها خاضعة للسيادة الإسرائيلية، وأعلنت أنها غير مستعدة للتفاوض بشأنها.

وعلى الجبهات الأخرى، فقد أعلنت إسرائيل استعدادها للمساومة على مسائل الحدود مع مصر وسورية، وكان القصد من ذلك ربط مسألة الانسحاب من سيناء والجولان، من ناحية، بالحصول على ضمانات أمنية، ومنع احتمال تعرضها لخطر شن هجوم جديد عليها، وكذلك بالتوصل إلى إقامة سلام كامل مع مصر وسوريا، يترافق مع إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وفتح الحدود ما بينها وبين إسرائيل، أي بعبارة أخرى، أن المفاوضات يجب أن لا تنتهي إلى مجرد إنهاء للحرب بين إسرائيل وجاراتها.

وفيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية، فإن حكومة رايبين رفضت حينذاك بحزم التفاوض معها. وبطبيعة الحال فإنها رفضت القبول بوجود دولة فلسطينية، ولو صغيرة المساحة، تحت دعوى أنها قد تستخدم لتهديد أمن إسرائيل ومواصلة العمل من أجل تحرير فلسطين بكاملها. ولكن رايبين لم يمانع في مشاركة فلسطينيين ضمن الوفود العربية المفاوضة،

وألمح إلى أن وجود عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الوفود لن يكون موضوع اعتراض، قائلا إن إسرائيل لن تفتش في أوراق وهويات هؤلاء.

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن مرجعية المفاوضات هي قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وليس أية قرارات أخرى للأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، فقد قبلت بأن تجرى المفاوضات في إطار مؤتمر دولي أو تحت مظلة الأمم المتحدة، وبرعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لكن التصور الإسرائيلي للمؤتمر الدولي يقوم على اعتباره مجرد مظلة لمفاوضات ثنائية، يجب أن تبدأ فور جلسة عامة افتتاحية بين إسرائيل والدول العربية. ومن ناحية أخرى فإنه ليس للمؤتمر أي صلاحية أو سلطة للتدخل في المفاوضات ذاتها.

وفي مواجهة التصلب الإسرائيلي، فقد أبدت الدول العربية الثلاث استعدادها لتقديم تنازلات معينة، وأن تراوحت هذه الاستعدادات من دولة لأخرى. ومن اللافت للنظر أن الدول العربية لم تخف على الإدارة الأمريكية عدم تمسكها بمطلب الدولة الفلسطينية، ولا بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات. فالأردن كان يريد استعادة سيادته على الضفة الغربية، وأبدت مصر قبولها بدولة فلسطينية مرتبطة دستوريا بالأردن، على شكل رابطة فيدرالية أو كونفدرالية، فيما عبرت سوريا عن استعدادها لقبول ما هو دون دولة فلسطينية مستقلة. وتراوحت المقترحات العربية حول التمثيل الفلسطيني، من خلال تمثيل الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردني أو جزء من وفد عربي موحد، أو من خلال اشراكهم عبر صيغة تفاوض واسعة تضم مصر والأردن وإسرائيل. وفيما يخص قضايا الانسحاب والحدود النهائية، فقد قبلت مصر والأردن إجراء تعديلات محدودة على الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية، وأسماها الأردن بالتعديلات المتبادلة على نقاط الحدود في سياق الانسحاب من الضفة الغربية، وقبلت الدول العربية بتوفير ترتيبات لضمان أمن إسرائيل مثل المناطق منزوعة السلاح، وقوة لحفظ السلام وإجراءات لرصد الحدود.

أما فيما يخص التصور العربي للسلام مع إسرائيل، فقد كان يتراوح ما بين إقامة علاقات طبيعية، تتوافق مع حل المسائل الأساسية للنزاع، وتنمو تدريجيا مع الزمن، وما بين اعتبار أن حصيلة المفاوضات سوف تفضي إلى تعايش ما بين العرب وإسرائيل، طويل الزمن، دون أن يقرن بالعلاقات الدبلوماسية والحدود المفتوحة.

لقد برهنت مداوات عام ١٩٧٧، كما هو الحال قبل ذلك أثناء حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من مفاوضات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية، أن دول المواجهة الأربع المنغمسة بقوة في الصراع لم تكن تتطلق من مصالح موحدة، وبالتالي فقد كانت لها مواقف مختلفة من قضايا التسوية وإجراءاتها. فلم تكن مصر تمنع في مواصلة

أسلوب التفاوض الثنائي والمباشر مع إسرائيل تحت مظلة مؤتمر السلام أو أى صيغة أخرى، وذلك انطلاقاً من محدودية نقاط التنازع الثنائي مع إسرائيل، هذا فى حين كانت سوريا والأردن ترغبان فى مفاوضات جماعية من خلال وفد عربى موحد، وذلك للاستفادة من وزن مصر الكبير لتعزيز موقفيهما التفاوضى. وتبعاً لذلك فقد كانتا ترغبان فى أن تنقسم أعمال المؤتمر ولجانه على أساس الموضوعات وليس على أساس التقسيم الجغرافى أو التنازل الثنائى. لأن ذلك يعزز أيضاً موقفيهما التفاوضى مع إسرائيل. وفى المقابل فإن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تفضل أن تمثل على أساس مستقل، بما يضمن الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطينى من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وبما يفتح الباب أمام انتقال السلطة إليها فى الأراضي الفلسطينية، بعد تحريرها. وعلى هذا الأساس فقد كانت تسعى إلى تأهيل نفسها للمشاركة فى المفاوضات.

فى مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، وعلى أثر صدور البيان الأمريكى - السوفياتى المشترك حول الشرق الاوسط عقدت جولة جديدة من المباحثات بين الرئيس كارتر ووزير الخارجية الأمريكى سايروس فانس ووزير الخارجية الإسرائيلية موشى دايان. ولم ينجم عن هذه المباحثات تراجع فاضح للولايات المتحدة عن بيانها المشترك مع الاتحاد السوفياتى فحسب، وإنما أيضاً خضوعها للابتزاز الإسرائيلى على مختلف المستويات. وهكذا فقد صيغت ورقة عمل جديدة لعقد مؤتمر جنيف تستجيب للمطالب الإسرائيلية، وفى مقدمتها رفض الإشارة إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، واعتبار القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هما الأساس الوحيد لمؤتمر جنيف. وفيما بعد، فسرت إسرائيل ورقة العمل المشتركة مع الولايات المتحدة باعتبارها تستبعد ليس فقط قيام وطن فلسطينى وإنما أيضاً مشاركة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات مهما كان مستواهم القيادى.

- أما الصيغة المقترحة فى ورقة العمل الأمريكية فقد تضمنت النقاط الرئيسية التالية:
- حضر العرب الاجتماعات الافتتاحية فى وفد موحد يضم فلسطينيين.
- يتوزع المؤتمر بعد الاجتماعات الافتتاحية إلى لجان ثنائية تتفاوض على معاهدات سلام ثنائية.
- أساس المفاوضات القراران ٢٤٢، ٣٣٨.
- تناقش المسائل الخاصة بالضفة الغربية وغزة فى مجموعة عمل منفصلة تضم إسرائيل ومصر والأردن والفلسطينيين.

وكما هو متوقع فإن ورقة العمل الأمريكية بعناصرها المبينة أعلاه، أثارت اعتراض الأطراف العربية ولا سيما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث كان جوهر هذه الصيغة

هو إجراء مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية، تقوم على أساس مبدأ الجغرافيا أو القضايا الثنائية وليس الموضوعات، وكانت بذلك تفقد الأطراف العربية ميزة التفاوض الجماعي بشأن كافة الموضوعات. ومن ناحية أخرى، فقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية سلفاً من المفاوضات، واستبعد هدف الاستقلال الوطنى الفلسطينى وكذلك إمكانية بحث جدى للحقوق الفلسطينية، بما فى ذلك مشكلة اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.

وبعد عدة أسابيع من النجاذب السياسى حول ورقة العمل لم يلبث الرئيس كارتر أن أعرب عن قنوطه من اتفاق الأطراف على صيغة مقبولة لعقد مؤتمر جنيف. ودعا كارتر الرئيس المصرى أنور السادات للقيام بخطوة جريئة لكسر الجمود. وفى هذه الظروف أعلن الرئيس السادات يوم ٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٧، بعد مباحثات سرية مع إسرائيل فى المغرب (أواسط أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧) عن عزمه كسر الحاجز النفسى بين إسرائيل وجاراتها من خلال زيارة القدس وإلقاء خطاب فى الكنيست الإسرائيلى.

فى التاسع عشر من تشرين الثانى نوفمبر ١٩٧٧ قام الرئيس المصرى الراحل أنور السادات بزيارته إلى القدس، التى هزت الشرق الأوسط وشكلت نقطة تحول رئيسية فى مسار الصراع فيه.

ومهما كانت دوافع خطوة الرئيس السادات مثيرة للجدل، فإنه يدخل من بينها، عامل الاحباط الذى تولد عن تراجع الإدارة الأمريكية عن بيانها المشترك مع الاتحاد السوفياتى، وبعد أيام من صدوره فى ١٠/١١/١٩٧٧ عقد مؤتمر جنيف تحت تأثير التصلب الإسرائيلى وعدم التوصل إلى حل لعقدة التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر المذكور، هذا إضافة إلى تباين وجهات النظر فى الصف العربى حول عناصر وآليات التفاوض.

وبرغم أن الرئيس المصرى أعلن فى خطابه الشهير أمام الكنيست (٢٠/١١/١٩٧٧) "أنه لم يأت داعباً إلى سلام جزئى، ولا ليعقد اتفاقاً منفرداً بين مصر وإسرائيل"، إلا أن هذه الرحلة وما تلاها من مفاوضات فى كامب ديفيد أدت إلى قلب للاتجاه العام للتسوية، والذى كان يلحظ الأهمية المتزايدة للقضية الفلسطينية فى الصراع العربى الإسرائيلى ويضعها فى مركزه. وأكثر من ذلك فإن هذه الزيارة وما تلاها من تطورات أسهمت فى تفكيك عملية الصراع العربى - الإسرائيلى إلى قضايا ومسارات ثنائية، ما بين كل بلد من بلدان المواجهة وإسرائيل. وقد ترتب على ذلك بالنتيجة اضعاف عام للموقف التفاوضى العربى بمختلف أسلحته وأدواته الضاغطة، السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

مما لا شك فيه أن تعقيدات الوضع على الجبهة المصرية - الإسرائيلية كانت أقل بما لا يقارن مع تعقيدات المشكلة الفلسطينية، وكذلك (وإن بدرجة أدنى من المشكلة الفلسطينية)

مع تعقيدات الوضع على جبهة الجولان السورية. وكانت إمكانيات التوصل إلى حلول على الجبهة المصرية مع إسرائيل لا يمكن تجاهلها، من وجهة نظر المصالح المصرية، إذا ما أخذت هذه المصالح، من زوايتها الضيقة. إلا أن مسار المفاوضات الذي تلا زيارة السادات للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) وحتى توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية أبرز بوضوح أن ذلك الخيار، أى السلام المنفرد مع إسرائيل، لم يضعف الوضع العربى برمته فقط، وإنما أيضا أضعف القدرة التفاوضية لمصر ذاتها. والأهم من ذلك أن مصر فقدت ولسنوات طويلة دورها القيادى فى الوطن العربى وأضعف هذا الدور من علاقاتها مع أفريقيا والعالم الثالث.

الخلاصة:

بعد عشر سنوات على حرب ١٩٦٧، وعشية التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية (٢٦ آذار ١٩٧٩)، فقد تميزت هذه المرحلة من الصراع العربى - الإسرائيلى بنمو متعاضم الزخم للاهتمام الدولى بالقضية الفلسطينية وبتزايد الإدراك للحاجة إلى معالجة هذه القضية، وتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، باعتبار ذلك شرطا لا محيد عنه من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط. بالمثل فقد حظيت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى باعتراف غالبية دول العالم، ولذلك فقد اعتبرت مشاركتها، على قدم المساواة بالأطراف الأخرى، فى الجهود والمفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى، أمرا لا غنى عنه. ولقد جسدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة القناعة الدولية، بأن القضية الفلسطينية هى لب النزاع فى الشرق الأوسط، وبالتالي عدم تصور حل لهذه المشكلة بمعزل عن إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، وهى الحقوق التى تتلخص فى حقه بالعودة إلى دياره وتقرير مصيره بنفسه وتحقيق الاستقلال والسيادة على أرضه من خلال إقامة دولته المستقلة. كما أكدت الشرعية الدولية على رفض اكتساب الأراضى بالقوة، وبضرورة انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضى العربية التى احتلتها بالقوة.

أملت هذه النجاحات العربية والدولية على منظمة التحرير الفلسطينية تطوير برنامجها السياسى، باتجاه تحمل المسؤولية المباشرة عن مصير الأراضى الفلسطينية المحتلة، والسعى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة فيها. مما كان يعنى ضمنا أن المنظمة اعترفت بوجود إسرائيل كحقيقة قائمة، وقبلت التفاوض معها. وهو الأمر الذى ترجم نفسه من خلال انفتاح دوائر منها

على الأوساط الإسرائيلية المعتدلة والساعية لسلام مع الفلسطينيين، وبشكل خاص مع الأحزاب غير الصهيونية، وحتى الصهيونية المعتدلة.

لكن في المقابل لم تؤد هذه التطورات التي كانت تعمل لصالح القضية الفلسطينية إلى إحداث اختراق في هذا الموقف الإسرائيلي الذي بقى رافضاً تقديم تنازلات ملموسة باتجاه الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا فإن الجهود الأمريكية والدولية الأخرى لتحريك عجلة المفاوضات في الشرق الوسط وعقد مؤتمر السلام في جنيف في نهاية ١٩٧٧، اصطدمت بالموقف الإسرائيلي، والذي يرفض القبول بقيام دولة فلسطينية مهما كانت صغيرة بدعوى أنها سوف تكون أداة لتهدد أمن إسرائيل وتحرير فلسطين كلها، كما رفضت حكومة رابين بحزم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، فيما أبدت استعدادها للتفاوض على مصير الضفة الغربية مع الأردن. أما مدينة القدس التي تم ضمها في عام ١٩٦٧ فهي ستظل خاضعة للسيادة الإسرائيلية وغير قابلة للتفاوض بشأنها مع العرب.

لكن حتى عند التفاوض مع الأردن، فإن إسرائيل غير مستعدة للعودة إلى خطوط ما قبل حرب ١٩٦٧ في الضفة الغربية، وإنما إلى حدود يمكن للجيش الإسرائيلي الدفاع عن إسرائيل من خلالها.

ولقد زاد من تعقيد الموقف صعود ائتلاف الليكود اليميني المتطرف إلى السلطة في أيار ١٩٧٧ بزعماء مناحيم بيجين الذي لم يكتف بالتشدد في رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام، وإنما أيضاً تمسك بالسيادة على الضفة الغربية، ورفض اعتبار قرار ٢٤٢ يعنى الانسحاب منها.

أما فيما يخص الجوانب الأخرى للصراع العربي - الإسرائيلي. فقد سعت إسرائيل إلى مفاوضات مباشرة وتوقيع اتفاقية سلام ثنائية مع مصر وسورية والأردن، وقاومت وجود مرجعية للمفاوضات خارج إطارى قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨، وقبلت بالمؤتمر الدولى ومظلة الأمم المتحدة ورعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى للمؤتمر لغايات الأخراج، ولكن على أساس أن نقضى إلى مباحثات ثنائية فوراً ما بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية الأخرى. ورفضت إسرائيل أن يكون للمؤتمر أية صلاحيات أو سلطات للتدخل فى عملية التفاوض التي تبقى ثنائية الطابع.

إن هدف المفاوضات النهائية ليس مجرد إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل وإنما إقامة سلام كامل، يتوافق مع إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية وجعل الحدود مفتوحة فيما بينها.

ورغم أن إسرائيل أبدت استعدادها للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ إلا أنها رفضت الانسحاب إلى خطوط ما قبل حرب ١٩٦٧، وربطته بضمانات أمنها من احتمالات شن هجوم جديد ضدها، وهو الأمر الذي كان يعطيها القدرة للمساومة على الاحتفاظ بأجزاء من الأراضي المحتلة أو لتجديدها من السلاح أو للانسحاب منها على مراحل.

وفي مواجهة التصلب الإسرائيلي فقد أبدت الدول العربية الثلاث استعدادها لتقديم تنازلات معينة. وإن تراوحت هذه الاستعدادات من دولة لأخرى. ومن اللافت للنظر أن الدول العربية لم تخف على الإدارة الأمريكية عدم تمسكها بمطلب الدولة الفلسطينية، ولا بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات. فالأردن كان يريد اسعاده سيادته على الضفة الغربية وأبدت مصر قبولها بدولة فلسطينية مرتبطة بسوريا بالأردن، على شكل من الرابطة الفيدرالية أو الكونفدرالية، فيما عبرت سورية عن استعدادها لقبول ما هو دون دولة فلسطينية مستقلة. وتراوحت المقترحات العربية حول التمثيل الفلسطيني. من خلال تمثيل الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردني أو من وفد عربي موحد، أو من خلال إشراكهم عبر صيغة تفاوض واسعة تضم مصر والأردن وإسرائيل. وفيما يخص قضايا الانسحاب والحدود النهائية فقد قبلت مصر والأردن إجراء تعديلات محدودة على الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية. وأسماها الأردن بالتعديلات المتبادلة على نقاط الحدود في سياق الانسحاب من الضفة الغربية، وقبلت الدولة العربية بتوفير ترتيبات لضمان أمن إسرائيل من مثل المناطق منزوعة السلاح، وقوة لحفظ السلام وإجراءات لرصد الحدود.

أما فيما يخص التصور العربي للسلام مع إسرائيل، فقد كان يتراوح ما بين إقامة علاقات طبيعية، تترافق مع حل المسائل الأساسية للنزاع، وتتمو تدريجيا مع الزمن، وما بين اعتبار حصيلة المفاوضات تعايشا بين العرب وإسرائيل، طويل الزمن، دون أن يقررن بالعلاقات الدبلوماسية والحدود المفتوحة.

لقد برهنت مداولات عام ١٩٧٧، وقبل ذلك أثناء حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من مفاوضات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية، أن دول المواجهة الأربع المنغمسة بقوة في الصراع لم تكن تنطلق من مصالح موحدة، وبالتالي فقد كانت لها مواقف مختلفة من قضايا التسوية وإجراءاتها. فلم تكن مصر تمنع في مواصلة أسلوب التفاوض الثنائي والمباشر مع إسرائيل تحت مظلة مؤتمر السلام أو أي صيغة أخرى، وذلك انطلاقا من محدودية نقاط النزاع الثنائي مع إسرائيل، هذا في حين كانت سورية والأردن ترغبان في مفاوضات جماعية من خلال وفد عربي موحد، وذلك للاستفادة من وزن مصر

الكبير لتعزيز موقفيهما التفاوضي. وتبعاً لذلك فقد كانتا ترغبان في أن تنقسم أعمال المؤتمر ولجانه على أساس الموضوعات وليس على أساس التقسيم الجغرافي أو التناول الثنائي، لأن ذلك يعزز أيضاً موقفيهما التفاوضي مع إسرائيل. وفي المقابل فإن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تفضل أن تتمثل على أساس مستقل، بما يضمن الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، بما يفتح الباب أمام انتقال السلطة إليها في الأراضي الفلسطينية، بعد تحريرها. وعلى هذا الأساس فقد كانت تسعى إلى تأهيل نفسها للمشاركة في المفاوضات.

ومن وجهة نظر التطور المضموني للصراع العربي - الإسرائيلي شكّلت إتفاقيات كامب ديفيد خطوة كبيرة إلى الوراء، وبالمقارنة مع عناصر التسوية وفق المفهوم العربي، فإن الإتفاقية لا تتضمن إلزاماً إسرائيلياً بتطبيق قرارى ٢٤٢/ و ٣٣٨/، وإنما تشير إلى القرارين المذكورين باعتبارهما أساساً يستند إليهما من أجل تحقيق التسوية. ويفسر ذلك أن إسرائيل لم تقبل إنطباق القرارين المذكورين على الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي اعتبرتها جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية، وفق التصور الليكودي. في حين ربطت إسرائيل الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة بمقولة الحدود التي يمكن الدفاع عنها، وبشروط أخرى تضمن الاعتراف بها وإقامة علاقات سلمية وطبيعية بين إسرائيل ودول المنطقة. ولذلك فقد قرنت بين التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط بعقد معاهدات سلام بين الأطراف المتنازعة.

كما تجاهلت الإتفاقية القدس العربية التي تمسكت إسرائيل بضمها وبكونها غير قابلة للتفاوض، في حين طرحت إقامة حكم ذاتي إداري على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وفصلت بين قضية الأرض والموارد الطبيعية فيها وبين السكان الفلسطينيين، فالأخرون لهم حق إدارة شؤونهم اليومية بأنفسهم لكن دون أن تكون لهم السيادة على أراضيهم ومواردهم. وحتى في هذا الإطار فإن إسرائيل رفضت الإلتزام بتفكيك المستعمرات، بل رفضت الإلتزام بعدم بناء المزيد منها، واكتفت بتجميد قصير المدى (لأشهر) لبناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونظراً لمجاورة الإتفاقية لشروط التسوية التاريخية من وجهة النظر الفلسطينية والعربية، فقد اضطرت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى رفضها، ولم تتضمن الأطراف المخاطبة في الإتفاقية، أي الفلسطينيون والأردن إلى المفاوضات اللاحقة. وفي حقيقة الأمر فإن إتفاقية كامب ديفيد لم تسقط مراهانات منظمة التحرير الفلسطينية على التسوية فقط، وإنما مهدت الطريق لإنتهاج إسرائيل أكثر سياساتها عدوانية في المنطقة.

فبحرّوج مصر من ساحة المجابهة العسكرية مع إسرائيل، وجدت حكومة اللبكويد يدها مطلقة في ممارسة سياسة تدخلية نشطة في لبنان التي كانت قد مزقتها الحرب الأهلية منذ نيسان/أبريل ١٩٧٥م/. وهكذا اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان عسكرياً في آذار-مارس/١٩٧٨م/ وتكرر ذلك في الأعوام /١٩٧٩م/ و /١٩٨١م/. ولمواجهة أعمال المقاومة المسلحة قامت إسرائيل برعاية الجيب المسيحي في جنوب لبنان وسلّحتته ودرّبتته، وعادت في صيف /١٩٨٥م/ لتقوم بغزوها الواسع لجنوب لبنان وزحفت قواتها إلى بيروت وقامت بمحاصرتها لعدة أشهر، إلى أن أجبرت مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرتها إلى الدول العربية الأخرى.

ولم تستهدف سياسات إسرائيل العدوانية فقط الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ومخيمات لبنان، بل امتدت ذراعها الضاربة إلى المفاعل النووي العراقي الذي قصفته في حزيران /١٩٨١م/. وقامت أيضاً في نهاية العام نفسه بالإعلان عن ضم هضبة الجولان السورية، وقصفت القواعد الصاروخية السورية في البقاع اللبناني، وأثناء غزو لبنان في صيف /١٩٨٢م/ طالت ضربات إسرائيل مواقع وقطاعات الجيش السوري في لبنان. ولم تلبث سياسة التدخل الإسرائيلي النشطة في لبنان أن بلغت ذروتها في مساعدة بشير الجميل قائد القوات اللبنانية المسيحية للوصول إلى سدة رئاسة الجمهورية اللبنانية، وتوجت ذلك بتوقيع اتفاق /١٧/ أيار - مايو/١٩٨٣م/ الشهير معه.

ومن ناحية أخرى فقد انعكست إتفاقيات كامب ديفيد على الساحة العربية على شكل إسقاط متزايد. فإلى جانب عزل مصر عن العالم العربي وإتخاذ قرارات عربية بمقاطعتها سياسياً ودبلوماسياً، برز تحالف الدول الراديكالية العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الإعلان عن جبهة الصمود والتصدي التي ضمت سوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، فيما ازداد الإسقاط السياسي في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية وتراجع الإتجاهات الداعمة للإخراط في جهود التسوية. وتحت ضغط هذه الظروف نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في لملمة صفوفها بعد أن كانت قد خرجت منها فصائل الرفض بعد إقرار برنامج النقاط العشر.

وخلال السنوات العشر التالية لإبرام إتفاقيات كامب ديفيد تزايدت الصراعات داخل المنطقة، سواء ما بين الدول العربية ذاتها أو مع دول الجوار. وكانت أخطر تلك النزاعات حرب الخليج الأولى التي فجرتها العراق ضد النظام الإسلامي في إيران في مطلع عام /١٩٨٠م/ واستمرت مدة سبع سنوات متتالية، ثم عودة القطيعة بين سورية والعراق (تموز ١٩٧٩م)، ولم تلبث أن تدهورت العلاقات السورية - الإسرائيلية، وبلغت ذروتها في

حشد القوات السورية على حدودها المشتركة مع الأردن، ونتيجة لهذا التدهور قاطعت سورية قمة عمان العربية في /تشرين الثاني-نوفمبر/ ١٩٨٠م، وجارتها في هذه المقاطعة (منظمة التحرير الفلسطينية) وبقيّة أطراف جبهة الصمود والتصدي.

مع ذلك يمكن القول أن المبادرات السلمية التي إستهدفت الصراع العربي - الإسرائيلي لم تتوقف، بل تسارعت أكثر مع إحتداد التوتر في الشرق الأوسط، وخاصة بعد إجتياح إسرائيل للبنان وطرده منظمة التحرير الفلسطينية منها في نهاية صيف /١٩٨٢م/.

ففي /أذار-مارس/ ١٩٧٩م/ أصدرت المجموعة الأوروبية بياناً إعتبرت فيه أن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم /٢٤٢/، في كل بنوده، ما زال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وأكد البيان أنه "لن يكون هناك حل دائم إلا في إطار تسوية شاملة، تترجم حق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن". ونددت المجموعة الأوروبية بسباسة إسرائيل الإستيطانية باعتبارها عقبة أساسية في وجه السلام. ولم تلبث المجموعة أن طورت موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية حيث إعترفت بها طرفاً معنياً بجهود التسوية في الشرق الأوسط.

في /١٣/ حزيران - يونيو/ ١٩٨٠م/ بلغ التمايز الأوروبي عن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط مستوى جديداً، حيث أصدر رؤساء بلدان المجموعة الأوروبية التسع "بيان البندقية"، الذي انتقد بقوة سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة وأكد أهمية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في إيجاد حل شامل للصراع في الشرق الأوسط، يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويمكنه من ممارسة حقه في تقرير مصيره". وقد سمحت هذه التطورات بوقوع تقارب متزايد بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعة الأوروبية.

وفي ظروف تصاعد المواجهة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الساحة اللبنانية، وخاصة بعيد المواجهة الواسعة في /تموز-يوليو/ ١٩٨١م/، والتي تزامنت مع عودة تجمع الليكود إلى الحكم في إسرائيل في إنتخابات /حزيران - يونيو/ ١٩٨١م/، تكرست منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً أساسياً في أزمة الشرق الأوسط، حيث شرع الموفد الرئاسي الأمريكي فيليب حبيب في وساطته ما بينها وإسرائيل. وفي هذه الأثناء بادرت المملكة العربية السعودية لأول مرة إلى طرح مبادرة خاصة بها لتنشيط جهود التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

ففي /٧/ آب - أغسطس/ ١٩٨١م/ دعا الأمير فهد، ولي العهد السعودي حينذاك، الولايات المتحدة إلى إتخاذ موقف أقل إنحيازاً لإسرائيل وأكثر إنصافاً للعرب، ودعاها للقيام بتحريك جدى مختلف عن إتفاقيات كامب ديفيد. وطرح الأمير فهد المبادرة التي عرفت بإسمه، متضمنة المبادئ التالية :

- ١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتُلت في عام ١٩٦٧م/، بما فيها القدس العربية.
 - ٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧م/.
 - ٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
 - ٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة.
 - ٥ - إخضاع الضفة الغربية وغزة لفترة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
 - ٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
 - ٧ - تأكيد حقّ دول المنطقة في العيش بسلام.
 - ٨ - تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمانات تنفيذ تلك المبادئ.
- ورغم أن مبادرة الأمير فهد لم تشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية ولا إلى صفحتها التمثيلية للشعب الفلسطيني إلا أن إسرائيل رفضتها فوراً، وإعتبرتها خطوة لتدميرها على مراحل، ولم تتخذ الولايات المتحدة موقفاً واضحاً من المبادرة، في حين رحبت بها المجموعة الأوروبية. ومن ناحية أخرى فقد إنقسمت الدول العربية حول المبادرة، وأعلنت مصر تمسكها باتفاقية كامب ديفيد، في حين رفضتها أطراف جبهة الصمود والتصدي، وفي مقدمتها سورية، ورفضها العراق أيضاً. وبالمثل فقد أثارت المبادرة إنقساماً واضحاً في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. فبينما وجد رئيس المنظمة ياسر عرفات في المبادرة نقاطاً إيجابية فقد رفضتها معظم فصائل المنظمة. وقد إتضح عند إنعقاد القمة العربية الثانية عشرة في فاس في نهاية ١٩٨١م/ أن الدول العربية منقسمة بقوة حول المبادرة، حيث غلّقت أعمالها بعد الجلسة الافتتاحية مباشرة، وقامت المملكة السعودية بسحب مبادرتها. ويُذكر أن المعارضة الفلسطينية والعربية للمبادرة تركزت على البند السابع منها، والذي يؤكد "حقّ دول المنطقة في العيش بسلام"، حيث إعتبره المعارضون إعتراضاً عربياً بحق إسرائيل في الوجود والعيش بسلام في المنطقة.

لقد إستفادت إسرائيل من الإنقسام العربي الواسع، ومن توصلها إلى إبرام اتفاق على التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، في ظروف تصاعد التوتر الأمريكي - السوفياتي بعد إجتياح الإتحاد السوفياتي لأفغانستان، فقامت بشن أوسع هجوم عسكري لها في لبنان، مستهدفة تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير وإخراج قواتها من لبنان. وكان من بين أهداف

الحملة تمهيد الطريق لمشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة المحتلتين وضرب قوات الردع السورية في لبنان وقيام دولة صديقة لإسرائيل.

بدأ الغزو الإسرائيلي للبنان يوم ٦/حزيران - يونيو/١٩٨٢م. وبعد ثلاثة أشهر من المقاومة الفلسطينية - اللبنانية المشتركة، تم التوصل في ١٣/أب - أغسطس/ إلى إتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المتحاربة. وقضى الإتفاق الذى أشرف عليه فيليب حبيب بخروج قوات منظمة التحرير بأسلحتها الخفيفة من بيروت وتوفر ضمانات دولية لحماية السكان الفلسطينيين في لبنان.

وبعد فقدان المنظمة قاعدتها الأمنية في لبنان وتبعثر قواتها على مساحات واسعة في العديد من الأقطار العربية، باتت أكثر عرضة للضغوط السياسية وللتعامل مع المبادرات السلمية التى إنطلقت فور مغادرة آخر قواتها مدينة بيروت.

وهكذا فقد اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل بمرونة مع مبادرة الرئيس ريجان والتي أولت أهمية للتوفيق بين متطلبات إسرائيل الأمنية المشروعة وبين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ودعا الرئيس ريجان الأردن والفلسطينيين للإشتراك فى مفاوضات مع إسرائيل تستهدف تمكين سكان الضفة الغربية وغزة من التمتع بحكم ذاتى كامل لشؤونهم الخاصة وإجراء إنتخابات حرة لإختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتى ، تثبت خلال فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات قدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم، وعلى أن هذا الحكم الذاتى لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل. وفيما يخص الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة أعلن أن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية فيهما، كما لن تزيد ضمهما أو سيطرة إسرائيل الكاملة عليهما. وربط بين الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الأردن، واعتبر أن ذلك يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت. وعرض الرئيس ريجان فلسفة مقايضة الأرض مقابل السلام، المتضمنة فى قرار ٢٤٢/ الصادر عن مجلس الأمن الدولى عام ١٩٦٧م، وقال إن حجم الاراضى التى ستسحب عنها إسرائيل بموجب القرار المذكور، وفى إطار المفاوضات بينها وبين الأردن سوف يتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقى وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة فى المقابل". وفيما يخص القدس فقد أيد ريجان ضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة على أن يتقرر وضعها النهائى فى المفاوضات.

وفى موقفه من مشروع ريجان إكتفى بيان المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى ٢٦/تشرين الثانى-نوفمبر/١٩٨٢م/ بتوكيد أن المشروع "لا يلبى الحقوق الثابتة لشعبنا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتباره يتجاهل حق تقرير المصير للشعب

الفلسطينى وحقه فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية" وقد رَحَّب الأردن بالمشروع الأمريكى ، وكذلك فعلت الحكومة المصرية، فى حين أعربت حكومة إسرائيل عن معارضتها له.

وفى ١٩/أيلول - سبتمبر/١٩٨٢م/ أستاذت القمة العربية أعمالها فى مدينة فاس حيث أجرت تعديلات هامة على مشروع الأمير فهد، حيث بات البند الرابع من المبادرة ينص أيضاً على "حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعى والوحيد". كما عدلت المادة الثامنة من المبادرة لتتص بوضوح على مسؤولية مجلس الأمن الدولى عن تنفيذ المبادئ المقترحة فى المبادرة.

وتبع ذلك أن أعلن الإتحاد السوفياتى عن مبادرة كاملة لحل الصراع فى الشرق الأوسط. وقد نصت المبادرة التى أعلنت فى ١٦/أيلول - سبتمبر/١٩٨٢م/ على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧م/ وضمان حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به، تشكل القدس الشرقية جزءاً منها، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وتأمين حق جميع دول المنطقة فى الوجود والتطور السلميين بعد إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

ونصت مبادرة بريجنيف على وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية تضمنها الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وأكدت وجوب مشاركة جميع الأطراف المعنية، وبضمنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى.

تحت تأثير حاجتها للتعاطى مع مشاريع التسوية السلمية فقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية فى إجتماع المجلس الوطنى السادس عشر فى الجزائر/تباط - فبراير/١٩٨٣م/ إعلاناً سياسياً توقف أمام المشاريع المطروحة فاعتبر أن قرارات قمة فاس العربية تمثل الحد الأدنى للتحرك السياسى للدول العربية الذى يجب أن يتكامل مع العمل العسكرى ، بكل مستلزماته، من أجل تعديل ميزان القوى. وبعد أن رحب الإعلان السياسى بالمبادرة السلمية السوفياتية فقد أعلن أن مشروع ريجان لا يشكل أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربى - الصهيونى ، وذلك لأنه لا يلبى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وينكر حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى. ووصف المشروع الأمريكى بأنه يتناقض مع الشرعية الدولية.

تعقيب السفير الدكتور / عيسى درويش

النقطة الأولى :

هل العرب الآن في حالة تسوية أم في حالة سلام ؟

الحقيقة أن ما يجرى الآن ليس سلاماً وإنما تسوية سلمية، هي إعراف بأمر واقع وقبول بموازين القوى ، ولذلك رأيت أن المحاضرة تميل إلى الأخذ بمفهوم التسوية، وفي كل النزاعات الدولية فإن التسوية لا يمكن أن تؤدي إلى سلام إلا إذا كان للسلام مقومات، وكما يقول أ / هيكل : "التسوية هي إعراف بالأمر الواقع والقبول بموازين القوى ". وبالتالي نقبل بمنطق الواقعية أو ما يسمى بالواقعية بما يمكن قبوله، لكن هذا لا يصنع سلاماً، ويصنع تسوية مؤقتة مربوطة بموازين القوى ، ثم يقول أ / هيكل : "إذا كنا نتكلم عن السلام، فالسلام بالدرجة الأولى يقوم على رؤية متوازنة لمصالح الأطراف، إن ما حدث حتى الآن لا يحقق مصالح الطرف العربي أو مطالبه".

النقطة الثانية :

إن هذه التسوية تسوية مفروضة والعنصر الأكبر أو الطرف الأكبر الذي يدير هذه التسوية وهو الولايات المتحدة منحاز علينا إلى الطرف الإسرائيلي ، ولا يخفى ذلك على أحد، فقد تحولت الإدارة الأمريكية من إعلانها الأرض مقابل السلام على لسان بوش والسلام الدائم والشامل في المنطقة والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ إلى محاولة فرض إتفاقيات جانبية تكون مرجعاً للطرفين المتعاقدين، كما هو الحال في إتفاقية أوسلو، وإسقاط للمرجعيات الدولية سواء ما يتعلق منها بالقرارات ذات الصلة مثل القرار ١٨١، المتعلق باللاجئين والقرار المتعلق بالقدس وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمستوطنات، وكذلك التغيرات الأحادية الجانب للقرار ٢٤٢، كل ذلك يتحول في ظل إدارة كلينتون إلى مساندة لإسرائيل سواء بفرض التعامل الإقتصادي بينها وبين العرب وقبل السلام، "اللجان متعددة الأطراف"، إلى محاولة خلق آلية سياسية بين الدول العربية وإسرائيل لمكافحة الإرهاب، كما هو الحال في قمة شرم الشيخ، إلى التحالف الإستراتيجي القائم على الخيار النووي والمظلة النووية، كما هو الحال في الإتفاق المزمع بين إسرائيل والولايات المتحدة.

النقطة الثالثة :

إن الورقة التي بين أيدينا تفترض أن السلام قد أصبح حقيقة واقعة ولكن إذا أخذنا الواقع العملي بعيداً عن التنظير السياسي والمصطلحات اللفظية، فإن السلام ما يزال حلمًا

وأشير إلى تصريح الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ٢ / ٤ فى لقائه مع الرئيس مبارك "سوريا ومصر من أهم الدول العربية المحيطة بإسرائيل"، يقول الرئيس الأسد : -
 "إن إسرائيل هى التى تعطل المفاوضات، وإن السلام لن يتحقق فى المنطقة ما لم تغير إسرائيل طريقته فى المفاوضات، وأضاف : أن شيئاً لم يتحقق بالرغم من مضى ٥ سنوات على بدء المفاوضات"، وايضاً تصريحات القادة الفلسطينيين بعد شرم الشيخ بأن الحصار الإسرائيلى ومحاولة بيريز عرض الحل النهائي على إستفتاء هو نصف حتى للإتفاق المكتوب فى أوصلو وإتفاقي القاهرة وطابا، ثم إذا أخذنا الممارسة الفعلية والكلامية لحزبى العمل والليكود فإننا نرى أن هناك محاولة للنكوص عن عملية السلام والرجوع إلى محاولة ضم الأراضى الفلسطينية كلها وإستبعادها تحت مسميات مختلفة بما يودى إلى ضرب وطمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى الأرض والدولة.

النقطة الرابعة :

إن ما هو مطروح فى المنطقة وعلى المنطقة هو سلام غير متوازن وغير مستقر وعناصر الخلل واضحة فيه، فعلى الجانب العربى نزع سلاح العرب سواء كان تقليدياً أو غير تقليدى ، كما هو حاصل فى طلب إسرائيل منع أى دولة عربية من الوصول إلى تكنولوجيا الذرة حتى للأغراض السلمية، ومنع أى صناعة تقليدية للسلاح تعتمد على تكنولوجيا الصواريخ القريبية ومتوسطة المدى ، وإحتكار إسرائيل للسلاح التقليدى والنووى ، الذى يجعلها دولة مهيمنة على كل المنطقة العربية، ومثال ذلك ما جرى فى التفاوض مع سوريا، فهى تطلب البقاء فى المرتفعات السورية بحجة الإنذار، المبكر وتخفيض حجم القوات السورية عدداً وسلاحاً وترك مناطق خالية من حدود وقف إطلاق النار فى ٤ يونيو ٦٧ وحتى شمال دمشق. بالإضافة إلى إدخال المياه والمجال الجغرافى العربى فى نظرية الأمن الإسرائيلى وهذا الخلل والتوازن غير المستقر وغير المتكافئ سيؤدى إلى خلق صراعات مستقبلية لأن القوة تغرى الطرف الاقوى وهو إسرائيل قطعاً بالغزو والسيطرة كما هو واقع الآن فى الأراضى المحتلة وجنوب لبنان.

النقطة الخامسة :

فى عام ١٩٦٧ وف "موشى دايان" بعد حرب الأيام الستة يردد ما معناه أنه ينتظر هاتفاً من العواصم العربية المحيطة بإسرائيل ليوقع معه صيغة سلام، أى أقرب للإستسلام، ولم تخف إسرائيل أطماعها فى مشروع "إيجال الون" آنذاك الذى يحاول "بيريز" تنفيذه الآن ولكن بمكاسب أكبر وبمكافآت أسخى ولكن كانت لاءات القمة العربية فى الخرطوم هى

الجواب حتى جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وخلال يوم واحد عبرت القوات المصرية قناة السويس كما سيطرت القوات السورية على هضبة الجولان بكاملها وراح "دايان" ييكي وكان ما كان من تداعيات بعد حرب ١٩٧٣.

أما الآن فإن ما يجرى هو محاولة من إسرائيل لفرض هزيمة ١٩٦٧ على العرب ولكن في عامي ٩٥ و ٩٦ ما تطلبه إسرائيل هو تعميم الهزيمة وتسويق الإستسلام، وفي ١٩٤٩ وبعد إتفاقية الهدنة في رودس كان "بن جوريون" يجيب عندما يسأل عن حدود الدولة الإسرائيلية، بقوله: "إن حدود إسرائيل هي حيث يقف الجيش الإسرائيلي" وبعد ٥٠ عاماً تقريباً يأتي بيريز ليؤكد هذه المقولة بأن إسرائيل موجودة من خلال القوة والتكنولوجيا والنفوذ السياسي والإقتصادي في كل مكان في الأراضي العربية أى تحقيق حلم إسرائيل الكبرى. وقد كان واضحاً وصريحاً في كتابه عن الشرق الأوسط عندما أفرد تقسيماً إقليمياً للإنتاج بين إسرائيل والدول العربية بحيث تبقى إسرائيل هي القائد والمركز المسيطر، وبقية أقطار الوطن العربي هي مجرد سوق إستهلاكية ومستودع للعمالة الرخيصة ومنجم للمواد الأولية. وهذا ما بذكرنا بمرحلة صعود الإمبريالية والتقسيم الدولي للعمل الذي كان سبباً في حربين عالميتين هذا القرن، وحروب لا تحصى في القرن الـ ١٨ والـ ١٩.

النقطة السادسة :

الأمر الأشد خطورة هو أن "شمعون بيريز" ومنظري حزب العمل الإسرائيلي ينفون عن العرب خصوصية الأمة الواحدة وعوامل مكوناتها ولذلك هم يعتبرون العرب أمماً في عدد دولهم، ولذلك يرسمون الخطط لتقويض الأمة أولاً ثم الدولة ثانياً عن طريق بعث روح التمرد في الأقليات القومية والعرقية، ولا يختلفون بذلك عن الليكود، قال ذلك "بيريز" مع المتقنين في القاهرة، وكذلك "ديفيد كامحي" رجل الموساد المعروف ومدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية سابقاً، وقال مؤخراً "باراك" أن إسرائيل فيلاً في غابة من الوحوش، أى أنهم يدافعون عن إسرائيل لكونهم أمة لا يجمع بينهم سوى الدين وينفون عن الأمة العربية صفة الأمة ورغم جميع العوامل المشتركة تاريخياً وواقعياً فيها.

ولذلك من المفارقات العجيبة أن يقول بعض المتقنين العرب بإنكسار المشروع الصهيوني. المشروع الصهيوني لن ينكسر ولكنه بدلا من أساليب الوصول إلى الهدف، والذين يقولون بإنكسار المشروع القومي كذلك بالغوا في وصف هذا الإنكسار. إن المشروع القومي العربي قد انكفأ على ذاته بسبب مشاكله الداخلية والخارجية خلال العقود الماضية ولكن بذرت ما زالت في الأرض فكيف نفسر إذن الروح القومية عند الشعب المصري الذي ما زال يقاوم التطبيع مع إسرائيل حتى الآن؟! أو بماذا نفسر الإستفتاء في جريدة الوطن

الكوبيتية مؤخرًا على رفض ٦٩٪ من الشعب القطري عملية النطبيع مع إسرائيل؟! إنه ضمير الأمة الذى يرفض الظلم والذل معاً.

النقطة السابعة :

قد يسأل أحدكم عن البديل وأقول لا أحد ينكر السلام وفوائده والحرب هى الإستثناء والسلام هو القاعدة ونحن نطالب بسلام عادل وشامل يقوم على التوازن والتكافؤ وإذا كنا لا نملك القوة لخلل فى ميزان القوى فإننا لا يجوز أن نتخلى عن الإرادة : إرادة الحق، إرادة السلام العادل، وعلينا أن نعود إلى دائرة التضامن وإلى دائرة وحدة الهدف والموقف، وإلى إستخدام أساليب جديدة فى إدارة الصراع سواء فى المجالات الدولية أو المجالات الإقليمية، ومنطق القوة عند الخصم لا يمكن أن يستمر إلى نهاية التاريخ، لقد سقطت باريس أمام جحافل النازية ووقعت إستسلاماً، لكن إرادة الشعب الفرنسى لم تحب وقاد "ديجول" فرنسا الحرة فى ظروف بالغة الصعوبة، وكذلك لم تهزم إرادة الشعب الفيتنامى ، ولا إرادة الشعب الصينى ، الذى حقق فى "ماوتسى تونج" مسيرة الألف ميل، والعجيب أن يطلب من العرب أشياء لم تطلب من غيرهم وهو طمس تاريخهم ونسف ثقافتهم والتنازل عن أرضهم وتسمية المناضل إرهابياً وإعطاء الحق للجانى والقاتل وإسقاط أى حجة منطقية للضحية حتى البكاء على أطلال البيوت المهدمة والمنسوفة، ولم يطلب ما هو مطلوب من العرب الآن فلم يطلب من الشعب الفيتنامى برغم من أن الخصم كان أمريكا أن يقيم علاقات دبلوماسية معها أو علاقات إقتصادية فى بداية المفاوضات مع الولايات المتحدة، والأمر بالغ الصعوبة ولكن علينا أن نتشبث فى الإرادة، وأن نتمسك بالتاريخ، لأن التاريخ ذاكرة الشعوب، وإن فقدت الشعوب تاريخها فقدت ذاكرتها، كما أن الثقافة هى روح الأمة وجوهر الإنتماء وهما من العناصر الأساسية فى دربنا الطويلة نحو السلام العادل والشامل والدائم.

تعقيب د. حسن قايد الصبيحي :

أحييكم وأحيى الرئيس على ناصر محمد على دعوتنا جميعا إلى هذا المكان الذى أرى أنه يحقق هدفين متساويين فى الأهمية والاتجاه.

الأول: أننا بطبيعة الحال من خلال هذه المداخلات والتعقيبات التى نستمع إليها سوف تنتهى إلى وجود مادة ذات أهمية كبيرة يمكن الاستفادة بها، كما نتمنى لصناع القرار الاستفادة منها على المدى البعيد.

الثانى : أن لقاءنا فى هذا المكان كعرب من موريتانيا حتى دولة الإمارات لا بد أن يترك أثرا كبيرا فى التواصل والفهم المشترك بين المفكرين والمبدعين من كل مكان.

وفيما يتعلق بالتعقيب أحرص على أن يكون استكمالا وليس تحليلا ونقدا وحرصا على المنهجية فإن حديثى سيتعلق بالمقارنة بين مرحلتين هامتين فى تاريخ هذه الأمة، وفى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى.. الأولى هى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى والثانية هى نهاية القرن الحالى وبداية القرن القادم، فهناك بعض القواسم المشتركة التى وجدت بين المرحلتين والكثير أيضا من الاختلاف، وسأحاول أن أقدمها لكم هنا مع بعض التوقعات بالنسبة لما يمكن أن يدور فى عملية الصراع بين العرب وإسرائيل فى القرن القادم. كلنا نعلم أن بلورة الحركة الصهيونية بدأت فى نهاية القرن الماضى وإن كانت بعض الدراسات الحديثة تؤكد على أن البداية كانت فى أوائل القرن الماضى وعلى يد نابليون على وجه الخصوص فيما بدأت فكرة زرع وطن قومى لليهود فى منطقة حيوية تفصل ما بين جناحي الأمة العربية القويين مصر وسوريا. وانتقلت الفكرة إلى بريطانيا التى تبنتها بشكل قوى وعملت من أجلها، واستغلت وجودها الفعلى والمادى فى هذه المنطقة لإقامة دولة إسرائيل، والتى تبنتها فيما بعد الولايات المتحدة.

فى حقيقة الأمر أن القوى الاستعمارية التى كانت فى المنطقة كانت تعلم جيدا أن ما حدث فى هذا القرن فى سياق الصراع العربى - الإسرائيلى كان معدا إعدادا دقيقا فى غفلة منا نحن العرب، وقد نلام على هذه الغفلة أولا، لكن يكفى على سبيل المثال أن نذكر أنه وبعد أن انقضت الحرب العالمية الأولى كتب مدير العمليات فى الشرق الأوسط إلى رئيس وزرائه لويد جورج مذكرة يقول فيها "إننا نسير بحكمة زائدة مستهدفين السماح لليهود بإنشاء وطن قومى فى فلسطين، فقد حررنا العرب من النير التركى ولن نستطيع البقاء فى مصر إلى الأبد

وتمخض ذلك عن ولدين، القومية اليهودية، والقومية العربية وشتان بينهما. الأولى تمتاز بالحيوية والنشاط، على حين تتسم الثانية بالكسل والخمول المكتسبين من الصحراء. يضاف إلى ذلك أن اليهود بالرغم من تشتتهم يمتازون بولائهم ورقة شعورهم وعملهم كما أنهم قدموا لبريطانيا أحد رؤساء حكوماتها الممتازين - يقصد دزرائيلي. وسوف يزدهر الوطن القومي لليهود إن عاجلاً أو آجلاً ويصل إلى مرحلة السيادة. كذلك ستتطور القومية العربية إلى مرحلة المناداة بالسيادة من المحيط إلى الخليج (لاحظوا المحيط والخليج في بداية القرن) ومما لاشك فيه أن السائدتين العربية واليهودية ستصطدمان، وإذا قدر لمشروع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أن ينجح فإن الصهيونية ستتوسع على حساب العرب دون سواهم وسيبذل العرب قصارى جهودهم للقضاء على قوة وعظمة فلسطين اليهودية وهذا يعني سفك الدماء.

أما ما تبقى فمن المؤكد فإن نبوءة هذا الاستعماري قد تحققت بحذافيرها دونما تعديل اللهم فيما يتعلق بتغيير حلفاء إسرائيل من بريطانيا في النصف الأول من القرن الحالي إلى الولايات المتحدة التي أسست أو عملت على تأسيس الدولة اليهودية ثم الاستغراق الشامل والتشابك الكامل بين الدولة اليهودية وبين الولايات المتحدة خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدنا فيها كلينتون يعمل من أجل معاهدة دفاع مشترك مع إسرائيل.

هنا بعض الاختلافات التي لاحظتها في أحداث نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وأحداث نهاية القرن الحالي وبداية القرن القادم يمكن أن أوجزها في بعض النقاط:

إن العرب في بداية القرن كانوا يخضعون للسيطرة التركية تحت راية الرابطة الإسلامية وكذلك للسيطرة الاستعمارية من جانب آخر وكان ذلك باعثاً للنزعة القومية والشعور بوحدة الأمة والمصير المشترك. أما وبعد أن مر القرن بأكمله فقد تبدل الحال وأصبح العرب يملكون السيادة على كل الأرض العربية من المحيط إلى الخليج فيما عدا أرض فلسطين. ومن حيث الانتماء القومي نلاحظ أن الأنظمة العربية - إما بالإيمان أو بالمانورة - تعلن علناً أيضاً تمسكها بالقومية العربية وبالعامل من أجل وحدة هذه الأمة ووحدة المصير.

وجاء الاختلاف الثاني أن التأثير العربي على مجرى السياسة الدولية كان محدوداً ولا نقول منعماً حيث كان هناك في مصر في بداية القرن الكثير من النشطين المصريين الذين يعملون بقوة للضغط على حكومتهم وحكومة الاحتلال من أجل تحقيق بعض المكاسب. أما فيما عدا ذلك فإن الأثر كان محدوداً ومشتملاً، أما الآن فقد أصبح العرب يحسب لهم ألف حساب بسبب تأثيرهم القوي، إما بسبب قوة الاقتصاد العربي المتمثل في الثروة النفطية وأثره على علاقة العرب بدول الاستهلاك على سبيل المثال، وإما بسبب وجود بعض الجيوش

العربية التي يمكن بالفعل إذا سخرت واستغلت استغلالا جيدا ووجهت توجيهها صحيحا أن تؤثر على سير أى معارك بين العرب وإسرائيل.. فلدينا الجيش المصرى والجيش السورى وما تبقى من الجيش العراقى والجيش المتنامية الآن فى منطقة الخليج. الأمريكيون أشد إيلاما وقسوة حينما ننظر إلى أوجه التشابه.. فالولايات المتحدة تقوم فى الوقت الراهن بتنفيذ سياسة ذات وجهين، فهى تربت على أكتاف الفلسطينيين والعرب الآخرين وتؤكد حرصها على السلام العادل وعلى تثبيت صبغ التعايش بين العرب وإسرائيل، وإقرار إسرائيل بصيغ التعايش مع الكيان الفلسطينى الوليد دليل على صدق مثل هذ السياسة، وهى من جانب آخر تهيب ع المسرح السياسى والاقتصادى والثقافى لقيادة إسرائيلية للمنطقة ولحصولها على التفوق التقنى والاقتصادى على العرب مجتمعين.

فى بداية القرن الذى نودعه كان الغرب الاستعمارى يعمل لقيام كيان إسرائيلى يقصم ظهر العرب ويذل أى إمكانية لتماسك الجسد العربى وتركه معافى وصحيحا. وبداية القرن القادم تقوم الولايات المتحدة بتقييد هذا النظام تحت منظومة الشرق أوسطية. هذه بعض الملامح المشتركة التى نستطيع أن نرصدها وأوجه التشابه المشترك بين بداية القرن الماضى لغاية نهاية القرن الحالى وبداية القرن القادم.

وهنا أسأذنكم فى طرح مؤشرات المستقبل للعلاقة العربية الإسرائيلية كما أراها وأشير هنا لما ذهب إليه الدكتور محمد ولد سبديا الذى منح العامل الاقتصادى فى التسوية أهمية كبيرة، ورغم تحفظة جزئيا على ذلك، إلا أنى أجد له العذر فى ذلك لأن الاقتصاد كما نعلم هو ساحة المواجهة المستقبلية الأولى فى صيغ التحدى المنتظرة بين الشعوب والحضارات.

بعد هذه الملاحظة أضيف أنه بادىء ذى بدء نحن كعرب نخزن أثقالا من التراث المعادى لإسرائيل وللصهيونية وإلى حد كبير لليهودية كعقيدة دون حرج، الذين يروجون للسلام يرددون الآن تحت ثقل هذا التراث عبارات ومصطلحات قد لا يشعرون بها عن السلام وكلها فى واقع الأمر مصطلحات تتعلق بالحرب والعنف أكثر من الحرب. على سبيل المثال يقولون معركة السلام وكان الحرب دائرة فى حالة التوقيع على معاهدات السلام. يقولون أيضا الحروب الاقتصادية المنتظرة وحرب الصراع على قيادة المنطقة، طبعا بين العرب وإسرائيل. ويتحدثون عن الحروب الثقافية وعن حروب المياه وحتى عن الحرب السرية المتمثلة فى استخدام الجنس فى الصراع الذى سيدور فى مرحلة ما بعد السلام.. كلها حروب فى حروب، وهؤلاء لا يستطيعون أن يقولوا بسلام مجرد. لابد أن يدخل عنصر الحرب حتى فى المفاوضات التى تدور من أجل السلام. هذه مسألة تراثية من الصعب أن نتخلى عنها. إذن

فالمؤشرات الثلاثة المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية الديمقراطية وبحقوق الإنسان.. هي ساحة الصراع بيننا وبين إسرائيل.

بالنسبة للمؤشر السياسي أتذكر حديث الدكتور رغيذ الصلح وأرجو أن تكونوا معي في تأملاته الاستنباطية عن النتائج السلبية والإفرازات المؤسفة لأى سلام يقوم على سلطة الأمر الواقع.. إن هذا النموذج من السلام يحمل كما يقول بذور فئائه ويشكل مقدمة منطقية لقيام حروب جديدة ويضرب المثل على هذا النموذج بنتائج الحرب العالمية الأولى واتفاقية فرساي التى أدت إلى إذلال بعض الشعوب التاريخية مثل الشعب الألماني، وكانت النتيجة أن تحررت الشعوب المنكسرة على الظلم كما حدث فى ألمانيا. هذا الاستنتاج يمثل علامة بارزة أيضا على واقع الصراع بيننا وبين إسرائيل. فالزعيم جمال عبدالناصر وصحبه عادوا من الفالوجا ومرارة الهزيمة فى حلوقهم وهم يقرأون شروط الاستسلام المفروضة وقيام دولة إسرائيل فصنعوا ثورة يوليو وقادوا مرحلة مشرفة من التحدى لإسرائيل والغرب الحليف معها. انهزم هتلر ولم تذهب ألمانيا بل عادت قائدا اقتصاديا بعد الحرب العالمية. وقد يقال أن عبدالناصر انهزم ولكن القومية العربية مازالت متوهجة عاليا حتى فى أحلك الظروف التى تمر بها الأمة العربية. ويقول المؤرخ الإسرائيلي مارتن فان فى حديث لم يمر عليه سوى عام واحد.. إن دولة فلسطين تطمع فى أن تكون ذات سيادة، ولكن لن تكون هكذا بل سوف تجد نفسها مرتبطة إما بإسرائيل وإما بالأردن وإما بمصر وحتى إسرائيل نفسها سوف تكون بعد ٥٠ عاما مركزا ليهود كثيرين. وهذا العالم هو نفسه الذى تحدث عن حروب المستقبل وقال انها حروب لا تمارس بين الدول ولكنها تمارس بين كيانات صغيرة، ليس بالجيش النظامية ولكنها بالكيانات الصغيرة وتنظيمات صغيرة تستطيع أن تؤثر وتضرب فى كل مكان وتحقق أيضا انجازات وافتصارات وهو ما يحدث الآن كما ترون.

دعونا نذكر هنا أحد المفكرين العرب الذى افتقدناه الآن ونشعر بأهمية وجوده بيننا فى زمن التسويات الدكتور حامد ربيع رحمه الله قال فى أحد كتبه التى كرسها لقضية الصراع مع إسرائيل: هل يستطيع عالم عربى أن يكتب عن إسرائيل دون كراهية؟ ثم يقول لم يكتب عن دولة معاصرة كما كتب عن إسرائيل. نحن نعرف أن موقف الولايات المتحدة والرئيس الحالى على وجه الخصوص هو العشق بعينه، هذا العشق الذى أخرجه من إطار السرية والذى سوف يظل انجيلا يحكم العلاقة بين الدولتين، فقد علمتنا التجربة أن أى مكسب تحققه إسرائيل من الولايات المتحدة لا يمكن أن يذهب أو ينتهى ، يظل دستوراً، وهناك حراس داخل الكونجرس والكابيتول والبيت الأبيض والخارجية والبنطاجون.. هؤلاء حراس أى مكسب لإسرائيل. ومن بين الأخبار التى تتعلق بزيارة كلينتون لإسرائيل أنه خرج مع نتنياهو إلى

شرفة مقر إقامته ويده على كتفه وأشار إلى موقع السفارة الأمريكية في القدس. بطبيعة الحال هذا أمر مفروغ منه سوف يتم حتماً.

وفي ندوة عقدت في أكتوبر الماضي في واشنطن حول العلاقات العربية الأمريكية شارك فيها لفييف من الدبلوماسيين السابقين واشترك معهم الدكتور برهان غليون يقول: أن مشكلة العلاقة العربية الأمريكية ناجمة عن أن هناك جدولين من الأعمال أحدهما أمريكي يعطى الأولوية في منطقتنا لمبدأ الاستقرار الذي يضمن لواشنطن الحفاظ على الوضع الراهن (Statues Co) وما ينطوي عليه من امتيازات عينية واستراتيجية، والثاني عربي يئن تحت وطأة الأزمات والتهديد والاحتقان والمشاكل ويعطى الأولوية للتغيير الداخلي والإقليمي على أمل تغيير النمط والممارسة. هذا الموقف الأمريكي كان سائداً قبل إعادة انتخاب ترومان عام ١٩٤٩ والذي لم يجد سوى اليهود يقفون معه فخرجوا من الاجتماع ومعهم موافقة على قيام دولة يهودية وكانت المرة الأولى التي يعلن فيها عن قيام دولة يهودية في فلسطين. ويقوم كلينتون الآن بنفس الشيء مما جعل صحيفة إسرائيلية تخرج بمانشيت We are the world نحن العالم.

المحور الاقتصادي ويرتبط في نظر العديد من المراقبين بترتيبات الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد في المنطقة. والحديث عن هذه الهيمنة يجري بصورة مخيفة حول الأوضاع الاقتصادية في القرن ٢١ وصيغة المقارنة هنا ممكنة أيضاً ولكن ليس من قبلى وإنما من أحد الكتاب الأمريكيين يقول أن الفترة الأخيرة من القرن العشرين تبدو وكأنها مسرح لبحث مضنى يقوم به القرن القادم لعقائد وإيديولوجيات تصلح لأجيال الكمبيوتر وتستخدم لحل مشاكل القرن القادم. قالوا أن الصحوة الدينية يمكن أن تكون البديل وكأنهم بهذا يرددون مفردات نظرية صامويل هانتجتون عن صدام الحضارات. فالشعوب في نظر هؤلاء تسير الآن مسلوكة الإرادة لا تدرى ما تفعل ولا تملك عقيدة تملأ بها مساحات الفراغ التي تبدو منتشرة في كل مكان.

برى البعض أن منطقة الشرق الأوسط معنية بالمقارنة بين حال الرجل المريض الذي كان في القرن الماضي وبين حال العرب في العصر الحديث. العرب في وضع تفكك وشرذمة وإسرائيل هي المستفيد الأول لأنها سوف تكون الوريث الشرعى لانتهيار النظام. هذا الكلام ليس من عندنا وإنما من عندهم وسوف يؤدي ارتباط إسرائيل بعلاقات وثيقة مع الدول العربية إلى أن تكون عوناً لأية دولة تطلب مساعدتها لإخضاع شعب آخر أو مواجهة مع دولة أخرى نظير الانفتاح الاقتصادي والمشاركة في الموارد والثروات. إن الوضع الإقليمي سيكون مختلفاً على نحو تكون فيه إسرائيل أداة بوليسية نافذة نستخدمها نحن العرب في صراعاتنا

الداخلية وأرجو ألا أكون متشائما وغير دقيق. وقد أورد المؤرخ الشهير بول كيندى بعض الأرقام التى تتحدث عن كيف أن الشعوب قادرة عندما تشاء على تطوير اقتصادياتها بمواردها الذاتية.. فقد كان متوسط الدخل فى كوريا الجنوبية مماثلا لمتوسط الدخل فى غانا فى الستينات ٣٦٠ دولارا تضاعف الآن دخلها القومى ١٥ مرة. ولاحظوا هنا أن المقارنة لم تأت اعتبارا ولكنها جاءت بناء على التماثل الموجود فى اقتصاديات الدولتين خلال عشر سنوات. وكما ورد فى صحيفة لوموند فى ٩٥/١١/١٧ تراجعت منطقة الشرق الأوسط فى دخولها من المكانة الثانية إلى المكانة العاشرة.. وإذا كان عدد سكان الوطن العربى يبلغ ٢٦٠ مليوناً فإن منهم ١٢ مليون نسمة لا يتجاوز دخل الشخص الواحد خمسة فرنكات (دولار واحد).. هناك ٩ ملايين أيضا يعانون من البطالة ورغم امتلاك الوطن العربى مصادر هائلة للتنمية يمكن استغلالها إلا أن معدلات التنمية بدوله تنخفض ٢٪ كل عام، فى حين تحقق الصين معدل نمو يصل إلى ١١,٢٪ ولهذا فإن اسرائيل تروج لتأكيد أن حلول مشاكل المنطقة بيدها وأنها يمكن أن تنقذ العرب بما تملك من تكنولوجيا وعقول وتراث، حيث يعتبر الإسرائيليون التراث العبرانى هو الذى استقينا منه نحن العرب ممارساتنا وثقافتنا وحرمانها كما نقول أنهم حرفوا التوراة والإنجيل، وهم يعتبرون أن الاسلام امتداد للعبرية لكن بشىء من التحريف.

يبقى الإطار المرتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهى الذريعة التى يلوح بها اليهود، وبالمناسبة فإن اليهود لم يكونوا يسعون لقيام دولة ديمقراطية ولكنهم فعلوا ذلك من أجل الاقتراب من الغرب وأصبحت الديمقراطية الآن بمفهومها الغربى تراثا سياسيا (إسرائيليا، وتقول إحصائية الاتحاد البرلمانى العالمى أن العالم يشهد الآن تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية لأربعين دولة، وبالنسبة لنا نحن العرب جرت انتخابات بالغة الأهمية فى منطقة الحكم الذاتى هى الأولى من نوعها فى تاريخ الشعب الفلسطينى ، وليتنا ندرى أن رياح الديمقراطية تعصف بقوة، وأن مالا يتحقق بالعمل الديمقراطى سوف يتحقق بأساليب أخرى لأن الشعوب لها إرادة وتستطيع أن تفرض هذه الإرادة.

هذه جولة تحليلية واستعراض سريع لجانب من متركزات الصراع العربى - الإسرائيلى ونحن على عتبة القرن القادم. وأنهى هذه المداخلة بطلب ملح فى أن يكون ختام هذا المؤتمر دعوة لتصحيح مفهوم شعبى فى أدبياتنا السياسية وأدبيات الصراع العربى الإسرائيلى على وجه الخصوص، هذا المفهوم أو الاعتقاد هو أن العرب لم يقدموا التضحية الكافية دفاعا عن حقوقهم المغتصبة فى أرض فلسطين.

أرى أن الصحيح أن يقال أن هذه الأمة كانت تناضل فى مواجهة قوى عاتية بدأت ببريطانيا التى كانت ممتلكاتها من الصين حنى واشنطن وانتهت بالولايات المتحدة العملاقة

التي أحبطت البلاشفة وحطمت سور برلين، رحمة بتاريخ هذه الأمة وذاكرة أجيالها ودعوة لقراءة جديدة لجهد أجيال القرن العشرين قبل ان نطوى ورقته.

تعقيب الدكتور مصطفى علوى :

أشعر بصعوبة ثلاثية الأبعاد نواجهنى فى أداسى لهذه المهمة أولها أن هذه الندوة تتحدث أو تعالج موضوع مستقبل الوطن العربى ، وهذه صعوبة تواجه كافة اعمال المؤتمر، وثانيها أننا فى هذه الجلسة يفترض أن نتحدث عن مستقبل التسوية العربية الإسرائيلية، أى مستقبل الصراع العربى مع إسرائيل وهو الصراع الذى يبدو لى أننا لم ننجح عبر تاريخه فى إدارته على نحو يحقق أفضل مكسب عربى ، فالموضوع معقد بطبيعته، أما الصعوبة الثالثة فهى أننى آخر المنحدرين وهو ما يعنى أنه ربما لا تكون هناك فرصة أو مجال لإضافة كبيرة إلى ما تم طرحه من قبل. ولكنى سوف أحاول على أية حال، وسأقسم مذاخلتى الى جزئين رئيسيين الجزء الأول يتعلق بمستقبل التسوية العربية - الإسرائيلية فقد تفضل اثنان من المتحدثين بتقديم عرض خاص للمشهد العام لتطور الصراع العربى - الإسرائيلى فى محاولة لتلمس انعكاس ذلك المشهد على مشاريع التسوية. وقدم المتحدثان أيضا تصورا للإطار العام لمسار التسوية فى المرحلة المقبلة ولكنى سوف أحاول أن أضيف قدر المستطاع إلى ما تفضل به بتناول بعض النقاط المؤثرة فى مستقبل التسوية العربية الإسرائيلية، واسمحوا لى أن أهبط قليلا إلى ارض الواقع وأن أنظر الى المستقبل فى ضوء معطيات الواقع الراهن.

وأبدأ هنا بتقرير أن التسويات الثانية التى تمت بين إسرائيل وأطراف عربية هى تسويات بين تباينات وتفاوتات يمكن إيجازها على النحو التالى :

تسوية تضمنت عودة الأرض كاملة، بالإضافة إلى تطبيع دبلوماسى وترتيبات أمنية غير متناظرة وكانت مع مصر، وتسوية أخرى موضوع الأرض فيها لم يكن موضوعا مركزيا حاكما، فضلا عن أنها اتسمت بتطبيع أعرض وأوسع يشمل حتى التنسيق والتعاون فى المجالات الأمنية، بالإضافة إلى نظام خاص لمنطقتين حدوديتين يجعل هذه التسوية مختلفة نوعا ما فى تقديرى عن تلك التى تمت فى الحالة الأولى. هذا إلى جانب تسوية ثالثة كانت مع الطرف الفلسطينى الفصت، فيما افصت الى حكم ذاتى محدود وقلق فى تقديرى.

ومن هذا انطلق إلى محاولة قراءة مستقبل التسوية العربية الإسرائيلية فى الشهور والسنوات القليلة المقبلة، ويتأثر مستقبل التسوية فى تصورى بعدة عوامل منها المتغير الدولى كما أشير بحق فى عديد من المداخلات السابقة. إسرائيل بالأساس هى مشروع دولى ولكنه

أخذ مع تطور الأوضاع وتطور الصراع يمتلك ذاتية مستقلة رغم استمرار ارتباطه الوثيق بفكرة المشروع الدولي لإقامة هذا الكيان في وسط الأمة العربية.

إذا أردنا أن نتساءل ماهو الهدف الاستراتيجي للقوى الدولية؟ هذا الهدف في تصوري يتمثل في إدماع إسرائيل في المنطقة، فضلا عن دعم الاستقرار الدولي وكذلك الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة التيارات الأصولية، أما النقط فان أدواته مضمونة بترتيبات أخرى لا صلة وثيقة لها بالترتيبات العربية الإسرائيلية الجارية.

المتغير الثاني المؤثر في مستقبل التسوية العربية - الإسرائيلية هو الأوضاع الداخلية في إسرائيل ونطورها في هذه اللحظة الهامة جدا في ذلك الكيان. وأستطيع أن أقول أننا لم نفهم تماما ديناميات الحياة السياسية داخل إسرائيل رغم تأثيرها على مسار الصراع والتسوية ايضا. واعتقد أننا كنا افضل فهما للكيان الإسرائيلي من حيث الدراسة العلمية في الفترة الواقعة بين حربي ٦٧ و ٧٣ عما نعر عليه الان. وهذا تراجع يدعو إلى الاسف، واعتقد أيضا ان أحد المؤثرات الدالة على عدم التعمق في فهم سياسات الكيان الإسرائيلي هو عدم وجود مركز علمي متخصص في الدراسات الإسرائيلية على امتداد الوطن العربي كله خاصة بعدما اعتري مركز دراسات او بحوث منظمة التحرير الفلسطينية من تغيرات وتطورات.

الأمر المؤكد، فيما يتعلق بتطور الأوضاع السياسية الداخلية في إسرائيل أن هذه الأوضاع مرت بمرحلتين رئيسيتين منذ انتشاء إسرائيل - مرحلة من ٤٨ - ٦٧ ملامحها في إيجاز شديد كانت هيمنة حزب ماباي او حزب العمل على السياسة الإسرائيلية وسلطة تنفيذية قوية تمثل جزءا كبيرا من قوتها في كاريما بن جوريون مؤسس إسرائيل. كما كان من ملامح هذه المرحلة ائتلافات حكومية عريضة وليست مهتزة وكذلك ضعف قوى اليمين وغياب القوى المؤثرة غير الحزبية، أي أن الأحزاب السياسية كانت هي القوى الرئيسية في خريطة الحياة السياسية الإسرائيلية.

منذ ٦٧ وبصورة أوضح منذ ٧٧ بدأت مرحلة جديدة في السياسة ولامحها تكاد تكون معاكسة للامح المرحلة الاولى وتتمثل في غياب هيمنة حزب سياسي معين، ضعف تأثير الأحزاب السياسية، غياب السياسة غير الحزبية وبصفة خاصة جماعات الاستيطان الفلسطينية في الضفة الغربية والارض الفلسطينية على وجه العموم، ضعف السلطة التنفيذية، الائتلافات الحكومية في إسرائيل أصبحت ائتلافات هشة غير عريضة معرضة للانهيار إذا ما انسحب اثنان أو ثلاثة من أعضاء الكنيست المساندين لها.. حتى حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت مرتين في إسرائيل واحدة سنة ٨٤ والثانية سنة ٨٨ لم تستطع الصمود في ظل صعود تيار اليمين وتزايد قوة الجماعات غير الحزبية في السياسة

الإسرائيلية وبخاصة جماعات المسنوطيين وبصفة أخص في إطار تنامي علاقاتهم الوثيفة مع جماعات اليهود الأمريكيين المنطرفين وبصفة خاصة في نيويورك. ومن ثم فإننا كتتيبج لهذه المرحلة مقلون على عملبه سياسية هامة جدا هي انتخابات إسرائيل - جرت في أواخر مايو ١٩٩٦ - التي لم أسمع عنها كلمة واحدة في أى من الأوراق المقدمة أو المداخلات في هذه الجلسة رغم ما لهذه الانتخابات من أهمية كبيره في تحديد الإطار العام لمسار التسوية العربية - الإسرائيلية. وهناك عشرات الأسئلة المثارة في هذا الشأن.. فلأول مرة هناك نظامان للانتخابات في إسرائيل أو نوعان من الانتخابات: انتخاب مستقل لرئيس الوزراء وانتخاب للكنيست (البرلمان).. وهو ما قد يؤدي إلى وضع سياسى معقد يحرم سلطة القرار ودوائر القرار والتأثير في إسرائيل من اتخاذ قرارات صعبة مطلوبة لاستمرار عملية التسوية.

وانا أستطيع ان ازعم في هذه المداخلة أننا ربما بالغنا كثيرا في مواقف الليكود من عملية التسوية على النحو الذى نمت به منذ انطلاق عملية كامب ديفيد. فمن الحقائق الثابتة ان الليكود لم يف في طريق التسوية، ولم يعمل أو يسعى بشكل مقصود وهادف لإفشال التسويات التى تمت بين إسرائيل - أو صنعها حزب العمل - مع أطراف عربية خلال السنوات القليلة لا مع الاردن ولا مع الفلسطينيين، من الامور المعروفة أيضا أن التشدد الذى يبدیه حزب العمل فيما يتعلق بالتسوية مع سوريا لا يقل عن التشدد الذى يبدیه الليكود، بل أن هناك بعض الآراء الامركية التى تقول أن الليكود سيكون لديه نفس قدره حزب العمل على انجاز تسوية مع سوريا وربما أكثر لدى بعضهم انطلاقا من حقيقة أن المستوطنات الإسرائيلية القائمة على ارض الجولان هي مستوطنات حزب العمل وليست مستوطنات الليكود.

انقل إلى العامل العربى أو المنغير العربى المؤثر في التسوية العربية - الإسرائيلية، وأرى أن المسار الفلسطينى الإسرائيلى هو أكثر المسارات صعوبة وتعقيدا حتى بالمقارنة مع المسار السورى في تقديرى وذلك نتيجة للطبيعة الخاصة للمشاكل المتارة في هذه المفاوضات النهائية وعلى وجه التحديد القدس والدولة الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية واللأجئین واحتمالات عودتهم خاصة أن الاطراف الأكثر تأثیرا في تحديد مسار ومستقبل التسوية - إسرائيل والولايات المتحدة الامركية - تتبنى مواقف نكاد تكون متطابقة من هذه القضايا الهامة في المرحلة النهائية للتسوية، القوة التفاوضية لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، ومدى تأثيرها على هذه المفاوضات.

على الجانب الفلسطينى يمكن القول ان هناك خطوات قد قطعت على طريق بناء مؤسسات دولة فلسطينية نذكرنا أو نكاد بما فعله اليهود في ثلاثيات وعشرينيات هذا القرن حينما أكملوا بناء مؤسسات الدولة العبرية قبل الاعلان عن قيامها في مايو ١٩٤٨، فهناك

مجلس تشريعي فلسطيني منتخب ورئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية منتخب، سلطة ادارية فلسطينية تتطور يوما بعد يوم. السؤال هنا: هل تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية تعويض نقص مقومات القدرة والقوة الذاتية في المفاوضات مع إسرائيل، وذلك من خلال تنمية قدرتها على الحفاظ على علاقة نشطة مع الولايات المتحدة والقوى الدولية والقوى الإقليمية الهامة الأخرى لمصلحة التنمية الاقتصادية داخلها واستخلاص أكبر قدر ممكن من المكاسب الفلسطينية في مفاوضات الوضع النهائي. المؤكد هنا أنه إذا لم تكتمل عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية سيستمر الصراع بين الطرفين العربى والإسرائيلى بأشكال جديدة خاصة في ضوء إصرار إسرائيل على بقاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية حتى بعد مفاوضات تحديد الوضع النهائي في الضفة وغزة بالإضافة إلى الإشكاليات الأخرى المتعلقة بوضع القدس ووضع الكيان السياسى الفلسطينى وما إذا كانت ستتطور إلى دولة مستقلة أم لا^{٢٤}.

ووفقا للنصور الأمريكى - الإسرائيلى المشترك فإن الرئيس عرفات سوف يتمكن في هذه المفاوضات من الحصول على شىء هو أقل من الدولة المسنقة وأكبر من الحكم الذاتى. موقف سوريا واضح وسيستمر كما هو دون تغيير في تقديرى هناك مواطن قوة في الموقف السورى ومواطن ضعف. وتمثل مواطن القوة في :

- * الدور الاستراتيجى والسياسى لسوريا إقليميا وبصفة خاصة في لبنان.
- * التطور الإيجابى النسبى في العلاقة السورية الأمريكية.
- * الحفاظ على حد أدنى مؤثر من التنسيق مع قوى إقليمية فعالة وبخاصة مصر والسعودية.
- * الاستقلال الاقتصادى السورى عن الولايات المتحدة الأمريكية.

أما مواطن الضعف فتتمثل في الوضع الجيوستراتيجى العام لسوريا إقليميا والوضع الجيوستراتيجى للجولان في الإقليم السورى ، فضلا عن طبيعة الشرعية السياسية للنظام السورى، وكلها عوامل تقود إلى عدم توقع تقديم تنازلات سورية جهرية في المسألتين الشائكتين في المفاوضات مع إسرائيل وهما: نطاق الانسحاب الإسرائيلى وما إذا كان سيشمل منطقة أكمة وبانياس في جنوب غرب الجولان... هذه واحدة، وأما الثانية فهي جبل الشيخ والترتيبات الامنية فيه بصفة خاصة "محطات أرضية للإنذار المبكر".

انتقل إلى النقطة الثانية الرئيسية في حديثى والمتعلقة بمستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية وأبدأ بالإشارة أو بالتأكيد على حقيقة أن أهم عامل مؤثر فيها هو مستقبل التسوية ذاته، ولذلك فأننا أحى صياغة برنامج الندوة في ربطه الوثيق فيما بين موضوع مستقبل

التسوية وموضوع مستقبل العلاقات العربية- الاسرائيلية لان أهم التدخلات التي تشكل مستقبل العلاقات بين العرب واسرائيل هو وضع التسوية ومستقبلها. وهنا أجدني أسهل أنني أكثر ميلا إلى ما جاء في مداخلة الدكتور ولد سيديا عما جاء في ورقته المتعلقة بمستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية وبصفة خاصة في بعدها الأمن والاقتصادي. فالورقة تتحدث بصراحة ووضوح عن نظام للأمن الإقليمي ستشأ أركانه على النحو التالي وفقا للورقة، أو من ضمن أركانه حلف شرق أوسطى على غرار حلف الناتو، نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية، ليس فقط كرادع وإنما كرادع ضابط للعلاقات بين دول الإقليم ضمنا بما فيها البلاد العربية، توظيف الجامعة العربية والأمم المتحدة وادوارهما السياسية في إطار الحديث عن بند يتحدث عن رادع عسكري كجزء من نظام الأمن الإقليمي.

وأولى ملاحظاتي على هذا النظام للأمن الإقليمي أن هناك أركانا أخرى لهذا النظام جاءت في الورقة، ولس هناك مجال متسع للوقت للتفصيل فيها، إنما أولى ملاحظاتي في هذا الشأن أن كثيرا من هذه الأركان تم الجزم والقطع بأنه سيتم أو سيقوم في الشرق الأوسط ما أجدني مختلفا معه اختلافا جوهريا فحتى فكرة قيام حلف دفاعي إقليمي على مستوى حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط فكرة تراود السياسة الأمريكية منذ منتصف الخمسينات ثم طرحت بعد حرب الخليج مباشرة على لسان وزير خارجية أمريكا السابق جيمس بيكر ووجدت رد فعل مضادا من كافة الأطراف بما فيها اسرائيل خلال حكم رايبين أو حتى خلال الشهور الأولى من حكم بيريز كرئيس للوزراء، غير أنه طرا امر جديد على هذا الموقف أدى إلى تغييره. وقد أشار إلى ذلك زئيف شيف محرر الدفاع في صحيفة هارتس وهو أحد أهم محللي الدفاع في إسرائيل في مقالة له، وأشار فيها إلى أن إسرائيل اشترطت على الولايات المتحدة الأمريكية لقبول فكرة الحلف الدفاعي الثنائي الأمريكي الإسرائيلي أن يكون هناك نص صريح تقر الولايات المتحدة بموجبه بوجود الرادع الاستراتيجي النووي الإسرائيلي وعلى استمرار حاجة إسرائيل إلى ذلك الرادع النووي حتى بعد قيام سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. إذا حدث ذلك فسيكون تطورا ونقلة نوعية خطيرة لا تقل في تأثيرها عن تلك النقلة التي أحدثها ترومان في أواخر الأربعينات، والنقلة الثانية التي أحدثها جونسون في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل والشرق الأوسط في أواسط الستينات. وهذا يدل على خروج أمريكا على تقليد من تقاليد السياسة الأمريكية في إطار نظام منع الانتشار الذي تحكمه معاهدة حظر الانتشار النووي والقاضي بعدم الاعتراف لأي قوة نووية غير الدول النووية الخمس المعلنة المعترف بها رسميا: الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، والصين. إذا تحقق

هذا الأمر ووقع الحلف بين إسرائيل والولايات المتحدة فإن ذلك سيكون بداية مرحلة جديدة للعلاقات الاستراتيجية والخلل الاستراتيجي غير المسبوق في منطقة الشرق الأوسط وهو ما ينبغي أن نلتفت اليه ونوليّه عنايتنا وهو ما غاب حتى الآن عن مناقشاتنا وادعو كل السادة إلى أن يكون هذا الموضوع أحد اهم الموضوعات في مناقشاتهم.

انتقل الآن إلى البند الاقتصادي في مستغل هذه العلاقة، وهو الحديث المنعلق بالسوق الشرق أوسطية ومرة أخرى أجدني مختلفا مع ماجاء نقلا عن كتاب شيمون بيريز "شرق أوسط جديد" من أنه ستكون هناك ترتيبات اقتصادية تعوم على غرار السوق الأوروبية المشتركة في الشرق الأوسط - ليست هناك فرصة في المستقبل المنظور ولا المستقبل المتوسط لسوق اقتصادية أو لتكامل اقتصادي في الشرق الأوسط ولا حتى اتحاد جمركي والأسباب عديدة منها ان إسرائيل من أكثر الدول انبعا لسياسة اقتصادية حمائية Protective لا تسمح بتبادل تجاري حر مع اية دولة فضلا عن دول المنطقة، أقصى ما يمكن تصوره هو قيام نوع من التبادل التجاري الثنائي الحر نسبيا بين إسرائيل واطراف مختارة، فضلا عن قيام بنك إقليمي يمول مشروعات اساسية في مجال البنى الداخلية على المستوى الإقليمي.

وبشان ما بدور الآن حول البعد الثقافي وهو آخر الأبعاد لدى هنا نقطتان رئيسيتان هما: الأولى.. هل ثقافة السلام متبادلة؟ أشك كثيرا في ذلك. ففي مبارتين منفصلتين لكرة القدم في إسرائيل هتف الجمهور الإسرائيلي في إحداهما الموت للعرب بدلا من أن يهتف للاعبي الكرة، وفي المباراة الأخرى هتف الفلسطينيون "الموت لليهود". وهذا يؤكد ان صورة العدو مازالت راسخة ومتبادلة، وهنا أذكر ما جاء في حديث الدكتور أسعد عبدالرحمن الهام في شأن هذه النقطة.

النقطة الثانية أنه حتى لو روج جهاز الثقافة والإعلام الرسمي في كافة دول المنطقة لما يسمى ثقافة السلام، فإن الثقافة لها منتجون آخرون ومصادر أخرى في منطقة الشرق الأوسط لا تقل تأثيرا إن لم تزد، وأسبر تحديدا إلى الكتابات الدينية - أقصى كتاب سياسي يبيع ثلاثة أو أربعة أو خمسة آلاف نسخة أو عشرة آلاف نسخة، أي كتاب ديني يبيع مئات الآلاف من النسخ فضلا عن أن الخطابات الديني يجد فرصة من خلال خطب المساجد الإسلامية والمعابد اليهودية، وما فعله جولدشناين وإيجال عامير ومنفذو عمليات حماس هي أمثلة نوكد ما أقول.

آخر نقطة اختتم بها حديثي أنه عند الحديث عن مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية هي أنه ينبغي أن نولي عناية خاصة بنطور الأوضاع الداخلية في الدول العربية وهي نقطة لم

نوليها حقها من الدراسة والاهتمام ليس فقط على مستوى هذه الدورة وإنما على مستوى بحثنا في مستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية كجماعة أكاديمية وفكرية عربية على وجه العموم. والدول العربية نوعان في هذا الصدد. دول استطاعت أن تحول مفهوم الدولة إلى مفهوم وبنیان راسخ وحقيقة فائنة، بعبارة أخرى نم الفراغ من عملية بناء الدولة واستطاعت أن تبني لذاتها مصادر شرعية سياسية لا تتازعها فيها الاغلبية، كما قامت الدولة ببناء قوات دفاع ووفرت حدا أدنى من الحماية الأمنية. كما أن بعض هذه الدول تتبنى أيديولوجية تمنع الهرولة تجاه إسرائيل.

أما النوع الآخر فهو بلاد عربية لم تعرف الدولة بعد، أو مفهوم الدولة، ولم تتحول عملية بناء الدولة فيها إلى حقيقة راسخة، وربما لم نكتسب انظمتها بعد الدرجة الكافية من الشرعية السياسية الفوية، وربما يكون لهذه الانظمة ارتباطات مع قوى خارجية أو نصورات خاصة غير عربية، ويعانى بعضها من مشاكل وصراعات داخلية على السلطة أو من ضغوط داخلية وإقليمية فوية وحرارة تدفعها جميعا إلى مسار الهرولة مع إسرائيل. بالنسبة للفئة الأولى فلن تكون هناك هرولة، وبالنسبة للفئة الثانية فمن المتوقع أن نستمر الهرولة.

السؤال الأخير، هل هذه الهرولة وهل هذا الاختراق الإسرائيلي لهذه البلاد من النمط الثاني - وهى أشبه بالمناطق الرخوة في الجسد العربى - هل لها تأثير حاسم على مجمل أوضاع العلاقات العربية الإسرائيلية؟ اعتقد أن الإجابة بالنفى وأرجو أن أكون على صواب.

مناقشات الجلسة الرابعة

د. سعيد سلمان، رئيس الجلسة

بداية، فإننى أريد أن أتوجه بالشكر لسكرتارية المؤتمر على هذا التنسيق الفكرى ،
والبنية التحتية لهذه الورقة. وربما يحق لنا القول أنه تعست أمة فيها هذا العدد من النخبة
الواعية والمفكرين ولم تستفد منهم كما يجب. والمختصر المفيد أقول أنه رغم هذه الأفكار
وهذه البحوث القيمة لدينا مشكلتان أساسيتان، هما من البديهيات وليستا من معضلات الفكر،
والمشكلة الأولى هي "البوصلة" التى تكلمنا عنها، أما المشكلة الثانية هى فى "بنية الفكر". فقد
يطرح بعضكم أو يستتكر وجود "فكر عربى"، وأنا أقولها بكل صراحة، ليس هناك فكر
عربى إنما تجميع "موزاييك" من مختلف الأقطار، وفى أعماقها الثقافة والحضارة اللاتينية
والإغريقية وبعض ما لدينا، ولذلك أرجو أن نفكر فى هذه القضية لأنه قبل الرؤية أو
"البوصلة" ينبغى خلق "بنية للفكر"، ولا بد أن نعتد اجتماعات لهذا التوضيح. وقبل ٢٥ عاما
كنا نسمع الشعارات، وأنا من جيل عاش فى المد القومى وأصيب بخيبة أمل تساقطت بعدها
كل الأصنام وبدأت فى مراجعة مفكرتى. وأستطيع أن أقول أن الغرب منحى منهجيته التى
أنتم جميعا خلاصتها.

أريد أن أضيف نقطة إجرائية، فنحن نتحدث فى مثل هذا اللقاء بإسهاب وأرجو فى
اللقاءات القادمة أن نترك للجماعات إنضاج كل قضية على حدة.

النقطة المهمة الأخرى هى أنكم مهما نظرتم فأنتم جميعا تعيشون ماضيا وحاضرا
غامضا، ولكن ستأتى أجيال أخرى رغم أنوفنا جميعا لتقوم بالتغييرات، وهذه الأجيال موجودة
فى بيوتكم اليوم. إذا جاز لنا التشبيه نقول أن السفينة قد أبحرت منذ أمد بعيد، غير أنه فى
كثير من الأحيان لا يمكن أن تبحر السفن دون بوصلة ترشدنا إلى الطريق السليم، وهذا
يفرض على المعنيين أن يعيدوا السفينة إلى مجراها واتجاهها. نحن فى هذه الندوة نبحث عما
آل إليه حال العالم العربى ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين وأعيد السؤال بشكل
مدروس: هل أوفينا القرن العشرين حقه وفوائيره ومستحقاته كما يجب حتى نقفز إلى القرن
الحادى والعشرين؟ القرن الحادى والعشرون هو قرن من؟ قرن أولئك الذين أوجدوا شبكة
متكاملة لا أريد أن أدخل فى تفاصيلها أبرز ما فيها هو التعليم والإبداع والإصلاح.

والسؤال: هل أهلكنا أنفسنا فيما مضى وفى الحاضر؟

والآن نبدأ المناقشة، أو بصورة أدق، نترك لإجابة هذا السؤال للنقاش.

د. ماهر الطاهر

سوف أحاول أن أبدي ملاحظات قليلة استنادا إلى ما طرحه الأستاذ أسعد عبدالرحمن، الملاحظة الأولى تتعلق بالتسوية كمفهوم نظري، وبالنسبة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بمعنى القبول بإسرائيل، لا أعتقد أن هذا الأمر يمثل مشكلة بالنسبة للشعب الفلسطيني أو الشعب العربي على وجه العموم، ولكن المشكلة الحقيقية هي أن ما يجري عمليا لا يعتبر تسوية سياسية للوصول إلى حل وسط بقدر ما هو عملية للترتيبات الأمنية.

أحب أن أؤكد أنني أؤمن بالسلام، واعتقد أن الشعب الفلسطيني والعربي يؤمن به أيضا ولكنه في الواقع لا يجد هذا السلام، ولكن يرى محاولة لفرض ترتيبات محددة من طرف على طرف آخر. هنا تحديدا أود أن أشير إلى أن الوطن العربي يستحق تحالفات جديدة، وإلا ما الذي يفسر العلاقات بين الأردن وإسرائيل الآن؟ هل هي عملية سلام؟ أم ترتيبات تحالفية قد يكون لها مخاطر على أطراف عربية لاحقا، وأؤكد أن هذا واقع وأنا لا أفتنله. أستطيع أن أفهم أنه قد يأتي طرف ننحنى فيه للعاصفة، لكن هذا شيء، وأن نجرى ترتيبات تحالفية شيء آخر.

النقطة الأخيرة - قاتل راين لم يتلق ضربة واحدة من الشرطة الإسرائيلية، بينما من يقوم بمظاهرة أو يكتب شعارا على الحائط في الضفة وغزة يوضع في المعتقل، لماذا؟ وأين هي الديموقراطية؟ لماذا يتاح للمعارضة الإسرائيلية أن تعبر عن آرائها؟

الدكتور مسعود طه

النتقطة مجموعة نقاط بشكل عشوائي، الأولى هي توصيف الوضع العربي بأنه رجل مريض، هذا صحيح، ولكن استراتيجيا يكون مستقبل الرجل المريض هو الوفاة، والملاحظ على هذه الرؤية الاستراتيجية أن الوضع الراهن قابل للاستمرار سنوات طويلة، وهذا غير صحيح، لأن الوضع الراهن إما أن يتطور "للأسوأ" وهذا متوقع بمعنى حدوث المزيد من التفكك والانهيارات الداخلية. أو يتطور إلى الأحسن وليس هنا ما يدل على ذلك.

النقطة الثانية هي الإشارة لكون الوضع الفلسطيني الراهن هو أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة، وهذا أيضا وضع غير قابل للاستمرارية باعتبار أنه إما أن يتحول إلى دولة، وهذا طريق به صعوبات، وإما أن يتحول إلى حرب أهلية.

نقطة أخرى، الأطروحة القائلة بأن الكرة الآن في ملعب إسرائيل وأمريكا وهذه فكرة أراها غير صحيحة، لأن الوضع الآن مريح بالنسبة لهما، وقد دلل على ذلك بالأرقام الدكتور

أسعد - وهو صاحب هذه الفكرة بالمناسبة - والحقيقة أن الكرة الآن في الملعب العربي بسبب غياب الاستراتيجية العربية في حين توجد استراتيجية إسرائيلية أمريكية.

النقطة التالية تتعلق بمقولة أن الهدف الإستراتيجي هو إدماج إسرائيل في المنطقة، وهذه أيضا فكرة بعضها صحيح وبعضها غير صحيح باعتبار أن الهدف ليس إدماج إسرائيل بقدر ما هو 'سيطرة' إسرائيل على المنطقة، ولا شك أن هناك فرقا كبيرا بين الإدماج والسيطرة.

الملاحظة الأخيرة هي.. لماذا الحفاظ على القوة الإسرائيلية الاستراتيجية؟ فإسرائيل ترفض التخلي عن السلاح النووي وحتى عن السلاح العادي، باعتبار أن الاستراتيجية الأمريكية تقضى باعتبار إسرائيل تلعب دورا إقليميا بخدم مصالحها في المنطقة، ويرهب إيران أو كل من يحاول الدخول إلى الموارد الطبيعية.

د. عبد الملك المخلافي

إسمحوا لي في البداية الإشارة إلى أن الموقف أو الرأي الذي أطرحه ينطلق من ثوابت، ولا أرى في ذلك عيبا أو جهلا كما تحدث بعض الذين شاركوا في الندوة، ولأن هذه الثوابت ليست إختراعا عربيا وإنما هي موجودة في كل الأمم، كما أن فكرة العدو ليست إختراعا عربيا، وإن كانت في العالم العربي أكثر وضوحا مما هي بالنسبة للأمم الأخرى، ومن هنا أعتقد أن بعض المداخلات إنطوت على محاولات للبحث عن تبرير سياسى وليس علميا لبعض اتفاقات التسوية التي تمت حتى الآن.

صحيح أن هناك اختلالا في ميزان القوى فيما بين العرب وعدوهم الصهيونى، لكن هذا الاختلال لا يجيز أن يصل الأمر إلى أن يصبح هناك اتفاقات وتحالفات تعيد رسم ليس فقط فكرة العدو - كما هو الحال في التحالف الأردنى الإسرائيلى على سبيل المثال - ولكن أيضا تتناقض مع الحد الأدنى الذى رفضه الذين شاركوا في هذه الاتفاقات أنفسهم.

وابدى إستغرابي من بعض ما تم طرحه خاصة ما أشار إليه الأستاذ الحورانى باعتبار هزيمة ١٩٦٧ هي السبب في اتفاقات أوسلو ١٩٩٤، وهو أمر بقدر ما يحمل من منحنى تبريرى، بقدر ما يؤكد على أن العقل العربى مازال يبحث عن مبررات لما يحدث الآن خارج إطار الواقع.

وبالرغم من أن هزيمة ١٩٦٧ كانت هزيمة للأمة العربية بكاملها، لكنها هي التي رفعت اللات الثلاث في الخرطوم، وبعد الهزيمة كانت هناك حرب الإستنزاف، وكل هذه الاتفاقات بدأت بعد انتصار ١٩٧٣. والمسألة أنه كانت هناك إرادة سياسية رفضت الهزيمة،

وإرادة أخرى قبلت بالهزيمة رغم النصر العسكى ، وأعتقد أن الذين ينتمون إلى المهزومة إرادتهم السياسية هم الذين يقودون مسائل التسوية السياسية الآن. أما الذين تمسكوا - وفي مقدمتهم جمال عبدالناصر - بالأمة وثوابتها برغم الهزيمة العسكرية، فقد استطاعوا أن ينتصروا للأمة حتى آخر لحظة.

النقطة الثانية التي أود أن أشير إليها فيما ذكره الأستاذ حوراني والدكتور أسعد فيما يتعلق بالخوف من إندلاع حرب أهلية ضد السلطة الفلسطينية، وأقول أن الاتفاقات الحالية ليست اتفاقات سلام، لكنها اتفاقات مفروضة حتى بالمقاييس العلمية، ومن ثم فإن المحصلة النهائية أن هذا السلام هش ولن يستقر وسوف تنفجر الأوضاع العربية في كل مكان، وهذا ما كنت أتمنى أن يوضع في إطار البحث، ولنسأل أنفسنا ما هي نتائج مثل هذا السلام؟ وإلى أى مدى لن تستقر الأوضاع العربية؟ ذلك أنه من الصعب تغيير الثابت، حتى إذا أراد البعض ذلك.

دكتورة وفاء الحمزى

أود أن أشير إلى أننا نعطي إسرائيل حجما أكبر من حجمها الحقيقي ، قد يكون لديها بالفعل قوة عسكرية كبيرة، لكن العرب أيضا لهم قوتهم وقدراتهم العسكرية فلماذا نخاف من إسرائيل؟

الدكتور أحمد يوسف

عندى بعض الملاحظات، أولها التأكيد على أهمية ما ذكره الأستاذ عبدالملك المخلافي في تعليقه على هزيمة ١٩٦٧، وأنه في أحلك الظروف كانت توجد بدائل أفضل من تقديم تنازلات أو القبول باتفاقيات مشوهة.

والملاحظة الثانية بالنسبة إلى "الفرص الضائعة" التي تحدث عنها الدكتور أسعد عبدالرحمن، واتفق معه في ذلك، ولكنني أضيف نوعا آخر من الفرص الضائعة، وأزعم أن المفاوضات العربى - أى أولئك الذين قبلوا التسوية - ضيعوا فرصا حتى في إطار مسار التسوية، أى أن ما حصلنا عليه لم يكن أفضل الممكن، وهنا قد أتنفق مع الدكتور مسعود وأختلف مع الدكتور أسعد في أن الكرة ليست في الملعب الأمريكى أو الإسرائيلى ، هى أيضا في الملعب الفلسطينى والعربى ، لأننى أخشى أن القول بوجود الكرة في ملعبهم يخلق الانطباع بأن أداء الطرف العربى كان مريحا. والحقيقة أنه مازال أمامنا - حتى أولئك الذين يقبلون التسوية - فرصا لتحسين أدائهم.

ملاحظتي الأخيرة حول مستقبل التسوية، فهذه العملية لم تتم حتى الآن ونقف دونها مشكلات بالغة التعقيد، وأنا من الذين يؤمنون بأن مسار التسوية تاريخي، وأنساءل هل يمكن للمسار الحالي أن يقبل الارتداد؟، وأزعم أنه يقبل الارتداد كما حدث بالنسبة لاتفاق مايو "أيار" بين لبنان وإسرائيل، وهذه قضية تحتاج إلى نقاش.

المشكلة الثانية أن هذه التسوية تثير رفضاً مجتمعياً واضحاً في الوطن العربي، الأمر الذي يؤكد أنها غير مبنية على أساس مجتمعي، كما أنها من جهة أخرى لا تقدم حلاً لكل المشكلات، وأخطرها مشكلة الشعب الفلسطيني خارج أرض فلسطين.

وأخيراً أتوجه بالحجة للدكتور مصطفى علوي على ما ذكره من أننا نهمل دراسة الديناميات السياسية لإسرائيل، وأركز على نقطة أخرى أننا نهمل أكثر دراسة المجتمع الإسرائيلي. فإذا حدثت التسوية الموهبة علينا أن ندرس ماذا يمكن أن يحدث من تشققات داخل المجتمع الإسرائيلي، وهي أمور يمكن أن يتم استغلالها بصورة جيدة. ولهذا أجدني أتفق مع الدكتور حسن في تصويره أننا قد نكون أمام "قرساي" وليس أمام "يالتا". أي أننا نتعامل مع تسوية لن تدوم أكثر من عقد أو عقدين من الزمن.

الدكتور عبدالمنعم قدورة

سوف أتحدث سريعاً عن عدة نقاط وردت في المحاضرات حول الحل المنظور، والحل العادل، باعتبار أن الحل المنظور والحل العادل اللذين أشار إليهما الدكتور أسعد سيحبدان المدى الأساسي لمستقبل الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين. وأرى أن ما يجري الآن من تسويات لا يتفق مع منظور الحل الشامل والعادل. أشير إلى نتائج الاستطلاع على الشعب القطري أثناء زيارة بيريز من أن ٧٠٪ من القطريين يرفضون هذه الزيارة، من جهة أخرى فإن علاقات التطبيع الحالية تدعم الحل المنظور وتضعف موقف العرب المطالبين بالحل الشامل.

ملاحظة أخرى على ما طرحه الدكتور مصطفى بأن الشرعية السياسية للنظام السوري تعتبر نقطة ضعف، واختلاف مع هذا الرأي، فالحقيقة أنها نقطة قوة، والواقع الموضوع يثبت ذلك حيث يتمتع النظام في سوريا باستقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، ويخوض تجربة ناجحة في التعددية الحزبية السياسية تؤهله للقرن المقبل.

إبتسام محمد المحمدى

أعتقد أننا توصلنا لنوع من التسوية غير العادلة نتيجة لضعفنا، والسؤال الآن، ما هي الضمانات لتى تجعل هذه التسوية واجبة التنفيذ فى المستقبل؟ هل تتخلى إسرائيل عن أطماعها فى إقامة دولة من النيل إلى الفرات؟ والعكس صحيح فالمؤشرات تؤكد سعى إسرائيل إلى الحفاظ على الخلل فى ميزان القوى الحالى ورفع قدراتها التسليحية، بينما يتجه العرب نحو مزيد من الضعف، وأريد فى النهاية أن أرفع توصية للندوة بأن تمنح الجامعة العربية حق الوصاية على العرب، بدلا من الخضوع لوصاية دول أخرى تسخر مواردها لخدمة مصالحها.

الدكتور عبداللطيف بن جلون

قال بعض الزملاء أن العالم العربى "مريض"، وأريد أن أرجع هنا إلى ما قاله الدكتور على الدين هلال يوم أمس أن المشكلة ليست فى التشخيص، ولكن فى كيفية الخروج من هذه الحالة، وما دمنا هنا فى ضيافة مركز للدراسات الاستراتيجية وبرأسه مسئول كبير له علاقات قوية مع أصحاب القرار فى العالم العربى ، أقترح أن يتم تشكيل لجنة من المفكرين الحاضرين للبحث فى مشاكل العلاقات العربية العربية، ونأثيرها على العلاقات العربية الإسرائيلية والعمل على تنقية الأجواء العربية، وأعترف أن هذه الرؤية قد تكون "طوباوية" ولكن كم من رؤية طوباوية تحققت بعد ذلك، والمثال القريب إنشاء المنظمة الدولية التى بدأ التفكير فيها فى القرن السادس عشر، ولم تر النور إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

الأستاذ ياسين شوبائى

يرادونى الاعتقاد بأننا أمة ينعدم فيها الحس الاستراتيجى ، فلا توجد أمة تعاملت باستخفاف وعدم مسئولية مع قضايا مصيرها ووجودها كما تعامل العرب، فى المقابل كانت إسرائيل تدرك هى وحلفاؤها الغربيون أنها كيان لا يملك مقومات البقاء على المدى الطويل، وكان المنطق يفرض أن تكتسب هذه المقومات عبر عدة مراحل شهدناها جميعا، وتنتظر الآن مرحلة أخرى هى "الدمج" والسيطرة على المنطقة. هذا ما سوف يحدث ويجرى التخطيط له والتنفيذ بحرفية عالية خاصة بعد تحييد المراكز الحضارية الرئيسية فى المنطقة، والتى كانت تستطيع معارضة المشروع الصهيونى ، فقد تم تحييد مصر ثم إيران والعراق والآن فى الطريق إلى سوريا. أريد أن أقول أن ذلك كله قد حدث لأننا نفتقد الحس الاستراتيجى فى القضايا المصرية وعلينا أن نفكر بقدر أكبر من المسئولية فى المستقبل.

الدكتور محمد حسين

أعجبني كلام الدكتور أسعد عبدالرحمن حينما قال أن التسوية ليست رهنا بإرادة الحكومات ولكن الشعوب أيضا لها كلمة. ولم يعجبني كلامه حينما قال أن الأمة التي لا تقوى على دخول السلام بجدارة وتتفاوض بجدارة عليها أن "تطاطى" الرأس أمام أناس حكم الله عليهم قانلا "وإذ تأذن ربك لأبعثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب".

نعم هناك شروط صعبة قد نقبلها في التفاوض لكن هذا لا يعنى أن نحنى رؤوسنا. وأتفق مع الدكتور مصطفى علوى فى ضرورة دراسة المجتمع الإسرائيلى ، ووجود أمة عربية من شرقها إلى غربها، لكننا لا نملك مركزا لدراسة إسرائيل أو اللغة العربية أو الموساد، واعتقد ان ذلك بنطوى على عزوف عن التصدى والمواجهة بينما نتحدث عن التفاوض، واختتم بآية قرآنية يقول الله فيها "ومارميت إذ رميت ولكن الله رمى"، فانت تضرب بحجر، والله يجعل فيه قبلة، وهذه ليست دعوة إلى التواكل أو ترك التسليح لأن الله يقول أيضا "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة".

تعقيبات ختامية

الدكتور أسعد عبدالرحمن

فى البداية أشكر الذين اتفقوا أو اختلفوا معى ، ولكن يبدو أن الاختصار وعدم قراءة نص الورقة يولد دائما مجالا لسوء الفهم، وأحب ان أشير إلى نقطة أساسية، أن الأخوة الذين عبروا عن مواقفهم سواء من منطلق قومى أو دينى لن اجيب عليهم لانهم فى موقع وأنا شخصا فى موقع مختلف، وبالتالي ليس ثمة مجال رهن لكى نلتقى ، فذلك معركة ضروس تدور على مدى ربع قرن مضى بين الرفض العدمى والقبول المتشدد. ومن هنا لا اجدنى مختلفا مع الدكتور ماهر الطاهر فى أن ما يجرى الان لبس التسوية المنشودة، وقد أشرت إلى ذلك بوضوح شديد فى الورقة.

وببدو أن نقطة وجود الكرة فى ملعب التحالف الأمريكى الصهيونى قد فجرت الكثير من سوء الفهم أيضا، وأمامكم الورقة والمسجل، لأننى عندما قلت ذلك قصدت أننى أحملهم مسئولية الخيار بين أحد أمرين، وختمت بالقول: نحن امام مفترق طرق، فإما أن تريد إسرائيل والتحالف الأمريكى تسوية مفروصة، وعندئذ سنفجر الطافات الشعبية ولن نقبل بهذه الصيغة، وإما أن بقبولوا بالسلام الممكن شبه العادل فلسطينيا وعربيا وإسلاميا فى الحد الأدنى. الأمر نفسه ينطبق على دمج إسرائيل فى المنطقة، وقد أشرت إلى أنه فى حالة استمرار التحالف الإسرائيلى الأمريكى على هذا المنوال فلن تكون إسرائيل مقبولة فى المنطقة.

أما بخصوص ما أشار إليه الدكتور عبدالملك المخلافى بأن الثوابت ليست عيبا، أقول نعم ولكن تصبح الثوابت بمعناها المتكلف عيبا أحيانا، والقاعدة القديمة فى التراث الإسلامى أن "خير الأمور الوسط"، ولا تكن بابسا فتكسر أو لينا فتعصر، وأنا شخصا أنتمى لهذه المدرسة، ولست من أنصار ضرب الرأس فى الحائط باسم الثوابت.

الملاحظة الأخيرة على مآلاته الدكتور وفاء اننا نعطى إسرائيل أكبر من حجمها وتساؤلها لماذا نخاف من إسرائيل؟، والحقيقة أن هذا الكلام ذكرنى بكتة يسأل فيها الرجل.. لماذا تخاف من زوجتك؟.. فأجاب أنا لا أخاف منها ولكنها تخيفنى. وواقع الحال إذا أردنا الحديث بالأرقام والحقائق فإن القوة العسكرية والاقتصادية وخريطة التحالفات الإسرائيلية مخيفة بالفعل، ولست من أنصار التهويل أو التهوين من إسرائيل وأعود مرة أخرى إلى فكرة "الوسط". ولا أزال مؤمنا كما أشرت فى محاضرتى أن فى هذه الأمة بعبدها الإسلامى والأممى طافات تستطيع أن تكفل لنا - إن نجحنا فى تفجيرها - الحد الأدنى الممكن، ولا أتحدث عن الحل العادل، وربما نأتى أجيال بعد مئات السنين تحقق هذا الحل العادل.

الأستاذ هانى الحورائى

يبدو أننى أسأت التعبير فيما يتعلق باستحقاقات ما بعد هزيمة ١٩٦٧، فأنا لم اقل بحتمية هذه الاستحقاقات، ولكن أقول أنها استحقاقات عدم القدرة خلال ثلاثة عقود على تصحيح الخلل الحادث بعد الهزيمة. وأعتقد أن الأنظمة العربية هى المسئولة عن عدم تصحيح هذا الخلل، وقد وقعت انكشافات اجتماعية واقتصادية وسياسية فى أبنية هذه الأنظمة وتحول العديد منها إلى دول رجعية خلال السبعينات والثمانينات، ولم تعد الأنظمة التى كانت تحمل أهدافا ولا تمتلك القدرة على تصحيح الخلل فى ميزان القوى.

لذلك اعتقد أنه ربما كان المجتمع العربى والاقتصاد العربى فى مرحلة ما قبل ١٩٦٧ أكثر صحة عما هو فى الثمانينات والتسعينات بعد الاختراقات التى وقعت، وهذا هو تفسيرى لما حدث وليس تحليلا لهزيمة يونيو أو ما وقع فى أواسل أو غيرها، مع أن بعض الذين وجهوا الأسئلة أو قاموا بالتعقيب أشتم منهم راحة الأيديولوجية والإدانة المسبقة لما وقع فى أواسل.

وبصراحة اعتقد أن النميز بين نوعية من البلاد العربية هو تركية أو دفاع غير مباشر عن مسئولية اتفاقية كامب ديفيد التى اضعفت الوضع العربى، وفتحت المجال لبلاد عربية أخرى إلى أن تنتهى إلى ما أنتهت إليه، وحسب تعبير أحدهم صار التوقيع بالريموت كنترول. والحقيقة أعتقد أن اتفاقية كامب ديفيد نموذج صالح للتعميم من وجهة نظر إسرائيل: واعتقد أن هناك نمودجا آخر أكثر حرارة يجرى تطبيقه، لكن هذا لا يعفينا من نقد السلام الذى تتصاعد حرارته صعودا وهبوطا.

دكتور حسن فايد الصبيحي

الحقيقة أننى أستمتع بمشاهدة من يتعامل مع قضايا أمته دون تأثير أيديولوجى يضع القيود أمامه، وهناك بين الحاضرين ثلاث فئات، الأولى المتفائلون، والثانية المتشائمون، والفئة الثالثة "المتشائلون". والمطلوب أن تعمل تلك الفئات الثلاث من أجل قضية واحدة وأعتقد أنه يجمعنا الكثير من القواسم المشتركة، وأن أماننا مهمة أساسية هى العمل بجدية على استعادة تضامن هذه الأمة لتفويت الفرصة على من يدعون لإقامة أحلاف جديدة. وأنصوّر وجود ضغوط قوية لتأجيل ذلك يتم ممارستها من مستويات عليا ولكن علينا أن نصوغ أجندة الأولويات ونقدمها للناس.

دكتور مصطفى علوى

هناك مجموعة من النقاط تعرضت إلى أطروحاتى خلال المناقشات، النقطة الأولى بخصوص التمييز بين نوعين من البلدان العربية الأولى تحقق فيها نموذج الاختراق الإسرائيلي، والثانية لم يتحقق فيها هذا النموذج، وأنا على العكس لم أفصد إطلاقاً أن أقدم نوعاً من التبرير العكسى لكأى ديفيد كما قيل.

النقطة الثانية بالنسبة لمسألة الشرعية السياسية فى سوريا.. فما قصده هو أن النظام السورى استطاع بمهارة خلال السنوات العشرين الماضية أن يقيم تحالفاً أو ائتلافاً اجتماعياً سياسياً تضاعفت قوته بحيث يسند النظام السياسى فى سوريا، وهو يمثل مصدر قوة فى إدارة الصراع مع إسرائيل، لكن على الوجه الآخر يمثل قيلاً - محموداً بطبيعة الحال - على ما يمكن أن تقدمه السياسة السورية من مواقف فى التفاوض مع إسرائيل، بمعنى أن سوريا إذا فكرت فى تقديم تنازلات معينة إقليمية على وجه التحديد فإن هذا يؤدى إلى تهديد ذلك الائتلاف الاجتماعى السياسى الذى يمثل مصدراً رئيسياً لشرعية النظام السياسية، وأعتقد أننا غير مختلفين فى جوهر الكلام بعد ذلك.

اضيف نقطتين مركزيتين، الأولى تتعلق بمسألة إدماج إسرائيل وهل هو إدماج أم سيطرة؟ ومن حيث المبدأ أعتقد أن كافة الأطراف العربية لا تمنع فى إدماج إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط، لكن هناك فرقاً بين الإدماج والاندماج، فالاندماج مشروط، أما الإدماج عنوة فهو أمر غير مقبول، بمعنى أن تبقى إسرائيل مالكة للردع النووى ومتفوقة فى التسليح التقليدى وتسعى للهيمنة الاقتصادية، وفوق كل ذلك تريد أن تحتفظ بمعظم الأرض التى لديها أو بجزء هام منها كالجولان وأن تبقى على الضفة وغزة فى إطار أقل من دولة ذات سيادة، أعتقد أن هذا غير مقبول على الإطلاق.

إنما مسألة اندماج إسرائيل شرط أن تغير جدها وسياساتها وتعيش كدولة طبيعية على قدم المساواة مع بقية دول المنطقة فاعتقد أن أحداً لا يختلف على إمكانية ذلك.

والمعضلة التى تواجه إسرائيل الآن أنها - فى إطار عملية التسوية - أصبحت مطالبة بانكماش إقليمى وهذا عكس استراتيجيتها على مدى السنوات الأربعين الماضية، وقد جربت التوسع الوظيفى كبديل فوجده غير مجد على المستوى الاقتصادى والتنافى وليس له ثمار. ومن ثم صعدت مرة أخرى قوى اليمين داخل المجتمع الإسرائيلى، وطالبت بالنمسك بما لديها من أراضٍ، وعدم تقديم ما يسميه الإسرائيليون تنازلات إقليمية، وما يعتبره العرب

حقوقا مغتصبة. وهذا ما يفسر زيادة الحاجة الإسرائيلية إلى الرادع النووي الآن، فهناك فشل للتوسع الوظيفي وضغوط من أجل انكماش إقليمي.

وهذا ينقلنا إلى النقطة الأخيرة وهي مسألة الحلف الأمريكي الإسرائيلي وهي فكرة مطروحة منذ فترة طويلة، وجدير بالذكر أن الإسرائيليين كانوا يرفضونها بينما يلح عليها الأمريكيون. بينما يأتي رفض إسرائيل في إطار سياستهم للأمن القومي في امتلاك ما يسمونه استقلالية الحركة - حتى عن الولايات المتحدة الأمريكية - في مجالات الأمن والدفاع.

وأنا شخصيا أرى - إذا كان حلفا ثنائيا أمريكا إسرائيليا في إطار استعداد إسرائيل للتخلي عن الرادع النووي فلا مانع من ذلك، لسبب بسيط أنه من الناحية العملية هذا الحلف قائم بالفعل وكل ما سوف يحدث هو تفنيبه عبر وثيقة، لكن أن يزيد على المسألة الإقرار بالقوة النووية الإسرائيلية رغما عن العرب - حتى مع وجود سلام، وبافتراض وجود تسويات سلمية

شاملة - فهذا امر غير مقبول وبمثل تهديدا فائلا للأمن القومي لكل بلد عربي وللأمن القومي العربي على وجه العموم.



د. مفيد شهاب، رئيس الجلسة

نبدأ أعمال هذه الجلسة، وهي عبارة عن حلقة نقاش حول موضوع المؤتمر.. مستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين.

د. على أومليل :

أختصر حديثي في نقطتين.. بدابة اعتقد أننا ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين يبدو لى أنه ربما يقترن أمران لأول مرة في التاريخ. أن الانتقال من قرن إلى قرن مجرد مصطلح للبشر لتقسيم الزمان، ويقترن هذا بحوادث مهمة، وقد اعتاد الناس منذ قديم الزمان أنه كلما أشرق قرن جديد كانت هناك حالة نفسية عامة تقترب كوارث أو تنتظر المهدى المنتظر أو انقلاب أحوال الدول وينشط المنجمون...الخ. لكن هذا مجرد حدث ليس له اثر في الواقع. غير أنه عند الحديث عن انتقالنا من القرن الحالي إلى القرن القادم نشير إلى أن هناك تحولات جذرية أساسية تجعل القرن القادم مختلفا تماما، باختصار شديد لن يصمد أمام القرن القادم إلا من استطاع أن ينجح في حل معادلة صعبة جدا من شقين: أداء اقتصادى يمكنه من المنافسة على مستوى العالم، وتنمية سياسية تمكنه من أكبر قدر من مشاركة العالم. هذان الجانبان تكونا تاريخيا خلال فرنين من الزمان بتسلسل منطقي طبيعي تاريخي، لكن خارج الغرب، فالمطلوب من الدول الأخرى غير الغربية أن تختصر الزمان وتنجح في حل هذه المعادلة الصعبة. في الغرب تكونت وببطء الدولة الوطنية القومية وكذلك الاقتصاد الرأسمالي واقتصاد السوق واقتصاد الانتاج، ولكن في نفس الوقت واكب قوة الغرب من حيث بناء الدولة ومن حيث بناء الاقتصاد نضال كبير طويل من اجل التعددية السياسية والديمقراطية وإلغاء الاستبداد وحقوق المرأة، بعبارة أخرى تراكب مع قوة الغرب نضال اجتماعي لبلورة فعالية المجتمع المدني. هذا الشيء الذى تكون في الغرب عبر تطور تاريخي طبيعي مطلوب أن يتكون عندنا كما عند الدول الآسيوية بإرادة بشرية من خلال اختزال الزمان. إذا كنا نرى نموا اقتصاديا هائلا في دول شرق وجنوب شرق آسيا أعلى من ذلك الذى حصل في القرن الماضى في بريطانيا وحصل فيما بعد في الولايات المتحدة، فإن هذا النمو غير مصحوب بتنمية سياسية ديمقراطية. ومطلوب عندنا الآن عربيا أن ننجح في الشئين معاً، النمو الاقتصادى المنظم والمستديم، وفي نفس الوقت التنمية السياسية.

كيف يحدث هذا؟ سيطول الحديث ولا يسمح الوقت بتقديم مؤشرات إنما أقول أنه أستقر الأمر الآن على أساس أن التنمية هي مفهوم شامل وليس فقط مفهوما اقتصاديا يحسب

بمعدل الدخل الفردى والمحلى. فالانتمية مفهوم شامل يقوم على عدد من المؤشرات: معدل العمر - تربية تقوم على اكتساب المعارف الحديثة والنافعة - المشاركة. وإذا نظرنا إلى واقعنا العربى وجدنا انخفاضاً فى معدل هذه المؤشرات. وهذه هى النقطة الثانية التى أود الإشارة إليها.. فالانتمية لدينا مازالت أمامها معوقات تبطئ من عملية انطلاقها.

هناك نقطة هامة أخرى لابد أن نعيد النظر فيها وهى أننا كعرب اعتدنا منذ نصف قرن أن ننظر إلى تضامنا ووجدتنا على أساس أنها تحد لجسم دخيل على المنطقة وهو إسرائيل، وفى ضوء تصور أن إسرائيل ستصير دولة ضمن دول المنطقة، فينبغى أن يكون هناك تصور آخر لتعاملنا معها، فالتطبيع مسألة وقت ينبغى أن نفكر فى أن إسرائيل ستكون جزءاً من المنطقة، ومعيار نجاحنا هو تحويلها إلى دولة عادية وهذا أمر يبدو من الصعب تحقيقه حيث نحرص على أن تكون جزءاً من المنطقة ولكن كدولة متفوقة، ولهذا فستحرص على ألا تقوم قائمة لأى تضامن عربى مهما كان حده الأدنى. ومن هنا فإن المطلوب فى تصوورى هو أن نحول إسرائيل إلى دولة عادية فى المنطقة وألا تكون محور العلاقات مع الدول العربية.

يبقى بعد هذا التساؤل حول: ما هو الضامن للمستقبل لنا كعرب؟ ما الذى يبرر أننا عرب؟ ستبقى لنا الوحدة الثقافية واللغوية. والسؤال: هل هى كافية؟ من الوهلة الأولى تبدو الإجابة بنعم لأن النادى العربى هو ناد لغوى ثقافى وهو الذى يمنع إسرائيل أن تكون عضواً فى هذا النادى. لكن السؤال: هل وحدة اللغة والثقافة كافية بالفعل لتكوين كتلة عربية قوية وصاعدة فى المستقبل؟ ليست بكافية والدليل على ذلك أمران: أن الاتحاد الأوروبى هو أنجح اتحاد قائم فى عالم اليوم متعدد اللغات، وفى المقابل فإن أمريكا اللاتينية كلها موحدة اللغة ما عدا البرازيل، ومع ذلك من المستبعد أن تكون كتلة فى القرن القادم. إذن الوحدة اللغوية والثقافية - وهو أمر نعتز به - يمكن أن تكون أساساً ولكن ليس كافياً، فلا بد أن يكون هناك منطق آخر للكتل العربى.

د. صالح باصرة:

يستعد العالم لتوديع القرن العشرين واستقبال القرن الواحد والعشرين، وهذا الأمر ملئ بالأنشطة العلمية المخصصة لدراسة الأحداث فى القرن العشرين، ومستقبل الكون فى القرن القادم فى ضوء الماضى والحاضر وتوقعات المستقبل. وقد جاء اهتمام العالم العربى

بالمستقبل متأخرا ومحدودا أيضا، وهذا يعكس حال العالم العربى وحال المؤسسات العلمية والثقافية.

لقد شهد العالم فى القرن العشرين أحداثا وتغيرات فكرية كبيرة على وجه الخصوص بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وشهد العالم العربى هو الآخر متغيرات كبيرة، ولعل أبرز هذه المتغيرات استقلال دوله واستغلال ثروته النفطية وفقدان فلسطين وقيام دولة إسرائيل، ومع اقتراب نهاية القرن العشرين انهارت أغلب معالم هذا القرن بطريقة درامية مذهلة، وتأثر العالم العربى بهذا الأمر، ومازال فى هذه الحالة من التأثر، ويمكن القول أن ما حدث من تغيرات وما سوف يحدث فى هذا العقد الأخير من القرن العشرين يعد البداية لرسم مستقبل البشرية فى القرن القادم. ويرى الكثير من دارسى المستقبل أن القرن القادم يتميز بأحداث وخصائص كثيرة منها تكون نظام دولى جديد. وقد بدأت ملامح هذا النظام الدولى الجديد فى التشكل، هذا إلى جانب حدوث ثورة تكنولوجية أساسها العقل البشرى المستخدم والمطور وكم هائل من المعلومات يفوق المعلومات المستخدمة فى كل تاريخ البشرية، وكذا حدوث تغيرات اجتماعية فى القيم والمهن والعلاقات، وهذه المتغيرات قد تحدث فى الجيل الواحد أكثر من مرة وليس بين جيل وآخر، وسوف يتميز إنسان القرن القادم بمهارات وقدرات وحركة مهنية سريعة، كما سوف تتسع دائرة الانفتاح الثقافى والإعلامى. تلك هى أبرز خصائص القرن القادم، وهذه الخصائص تؤكد حقيقة أساسية وهى أن الدول النامية ومنها الدول العربية سوف تظل تابعة وخاضعة لمصالح القوى العظمى كما هو الحال فى القرن العشرين. وقد تتغير إدارة هذه التبعية، فقد أصبح "بالريموت كونترول" عن بعد، وقد تحدث مقاومة محلية وربما إقليمية لهذه التبعية ولكن تأثيرها الخارجى سوف يكون محدودا، أما تأثيرها الداخلى فسوف يتجه بدولها نحو الأسوأ اقتصاديا واجتماعيا وسوف تسهم هذه الآثار الداخلية فى زيادة حجم التبعية الخارجية.

إن المقاومة المؤثرة إيجابيا فى الداخل والخارج ممكنة فقط إذا امتلكت هذه المقاومة نفس القدرات العلمية والاقتصادية التى يملكها الطرف الذى تقاومه وخاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات. نحن فى العالم العربى سوف نبحث لأنفسنا عن موقع وعن دور فى عالم القرن القادم.. ولكن هل سيكون لنا دور متميز ومؤثر ويختلف عن دورنا فى هذا القرن؟ وهل الداخل مناسب لدعم الدور الخارجى الذى نريده؟ الأسئلة كثيرة والإجابة صعبة وربما محبطة. فقد نظل فى نفس الموقع الذى رسم لنا فى القرن الحالى.. فالعالم العربى سوف يظل فى القرن القادم البقرة الحلوب للقوى العظمى، أى كموقع جغرافى يخدم حركة تجارتها ومصدرا للنفط يمد ثورتها التكنولوجية بالطاقة وسوقا لاستهلاك انتاجه ومنها منتجاتنا الثقافية

والإعلامية. ومساهمة منا فى دراسة واقع الحال نقدم مسحا أوليا سريعا لأبرز خصائص الواقع العربى الحالى.

لقد شهد العالم العربى فلسفات سياسية واقتصادية عديدة ومتنافرة، وحدث فى بعض البلدان تحول من فلسفة إلى أخرى أو جمع بين المتناقضات تحت مسميات مختلفة مثل النموذج العربى الاشتراكى، أو الاشتراكية الإسلامية أو الطريق الثالث. لقد أدى النهج التجريبي المتكرر إلى الإضرار بتطور الكثير من البلدان العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومن هذه الأضرار الجسيمة نشوء أنظمة حكم غير مالكة لمشروع تنموى واضح المعالم والأهداف، ولم تسمح هذه الأنظمة بأى رأى آخر ولا بأى معارضة. ولهذا عاشت مجتمعات هذه الأنظمة فى حالة صراع بين الحاكم والمحكوم. وحين تم كبت هذا الصراع تفجر فى أشكال أخرى وتمزق بسبب ذلك نسيج المجتمع وتراجع النمو الاقتصادى والاجتماعى وحدث تناقص فى الوعى السكانى ليس بين جيل وآخر ولكن داخل الجيل الواحد نفسه، وضعف دور المؤسسات العلمية بل وتحول بعضها إلى مؤسسات "ببغاوية" وبذلك فقد الحاكم والمحكوم عقلهما المفكر.

لقد تباين مستوى التنمية وتأثيرها على حياة الناس من دولة لأخرى حسب فلسفة الدولة وكثافة السكان ومقدار الثروة، فهى شاملة بعض الشئ فى دول النفط، وظاهرة فى المدن فقط، وضعيفة أو مفقودة فى الريف فى الدول الفقيرة. وفى كل الأحوال اتسمت هذه التنمية بالطابع الخدمى الاستهلاكى. لقد نتج من تباين الفلسفات والثروات وعدم حل مشاكل الحدود العربية - العربية انقسام تدريجى فى حياة الأمة إلى أن وصل الحال إلى القطرية المتعددة وفقدان أبسط مظاهر التضامن العربى، واهدار ثروة النفط فى رفاهية استهلاكية غير دائمة واهدار أو اهمال ثروات عربية كبيرة أخرى وخاصة فى مجال الزراعة والأسماك بسبب سياسات اقتصادية خاطئة أو قلة المال أو الخبرة الفنية، وقد كان من الممكن تجاوز المشكلات بنموذج التكامل العربى.

لقد بدأ مسار التفكير والتطبيق فى العالم العربى يتحسن وخاصة فى سنوات العقد الحالى ولكن مازال الحاضر متغلا بالكثير من الأخطاء التى سوف تؤثر على أى محاولة لدعم الدور الإيجابى فى عالم القرن القادم.

إن الحديث عن مستقبل العالم العربى فى القرن القادم يعنى الحديث عن مهام جسيمة يجب أن يتحملها العرب لمواجهة تحديات هذا القرن داخليا وخارجيا. وتكمن جسامه مهام المستقبل فى تعدد الوظائف والأعمال التى يجب إنجازها على المستوى الجزئى والكللى وهى بالتحديد ما يلى:

- * إصلاح المعوج مما أنجز في هذا القرن.
- * إنجاز مالم ينجز من أعمال في هذا القرن.
- * أنجاز المهام الجديدة التي يفرضها علينا القرن القادم.
- * تحقيق الترابط والشمولية والتكامل عند صياغة المشروع وعند التنفيذ في الإطارين الجزئى والكلى.

لن يستطيع جيلنا الحالى بوعيه وأنظمتيه وإدارته الفنية ومؤسساته الاقتصادية والتربوية والثقافية إنجاز مهام العد ومن يطلب منه إنجاز هذه المهام عليه فقط أن يبدأ بفعل واحد فقط وهو إعداد الجيل الجديد الذى يثبت عليه مسؤولية إنجاز المهام الصعبة.. مهام القرن الجديد، وما لم ننجزه من مهام القرن الحالى. إن إعداد هذا الجيل يحتاج إلى إصلاح كثيف ومعقد ومؤثر وواسع فى التربية والتعليم، وكذا فى التعليم العالى ومؤسسات البحث العلمى. لو أن جيلنا أنجز هذا الإصلاح فإنه سيكون قد حقق نقطة الانطلاق الصحيحة نحو مستقبل أفضل للعالم العربى، إن اصلاح التعليم العام والتعليم العالى يحتاج إلى جملة من الدراسات والإجراءات والإمكانات، يجب أن يشمل الإصلاح كل أركان التعليم ومنها الفلسفة، المنهج، المعلم، الإدارة، السلم التعليمى، التخصص، والمبنى والوسيلة التعليمية.

نأمل أن ينجح إصلاح التعليم وأن يودى هذا الإصلاح إلى انتاج مخرجات بشرية جيدة الإعداد والتدريب متنوعة التخصص ومغطية لكل حاجات المجتمع من أصناف ودرجات العقول البشرية من العقل الحاكم إلى العقل المخترع والعقل المبدع والعقل الباحث والعقل المخطط والعقل المنفذ إلى العقل المتخصص فى أبسط الأعمال والمهن. والمهم والأهم هل نستطيع انتاج جيل القرن القادم بطريقة صحيحة بحيث يكون بمستوى تحديات عصره داخلها وخارجها؟ سؤال نتركه لكم.

الأستاذ عبدالمجيد فريد:

من موقعى فى لندن لأكثر من ١٧ عاما أرى أن هناك مجموعة من القواعد والسمات التى سيميز بها القرن القادم والتى ينبغى أن تحكم الأوضاع فى الوطن العربى، وعلى قدر الأخذ بها أو الاقتراب منها، أو الابتعاد عنها، ستتحدد المؤشرات التى يمكننا أن نرصد بها مكانة الوطن العربى على خريطة العالم فى القرن القادم، وهى خمس سمات أو خمس قضايا أو أمور رئيسية:

الديمقراطية - حقوق الإنسان - الكيان الكبير أو الكيانات الكبرى - الإعلام وثورة الاتصالات والمعلومات - التقدم ونقل التكنولوجيا. وفي كلمات قليلة عن كل من هذه النقاط الخمس:

عن الديمقراطية أذكر كلمة للكاتب البريطاني فريد هاليدى الذى قال أن شعوب العالم الثالث قد دفعت ثمنا غاليا من أجل طرد المستعمرين وقدمت تضحيات لا حصر لها على مدى سنوات عديدة ولكنها فى النهاية وقعت فى براثن الحكام من أبنائها، أن الديمقراطية حصن للحكام كما هى حصن للمحكومين، حصن للدولة ولأمنها القومى ضد العدوان الخارجى، وكذلك هى حصن للبناء والتنمية.

أما عن حقوق الإنسان فأقول أن الإيمان بحقوق الإنسان هو المدخل الطبيعى لوجود ديمقراطية حقيقية وضمانات حقوق الإنسان هى الضمانات لمسيرة الديمقراطية الصحيحة، وحقوق الإنسان ليس فقط فى إطار الحرية السياسية ولكن أيضا فى إطار ثورة تشريعية.

عن الكيانات الكبيرة أقول أن العصر الآن أصبح يرتكز على أسباب قوته ونموه إلى الكيان الكبير، وأمامنا نماذج عديدة فى العالم.. الوحدة الأوروبية، وفى أمريكا وشرق اسيا وجنوب شرق اسيا وكلها تتقدم، ولو أن التقدم أحيانا ما يكون بطيئا، إلا أنه مدروس وتتصارع داخله الآراء والسياسات. ونحن لا نطمح فى الوطن العربى إلى افاق بعيدة ونمنى أنفسنا بالمستحيلات فى الرحدة أو الكيان الواحد ولكن نقول أننا ننظر بتواضع إلى امكانياتنا ونتطلع إلى تصفية العلاقات العربية العربية من كل ما علق بها، فالمصلحة العليا للوطن العربى فى انتهاز سياسة عربية توضع لها المعايير التى تحقق مصالحنا.

عن الإعلام وثورة الاتصال أقول أننا فى عصر أصبح الاعلام فيه عابرا للقارات عن طريق القنوات الفضائية وأصبح الاختيار واضحا وحرا لنوعية المادة سواء المرئية أو المذاعة، وعلى ذلك فإن الاهتمام بهذه الأدوات أصبح أمرا يتخطى التريث والبطء. فالسباق قائم على المشاهد من كل قطر، والغزو الفكرى يمكن أن يكون سلاحا من أدوات الحرب الحديثة التى قد لا تشهد الطائفة أو الدبابة ولكنها ستشهد صياغة جديدة للفكر والعقل.

القضية الخامسة والأخيرة التقدم العلمى والتكنولوجى.. فلقد أصبح العالم الآن يلهث وراء الاكتشافات الجديدة التى يقدمها العلم وتقوم بها معاهد ومراكز متعددة للبحوث العلمية والدراسات الخاصة، ولم تعد الأمية كما كانت فى زماننا، الأمية الهجائية، وعدم معرفة القراءة والكتابة ولكن الأمية الآن تعنى أمورا كثيرة منها مثلا قواعد الكمبيوتر ومجالات عمله.. الخ.

وختاماً، أقول هذه مجموعة من الصور أو الأفكار التي أتصور أنها تكفل حيثيات المكان على خريطة المستقبل في القرن القادم. وعلى قدر ما نحقق منها على قدر ما تتسع هذه المكانة أو تضيق، فالمستقبل لا تصنعه قوى خارجية ولا تهيبه السماء لمن يقفون مكتوفي الأيدي أمام حركة الزمن، وإنما تصوغه إرادة الأمة في إطار مبادئ عامة تفجر طاقاتها وتوحد إرادتها وترسم طريقها وتحدد برامجها للحاق بركب الزمن والقبول بالتحدي الذي تفرضه قوانين العصر.

د. عبدالمنعم قدورة:

أود أن أعبر عن شكرى للسيد الرئيس على ناصر على تنظيم هذه الندوة مع الجامعة العربية. وسأحاول عرض الأفكار الأساسية التي تطلع مركز المعلومات لعرضها على السادة المشاركين. سأحدث عن ثابت من الثوابت التي جرى التطرق إلى الكثير منها.. والذي اعتقد أنه الأساس في مواجهة استحقاقات القرن القادم. وهناك أسئلة تفتقر إلى الذهن لمن يتفحص الواقع العربي الراهن.

هل الواقع السياسي الراهن يواكب الدعوة إلى الوحدة؟ وهل الوحدة هدف مثالي؟ أم ضرورة مصير ووجود؟ هل أصبحت الوحدة العربية أضغاث أحلام ليس إلا؟ وأين موقع الوحدة العربية في الوعي والذات العربية في عصرنا الراهن؟

إن أوضاع التجزئة الفارضة لوجودها على الواقع العربي الراهن أوضاع شاذة وانتقالية وأنية مهما طال أمدها ولا بد أن يأتي الوقت الذي تستعيد فيه أمتنا وضعها الطبيعي، ولكن هذا الأمر لن يأتي من تلقاء نفسه، وإنما يأتي من خلال النضال المستند إلى تصور فكري واضح للوحدة كهدف وفلسفة واستراتيجية، بل كحاجة ضرورية من حاجات الأمة العربية. إن واجبنا القومي يملئ علينا دوام النظر في مسألة الوحدة العربية ومشكلاتها وأشكالياتها واستثارة امكانياتها الكامنة والكشف عن العوائق الخفية والكامنة والظاهرة التي تحول دون تقدمها على أرض الواقع، فلم تعد فكرة الوحدة في إطار التطور المعاصر مجرد حنين رومانسي ولا مجرد إعادة لإطار تاريخي سابق، بل أصبحت ضرورة يفرضها منطق العالم المعاصر القائم على التنافس بين مجموعات اقتصادية كبرى، وعلى الضغط السياسي الذي يفرضه وجود التكتلات الكبرى. لقد أصبحت الوحدة هي الآلية الاقتصادية والسياسية التي تفرض نفسها على الأقطار العربية إذا أرادت أن تستجيب استجابة موفقة لمتطلبات العالم المعاصر.

لقد شهد النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية وتاريخية بعيدة المدى، سياسية واقتصادية وعسكرية نتيجة للتطورات التي وقعت في بلدان

شرق أوروبا في النصف الثاني من عام ٨٩ والاتحاد السوفيتي، ونشأ وضع دولي جديد غير مستقر على أنقاض النظام الدولي القديم الذي أفرزته نتائج الحرب العالمية الثانية التي بدأت بالاختفاء بعد سور برلين عام ٨٩ وانتهاء الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا والتخفيض الشامل للأسلحة والتخلي عن الحرب الباردة كواجهة للصراع بين الشرق والغرب وشيوع النهج الديمقراطي ودولة القانون والتقدم التقني والعلمي الهائل والتكتلات الاقتصادية والسياحية الكبرى والتوجه نحو البحوث والصناعات المدنية والاستهلاكية وما نعيشه اليوم من عصر المعلومات.

إن الأوضاع العالمية الراهنة دفعت مختلف الدول للعمل المشترك في كتل ومعلومات مثل الاتحاد الأوروبي، الناتفا، الآسيان، قمة ميامي للأمريكتين، قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وأخيراً قمة بانكوك الآسيوية الأوروبية، أما بالنسبة للعرب فرغم وجود بعض المؤسسات المشتركة إلا أنهم تراجعوا أكثر مما تقدموا أمام المخاطر الشديدة وما زالوا يعانون من انقسام وتدابيعات.. صحيح أن واقع التجزئة الراهنة الذي تعاني منه الأمة العربية يعود إلى عصور الضعف بيد أن ظاهرة مشتركة جمعت أبناء الوطن العربي وهي الرفض الكامل للسيطرة الأجنبية.

أن تحركات إسرائيل الحالية التي أعقبت ما حصده من انتصارات سياسية مجانية بسبب غياب التنسيق والموقف التفاوضي العربي الموحد، بل وتهافت البعض باتجاهها، واستمرار زيادة قوتها النووية واستراتيجيتها في البحر الأحمر وعلاقتها بغزو جزر حنيش الكبرى والصغرى اليمنية، إنما يعود إلى اهتمامها بتكريس نفسها كقوة هيمنة أحادية في المنطقة من أجل الاحتفاظ بالأرض العربية المغتصبة واستمرار رفضها لحقوق الشعب الفلسطيني ولكي يكون لها دور بارز في الوضع الدولي الجديد بعد أن استمرت حقبة الحرب الباردة، التي كانت تسم العلاقة بين الشرق والغرب، باحتلال أراض عربية وكبح المد القومي وتحقيق مراحل من أطماعها.

أن ما نشهده من فرقة وتشكت نتيجة طبيعية لغياب الوحدة التي توفر السلامة للجسد العربي. إن النظام القطري لا يقوى على الحفاظ على البقعة الجغرافية التي يمثلها في ظل غياب الوحدة. لقد مرت في الثاني والعشرين من فبراير الماضي الذكرى السنوية الثامنة والثلاثين للوحدة بين مصر وسوريا والتي امتدت حتى ٢٨ سبتمبر ٦١ وانتهت بانفصال الجمهورية العربية المتحدة وقيام عهد الانفصال في سوريا، العهد الذي أنهته ثورة الثامن من آذار (مارس) في سوريا. إن كل الأحداث والتطورات التي تحدث في الوطن العربي ومن حوله تؤكد الآن أكثر من أي وقت مدى أهمية الوحدة.. إن ما يحدث من أزمات وانهيارات

وضعف فى الواقع العربى إنما هو نتاج مباشر لغياب الوحدة ويجب أن يكون هذا فى حد ذاته محرصا كبيرا لتعزيز النضال الودوى وتقويته فى هذه الظروف بالذات وضمن أطر وأساليب تتناسب مع الواقع الراهن.

محمد فريد زكريا:

شكروا للرئيس على ناصر على اهتمامه بالشئون العربية والمركز الجيد الذى يقوم بدراسات هامة فى توقيت حساس جدا فى تاريخ الأمة العربية وباسم حزب الأحرار الذى أمثله كوكيل أرحب بالسادة الضيوف.

وفى الحقيقة لاحظت أن معظم المتحدثين يميلون فى الدراسات الأكاديمية عن السياسة المحترفة التى تعتمد على المتغيرات السريعة فى الساحة العربية والعالمية، وإذا كنا نحاول أن نرسم وضع الوطن العربى فى القرن ٢١ فإننى أقول أن وضعنا الحالى هو الذى يرسم ما سنكون عليه. إننا نشهد الآن متغيرات عديدة جوهرية من بينها أو من أهمها الاتفاق الأمريكى - الإسرائيلى وهو عملية هيمنة جديدة لتفسخ الأمة العربية. فالولايات المتحدة تتعهد بالقتال من أجل إسرائيل.

هناك نقطة هامة أخرى وهى الخاصة بالتحالف العسكرى الجديد التركى الإسرائيلى وهو تحالف يأتى بعد ضرب مجلس التعاون العربى، والاتحاد المغاربى، هذه المتغيرات ستؤثر على القرن الحادى والعشرين. ومن بين الأوضاع السيئة التى يحياها عالمنا العربى الآن تمزق العراق وحصار ليبيا، والتوجه لحصار السودان.. كما أننا تركنا سوريا ولبنان فى معارك تفاوض وحدهم. وعلى هذا فإننى أرى أن أحد المخارج لمأزقنا الحالى الديمقراطية.. فنحن مع الديمقراطية فى كل أرجاء الوطن العربى، من جهة ثانية لابد للشعوب أن تتحمل مسؤوليتها ولا بد أن نكون صرحاء مع شعبنا.. وأرى أن هذا المركز هو إحدى عمليات الدفع العربى النشطة التى يجب أن تنتقل، ندواتها فى كل الأقطار العربية ويجب أن تتضافر جهودنا ولا نترك السوريين واللبنانيين يتفاوضون بعد أن فقدوا الكثير من الأوراق.

د. سعيد سلمان:

سأكتفى باقتراح اجرائى لهذه الروائع وهذه الأفكار التى يقدمها أساتذة أفاضل واقتراحى يتمثل فى أن نركز على الرؤية التى تم طرحها، لأن هذا الغدير وهذه الأمطار الغزيرة تحتاج إلى أن نصبها فى قوالب وهذه القوالب تشكل ملفات.. الملف السياسى والملف الاستراتيجى، بعد ذلك الملف القانونى والدستورى، وهى آليات فى نفس الوقت، الملف التعليمى هو أهم هذه الملفات.. يخل إلى أنه من خلال مثل هذا التنسيق والتناسق يمكن أن نواجه مشاكلنا بشكل أكثر علمية وعملية.

المهندسة عزيزة اليسرجي:

أريد أن أتحدث عن نقطة واحدة، بالنسبة لما قاله الدكتور على أولملي حول تغيير الاستراتيجية وتحويل إسرائيل إلى دولة عادية في المنطقة، وأعتقد أن بناء العالم العربي بصورة جيدة هو الذي يحقق هذا الهدف. نقطة أخرى أطرحها أنني أتمنى أن تكون هناك لجنة لمتابعة توصيات هذا المؤتمر لأهمية ما جاء فيه من أفكار حتى لا تضيع كالمؤتمرات والتوصيات العديدة السابقة. مسألة أخرى حول ما قاله الدكتور صالح باصرة قال أن من يملكون القرار في العالم العربي ليسوا مؤهلين للقرن القادم وعليهم إعداد جيل يصلح لذلك وأسأل كيف لا أكون مؤهلة ولا أستطيع أن أقوم بإعداد هذا الجيل.

اللواء وجيه عفيفي سلامة:

كلنا نعلم أن حرب ١٩٦٧ كانت هزيمة حقيقية ولكن مع ذلك كان هناك نوع من التضامن بين البلدان العربية، والإرادة العربية قهرت الجيش الإسرائيلي وحطمت أسطوره في حرب ١٩٧٣، ولكن لم ننجح في الاستفادة من حرب ١٩٧٣ في عملية التدعيم العربي الكامل لأنه يحكمنا أنظمة أوتوقراطية لم تهتم إلا بالسلطة. إننا بالفعل في هذا المؤتمر نرفض تماما الهيمنة الإسرائيلية ولا يمكن أن نقبل فرض السلام الذي تريده إسرائيل فقط، ولن نتحقق إرادتنا في الرفض أو الاختيار إلا بتدعيم الإرادة العربية وتحقيق المصالحة الحقيقية، وليس من الضروري القيام بوحدة سياسية ولكن على الأقل ترابط المصالح الاقتصادية وتحقيق الحد الأدنى من التناغم السياسي.

د. مفيد شهاب:

في نهاية هذه الجلسة.. أؤكد أن ما طرح قليل من كثير كنتم تودون طرحه.. فكلنا مهموم ومشغول وقلق على مستقبل وطننا العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين.. كلنا مهموم باحتمالات التسوية وكيف تسير وكيف تنتهي؟ غير أنني أعتقد أنه مهما اختلفنا في التفاصيل فإن قناعتنا أن ثوابت الوحدة العربية من تضامن وتكامل عربي سبيل لا يمكن لأي قوة أن تنال منها شريطة أن نظل على وعينا وحركتنا، والحديث في هذا المجال ذو شجون لأنه يتعلق بحياتنا ومستقبلنا ومستقبل أولادنا وأشكركم شكرا جزيلا وأشكر المركز العربي للدراسات الاستراتيجية أن اتاح لنا فرصة هذا اللقاء الجاد وأحسبه بداية للقاءات أخرى كثيرة كلها مهمة بقضايا العالم العربي.

أوراق مقدمة للنقاش

الوحدة العربية : واقع وآفاق وتحديات القرن الحادى والعشرين

الدكتور/ عبد المنعم قدورة

نائب رئيس تحرير مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومى، دمشق - سوريا

يطيب لمركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية، أن يشارك المركز العربى للدراسات الاستراتيجية مؤتمره السنوى الأول، وما يواكب أعمال المؤتمر من مناشط وتفاعل لآراء الباحثين والمفكرين العرب والتي تعكس حرصا على المصير القومى عبر التوقف والتمعن فى السبل المؤدية إلى خلق رؤية عربية عامة حول التحولات الدولية والإقليمية الراهنة وموقع الوطن العربى فيها ومنقبه فى إطارها وصولا إلى تحديد "موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين".

وإذا كان لهذا اللقاء من دلالة فى هذه الحقبة التى تمر بها الأمة العربية فإنه بمضامينه وتوجهاته انما يعكس حشية وحذرا مما الت اليه الأوضاع العربية الراهنة ودعوة للتبصر فى مقومات العمل العربى المشترك وتطلعا إلى نهوض الأمة العربية من كبوتها ومواجهة ما يعترضها من تحديات مصيرية.

والحقيقة فإن محور هذا المؤتمر يتسق مع منطلقات وأهداف المركز العربى للدراسات الاستراتيجية التى انطلقت من منظور قومى شامل، ومع الأهداف والمنطلقات التى تأسس مركز المعلومات القومى على هديها فى الجمهورية العربية السورية، وذلك انطلاقا من حاجة حياتنا العربية المعاصرة لتجلياتها مما يدل على سمو المنطلقات والغايات ووحدة فى تلمس هموم وتطلعات الإنسان العربى.

ومادام هذا هو المنطلق. فإنه يغدو منطقيا أن تظل الثوابت والمبادئ الجامعة للأمة العربية فى مقدمة الاهتمامات التى تستأهل التفكير والبحث ووضع آلية شمولها الحياة العربية المعاصرة، على الرغم مما يشوب الأوضاع الدولية الراهنة من فوضى وصراعات ومن تسابق لاستعادة الهيمنة أو توسيعها، إذ تظل الأهداف المعبرة عن النسيج القومى جامعة مانعة فى كل الظروف والأحوال، ويزداد حضورها وحبوبتها وضرورتها لمواجهة الاستحقاقات الراهنة والمستقبلية.

وعلى هذا فإن مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية ينطلق إلى هذا اللقاء بأمل الانتهاء إلى توجهات تسهم فى الحركة النشطة لمعالجة الواقع العربى الراهن واستحقاقات المستقبل مع ما يحمل ذلك من ضرورات العودة إلى الجذور، وأول هذه الأمور لمعالجة ذلك، التركيز على الوحدة العربية.

فهدف الوحدة العربية لم يأت من فراغ، وإنما هو نتاج طبيعى لوجود العرب فى هذه المنطقة وثقافتهم الواحدة وأمالهم وأهدافهم المشتركة، كما أن هذا الهدف هو انعكاس للتطور المادى والروحى العربى ومتسق مع القوانين التاريخية التى تلعب الشعوب دورا أساسيا فى تحديد منظوماتها، والوحدة العربية كما هى إطار لتوحيد العرب، فهى كذلك من أجل تحريرهم من الاستغلال وانطلاقهم فى طريق التقدم والتطور من خلال بناء المجتمع الجديد الذى تنتفى فيه كل أشكال السيطرة الأجنبية والاستغلال الداخلى ويحقق العدل والمساواة والازدهار والتقدم للمواطنين العرب فى مجتمعهم الموحد. بيد أن أسئلة كثيرة لابد أن نتفحص لمن يتفحص الواقع العربى الراهن: هل الواقع السياسى الراهن يواكب الدعوة إلى الوحدة؟ وهل الوحدة هدف مثالى أم ضرورة مصير ووجود؟ هل أضحت الوحدة العربية أضغاث أحلام ليس إلا...؟ وابن موقع الوحدة العربية فى الوعى والذات العربية؟ وعلى الرغم من هذه التساؤلات المبنية على ظرف تاريخى طارىء لا يبعث على الابتهاج ويحرص على النضال لتجاوزه، تبقى الوحدة هدفا لا يعلو عليه هدف، إذا ما أرادت الأمة العربية أن تجد مكانا لها فى ظل المتغيرات الدولية. وإذا كانت الأمة عاقدة العزم كما أشار السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية على أن "تصبح مسموعة الكلمة وتستطيع أن تقضى على سائر عوامل الضعف والتخلف داخل أقطارها وأن تضع حدا للاطماع الاستعمارية فى السيطرة على أراضيها والتحكم بثرواتها كما تستطيع أن تسهم بقدر وافر فى إغناء التقدم البشرى".

صحيح أن الوحدة العربية حقيقة خالدة لا يمكن أن يحجب خلودها ظروف طارئة ومصاعب انبة نواجه الإنسان العربى وتشيع واقعا من الإحباط فى التفوق والقطرية إذ تبقى محاولات ضرب الوحدة فى الذات العربية هى السائدة لدى المعادين للأمة العربية.

إن مواصلة العمل على هدى هذا الهدف وتجديد الدعوة له وتعزيزه فى النفس العربية كمحرك لتجاوز الوضع الراهن، هو بحد ذاته نضال وحدوى شريف يلتقى مع الأهداف القومية المشتركة، فالأزمات السياسية المتلاحقة التى تعانىها الأمة العربية ليست وليدة الحاضر الراهن، ولم تأت نتيجة للوضع الدولى الراهن المتميز بأحادية القطب، بل هى تراكم واقع موضوعى طويل الامد تداخلت فيه عوامل المكان والزمان والتكوين الجمعى:

الجغرافيا والتاريخ والتركيبية المجتمعية المتوازنة والتي لا تزال تمتد إلى عمق الحاضر المعاش في مختلف مظاهره وأعراضه التي يعاني منها العرب اليوم.

وإذا كانت القوى المعادية لأمتنا في الماضي والحاضر عملت على تمزيق العرب وتجزئة وطنهم، وتضع اليوم العراقيل في طريق نضالهم الوجودي، لأن مصالحها تكمن في بقاء هذا الوضع، فإن إقامة الوحدة تعيد الوطن العربي إلى وصعه الطبيعي، وتعيد للامة العربية دورها الحضاري والإنساني، ونعيد للمنطقة توازنها إذ ينتفى عامل الصراع بين القوى المتنفذة التي تريد السيطرة على المنطقة العربية ومواردها وموقع الوطن العربي الاستراتيجي - فالوحدة، إضافة لكونها تضع أمتنا في المكان الذي يجب أن تحتله، فهي في الوقت نفسه تسهم في وقف الصراعات على النفوذ وفي توطيد السلام والأمن والازدهار.

ولعل من أبرز المعوقات امام تحقيق المشروع القومي العربي الابل إلى تحقيق الوحدة هو مواصلة إسرائيل في احتلال الارض العربية ومحاولة احكام سيطرتها على المنطقة، من خلال سلام إسرائيلي يؤمن مصالحها ويساعدها على تحقيق هيمنتها على المنطقة في اطار نظام شرق اوسطى تكون القوة المهيمنة فيه، ولا تابه بالحقوق والمصالح العربية، بل تعمل على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي للانتقال إلى صراعات عربية - عربية، تكون المحركة لها والمستفيدة منها لخدمة مخططاتها في الهيمنة والتوسع، فإذا كان مشروعنا القومي فوق أرضنا العربية مازالت تعترض تنفيذه صعوبات في هذه المرحلة، فيجب ألا يكون مسموحا بتنفيذ المشروع المعادي لأمتنا في وطننا العربي، وعلى العرب ان يوحدا جهودهم لمواجهة هذا التحدي، بالسعى لإقامة سلام عادل وشامل شريف وكريم يعيد الأرض والحقوق العربية لأصحابها ويوفر الأمن والاستقرار في المنطقة، وبقف في وجه مخططات الهيمنة والتوسع وإلحاق العرب بإطار التبعية من جديد، مهما كان مصدر هذه المخططات.

إن تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيز التضامن العربي والانطلاق من المصلحة العربية العليا في التعامل مع الاطراف الإقليمية والدولية هو بالوقت نفسه نضال وحدوي ودفاع عن الأمن القومي العربي، فكل قطر عربي غير قادر على الدفاع عن أمنه لوحده، وإنما يتم ذلك في إطار الأمن العربي المشترك.

إن تجاوز السياسات القطرية وتنفيذ السياسات العربية باتجاه التكامل الاقتصادي والارتباط الثقافي بالحضارة العربية وراثتها هو نضال وحدوي.

إن تعزيز الوحدة الوطنية لكل بلد عربي هو خطوة على طريق استعادة الوحدة القومية للامة، فلا يمكن لاقطار تعيش حالة من التمزق والصراعات داخل بلدانها أن تسهم بتعزيز الوحدة القومية للامة.

كما أن العمل الجاد لتحرير الاقتصاد العربى من التبعية ومواجهة عملية النهب للثروة القومية وبأشكال متباينة عبر مشاريع مباشرة أو غير مباشرة والعمل أيضا لتجاوز مراحل التخلف، والسير فى ركب التطور العلمى والتقنى والاقتصادى يشكل خطوات مهمة على طريق تعزيز القوة العربية وتكاملها، فهو نضال وحدوى أيضا ولا سيما عندما ينطلق لتجسيد خطط عربية مشتركة تهدف لتحقيق التكامل فى هذا الميدان أو ذاك.

ومن الإنصاف التاريخى أن نشير فى هذا المقام إلى سياسة الجمهورية العربية السورية التى يقودها الرئيس حافظ الأسد، تلك السياسة التى تنطلق من ثوابت قومية وتلتزم المصلحة القومية العليا للأمة فى جميع مواقف سورية، وجهودها المتواصلة فى تعزيز التضامن والعمل العربى المشترك وفى حشد إمكاناتها فى مواجهة المخاطر التى تهدد الأمة العربية، كما تبنى المجتمع الجديد المتقدم والمتطور الذى يوفر الأمن والأمان والحرية والكرامة والاستقرار للمواطنين وينصهر فيه الجميع فى بوتقة وحدة وطنية رائعة، يشكل بحد ذاته نموذجا للمجتمع العربى الذى ينبغي الوصول إليه ويجعل من سورية قاعدة للصمود العربى، ومحركة للنضال القومى التحررى.

والحرص على المصير القومى لدى الرئيس الأسد يبرز فى كل خطواته ونظراته الوائقة بالمستقبل العربى رغم كل ما يحيط بأمتنا من مصاعب وظروف صعبة. يبرز هذا فى وقت يريد فيه الأعداء شطب اسم العرب والعروبة والهوية القومية.

إن أوضاع التجزئة الفارضة ظلالها على الواقع العربى الراهن أوضاعا شاذة وانتقالية وانية مهما طال أمدها، ولا بد أن يأتى الوقت الذى تستعيد فيه أمتنا وضعها الطبيعى، لكن هذا الأمر لا يأتى من تلقاء نفسه، أو بضربة ساحر، وإنما يأتى من خلال النضال المستند إلى تصور فكرى واضح للوحدة كهدف وكفلسفة وكاستراتيجية، بل كحاجة ضرورية من حاجات الأمة العربية.

إن واجبنا القومى يملى علينا إدامة النظر بمسألة الوحدة العربية ومشكلاتها واشكالياتها، واستثارة إمكاناتها الكامنة والكشف عن العوائق الخفية والظاهرة التى تحول دون تقدمها على أرض الواقع، فلم تعد فكرة الوحدة فى إطار التصور المعاصر، مجرد حنين رومانسى، ولا مجرد استعادة لإطار تاريخى سابق، بل أصبحت ضرورة يفرضها منطق العالم المعاصر القائم على التنافس بين مجموعات اقتصادية كبرى، وعلى الضغط السياسى الذى يفرضه وجود التكتلات الكبرى، لقد أصبحت الوحدة هى الآلية الاقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها على الأقطار العربية إذا هى أرادت أن تستجيب استجابة موفقة وإيجابية لمتطلبات العالم المعاصر.

لقد شهد النظام الدولي الذى تشكل بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية وتاريخية بعيدة المدى، سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، نتيجة للتطورات التى وقعت فى بلدان شرق أوروبا فى النصف الثانى من عام ١٩٨٩ والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩٠ نشأ وضع دولى جديد غير مستقر على أنقاض النظام الدولى القديم الذى افرزته نتائج الحرب العالمية الثانية التى بدأت بالاحفاء بعد سقوط جدار برلين فى ٧ تشرين الثانى ١٩٨٩، وانتهاء الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا فى ٣ تشرين الأول ١٩٩٠. والتخفيض الشامل والمستمر للأسلحة والسعى لإقامة أوروبا موحدة فيما أصبح "الاتحاد الأوروبى" من الأورال حتى الأطلسى.

والتخلى عن الحرب الباردة كواجهة للصراع بين الشرق والغرب، وشيوع النهج الديمقراطى ودولة القانون والتقدم التقنى والعلمى الهائل والتكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى والتوجه نحو البحوث والصناعات المدنية الاستهلاكية بدل الصناعات العسكرية، والمهم فى ذلك كله، هو مدى تأثير هذه التغيرات المثيرة على النظام العربى الرسمى بشكل عام وعلى الوحدة العربية بشكل خاص، فى عصر تطور وسائل الاتصالات وثورة المعلوماتية. وما يشهده الوضع الدولى الراهن من انفراد الولايات المتحدة فى الساحة العالمية كقوة عظمى أولى فى العالم، على الأقل فى الوقت الراهن، وبروز صراعات جديدة ظاهرة أو مستترة سياسية واقتصادية كل منها يحاول أن يثبت وجوده ويدافع عن مصالحه فى عالم مازال يثور ويموج ولم يستقر بعد، وإن استقره لن يتم الا بتوازن جديد: يأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف التكتلات ويزيل التمايز بين الأغنياء والفقراء ويحقق الديمقراطية فى العلاقات بين الدول.

إن الأوضاع العالمية الراهنة دفعت مختلف الدول للعمل المشترك فى كنىل ومجموعات سياسية واقتصادية مثل (الاتحاد الأوروبى، النافا، آسيان، قمة ميامى للأمريكتين، قمة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى، قمة بانكوك الآسيوية الأوروبية). بينما العرب رغم وجود بعض المؤسسات المشتركة إلا أنهم تراجعوا أكثر مما تقدموا أمام المخاطر الجديدة، ووضعهم لازال يعانى من انقسامات وتداعيات.

وغنى عن البيان أن ما يجمع تلك الدول هو مصالحها المشتركة بينما يجمع العرب عوامل أبعد وأعمق من المصالح المشتركة ومثل هذه المقارنات لابد أن تشكل دافعا للقادة والمسؤولين العرب وللجماهير العربية فى الوقت نفسه لتجاوز الذات وتعبئة الجهود دفاعا عن الحاضر والمصير.

إن مسؤولية الأحزاب والتنظيمات الشعبية كبيرة في هذا السياق ولا بد أن نعمل معا لصياغة عمل شعبي عربي جديد ينتقل بالعرب من وضعهم الراهن إلى بناء المشروع القومي، وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي بلور منذ تأسيسه في نيسان ١٩٤٧ أهدافا ثلاثة، الوحدة والحرية والاشتراكية، أعطى الأولوية لهدف الوحدة مستندا إلى ما يجمع العرب من تاريخ مشترك ومن ضرورات الحاضر حيث فرضت التجزئة فرضا، وقطعت اوصال الأمة قسرا من قبل المستعمرين الطامعين وهو اليوم في طليعة المناضلين لتجديد النضال الوحدوي الذي لا يتحقق دون مشاركة جماهيرية وإرادة شعبية واعية وانطلاقا من الواقع المعاش دون يأس أو استسلام.

لقد ظل الوطن العربي في أواخر القرن الماضي ساحة للنضال العربي ضد الاستعمار وموقدا للحروب الاستعمارية مع ما نتج ذلك من تخلف اقتصادي واجتماعي، وساهم واقع التجزئة في عرقلة نمو حركة النضال ضد الاستعمار، كما أن القرار القومي يظل عاجزا عن تحقيق غاياته في ظل تعاظم قوة الاحتكارات الاستعمارية ومحاولتها السيطرة على ثروات الشعوب الأمر الذي يجعل تحرير الاقتصاد العربي وتنميته مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعمل العربي الوحدوي الشامل.

صحيح أن واقع التجزئة الراهن الذي تعاني منه الأمة العربية يعود إلى عصور الضعف وحصيلة ما فرضته الدول الاستعمارية المتنفذة حينذاك بيد أن ظاهرة مشتركة جمعت أبناء الوطن العربي وهي الرفض الكامل للسيطرة الأجنبية وتواصل النضال للخلاص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال.

ولعل المشكلات الراهنة للمجتمع العربي المعاصر تشير إلى الأضرار الناجمة عن استمرار واقع التجزئة وضرورات تجاوزه وعلو الوحدة كهدف يحمل في قوامه الأبعاد القومية والإنسانية إذا كان لابد للعرب من أن يكون لهم دور ملموس لأخذ مكانتهم اللائقة بهم في النظام الدولي الجديد، فينبغي استغلال التغيرات الدولية الجارية على الساحة العالمية بما يتفق مع قدراتهم الهائلة وهذا الدور لا يمكن شغله في ظل التجزئة والدولة القطرية القائمة الآن في الوطن العربي فالمساهمة في التأثير بهذا النظام لا تتم إلا من خلال وحدة الأقطار العربية في دولة تمثل أمة عربية واحدة.

إن الأقطار العربية بوضعها الراهن واللا متضامن والذي تسوده بعض الخلافات والتداعيات لا تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا فيما يجري من تغيرات على الساحة العالمية فكل قطر بمفرده مهما كانت إمكاناته لا يستطيع تأدية دور مؤثر في التطورات السياسية الجديدة

فوجود الأمة لا يستقيم إلا بوحدها التي هي حق طبيعي للأمة لأنه يضمن لها الحياة الطبيعية المتضمنة عوامل الرقي والتطور والتقدم.

لقد أعدت إسرائيل نفسها بحملة المتغيرات العالمية حيث استطاعت أن تعيد علاقاتها السياسية المقطوعة مع كثير من البلدان منذ حرب حزيران ١٩٦٧ كما استطاعت أن توثق علاقاتها مع الدول في مختلف المجالات.

ولعل تحركات إسرائيل الحالية التي اعتبرت ما حصدته من انتصارات سياسية مجانية بسبب غياب التنسيق والموقف التفاوضي العربي الموحد بل وتهافت البعض باتجاهها واستمرار زيادة قوتها النووية واستراتيجيتها في البحر الأحمر وعلاقتها بغزو جزر حنيش الكبرى والصغرى اليمنية إنما يعود إلى اهتمامها بتكريس نفسها كقوة هيمنة أحادية في المنطقة من أجل الاحتفاظ بالأرض العربية المغتصبة واستمرار رفضها لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ولكي يكون لها دور بارز في الوضع الدولي الجديد بعد أن استثمرت حقبة الحرب الباردة التي كانت تسم العلاقات بين الشرق والغرب في احتلال الأراضي العربية وكبح المد القومي العربي وتحقيق مراحل من أطماعها.

إن أقطار الأمة لا يمكن أن تعيش في حالة عدم مبالاة أو انعزال عما يجري من تطورات وتغيرات على الساحة العالمية وتقتضي ضرورات المصير والحفاظ على الوجود وحدة التعامل والنظرة ووضع سياسة عربية موحدة كالتكامل في مجال المعلومات والتخطيط للمستقبل.

إن ما نشهده من فرقة وتشتت نتيجة طبعية لغياب روح الوحدة التي توفر السلامة للجسم العربي كله والتي تذوب فيها النزعات الإقليمية والطائفية والقطرية وإن الفكر القطري الانعزالي لا يفوى حتى على الحفاظ على الوحدة الوطنية في القطر العربي الواحد. لقد مرت في الثاني والعشرين من شباط الماضي الذكرى السنوية الثامنة والثلاثون لوحدة عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر والتي امتدت من ١٩٥٨/٢/٢٢ وحتى ١٩٦١/٩/٢٨ وانتهت بانفصام الجمهورية العربية المتحدة وقيام عهد الانفصال في سورية العهد الذي أنهته ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ فوضعت بانتهائه سورية من جديد على طريق التوجه نحو بناء الوحدة العربية هدف الجماهير العربية الأول في كل أقطارها.

وهذه الذكرى تحرض معان عديدة وتوقظ في النفس أحاسيس محددة تتعاند لتشكل نفحة إيمان متجدد بهذا الهدف العظيم ولتؤكد من جديد العزم والتصميم على تصعيد النضال وتعزيز التوجه نحو تحقيق هدف الوحدة العربية، فبالوحدة فقط تستعيد الأمة مجدها وتحفز طاقاتها وتعظم مساهمتها المميزة في مسيرة الإنسانية نحو الحضارة الحقة التي ليست حضارة

قتل وظلم وعدوان وإنما حضارة عدل وحق وسلام، حضارة تستجيب لجوهر الإنسان لا لشروره ولنزعاته اللا إنسانية.

لقد جاء إعلان الوحدة بين القطرين السقيين سورية ومصر عام ١٩٥٨ لتتوجها لمراحل طويلة من النضال الجماهيري الهادف فيهما وتحقيقا لتطلعات أبناء شعب البلدين وأبناء الأمة العربية بكاملها فمصلحة الجماهير العربية وتطلعاتها تتحقق بشكلها الكامل والأمثل في إطار الوحدة لأنه لا يمكن تحقيق المصالح بشكلها الأمثل في ظروف الوجود الناقص غير المستقيم وتشكل الوحدة العربية مساهمة كبرى في تحقيق المصالح الإنسانية بمعنى أنها ترفد نسق الحضارة الإنسانية بمعين لا ينضب من العطاء الثقافي والعلمي والحضاري الهام وهذا النسق يشهد تعنرا كبيرا وخاصة في نواحيه المعنوية والروحية والثقافية والأدبية منذ أن تميزت الأمة العربية وضعف دورها الفاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية، ونحن نشهد اليوم كيف حققت أوروبا والغرب عموما تطورا كبيرا للجانب المادي والتكنولوجي من جوانب الحضارة لكنها فشلت في تحريض الجانب الروحي والمعنوي والثقافي مما أدى إلى انفلات التكنولوجيا من سيطرة الإنسان وتوجيهه ومن مراقبة العقل والضمير.

إن استعادة أمتنا العربية لموقعها الحضاري سوف يؤدي إلى المساهمة في تحقيق التوازن المفقود بين الجوانب المادية والتكنولوجية من جهة وبين الجوانب الروحية والمعنوية والثقافية والأخلاقية للتطور من جهة، لكن هذه الاستعادة تبدو مستحيلة إذا لم نقيم الوحدة العربية الكبرى.

إن الوعي الشمولي لمسألة الوحدة العربية يؤدي إلى تبصر الهدف بكل معانيه وإلى استكشاف الطريق إلى الهدف بكل تعرجاته والتواءاته وهذا الوعي تطور باستمرار في إطار عقيدة البعث التي هي عقيدة ذات سمة تطويرية بالأصل.

ومع ظهور القيادة التاريخية القومية للسيد الرئيس حافظ الأسد تكامل هذا الاستكشاف وذلك التبصر، فلقد أغنى القائد الأسد بفكره الصائب ورؤيته النافذة نظرية البعث وطورها واستنبط منها مكانا القوة وكيفها كي تكون قادرة على إعطاء الإجابات الناجعة للأسئلة والقضايا التي تطرحها المراحل في تواليها وكان لمسألة الوحدة العربية الموقع الارتكازي في هذا العطاء الإبداعي الغني والمتكامل.

وعلى هدى هذه المنطلقات تتعامل سورية مع مسألة الوحدة العربية وتعتبرها الهدف الموجه لكل نضالاتها ولبنائها الداخلي ولسياستها القومية والعالمية ولتمسكها بحقوق العرب وأراضيهم في معركة السلام العادل والشامل، وتبقى الوحدة هي أهم محاور الفكر العربي

وأهم أهداف الأمة العربية وتحقيها بشكل قلقاً في الأوساط المعادية للأمة العربية، لأنها ترى في الوحدة قضاء على مصالحها، ولقد أثبتت حرب تشرين التحريرية التي خاضتها سورية ومصر وبدعم من الأمة العربية عام ١٩٧٣ أن العرب أقوياء بتضامنهم ووحدهم ويليقي بهم الاحترام دولياً إذا ما عقدوا العزم على تحقيق أهدافهم المشروعة.

إن أعداء الأمة العربية يخططون بشكل مستمر من أجل أن تثوب شخصية هذه الأمة وكيانها "فيما يسمى" بالشرق الأوسط وهم يقاومون مفهوم وحدة الأمة العربية ويضعون العراقيل أمام نضال أبنائها لاستعادة وحدتهم القومية التي هي حقهم الطبيعي.

إن هذا الواقع العربي وصل إلى مستويات متردية جداً، وهذا التردى يزداد شيئاً فشيئاً حيث نرى أموراً لم تكن لنصدقها لـ حصلت قبل ست سنوات أو أكثر، إننا نرى كيف يهرول بعض العرب باتجاه "إسرائيل" وينحولون إلى أدوات تنفذ عبرها "إسرائيل" مخططات الهيمنة على المنطقة غير ابهين بوحدة المصير القومي ودافعين إسرائيل إلى استمرار تصليبها ورفضها لمتطلبات السلام العادل والشامل.

إن كل الأحداث والتطورات التي تحصل في الوطن العربي ومن حوله تؤكد الآن أكثر من أي وقت مضى أهمية الوحدة.. إن ما يحصل من أزمات وانهيارات وضعف في الواقع العربي إنما هو نتاج مباشر لغياب الوحدة، ويجب أن يكون هذا في حد ذاته محرضاً كبيراً لتعزيز النضال الوحدوي وتقويته في هذه الظروف بالذات، وضمن أطر وأساليب تتناسب مع الواقع الراهن.

وعلى الرغم مما يحيط بالواقع الراهن من تداعيات واتفاقات تهدد الوجود القومي تبقى الدعوة إلى التضامن والموقف العربي الموحد ضرورة تنبع من وحدة المصير والوجود، وإن إبقاء مفهوم الوحدة حياً في النفوس والعقول هو شكل من أشكال النضال الوحدوي، والعمل على توطيد التضامن العربي هو في جوهره نضال وحدوي، لأنه يساهم في خلق مناخ إيجابي بين الدول العربية يمكن من خلاله التقدم خطوات نحو الوحدة التي هي قدر الأمة العربية إذا ما أرادت أن تحتل مكانها اللائق في هذا العالم المتجه نحو التكتلات الكبرى والناذ للضعفاء، وحتى نكون مؤهلين حقاً لمواجهة استحقاقات القرن القادم بأطر وأشكال وحدوية تحفظ الوجود العربي.

إن مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية إذ يضمن اللقاء ويتوقع أن يشكل إضافة هامة إلى الجهد المخلص لتجميع الطاقات العربية وصبها في بوتقة تحفظ للأمة العربية وجودها ومستقبلها يدعو من على هذا المنبر إلى تفعيل أداء الخطاب الإعلامي العربي والدراسات والأبحاث لتعميق مفهوم الوحدة العربية، فإذا كان لمراكز الدراسات الاستراتيجية

أهداف محددة ومهام متعددة فإن تعاون مراكز الدراسات المتخصصة على تنوعها يقود بالضرورة إلى وحدة في الرؤية ووحدة في الاستنتاج ووحدة القرار ويؤدي بالتالي إلى خدمة المصالح القومية ويحقق الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية^١.

سم إعداد هذه الدراسة مساهمة من مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية في ندوة "موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين" المنعقدة في القاهرة في نيسان ١٩٩٦ ضمن أعمال المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية بإشراف الرئيس على ناصر محمد.

العالم ... وتحديات القرن الحادى والعشرين

الدكتور/ ميلود المهدبى

مدير مركز دراسات البحر المتوسط .

مقدمة عامة:

ان تطور المجتمع البشرى، وتأكد قنرته على معالجة العديد من الإشكاليات المطروحة والمصاحبة للمتغيرات المتوالية، هى من الحقائق التى دمغت مسيرة الإنسانية، الا أن مستجدات العقدين الآخرين من القرن العشرين قد طالت كافة البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والافت للانباء فى طبيعة هذا التغير، أنه تم بشكل متسارع، وبنمط معقد التركيب. وكانت النتيجة... ان البشريه وصلت الى الدرجة التى صارت معها قدراتها على التصدى، والتكيف، والحاق بالحدثات، انما يندرج ضمن استراتيجيه دائمة التغير، فتراجعت مفاهيم السياسات الثابته، والاستراتيجيات متوسطة، وبعيدة المدى. وتقاطعت الثوابت مع المتغيرات، وتحولت الكثير من المعايير، والقيم الثابته الى مفاهيم، وقيم متحركة (متقلبة).. لذا... فإن استمرار تطور المجتمع البشرى بوحداثه (السياسية، القومية، الاقتصادية، الثقافية)، وقيمه، ومفاهيمه المختلفة.. يظل رهينا بمدى قدرة هذه المجتمعات (عصر الزمان والمكان) على تصور المستقبل والإعداد له، والاستعداد لملاقاته، والتخطيط للتعامل معه.. فالفاصل الزمنى بين الحاضر والمستقبل اوشك أن يصير فرضية مدرسية. وما لم تتخذ اجراءات وضع استراتيجيه وطنية، وإقليمية، وعالمية (وفى أقل تقديراتها)، تهيئة ذهنية، ونفسية، واجتماعية، فإن القدرة البشرية... وهى بطبيعتها أقل سرعة من نمط المتغيرات الجارية - ستكون عاجزة عن اجتياز "الصدمات القادمة"، وقد تبدو عملية بالغة التعقيد، وشديدة الخطورة.. خاصة فى المجتمعات النامية، أو فى تلك المجتمعات التى خضعت - وتخضع- لضغوطات عالية من الهيمنة، والتسلط، والتبعية الثقافية، والتفنية.. ويمثل الوطن العربى احدى أهم هذه الواجهات..

كما أن الوحدات السياسية التى تصارع شرور الفقر، والجوع، والجهل ستضطر لمواجهة زمن (مستقبلى) قادم، وهى فى أضعف حالاتها، فتزداد التحديات، والتداعيات، خاصة... وأن التطورات القادمة ستكون قاسية، شرسة... ومدمرة ..

ان كل محاولة لدراسة (علم المستقبليات) تقوم على الاستناد الى تكهنات، أو الاعتماد على تنبؤات، أو انطلاقا من قراءات غير معمقة، فانها محكومة بالفشل . ومع ذلك، فان حجم المخاطر، وأهمية الموضوع تدفع في اتجاه التحديات.

إن منهجية البحث في مثل هذا الموضوع... لا تتردد - في رأينا - في مجتمعات تقف على أعتاب مستقبل مليء بالتحديات، الا بانتهاء المحاولة العلمية ذات المخاطرة العالية..

ومع ذلك تظل، منهجية البحث الاستشرافي، مدرسة حديثة.. في مجال دراسة الظواهر - الانسانية (وخاصة في وطننا العربي)، وهي يمكن أن تعتمد إجمالا اتباع آليات البحث المجرد، والقائمة على انتهاز احد الأساليب التالية:

- (١) المنهج التاريخي (شريطة التركيز على النتائج الاستنباطية) ..
- (٢) المنهج الفلسفي (وذلك في إطار التأصيل الاصطلاحي، الدلالي، وصياغة نمط تحليل متميز) ..
- (٣) المنهج الاجتماعي (وذلك بهدف عدم إسقاط الانسان من حسابات المستقبل المطبوع تقنيا) ..

كما أن تلك المنهجية يمكن أن تتطور (اذا ما تعددت المقاربات في تناول الموضوع)، وبشكل متواز، مع آليات أخرى قد تكشف عنها مسيرة الدراسات الاستشرافية في بعدها الزمني المحدود في الفترة ما بين (١٠) عشرة الى (٣٠) ثلاثين سنة.

ولعل من أهم تلك المقاربات التي يمكن أن نقترحها في التحليل هي:.

- المقاربات النقدية .. -المقاربات الوظيفية..
 - المقاربات التحليلية.. -المقاربات الاستشرافية..
- وتكمن الصعوبة الكبرى في تداخل جميع هذه العناصر مع بعضها، حتى ليستحيل - في أحيان كثيرة - ايجاد الفواصل بين آليات البحث، وأساليبه، وبين مقارباته . وهي في جميع الأحوال مجازفة بحثية لاشك فيها. فلا أحد، يدعى التسلح بمعايير العلمية والموضوعية، يمكن أن يتجرأ على ولوج باب التنبؤ، ودراسة المستقبل، دون الشعور بالحاجة الى اعتماد الأساليب العلمية المؤدية الى نتائج أقرب الى الدقة منها الى الاستنتاجات.

ان ما نقوم به الدراسات الاستشرافية، هو مجرد محاولة قراءة المسار الانساني في مجال التطور الذي أصاب المجتمع البشري .. وذلك بأعتماد دراسة الأحداث، والتطورات، وتبعاتها، وأستخلاص عبرها، ونتائجها . ومن هذا تبدو دراسة علم المستقبل، رحلة ممتعة في مجال الخيال العلمي الأرحب، والمتسلح بأدوات علمية تضع الفرضيات، وآليات تستخلص الدروس، وأساليب تقوم بالتحليل، وأدوات تستشرف.

ونعترف بأن الصعوبات قائمة... والتناول بالدقة والوضوح يعتبر من باب التحديات العلمية التي تعترض كل محاولة جادة لدراسة مستقبل هذا العالم الذي نعيشه. وتحديد موقع الوطن العربي ومع ذلك، ورغم تنامي الاشكاليات، والتحديات، والعقبات، فإن مسؤولية كل دارس، لابد وان تدفعه الى عدم الالتزام بالصمت حيال هذا المتغير الأعظم في حياة الانسان، والوطن، والكون...

ان الكثير من الاشكاليات المركبة، ومما يبدو لنا حالياً عسير الفهم، وصعب الإدراك، سيغدو في المستقبل القريب أقل غموضاً، بل وأكثر وضوحاً، وخاصة اذا ما تفحصنا الأمور من خلال رؤية جديدة، نتناول معدل، ودرجة، ومدى التغير الذي يطرق كافة الميادين، ويلج جميع المجالات، ويقتحم كافة الأماكن، والأزمان ..

ان المتغير الأعظم في حياة المجتمع الدولي، وفي حياة وطننا العربي صار يجعل من الواقع المعاش أقرب ... أحياناً ... الى الخيال. فالتغير (النزكى) المتسارع، لم يعد يقرع - فحسب - أبواب الاختراعات، والصناعات، والمنتجات، والنظم العمراني، والنظام الغذائي، ووسائل الاتصال، بل إن التغير أصبح يتغلغل في أعماق -أعماق حياتنا الشخصية، ويؤثر في ملامح هويتنا، وينفذ الى تركيبتنا النفسية، والعقلية، والفكرية، ويطل القيم الحضارية، والثقافية، ويطبّع أساس، وسلوك ومرتكزات الأنتماء ...

وغنى عن البيان، أننا العرب، وبسبب هذا (المتغير)، صرنا مجبرين على أن نمارس أدواراً جديدة، في الوقت الذي لم يكن فيه الوطن العربي قد هباً ذاته نفسياً، وعقلياً، وتربوياً لمواجهة هذا الواقع المستجد.

لذا، فإذا كان القانون الطبيعي يقوم على التوازن (النفسى، والعقلى، والبيئى ..)، فإن أخطر ما يواجه العديد من المجتمعات، والوطن العربي جزء منها، هو احتمالية فقدانها التوازن مع درجة، وقوة، ومدى إيقاع سرعة التطور، وقسوته..

وأننا في هذا السياق ... نكاد نجزم بأن البشرية لم تمر، منذ نشأتها الأولى، بمثل هذا التغير السريع. فالمجتمع البشرى يجرى الاعتقاد بأنه قد عاش فترتين أساسيتين، يقوم معيار تحديد الفارق فيما بينهما على عنصر الزمن، وسرعة التغير ..

وفي هذا التحليل، يمكننا أن نؤكد على ان الفترة المعاصرة تمثل علامة دالة للمقارنة ما بين فترتين عن ماضى تاريخ البشرية. إذ أنه، خلال الفترة الزمنية الأخيرة (مرحلة المجتمع المدنى) حدثت ثورة جذرية في أربع جدليات هامة، هي:

- علاقة الإنسان بالطبيعة..
- علاقة الإنسان بالموارد ..

- علاقة الإنسان بالإنسان ..
- علاقة الإنسان بالزمن .. وهذه أخطر المراحل جميعا (وهى مرحلة المستقبل) ..
- و لقد تم انتقال المجتمع البشرى من المجتمع الزراعى الى المجتمع الصناعى ..
- خلال فترة استغرقت زمنا طويلا.. وهى تعتبر من أطول الفترات، وتكاد تقترب من مرحلة طفولة، الانسان، باعتبار أن الانسان يتمتع بمرحلة طفولة طويلة، مقارنة بسائر الكائنات .
- وتم الانتقال - فيما بعد. من المجتمع الصناعى الى المجتمع، فوق الصناعى ..
- وتقلصت المدة الزمنية خلال هذه الفترة؛ الى الدرجة التى تداخلت فيها المرحلتان، فضلا عن عدم شموليتها كافة المجتمعات البشرية ..
- ونتوقع أن يتحول المجتمع ما فوق الصناعى إلى المجتمع الخدمى مع الربع الأول من القرن القادم .. وهى فترة زمنية قصيرة جدا ..
- بمعنى آخر، لقد ساد النشاط الزراعى المجتمعات الانسانية لمدة تزيد عن عشرة آلاف سنة. فالحضارات القديمة هى أساسا حضارات زراعية. واحتاجت تلك المجتمعات الى ما يقارب المائة وخمسين عاما فقط لتحقيق تفوق الصناعة، وبالتالي الانتقال الى المرحلة الموالية.
- والآن يجرى استعداد المجتمعات البشرية لولوج أبواب عصر ما فوق الصناعى، لتصل مع منتصف القرن القادم الى عصر الخدمات .. فالبشرية تتجه - وبسرعة - الى هجر المجتمع الزراعى، والصناعى، لتصل (وبسرعة خيالية) إلى المجتمع الخدمى ..
- ويكفى للتدليل على صحة ما تقدم، أن المجتمعات التى تصل فيها نسبة القوى العاملة فى الزراعة الى أكثر من ١٥% (مثل هولندا، بلجيكا، السويد، بريطانيا، كندا)، قد زاد فيها العاملون فى مجال الخدمات (فى العقد الأخير) عن أولئك العاملين فى مجال الصناعة والزراعة معا. وفى آخر تقرير (غير رسمى) عن التجارة الدولية عرض فى مؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٤)، وتم التأكيد على بعض معطيات فى مؤتمر عمان (١٩٩٥) حول اتفاقية التجارة الدولية تبين أن حجم قطاع الخدمات يزيد عما نسبته ٤٥% من اجمالى حجم التجارة الدولية . فإلى أين يتجه العالم خلال رحلة الانتقال الى القرن الحادى والعشرين ؟ وهل هناك حقائق يمكن الانطلاق منها لتحليل ملامح التطور البشرى المستقبلى ؟ .. وما مدى تأثير ذلك على الوطن العربى ؟! ..

أولاً: حقائق أساسية

إننا ندخل القرن الحادى والعشرين، وأمامنا حقائق موضوعية، لانشك فى بروزها كشواهد على ملامح المستقبل البشرى . وهذه الحقائق تقوم على المعايير التالية :

الحقيقة الأولى : اعتماد الزمن كوحدة قياس أساسية..

ان الاتساع المذهل لافاق التعبير وأبعاده، فداحدث فورانا فى تقدير قيمة الزمن، وهو أمر لم ينعكس فقط على منظومة الاتصالات والمواصلات، وتنامى الثورات التقنية، بل وتجلّى ذلك فى ولوج الزمن كافة المناشط، وفى تقدير السلع المنتجة، والاكتشافات، والمسافات، وكافة مناحى الحياة.

وسيعتبر الزمن أحد أهم أبعاد قياس التطور البشرى، وبدون قياس الزمن يصير التغير الزمنى بلا معنى، وبدون المتغيرات (وهذا مستحيل)، سيتوقف مسار الزمن. وكما هبأت النقود للمجتمع البشرى معيارية تحديد قيمة معينة للسلع والخدمات، فإن الزمن يبدو أنه سيهيء لنا المقارنة بين العمليات المختلفة. فعندما نقول مثلا ان بناء مشروع (وليكن مثال النهر الصناعى العظيم فى ليبيا) يحتاج الى (١٠) سنوات (مدة تنفيذ المشروع)، فإنه - فى الحقيقة - يمكن أن يقاس باعتماد الزمن، كأن نقول بأن تنصيب المشروع يحتاج الى ١٠,٠٠٠ ساعة زمنية ونسقط من حسابنا، تكلفة ذلك من قيمة نقدية تروى وحدة قياس متغيرة، متقلبة. فالزمن هو العملة التبادلية القادمة. ولا مناص من الاستعداد لذلك.

الحقيقة الثانية : ثلاثى البعد التالى فى نظرية الأبعاد (الزمان) ..

فالأبعاد المرتبطة عادة هى المكان والزمان، وفى حين أن المكان ظل قائما - وأن ضاّق، تتضاءل المسافات بين الأماكن حتى ليتمكن القول بقرب نهاية، أو التراجع الفعلى للجغرافيا فى صناعة التاريخ البشرى.

ومع ذلك، فالبعد الزمنى، وأن زادت أهميته فى تقدير قيم المنتجات والموارد، والصناعات. فان الزمن (بالمقابل) تضاعلت أهميته (وهى مفارقة جد هامة) فيما يتعلق بالفواصل الزمنية بين أبعاد الزمن الثلاثة (الماضى، والحاضر، والمستقبل).

فاقترب الحاضر من المستقبل الى الدرجة التى صار معها الحاضر المعاش ماضيا، والمستقبل القريب حاضرا، والمستقبل (عموما) جزءا هاما من اهتمامات الحاضر .. فالمستقبل صار يغزو الحاضر، بشكل دائم، وجاد وأحيانا، بصورة عنيفة.

الحقيقة الثالثة : دراسة المستقبل لمعالجة أزمت الحاضر..

ان أهم سمات دراسة الإنسان للتاريخ، انما تقوم بهدف القاء الضوء على الحاضر، ولكى يستفيد (بالمحصلة) من عبر التاريخ لمعايشة الحاضر. فدراسة الماضى كانت تجرى - دوما - فى إطار الاستفادة الفصوى من أجل حاضر أفضل .. (تلافى أخطاء الماضى فى السلم، أو فى الحرب) وتطور كل الصناعات كان دوما حول تطوير الفاعلية، أو تلافى السلبية،

من خلال استخدامات المادة فى الماضى .. ودراسة التأثيرات الجانبية لها (مثال ذلك تطور علم صناعة الدواء) .

أما اليوم، وبفعل التسارع المخيف فى حركة التاريخ، فإن التغييرات التى بدأت تطال كل مناحى الحياة فى المجتمع الدولى، قد بلورت لنا حقيقة التراكم الكمى والنوعى لدراسة المستقبل، فدراسة المستقبل صارت اليوم تجرى للمساهمة فى معالجة بعض قضايا الحاضر، فى حين أن الاستعداد للمستقبل كان يجرى - دائما - من خلال دراسة الحاضر .. فالحاضر فعل المنجز، أو هو وجود بالفعل، أما المستقبل فهو وجود بالقوة، أو فعل على طريق الانجاز. لذا، فالخشية كانت دائما مما سيحدث. أكثر من الفزع مما يكون قد حدث. لذلك، فإنه فى إطار المجتمع الدولى، أى مجموع الدول، ذات السيادة المتضاربة، فإن المستقبل لاتصنعه إرادة واحدة، بل رادات متضاربة تغذيها أهواء، ومصالح وميافيزيقا هى ذاتها إرادات ورؤى، ومفاهيم الحاضر .. أما اليوم فإن معايير التقويم، قد اختلفت، وبشكل كبير. فالحديث عن المستقبل صار معيارية جوهرية يجرى على ضوئها التخطيط لمعيشة، وتجنب تداعيات الحاضر، الذى لم يعد حاضرا، إذ أنه سرعان ما يتحول الى ماضى، ويصير المستقبل حاضرا معاشا .. وهذا سينعكس على خطط التنمية البشرية، وميزانيات التسيير ..

الحقيقة الرابعة : جدلية الأساس بالزمن، والمقدرة على التكيف ..

ان الفارق الكيفى الحاسم بين أبعاد الزمن الثلاثة، هو أكثر الاختلافات تأثيرا فى مسيرة البشرية. لأن التغيير - الحادث اليوم - لم يتسع مجاله، ويمد مداه فقط، بل هو فى حركة متسارعة، مركبة، ودؤوبة.

وهذا أمر انعكس على إحساسنا بالزمن، وأحدث ثورة جامحة فى إيقاع حياتنا اليومية، وترك أثارا ملموسة فى الكيفية التى يفترض فيها أن "تحس" بالزمن وقيمه.

اننا لم نعد (نحس) و(نشعر) الحياة كما كان يحسها الناس فى الماضى. فلاثبات فى الأشياء، أو فى القيم، أو فى المفاهيم، أو الأشخاص القريبين منا. وهو ما أثر على قيم أخرى ذات أهمية قصوى . فملكية الأشياء تضاعفت، والعلاقات الاجتماعية تتفكك، والتعلق بالأشخاص (الاولاد، أو الوالدين، والأبناء)، بدأ يتراجع. أمام ارتفاع معدل سرعة التغيير، وتنمى قيمة اللاتبات فى المكان والزمان. فحركة الأشخاص. وحركة الأشياء تتم بالية تجعل من "ديناميكية" الحياة حقيقة، تتضاعل أمامها ثبوتية المفاهيم .. وجدليات الفكر، ونظريات الفلسفة ..

وهذه الامور جميعا، وضعتنا أمام سؤال أكثر إلحاحا، وهو مدى قدرة المجتمع البشرى على التكيف .. مع إيقاع المتغيرات فى شتى مناحى الحياة ..

الحقيقة الخامسة: تطور التقنية، وتراجع علوم الانسان ..

ان التطور العلمى والتقنى وصل الى درجة عالية من التقدم، وما حققتة البشرية خلال المائة (١٠٠) عام، يفوق ما حققه المجتمع البشرى من تطور خلال عشرة (١٠,٠٠٠) آلاف سنة. كما أن وتيرة التغيير تزداد بمعدل تراكمى ..

الآن اللافت للنظر- وهذه مفارقة - أن العلوم الانسانية لم تتطور بذات الدرجة، ولم تحقق هذه العلوم، التنامى السريع فى الاكتشاف، أو الاختراع ... لأنها ترتبط بالإنسان، ولا علاقة لها بالموارد...

ان التطور الهائل فى مجالات التقنية، والثقافة، والبنى الاجتماعية، والحياة الاقتصادية يعتبر فائق السرعة، شديد التأثير، وخاصة اذا ما قورن بالتطور البيولوجى لـلأنواع، وكذلك اذا ما قورن بدرجة تطور العلوم المرتبطة بعقل، ونفسية، ومشاعر الإنسان. ان المعضلات، والاشكاليات ذات العلاقة المباشرة بالانسان لم تحقق ذات المسار الذى أصاب الجانب التقنى. بل أن اثار الثورات التقنية ظلت معالجتها متخلفة نسبيا عن تطور التقنيات فى مجال الصناعة،

أو الطب، او العلوم التطبيقية ..

فهناك عجز عن تحليل نسبة الانسان ومشاعره، وتوازن الخير والشر فيه، ومسألة الضمير، و الوازع الأخلاقى. حتى أن علم الهندسة الوراثية توقف عند تحليل المسائل الكيميائية، وتركيباتها، ولم يتعداها الى دراسة أكثر تطورا بما تحمله الجينات من قيم، ومثل، وانحرافات ..

لقد أتاح العلم الحديث مثلا- القدرة على قياس جريان الدم فى جسم الإنسان بدقة متناهية (أو السكر، أو النبض، أو الضغط) تفوق قدرة أكبر المعامل العلمية على قياس معدل مشاعر الحب أو الكراهية، أو الحسد لذات الإنسان ..

كما أتاححت العلوم الطبية امكانية قياس نبض جنين فى رحم أمه بدقة علمية تفوق قدراتنا على قياس درجة ارتباط طفل فى الثالثة من عمره بلعبه أو أقرانه، أو مشاعره نحو والديه .. لذا، فإن التطور التقنى يتم، وبشكل مطرد على حساب علوم الإنسان .

ثانياً : ملامح المتغيرات المستقبلية .

١) أنها سريعة وغير قابلة للسيطرة :

ان ايقاع درجة التطور البشرى خلال التاريخ تقاس بأنها أسرع ١٠٠,٠٠٠ مرة من التطور الذى أصاب البشرية فى مرحلة ما قبل النارىخ.

وخلال القرن القادم، فإن إيقاع التطور البشرى سيكون على درجة من التسارع فى التغيير بما يقدر له أن يصل الى معدل يساوى ٥٠,٠٠٠ سنة من حياة البشر قبل التاريخ المعروف..

لقد فتح تصميم التطورات التقنية أفاقاً للتغيير، الى الدرجة التى صارت فيها المبالغة، والغلو، والخيال العلمى، والإفراط فى التنبؤ قادرة جميعها على وصف مدى وسرعة التغير الذى يجرى. بل إن الخيال العلمى، والمبالغات فى التصورات، صارت وحدها الأقرب الى وصف حقيقة ما يجرى ..

(٢) أنها مردود سلبي على نفسية، وعقل الانسان :

لعله من نافلة القول التذكير، بأن من سمات المجتمعات المعاصرة وخاصة المجتمعات الصناعية أن انتشرت بها الأمراض النفسية، وتفشى ظاهرة المحدرات، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، وتزايد أرقام البطالة، وازدحام المدن، وزيادة معدلات التلوث، ونضوب الموارد غير المتجددة، وتراجع المساحات الزراعية.. وهى جميعها معضلات صارت تنتشر لتعانى منها المجتمعات البشرية على قدم المساواة، بمعنى أنها تشكل قواسم مشتركة لكافة المجتمعات الصغيرة والكبيرة، الفقيرة، والغنية، النامية، والصناعية ..

فاذا أضفنا الى ذلك، تراجع دور الأسرة، وعطب النظام التعليمى، وتأثير الثقافة المرئية، وتراجع دور الكتاب، لاتصحت لنا صور المأساة التى تهدد البشرية.. فى مستقبل أيامها.. أما مسألة التطور، والثورات التقنية، فأنها لم تستطع ان تخفف من قسوة، وخطورة التحديات ..

وفى هذا السياق فقد أثارت افتتاحية (الايكونومست) العدد ١١ فبراير ٩٥، موضوعا حول ماتحدثه المبتكرات التقنية فى عالم المعلومات من فزع ورعب فى نفسية بعض المشتغلين فى ميدان المعلوماتية، وخاصة مايؤدى اليه ذلك من سرعة فقدان الوظائف، ومن التصورات المخيفة حول موضوعات البطالة، والاستغناء المؤقت عن العمل، وما يستتبع ذلك من ضيق وتبرم نفسى، وانعكاس ذلك على القدرة على مواجهه تكاليف الحياة ..

وأصبحت الكثير من الفئات، والشرائح الاجتماعية فى العالم أجمع، يستحوذ، عليها الفزع، والخوف، والقلق الناشئ عن سببين رئيسيين :

أولهما: اتساع آثار التقنية الحديثه فى الغاء الكثير من الأعمال والوظائف، ولاسيما فى مجالات التقنية المعلوماتية، والتى غزت الصناعة، والتجارة، والادارة، مما ألزم الاستغناء عن الكثير من العاملين من القوى البشرية ..

ثانيهما: تراجع - بل وزوال - فكرة الركون الى (وظيفة العمر) أو (العمل الدائم الى سن التقاعد). وبالفعل فإن فكرة الاستقرار في العمل صارت اخذة في التآكل والاندثار وسط هذه الحمى التنافسية المدمرة بين الشركات الصناعية العملاقة، وخاصة في مجال ابتكار أحدث الوسائل لتخفيض التكاليف، وللنقل من دور، وفاعلية النقابات العمالية. وهذا التطور شمل تغييرات جذرية في نوعية الوظائف والموظفين، وآلية العمل. مما أثر. وسيؤثر. حتما على مشاعر الارتباط الوظيفي والاستقرار النفسي، والقرار في مكان ما .. مما سينتج عنه تنامي ظاهرة الحراك "السكاني"، وتراجع الارتباط بالوطن، واحتمالية ظهور مجتمع القبيلة التقنية، التي ترفض الاعتراف بالأوطان، وبالحدود، وبالجنسيات ..

وتشير صحيفة الايكونومست الى كلمة متداولة لأحد أكبر رواد صناعة الحاسوب وهو (نوربرت وينر) Norbert Weiner عندما قال: "...ان تقنية الحاسبات سوف تدمر من أعمال البشر، ووظائفهم، ما يجعل من أزمة الثلاثينات المشهورة تبدو وكأنها نزهة في متنزه". وفي ذات الاستشهاد نشير الى كتاب صدر حديثا عن مؤسسة (أبناء جي بي بوتنام) بعنوان نهاية العمل لمؤلفه جيرمي ريفكن حيث قال: في مقدمة الكتاب: "...خلال القرن القادم ... فان المؤسسات الاقتصادية الكبرى لن تحتاج الى العمال بأى شكل متنامي مما يزيد من موجة التشاؤم بنهاية عصر أصحاب الياقات البيضاء من الموظفين".

وفي هذا المجال، فان عدم الاستقرار الوظيفي سيفود حتما الى تزايد حالات التصدع النفسي، والاضطرابات في المشاعر، مما سيؤدي الى أن تتولى التقنية تدمير قيمة الاستقرار والهدوء، والنيل من السكينة في نفسية الانسان ..

٣) ان التقنية تغذي التقنية وتنميها.

ان استخدامات التقنية تجعل من اليسير استخدام تقنية أكبر. وهكذا. فلا حدود للتطورات التقنية، واللافت للنظر أن الفترة الزمنية التي كانت تستغرقها مراحل التطور مابين اختراع وآخر كانت تستغرق زمنا أكبر. أما الآن، فان الفواصل تكاد تكون قد أنهارت .. فالسرعة المطردة، والاختراعات اللامتناهية، والانتشار العالمي لاستعمالات التقنية تدفع بدورها نحو تجديد متسارع للتقنية، والى الابتكار. فكل اختراع - بقدر ماهو سلعة، فهو في ذات الوقت فكرة قابلة للتطوير. وهكذا دواليك. (جهاز الحاسوب) .. وهذه المخترعات المتوالية، واللامتناهية، ليست مجرد أدوات لخدمة الانسان، بل هي من عوامل تغيير بيئة الانسان. ولما كان الانسان نتاج مجموعة من المعطيات، فان البيئة المحيطة به، مؤثرة .. دون شك - على نمط تفكيره، وتطور سلوكه، وأسلوب حياته ..

الجلسة الختامية
موقع الوطن على خريطة القرن الحادى والعشرين

- رئيس الجلسة : السيد الرئيس على ناصر محمد.
المحاضرة الختامية : الدكتور أسامة الباز.
الكلمة الختامية : كلمة السيد الرئيس على ناصر محمد رئيس المركز العربى
للدراسات الاستراتيجية.

الجلسة الختامية

الرئيس على ناصر محمد :

لست أدرى كيف أقدم لكم الدكتور أسامة الباز، فمن الصعب اختصار الرجل في حيز محدود، أو إطلاق بعض الصفات عليه دون البعض الآخر، فهو خبير سياسى عربى مصرى، وهو سياسى احترف العمل الدبلوماسى لفترة طويلة، وله تاريخ طويل على المستوى العربى والدولى ومواقفه الوطنية والقومية معروفة ومشهود لها، وله كتابات ومواقف وآراء جريئة فى الكثير من القضايا الراهنة حول النظام العالمى الجديد والشرق أوسطية والأمن القومى العربى والعلاقات العربية العربية. أقدم لكم الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى لفخامة رئيس جمهورية مصر العربية ليلقى عليكم المحاضرة الرئيسية فى الندوة بعنوان: موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين.

موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين

الدكتور/ أسامة الباز

المستشار السياسى لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك - الوكيل الأول لوزارة الخارجية

المصرية.

ليس فى نيّتى أن ألقى محاضرة، فما أكثر المحاضرات التى نحضرها وتكون الفائدة فيها محدودة إلى حد كبير، لذلك أنا أنوى أن أطرح عليكم بعض النقاط، لعلنا نستطيع أن نصل إلى فكرة مقاربة ولا أقول واحدة، فليس من السهل أن نجتمع على فكرة واحدة فى عجالة كهذه، وإنما نجتمع بعض الأفكار التى تساعدنا على أن نكون رؤية معينة فى هذا الموضوع الهام. لا يمكن أن نغفل فى هذا الوقت عن النظر إلى وضع وطننا العربى فى المستقبل وفى القرن القادم، لأننا لو فعلنا ذلك لأخطأنا فى حق أنفسنا خطأ بالغاً. فمن السمات الأساسية للعالم فى هذا العصر أن الناس مهتمون فى كل مكان بالتفكير فى المستقبل، فى حين أن الكثيرين منا لا يزالون مشدودين إلى الماضى بكل ما يعنيه هذا من الارتباط بمفاهيم قديمة تصل إلى حد الانغلاق.

أولاً: إذا أردنا أن نتصور العناصر الأساسية فى تكوين رؤية لوضع الوطن العربى فى القرن القادم، فلا بد أن نطرح السؤال الأول الذى يرد إلى الأذهان على النحو التالى، هل هناك فعلاً فى أذهاننا وفى الواقع تحديد لما يمكن أن يطلق عليه الوطن العربى؟ الوطن العربى بمعنى وطن واحد، يتحرك كوحدة معينة وتكون له رؤية مقاربة، بحيث يمكن أن تصب فى تيار واحد. لأنه إذا كان الوطن العربى مقسماً إلى أقطار، وإذا وجدنا ما لمناه فى السنوات السابقة وفى عقود طويلة من تعدد الرؤى للمصالح فى الوطن العربى، وتعدد المنطلقات التى تحدد الرؤية، فكل هذا يترتب عليه أن يصبح من الصعب أن نتحدث عن رؤية واحدة للوطن العربى فى القرن القادم، وإنما ستكون هناك عدة رؤى فى داخل هذا الوطن، بحيث لا يمكن أن نتحدث عن رؤية واحدة، فهل هناك أولاً وحدة وطن عربى؟ بهذا المعنى نحن نعرف العناصر التى تجمع العرب معاً، المصالح المشتركة سواء كانت مصالح استراتيجية أو تكتيكية فى الأمن، فى السياسة، فى الاقتصاد فى الثقافة وغير ذلك، ولكن المهم هو ليس تواجد أو وجود هذه النقاط التى تجمع فقط، وإنما المهم هل هذه النقاط تؤدى

فى النهاية إلى رؤية واحدة للذات، لذات الوطن العربى، ومن ثم رؤية للدور العربى فى داخل هذا العالم. وأحيانا أيضا تتعدد الرؤى للعالم أو للكون الذى نتحرك فيه ونعيش من خلاله، ومن ثم فإنها تكون مسألة تتطلب الكثير من التفكير حتى تكون رؤيتنا قريبة من الواقع إلى حد كبير.

إذا انتقلنا إلى نقطة أخرى، فإننا نطرح النقطة التالية: إن موقع الوطن العربى يمكن أن يتحدد من خلال إحدى قناتين، القناة الأولى أن يملك الوطن العربى رؤية لما يجب أن يكون عليه ويمكن أن يكون عليه فى القرن القادم. القناة الأخرى أن لا يتمكن الوطن العربى من هذا التحديد ومن ثم يصبح موضع الوطن العربى فى القرن القادم متروكا إما للظروف أو لتحركات العديد من القوى التى تحاول أن تقوم بدور قيادى على صعيد الكون، قوى كبرى تلعب دورا معينا فى مختلف مناطق العالم، ومن ثم يكون لها رؤية ليس فقط لسياساتها مجردة، وإنما بالنسبة للوضع فى المناطق المختلفة. فمثلا هناك رؤية أمريكية وهناك رؤى أوروبية يمكن أن تصب فى النهاية فى خندق واحد، وهناك رؤى لبعض الدول مثل اليابان، والصين أيضا مهتمة بذلك، وأعتقد أن روسيا الاتحادية الفيدرالية سوف تهتم بذلك أيضا، خصوصا فى الفترة القادمة، بعد أن تمضى المهلة الانتقالية التى تمر بها، وسوف يبدؤون بالتفكير مليا، وإعادة التفكير وبتحديد رؤية الاتحاد السوفيتى للوضع فى المناطق المختلفة ولقيمة المناطق المختلفة ولدورها فى القرن القادم. ومن ثم نجد أن هناك رؤية يمكن أن نقول، إن الدوائر الاستراتيجية فى القوى الكبرى لديها اهتمام ليس فقط برسم سياسة هذه القوى بشكل منعزل وإنما يرسمونها فى إطار دياكتيكى حركى بمقتضاه يرون دورهم من خلال رؤيتهم لوضع القوى المختلفة، حتى لو كانت هذه القوى داخلها الكثير من التناظر، مثل خريطة الشرق الأوسط مثلا، بالرغم من تعددها وما تشهده من تمزق وضياح فى بعض الأوقات، وأيضا ما نشهده من صراعات تشتت أحيانا، لأن المنطقة ليست حكرا على الأمة العربية وإنما تتضمن أمما أخرى، فهناك تركيا وهناك إيران وهناك إسرائيل، وأحيانا تمتد منطقة الشرق الأوسط، إذا أخذت بتعريف أوسع، إلى منطقة الباكستان وأفغانستان وهكذا. ومن ثم يصبح التصور لدور هذه المنطقة ولوضعها كما قلت إما أن نأخذ نحن المبادئ وتكون لنا تصورات معينة، تصورات قد تكون مختلفة ثم تتصارع فيما بينها، ويمكن رأب هذا الصراع بأن نتوصل بالنهاية إلى قاسم مشترك معين، لا أقول أن ينعقد عليه الإجماع، فالإجماع صعب فى هذا العالم على أى مستوى، فما بالك ونحن منقسمون إلى أقطار يعنقد الكثيرون من أبنائها أن مصالحها تتناظر بقدر ما تتشابه وتتمازج. فالمهم أنه ما لم نكون نحن رؤية عربية لموقع الوطن العربى فى القرن القادم فإن دورنا سوف يتحدد من خلال إما رؤية الآخرين أو من

خلال التحركات التي يقومون بها والسياسة التي ينتهجونها، وتكون المسألة راجعة في المقام الأول إلى تقديرات هذه القوى، على الدرجة التي تقبل معها أن يكون هناك دور لما يمكن أن نسميه الوطن العربي.

ومن النقاط الأخرى التي تجعل التوصل إلى مثل هذا التصور صعبا، أن قضية التنبؤ بالمستقبل لا زالت قضية ضعيفة في معظم أنحاء العالم الثالث، لأن الكثيرين يعتقدون أن التنبؤ بالمستقبل رفاهية لا تشكل ضرورة، لأن هناك ضرورات ملحة منها ضرورات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وهكذا بحيث لا يكون لدى المرء الرفاهية الذهنية ولا الاعتقاد من الناحية العملية بأنه يجب أن تكون هناك رؤية. ولكن السياسة لا تصلح لمجرد مواجهة المطالب اليومية والتطورات التي تحدث بين عشية وضحاها، وإنما تكون هناك رؤية شاملة للمستقبل، فالتناس يقولون إننا مشغولون ومهمومون بما يدور في الحاضر، فما بالنا ننتظر للمستقبل بالحلم تارة وبالخيال تارة أخرى وهكذا. ومما يجعل هذا صعبا أيضا أن العالم ككل، وليس العالم الثالث فقط، يمر بتغيرات كثيرة، وفي إطار هذه التطورات المثيرة التي شهدها في السنوات السبع الماضية بالتقريب أنه ليست هناك تغيرات يمكنها أن تحسم خلال فترة سنة أو سنتين، لأن العالم مهما كانت سرعة التطورات التي يتعرض لها، لا يمكن أن يشهد تطورات عميقة بين يوم وليلة إنما هناك تطورات تأخذ وقتا وهناك مراحل انتقال. وإذا نظرنا مثلا إلى ما يقال عن النظام العالمي الجديد، نجد الكثير من المحللين يقعون في الخطأ الذي وقع به المفكرون الغربيون أنفسهم، عندما ظنوا أن الفترة القادمة أو على الأقل مطلع القرن القادم سوف يشهد تكريس النظام العالمي الجديد، الذي يرون أنه قام ويرون له ملامح معينة ومنها أنه قد أصبح نظاما يسيطر عليه قطب واحد بعد أن كان ثنائي القطب، وأن هذا القطب أساسا هو الولايات المتحدة، وأنها تستطيع أن تقرر اتجاه الأمور والمنحى الذي تأخذه السياسات وتحدد الأولويات والاهتمامات وترتب هذه الأولويات، وتحدد قواعد اللعبة وتحدد المصالح المشروعة وغير المشروعة والقيم الجديدة للمجتمع العالمي الجديد، وقواعد التوازن، وأنها تستطيع أن تحدد كل هذا بما لها من سطوة ومركز ومن اهتمام ووجود في شتى أنحاء العالم ومصالح مقدسة في أنحاء العالم المختلفة، خاصة أنها احتفظت بجزء كبير من قدرتها العسكرية بعكس الدول الأخرى، مثل الاتحاد السوفيتي بعد انهياره وإن كان قد انهار سياسيا وهو في ذروة قوته العسكرية، إلا أنه يقال إن قوة روسيا الاتحادية قد أصبحت لا تقارن بقوة التجمع الغربي إن شئنا أن نقول، أو الحلف الأطلسي مثلا، وأصبحت روسيا الاتحادية نفسها تفكر بإقامة علاقات معينة متصاعدة متداخلة مع هذا الحلف، فالمهم أنه في ظل هذه الرؤية الجديدة التي تطرح، لازال هناك الكثير من الشكوك ولازال هناك كثير من الضباب الذي

يحيط برؤية الناس للعالم فى الفترة القادمة. ونعتقد أنه من الصعب أن يقول أحد بأن هناك رؤية للنظام العالمى الجديد يمكن أن يجمع عليها أو يتوافق حولها المحللون.

أنا شخصا لا أوافق على هذا الطرح الذى يقول بأننا ننقل من عالم كان ثنائى القطبية إلى عالم ذى قطب واحد، وإنما أرى أننا سوف ننقل من العالم الذى كان يطلق عليه "النظام ثنائى القطب" إلى "نظام متعدد الأقطاب" وليس من قطب واحد ولا اثنين، وإن هذه الأقطاب قد يختلف الناس فى تعدادها، وهذا مجال لاجتهاد كل مجتهد، أنا شخصا أعتقد أنه سوف يكون لدينا القطب الغربى، وبالتحديد الأمريكى فى أمريكا الشمالية، أى أمريكا والمكسيك وكندا، وسوف يكون لدينا قطب آخر لا يقل أهمية عنه وهو القطب الأوروبى (الاتحاد الأوروبى)، بعد ذلك تأتى اليابان ودول الشرق الأقصى التى تتحالف معها، بعد ذلك تأتى الصين الشعبية، وأخيرا تأتى روسيا الاتحادية بعد أن تجتاز مرحلة الفوضى وعدم الاستقرار فى فترة الانتقال. هذا بتقديرى شكل النظام العالمى الجديد، وإلى جانب هذه الأقطاب العالمية يمكن أن تكون هناك أقطاب إقليمية فى كل قارة. يمكن أن يكون فى قارة آسيا (٣) أقطاب، وفى قارة أفريقيا (٣) أقطاب غير القوى التى ذكرناها، وفى أمريكا اللاتينية يمكن أن يكون هناك قطبان هما الأرجنتين والبرازيل وفى أفريقيا أعتقد أن مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا.. وفى آسيا، أعتقد الهند والباكستان وأندونيسيا يمكنها أن تلعب دورا بارزا على هذا الصعيد، إنما المهم بصرف النظر عن أن هذه الرؤية التى أطرحها قد تصيب وقد تخطئ، نتجح أو نخيب، يمكن أن تكون هناك اجتهادات عديدة.

إذا كان العالم الثالث نفسه بحالة ميوعة أو سيولة وعدم استقرار، فإن هذا لا يساعد أبناء العالم الثالث على أن يحددوا لأنفسهم رؤية بدورهم وبموقعهم فى هذا العالم، لأنه إذا كان الكيان الأكبر مشوبا بغموض وضبابية فإن الكيان الأصغر جغرافيا وثقافيا لابد أن يعانى من ذلك بصورة أكبر. ومن الأمور التى تجعل التنبؤ بالمستقبل صعبا فى وطننا العربى انتشار المد السلفى فكرى، ولا أتحدث هنا عن الحركات السياسية ولا أتحدث عن الإرهاب وما إليه. وإنما أتحدث عن السلفية فى التفكير والعودة إلى الماضى والإغراق فيه، وما يترتب عليهما إلى حد كبير من عدم الاهتمام بالمستقبل لأنك تعتقد أن الحل يكمن فى العودة لما كنا عليه من قبل، وأن الحياة تصلح اليوم بما صلحت به بالأمس، ومن ثم لا يقضى المرء جانبا من وقته واهتمامه وفكره للتفكير بالمستقبل. كل هذه العوامل معا ستجعل قضية التنبؤ بالمستقبل فى وطننا العربى مسألة صعبة عسيرة، وأيضا من العوامل التى أعتقد أنها تضعف تفكيرنا فى هذا المجال، أن عددا كبيرا من المثقفين قد أصابهم ما أصاب الأمة العربية، من ناحية فقد القدرة على التركيز فى اتجاهات معينة والإتيان بتفكير متكامل، بحيث يمكن أن نقول أن

يشكلوا مشروعاً معيناً، يعنى كيف يتحدد الدور؟ لكى يرسم الدور يجب أن يحدث أحد الشينين التاليين، إما أن يكون هناك تفكير مقبول من معظم الدوائر العربية، سواء الدوائر المثقفة لتؤثر على صنع القرار بطريقة أو بأخرى مع العاملين بالحقل السياسى من الناحية العملية وتؤثر عليه، وإما أن تبدأ بالممارسة، ومن خلال هذه الممارسة تحدث تراكمات معينة يأخذها المحللون والمراقبون فيحللونها ويضيفون إليها ويشذبون من غلوائها هنا وهناك ثم يطرحون رؤية فى النهاية. فالحادث هنا أن رجال السياسة عموماً مشغولون بإدارة واجباتهم اليومية ومواجهة التحديات العديدة التى تفرض عليهم ويعتقدون أن لهذه الواجبات أولوية كبيرة، وأن التفكير فى المستقبل هو ضرب من الرفاهية، فضلاً عن صعوبة التنبؤ به إذا كان المرء عملياً ويتوجه أساساً لمواجهة القضايا الملحة المطروحة فعلاً على الساحة وليس لتفسير نظرى مجرد، فى حين أن المثقفين للأسف الشديد يأخذهم الإشراق فى التفكير النظرى المجرد حيث لا يوجهون اهتماماً كافياً للجمع بين التفكير النظرى والواقع العملى وبين ما هو ممكن وما هو مرغوب ومقبول فكرياً. ونجد مثلاً واقعاً معيناً فى الوطن العربى فى العقود الأخيرة وهو ضعف التيارين القومى والاشتراكى، وهما تياران عقائديان كانا من أهم التيارات فى عقود الأربعينات والخمسينات ثم بدأ دورهما ينحسر شيئاً فشيئاً، والهدف القومى، من الأمانة أن نعترف أنه اعتراه الكثير من الضعف ليس فقط فى الممارسة، وإنما أيضاً فى الفكر. لم نجد الروافد الفكرية القوية، لم نجد التغذية المستمرة لهذا التيار بالفكر والتجديد، لأن الفكر هنا يحتاج إلى تجديد مستمر، والتيار الاشتراكى أيضاً انتابه الضعف خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ما ظنه الناس أنه نهاية أو انحسار كامل للتيار الاشتراكى عموماً الماركسية وغير الماركسية، والتى تصب فى النهاية فى خانة التيار التقدمى عموماً. وأدى المزج الذى حصل فى النصف الثانى من الخمسينات والستينات بين هذين التيارين إلى حركة نشطة قوية ديناميكية فى الوطن العربى وأصبح من واجب كل مثقف حينها أن يأخذ موقفاً من هذا التيار، إما بالانضمام إليه أو قبوله وإما بمعارضته ومقاومته، وطرح أطروحات مضادة له، وأما الآن فإن هذين التيارين قد اعتزاهما الضعف إلى حد كبير، ومن واجبننا أن نصارح أنفسنا بهذا. ولم يعد الكثيرون يجدون إلزاماً عليهم أن يجدوا لأنفسهم موقفاً من هذا الفكر أو ذاك، وإنما أصبحت هناك قضايا عديدة متناثرة جزئية ليست لها صفة الكلية، ومن ثم لا يمكن أن تشكل الرؤية الأساسية إلا من تفكير شامل يحدد موقف الإنسان من رؤيته للتاريخ ورؤيته لقضاياها، رؤيته لوطنه وللعالم الذى يعيش فيه، وعندما ينحسر هذان التياران وتصبح الغلبة إما للتيارات السلفية وإما للتيارات القطرية، وإما للتيارات الفردية فلنا أن نتصور كل مثقف له قضايا تختلف عن قضايا المثقفين الآخرين، ناهيك عن درجة الخلافات التى توجد بين المثقفين

فى قطر معين والمثقفين فى أقطار أخرى. لكن رغم كل هذا يمكن أن أ طرح على نفسى السؤال مرة أخرى وأحاول أن أستشرف أساس المستقبل وأن أ طرح رؤية فى منتهى الاختصار لموقع الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين، وعندما أقول فى القرن الحادى والعشرين فأنا لا أتحدث عن القرن بالجملة، إنما أتحدث عن العقدين الأولين أو على أكثر تقدير عن العقود الثلاثة الأولى فى هذا القرن،، لأننا لا يمكن أن نفترض أن العالم سوف يسكن فى النقطة التى هو فيها حالياً لمدة طويلة، أو سوف يكون من الصعب تماماً أن نتنبأ بوضع العالم العربى أو الوطن العربى فى نهاية القرن القادم، فدائماً أذكر نفسى بما قاله الاقتصادى البريطانى "تينز"، عندما كان البعض يحدثونه عن نظريته الاقتصادية وسأله البعض عن سبب عدم اهتمامه بالتنبؤ فى المدى الطويل، فقال: فى المدى الطويل سنكون جميعاً فى عداد الموتى ولا نستطيع أن نتنبأ وليس من شأننا أن نفكر فيما سيكون عليه العالم. المهم لابد أن ن شكل رؤية، ذلك أنه لا نستطيع أن نسير معصوبى الأعين وأن ندع التطورات من حولنا تتسارع وتقدفنا ذات اليمين وذات الشمال، أو نترك للآخرين أن يحددوا هم لنا دورنا على حسب تحديد دور المساحة المتاحة للحركة العربية وتحديد قيود هذه الحركة، وأحياناً للاتجاهات الأساسية التى سوف تكون متاحة للحركة العربية أن تأخذها. ويمكننى أن أقول فى ذلك الآتى: أعتقد أن الوطن العربى لن يشهد استمرار التجمعات العربية القائمة حالياً بالضرورة بل يمكن أن يعاد تشكيل هذه التجمعات، حيث يوجد الآن مجلس التعاون الخليجى ويوجد الاتحاد المغاربى ويوجد على الورق مجلس التعاون العربى. أنى أعتقد وبحسب رؤيتى أنه سيقبل التركيز على هذه الكيانات وأنه سوف تتسع الحركة ويعاد النظر فى ذلك فى مطلع القرن القادم. وأنه شيئاً فشيئاً سيعيد الجميع التفكير بهذه التجمعات وما إذا كانت البوتقة الأسلم خصوصاً أن بعض هذه التجمعات قد قامت لمواجهة مطالب أنية. مثلاً لو أخذ التجمع الخليجى (مجلس التعاون الخليجى) أو نأخذ مجلس الاتحاد المغاربى، نجد أن الاتحاد المغاربى كان موجهاً لغرض محدد معين، الاتحاد ليس مسألة إقليمية بحتة، صحيح أنهم يشعرون بأن هناك قدراً أكبر من التقارب بين شعوب ودول هذه المنطقة (منطقة المغرب العربى) أكبر مما يوجد بينهم وبين الآخرين، ولكن هذا بحد ذاته لم يكن كافياً لإقامة هذا التجمع على الأقل من الناحية الشكلية، وإنما التجمع فى تلك اللحظة فى تقديرى كانت له ضرورة معينة، ضرورة عملية معينة، وهو أن كافة الدول الأعضاء فى هذا الاتحاد وجدت لازماً عليها أن تقيم قدراً كبيراً من التنسيق لأن لها مصالح معينة مع القارة الأوروبية، فقامت بالتنسيق فيما بينها لتحديد موقفها من أوروبا ولزيادة قدرتها التفاوضية، حيث نرى أن الاتحاد الأوروبى يتحرك حركة جماعية واحدة منسقة ومن ثم تكون له قدرة

أكبر، ويمكنه أن يعكس هذه القدرة في التفاوض. والاتحاد من الممكن أن يرسم هذه العلاقة بين هذه الدول فرادى وبين التجمع الأوروبي، وفي الحدود التي يمكن أن تتعاون فيها معا وتحصل على بعض المزايا مجتمعة، وهناك آخرون يرون أن هذا الاتحاد قام لتسوية قضية معينة أو مشكلة معينة مثل مشكلة الصحراء مثلا وهذه رؤية بعض الدول، ولا أريد أن أسمى دولة بعينها. وترى أن هذه الفائدة الأساسية المرجوة من الاتحاد وأنه طالما عجز الاتحاد عن مواجهة هذه القضية فإنه يكون قد فقد مبرر تكوينه.

وبالنسبة لمنطقة الخليج يمكن أن نتصور أيضا الأوضاع التي كانت صائرة عندما تم تكوين هذا التجمع، إذ كان هناك كثير من الأسباب والظروف الدولية والمحلية وهكذا، ومن ثم يصبح مطروحا أن يعاد النظر في هذه التجمعات أو أن تضعف رويدا رويدا، لأن هذه إحدى سمات العمل في هذه المنطقة، إن الأمور أحيانا تموت ليس بالضربة القاضية، وإنما تموت بالشيخوخة، وتتقضى شيئا فشيئا. والآن المهم أن تظل للإنسان القدرة على التكيف وأنه لا يمكن أن يفكر مرة أخرى في الإطار الأوسع والأكبر، وكذلك ليس في إطار تجمعات جهوية أو إقليمية معينة، وإنما في إطار قومي أشمل. مثلا عندنا جامعة الدول العربية، وإن وجدنا فيها بعض جوانب القصور فيمكن أن نفكر في تدعيم هذا الكيان شيئا فشيئا بحيث يسترد عافيته ويتمكن من زيادة قدراته، وقدرته على الحركة على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الدولي، أيضا اعتقد أنه رغم أن هناك الكثير من الشواهد، التي تعطى المرء انطباعا بأن النتيجة القائمة ليس توجها وحدويا، إلا أنني أعتقد أن هذه الظاهرة هي ظاهرة مؤقتة وهي ردة فعل لأحداث معينة حدثت وسببت خلا في التفكير والتصور لدى البعض منا، وأصبح هذا البعض يعتقد أن الوحدة نفسها كمفهوم وحلم وقضية قد سقطت من الحساب، وأنها سوف تصبح جزءا من التاريخ، وهذا التفكير في تقديري فاصر للغاية، فسوف يتزايد في نظري الشخصي المتواضع الشعور بأننا ما لم نتجه نحو الوحدة فإننا لن نستطيع أن نتعامل مع المعطيات الجديدة في هذا العالم الجديد، وأن الوحدة ستصبح قضية مركزية أساسية وليست مجال رفاهية بل تصبح قضية حياة أو موت بالنسبة لنا. لماذا؟ لأننا نرى غيرنا يتحركون في هذا الإطار ونرى أن ما بيننا من عوامل الجذب أكثر كثيرا من عوامل التناقص والتنافر، وأكثر كثيرا من عوامل الجذب التي توجد بين هؤلاء، فمثلا لو نظرنا إلى القارة الأوروبية فسنجد هناك أو لا ثقافات، صحيح الثقافة الأوروبية في أساسها مبنية على الثقافة اليونانية الإغريقية القديمة والرومانية ولكنها تطورت إلى حد بعيد. فلا يمكن أن نقول إن الثقافة الألمانية ولا إن المزاج الألماني متقارب للثقافة الفرنسية مثلا أو الإنجليزية الإسكندنافية. دعك إيطاليا واليونان ودول جنوب القارة الأوروبية.

ما بين العرب من عوامل الجذب والانصهار أكثر كثيرا مما بين هذه الدول، ولو نظرنا مثلا إلى الولايات المتحدة الآن، نراها تدخل تكتلات جديدة تبدو اقتصادية لكننا كما رأينا في النموذج الأوروبي قد يبدأ الجذب والتفاهم والانصهار في مجال اقتصادي ثم يتطرق بعد ذلك إلى مجالات أخرى، ممكن جدا أن نرى أن الولايات المتحدة بعد أن كانت تتوجه في البداية، لفترات طويلة من تاريخها، توجهها نحو المجال الغربي وهو القارتان الأمريكيتان شمالا وجنوبا، وهذه كانت أساس النظريات الكثيرة التي طلعت منها نظرية (مونرو)، فإنها في مرحلة معينة عندما وجدت القارة الأوروبية أن من مصلحتها أن تجر الولايات المتحدة جرا إليها وعندما وجدت الولايات المتحدة أن هذا قد يفتح لها مجالات واسعة للتأثير أصبحت الولايات المتحدة تنظر أطلسيا (نحو المحيط الأطلسي)، وبالرغم من أنه كان هناك بعض الاهتمام بالمحيط الهادى باعتبار أن الجزء الغربى من القارة الأمريكية والولايات المتحدة يطل على المحيط الهادى، لكن قوة الدفع الأساسية فى السياسة الأمريكية وفى الرؤية الأمريكية كانت قوة أطلسية تتجه نحو أوروبا مع بعض المقاومة الداخلية من العناصر الانعزالية التى ترى أنه يجب التركيز على الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة سوف تستطيع أن تستغنى عن مناطق العالم المختلفة. لكننا رأينا فى المرحلة الأخيرة حلقة جديدة وهى أن التوجه الأمريكى نحو المحيط الهادى أصبح لا يقل أهمية وحيوية عن توجهها الأطلسي، ف نجد أنها تحاول الآن أن تقيم علاقة عضوية حركية بينها وبين اليابان وبين دول عديدة وحتى الصين داخله فى هذه الحسابات الجديدة ودول عديدة فى آسيا.

إذا كانت هذه الدول كلها تتجه هذا الاتجاه فإنه يصعب على أن أتصور أن تكون الأمة العربية لاهية عن ضرورة التوجه للوحدة الجديدة. عندما نتحدث عن الوحدة فإننا لا نتحدث عنها بالضرورة بالمفاهيم القديمة والقوالب التى طرحت بها من قبل، فهناك سبل جديدة يجب أن نكون مرنيين فى التفكير فيها و طرحها وعرضها للمناقشة، وهذا مجال يمكن أن يتسع فيه الحديث حيث يمكن أن نأخذ صورا معينة تأتى بالتدريج، فلا تكون وحدة فورية تقوم فى فترة بسيطة، بل أن تكون وحدة تدريجية وليست بخطوة واحدة ويمكن أن تكون وحدة غير كاملة، بمعنى أنه لا يترتب عليها ذوبان الكيانات الإقليمية أو انتهاء سيادة دول المجموعة، وإنما تكون هناك وحدة فى إطار، وفيها تعدد أيضا بحيث تحتفظ الدول بسيادتها، ويحتفظ سكان كل دولة ببعض المميزات التى يتمتعون بها بشكل لا تنصهر الأمة كلها فى بوتقة واحدة. باعتبار أن هذا سوف يلقى حتما قدرا أكبر من المعارضة، ومن ثم تكون الحركة فى هذا الاتجاه حركة صعبة تتعرض لانتكاسات كبيرة. فقد شهدنا من تجربة الوحدة السورية المصرية أواخر الخمسينات تجربة معينة لابد أن نستخلص منها الدروس والأبعاد بموضوعية،

حتى لا يكون موقفنا من هذا كله قائما على مقدمات نظرية جامدة حتى ولو كانت مناقضة للواقع وحتى إذا كانت الأحداث قد أثبتت عدم صحتها. أعتقد أنه سيكون التوجه نحو قدر أكبر من الوحدة تدريجيا وحده غير اندماجية لا تذوب فيها الكيانات القطرية وإنما يكون هناك قاسم مشترك كبير في القضايا الأساسية، وأهمها أمن الأمة العربية والأمن القومي في معناه الواسع وقضايا التعامل مع غير العرب في المنطقة، وكذلك التعامل مع الكيانات الاقتصادية الكبرى تتفاعل معها تفاعلا، شدا وجذبا، إما تسوية حقيقية للخلاف، أو على الأقل احتواء للخلافات القائمة داخل الأسر العربية. فهناك خلافات تظهر بين الحين والآخر. وقد رأينا الآثار المدمرة لنفجر هذه الخلافات في قضايا معينة شاهدناها في مطلع التسعينات، واعتقد أننا إذا تركنا هذا فإنه كفيلا بأن يوجد فجوات في داخل الأسرة العربية وشقوقا معينة سوف يكون من الصعب علينا أن نتجاوزها في سنوات معدودة، ومن ثم يجب أن نهتم اهتماما حقيقيا بقضية تسوية الخلافات القائمة بين كافة الأقطار العربية في إطار زمني معقول خصوصا الخلافات الحدودية والدعوى القائمة على جزء معين من إقليم إما تابع أو تحت السيادة، أو أن يدار تحت إدارة دولة عربية أخرى.

وفي هذا التوجه أعتقد أنه سوف يكون لزاما على المتفكرين أن يكونوا أكثر اهتماما بالجوانب العملية، فكما بينت تجارب عديدة أن عجز المتفكرين عن التأثير بصفة مباشرة في مواجهات الأمور والتأثير في بلورة الأمور وضعف قدرتهم على التأثير في السياسات يرجع إلى حد ما لأسباب عديدة لكن جزءا من هذه الأسباب يأتي من غيبة المنطق العملي في تفسير المتقف، لأن المتقف في طبيعته يحاول أن يضع الأمور في قالب نظري لأن له رؤية، ومن الطبيعي أن تكون الرؤية، رؤية الوضع الكلي وأحيانا تقوده إلى رؤية للوضع الأمثل أو النموذجي، ومن ثم يصبح ملتزما بهذه الرؤية عاجزا عن رؤية المحددات التي تجعل تفكير المرء في القضايا السياسية ناقصا وقاصرا، بحيث يبدو من أول وهلة أن التفكير غير عملي، ومن ثم يكون تفكيره غير قابل للتطبيق على أرض الواقع أي مجرد خيال، حتى لو كان المرء يحلم أن يكون جميلا وطيبا بل ومتاليا... لكن المثالية ليست جزءا من حياتنا، فحتى الإنسان في حياته الشخصية يكون عاجزا عن أن يشكل لنفسه أسلوبا نموذجيا في هذه الحياة، وإنما يتأقلم مع كثير من الظروف التي حوله فيجد نفسه في النهاية مشدودا باعتبارات عملية أكبر من الاعتبارات النظرية أو حتى الاعتبارات المبدئية التي كان يراها سواء كانت أخلاقية أو غير ذلك.

بالإضافة إلى هذا فهناك الاختلاف والتباين الكبيران نراهما في رؤى المتفكرين العرب.

وكما قال أحد الفقهاء الإسلاميين: (إن في اختلافهم رحمة). إن السياسة ليست بالضرورة نشيطة، ولا يصح أن يكون المتقف بالضرورة بحد ذاته باعثا على البلبلة أو الحيرة أو على الشك، وإنما يجب أن يكون هادئا وبصور رؤى أدق وأجمل لنا يسلط الضوء على جوانب مختلفة بتتيح عدة رؤى قد تكون رؤى متبادلة، وفي حالة عدم صحة الرؤية في مرحلة معينة يمكن أن يعدل المرء مساره طبقا لجزء من رؤية أخرى، وهكذا. لكن عندما تتباين هذه الرؤى بشكل كبير فإن المهتمين بصنع السياسة واتخاذ القرارات يقل إيمانهم وتضعف قناعاتهم بأن هذه الرؤى المتعددة والمتباينة يمكن أن تفيد في النهاية في تشكيل رؤية لصانع السياسة، الذي هو مطالب بالتحرك في الأحداث واتخاذ موقف محدد منها كل يوم، وبعد نفسه في النهاية عاجزا عن استخلاص شيء ما من هذه الرؤى المتنافضة. فيعجز الكثيرون منا سواء من المفكرين أو العاملين عن إدراك الطرح بين التناقضات الجذرية والتناقضات النوعية بالمعنى الماركسي، والذي ينعقد عليه الإجماع، وعندما أحدثت عن الإجماع لا أحدثت عن إجماع كافة الآراء وإنما هنا رأى يمكن أن يسود أو يعتبر الرأي الأكثر قبولا وهو ما يسميه الغربيون (التيار الغالب في مجرى معين). هذه هي النقاط التي أحب أن أطرحها عليكم، وهي ليست للتعبير عن رؤية محددة شاملة وكاملة، وإنما كنت أود طرح نفاط أرجو أن تستثير تفكيركم كما ذكرت في بداية حديثي وشكرا لكم.

مناقشات الجلسة الختامية

الرئيس على ناصر محمد

شكرا للدكتور أسامة الباز، ويمكن الآن الاستماع الى الملاحظات والتعقيبات.

د. مراد غالب :

إننى أتفق إلى حد كبير مع الدكتور أسامة الباز، ولكننى اختلف معه فى بعض التصورات، خاصة أننى أعتقد فى وجود رؤية واضحة بالنسبة للقضايا العربية، فنحن بصدد عملية دمج فى إطار ما يسمى بالعولمة Globization، وبالتالي يجب ان تكون القضية الأساسية أمام العرب هى كيفية مواجهة هذه العولمة؟ هل بالاندماج أم المقاومة أو المواجهة؟. والقضية الثانية هى قضية الثورة العلمية والتكنولوجية التى تصوغ النظام العالمى الجديد، علينا أن نسال أنفسنا أيضا عن موقعنا من هذه الثورة.

والموضوع الأهم من وجهة نظرى هو الثورة الثقافية، ففى العادة لا يحدث التقدم إلا إذا سبقته ثورة ثقافية، والمثال ان أوروبا الان هى ناتج أوروبا عصور التنوير. من هنا اعتقد أن القضايا واضحة بالنسبة للعرب والمشكلة فى كيفية التعامل معها.

أنا أوافق الدكتور أسامة أنه لا يوجد غير الوحدة العربية بصياغة مختلفة وشكل جديد لا يفرض كونها من المحيط إلى الخليج، لكننا نحتاج إلى كيانات وحدوية غير متنافرة ومتعاونة بحيث نستطيع مواجهة العالم.

د. ميلاد حنا :

أتوجه بالشكر للدكتور أسامة الباز على محاضراته القيمة وأريد أن اعرض مجموعة من الملاحظات .. أولاً إسرائيل أصبحت كياناً موجوداً يصعب التخلص منه، والواقع العربى يستسلم لذلك ومن ثم فإن الحقبة القادمة لا تشهد سلاماً حقيقياً بقدر ما هو نسوية سياسية لأطراف أتعبها مواصلة الصراع خاصة فى ظل عدم قدرة أى طرف على إنزال هزيمة ساحقة بالطرف الآخر .

أما النقطة الثانية فتتعلق بأن غالبية الدراسات تدور حول فكرة الوحدة العربية ورأبى أن ذلك حلم لا أراه يتحقق لأنه لا يوجد عالم عربى واحد، ولكن توجد عدة "عالم" عربية، تتكلم لغة واحدة ولكن تركيبها السياسى والثقافى وتوجهها الفكرى وكثافتها السكانية تختلف وستظل كذلك طوال حقبة النفط، وهناك دول كثيرة السكان قليلة الموارد وكانت فى موقع متقدم ولم تعد كذلك، وهناك دول قليلة السكان كثيرة الموارد تود الاحتفاظ بثروتها لنفسها،

وتفضل الاستثمار في العالم الأول لأنه بدون مخاطرة، أما الاستثمار في الدول العربية كثيرة العدد قليلة الموارد فيشوبه الكثير من المخاطر السياسية والاقتصادية .

ومن هنا لاحظت أن العمود الفقري للوحدة العربية يتمثل في مصر والسودان وليبيا، وهي دول ليست فقط ذات حدود مشتركة، وليست فقط في موقع متوسط من العالم العربي، ولكنها إذا تكاملت وتعاونت سياسياً وإقتصادياً سوف تحل مشاكل بعضها البعض، فمصر كثيرة السكان قليلة الموارد، والسودان تتمتع بمسطحات هائلة للزراعة مع احتمالات وجود بنزول في الجنوب، بينما تعاني من نقص الأيدي العاملة ومؤسسات البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، أما ليبيا فمحدودة السكان واسعة الثراء . وفي هذا الإطار فإن التكامل والتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الثلاث سيكون العصب الرئيسي الذي يمكن أن يجمع حوله الدول العربية في المغرب والمشرق .

والملاحظ أن كل الخطط العالمية تسعى لعدم وجود تقارب سياسي أو ثقافي بين هذه الدول الثلاث، وكنا جيل الأربعينات في مصر ننادي بوحدة وادي النيل وهما هذا الجيل يتاكل دون أن يحقق حلم وادي النيل، كما كانت هناك محاولات كثيرة للتقارب مع ليبيا من خلال مشروعات إقتصادية مختلفة، ولكن تتدخل دائماً أصابع كثيرة حتى لا يتم هذا التقارب، وإذا تقاربت مصر مع ليبيا فإن العدو يكون السودان، وإذا تقاربت السودان وليبيا فإن العدو يصبح مصر وهكذا لا يحدث هذا التكامل، وتلك قضية ثقافية وفكرية أشعر أن المثقفين العرب في الدول الثلاث عليهم مواجهتها، لأنني لا أميل إلى رومانسية الوحدة العربية وأفضل عليها بناء الخطوة خطوة بين الحكومات المختلفة على أساس المصلحة الاقتصادية المشتركة على غرار النموذج الأوروبي في الوحدة .

وفي الختام ألاحظ أن الدكتور أسامة الباز لم يمس من قريب أو بعيد الجوانب التي تتعلق بالديمقراطية، في حين أن أساس وحدة أوروبا لم يكن الدين أو الثقافة أو اللغة ولكن لأن هذه الدول جميعاً كانت تقف على أرضية الديمقراطية وهو الأمر الذي يفقده العالم العربي .

د. عيسى درويش :

أريد التعقيب على بعض ما طرحه الدكتور أسامة خاصة إشارته إلى أننا لا يجب أن نعمل الماضي كثيراً، وأنا أتفق معه إذا كان الماضي يشكل رجعة إلى الوراء، لكن لا يجوز إطلاقاً أن نسقط حساب الذاكرة في النظرة إلى المستقبل، لأن التاريخ ذاكرة الشعوب، وإذا فقدت الشعوب تاريخها فقدت ذاكرتها.

الشيء الثانى أن بعض الذى نعتقد أنه ضعف قد يكون أساس قوتنا، وأقصد بذلك هذه المساحة المترامية من الوطن العربى التى تضم ٢٢ دولة عربية تشكل الصحراء فيها ٩٠٪ من إجمالى المساحة، وفى تقديرى أن هذا الاتصال الجغرافى جعل للعرب قيمة كبيرة، وبالتالي ينبغى أن ننظر إلى عناصر قوتنا عند الانطلاق للمستقبل.

الأمر الثالث هو قضية الثقافة، والتى لا يمكن أن نتطلع للمستقبل بغيرها، وعلينا أن نسأل بأى فكر تشير إلى المستقبل؟ مع ملاحظة أن الأمية تصل إلى ٦٠٪ من إجمالى سكان الوطن العربى، وعلينا أن نحدث ثورة تربوية وثقافية لإعداد الإنسان العربى للقرن الواحد والعشرين.

وهناك قضية أخرى يجب التعامل معها وهى وجود ثلاثة تيارات أساسية فى الوطن العربى وهى الاشتراكية القومية، والتيار الإسلامى، وتيار آخر وأسميه الرأسمالية الوطنية فى العالم العربى، والواجب أن يكون هناك حوار بين هذه التيارات الثلاثة لصالح الوطن. وأعتقد - بصراحة شديدة - فى صعوبة جمع الدين والدولة فى وقت واحد ولكن يمكن تبني الكثير من المقومات الروحية، وعلينا دائما ألا نسقط فكرة العدالة والحرص على أن يتناغم خطابنا مع عقلية الجماهير العربية حتى لا يسود لديهم الشعور بأن ثقافتنا نوع من الترف الفكرى.

الدكتور أسامة أشار أيضا إلى فكرة الوحدة، أعتقد من جانبى أنه إذا لم تدرك الدول العربية ضرورة التنازل عن جزء من السيادة القطرية لصالح السيادة القومية فإن الأوضاع قد لا تتحسن كثيرا. وحتى فيما يتعلق بقضية المصالح الاقتصادية فإنه فى تقديرى إذا كنا نريد أن نبني اقتصادا عربيا متكاملًا، فلا بد أن نخلق منطقة تجارة حرة، ولابد من التنازل عن بعض المصالح الصغيرة والمحدودة لكى نتبادل المصالح الأكبر.

نقطة أخرى، إذا كان العالم يتشكل من حولنا فعلينا أن ندرك أهمية ثلاثة عوامل هى الثقافة والاقتصاد والأمن القومى، وإذا لم نستطع كعرب أن نعرف ما لدينا من عناصر للقوة وما لدى الآخرين، فسوف نجد أنفسنا مضطرين إلى الذوبان فى كيانات أخرى.

ورغم أننى سورى لا أرى غضاضة فى أن أقول أن مصر دولة مركزية فى أية عملية للوحدة، وعليها أن تقوم بالدور المركزى فى النهوض العربى، وليس فى ذلك وصاية أو احتواء أو استعمار لأحد، فالسوق الأوروبية بدأت بمحور فرنسى ألمانى تم توسيع هذا المحور، وبالمثال هناك عواصم عربية مؤثرة كالفاهرة ودمشق والرياض وبغداد والجزائر، وليس فى ذلك انتقاصا من عواصم أخرى ولكن هناك دولا تمارس دورا تاريخيا وتشكل المركز فى عملية الإشعاع.

الأستاذ/ لطفى الخولى :

اثار الدكتور أسامة قضية هامة هي عدم "عملية" المفكر أو المثقف العربى، وأعتقد أن هذا ناتج عن عدم إتاحة المعلومات الضرورية للباحثين والمفكرين لكى تكون أبحاثهم على أرضية واقعية، والحقيقة أن السلطة فى بلادنا مازالت تعتبر إحصائيات التجارة الدولية أو الداخلية أو المفاوضات مع صندوق النقد الدولى من الأسرار العسكرية كما أن باب السلطة "مغلق" دون التجاوب مع جمهرة المثقفين، وهناك أمثلة كثيرة على اجتهادات علمية هامة لعشرات المراكز البحثية فى مصر والعالم العربى لا يتم الالتفات إليها.

ويمكن للدكتور أسامة وهو مفكر ومثقف من جانب، ولصيق الصلة بصانع القرار من جانب آخر أن يلقى لنا الضوء بخبرته عن كيفية حل هذه الإشكالية، وأعتقد أن ذلك يقدم حلا لكثير من المشاكل حول الديمقراطية والتعددية والانتخابات وغيرها من القضايا العالقة بين المثقفين والسلطة.

النقطة الثانية تتعلق بما أشار إليه الدكتور مراد غالب بخصوص العولمة، وفى تقديرى أننا ندخل ليس فقط إلى مرحلة جديدة من التاريخ ولكن إلى تاريخ إنسانى جديد لا يزال الجزء المرنى منه محدودا للغاية وهذا يرجع إلى تأثيرات الثورة العلمية والتكنولوجية.

لكن فى هذا الجزء المرنى توجد نقطة هامة بدأت كافة القوى التى تريد أن يكون لها مركز فى القرن القادم أن تعمل من أجلها هى "الاسواق الإقليمية، فمن المقطوع به أن الدولة وحدها لن تكون هى الوحدة التى يتكون منها العالم، وبالنسبة للعرب أمامهم مجموعة أطروحات منها السوق العربية والسوق الشرق أوسطية، فهل فكرنا فى المشروع الإقليمى الذى ندخل به إلى القرن القادم.

النقطة الأخيرة تتعلق بما أشار إليه الأخ ميلاد حنا وهى قضيتنا مع إسرائيل، فرغم كل الشعارات فالمطروح من جانبنا ومن جانبهم ليس سلاما ولكن تسوية سياسية لأطراف أتعبها مواصلة الصراع خاصة فى ظل عدم قدرة أى من الطرفين على إنزال هزيمة ساحقة تمحو الطرف الآخر، ولم يعد من الممكن وجود منتصر ومهزوم ولكن دمارا شاملا للجميع، ولذلك نحن لا نصنع سلاما، ولكن ندخل إلى مرحلة جديدة يمكن تسميتها التعايش الصراعى مع إسرائيل، وهنا أسأل الدكتور أسامة الباز: هل لدينا رؤية لهذه القضية؟.

د. بشير البكرى :

أرجو أن تسمحوا لى ببعض التصحيحات، أولها أننا كنا نسير ببطء شديد خلال القرن الماضى ثم نريد الآن أن نركض بسرعة هائلة مع حلول القرن القادم لإنجاز جميع المهام

العالقة، وربما يتفجر سؤال حول سر الاهتمام الزائد بالدخول إلى القرن الحادى والعشرين رغم أن التاريخ لم يضع لنا صورا محددة للانتقال من قرن إلى قرن، وكل ما أتمناه أن يكون اهتمامنا بالقرن الجديد هو دفعة لليقظة ونجاوز سلبيات الماضى. التصحيح الثانى أننى أرى خطأ التقسيم إلى تيارين أحدهما إسلامى والاخر مدنى، لأن الإسلام ملك لنا جميعا وليس حكرا على أحد.

نقطة أخرى هامة من وجهة نظرى، فالدكتور على الدين هلال حدثنا عن مثلث ذهبي بين القاهرة ودمشق والرياض، سمعنا أيضا من الدكتور مبلاد حنا عن مثلث من مصر وليبيا والسودان وأرجو ألا تنسونا فى عالم حساب المتلئات. قضية أخرى يشعر بها الجميع هى وجود طلاق بين المثقفين والسلطة، فالقادة السياسيون لا يلتفتون إلى المثقفين، وأريد أن أقول أن الشعوب العربية لم تلعب دورا فى قضية الوحدة، وهذا نقص يجب أن نفكر فيه تفكيراً جاداً.

د. حسن ابو ظهر :

لم يتحدث الدكتور اسامة عن توافر الإرادة السياسية لدى القادة العرب وهى قضية يمكن أن تقدم حلا لجميع مشاكلنا من وجهة نظرى. وأريد أن أقول للدكتور بشير البكرى أن هناك رئيسا عربيا واحدا اعتمد على المثقفين هو الراحل جمال عبدالناصر، وعلمنا عبدالناصر ثقافة الوحدة وهى حفيظة يعترف بها كل عربى.

الأستاذ/ محمد فريد :

أعتقد أن الدكتور أسامة لم يتحدث عن المعوقات التى يمكن أن تعترض الأمة لإتمام صياغة تصور لها عن المستقبل خلال القرن الحادى والعشرين، لم يتحدث مثلا عن تعارض مصالح الأمة العربية كوحدة اقتصادية واجتماعية، مع المصالح الأمريكية، ولم يتعرض للمعتقدات الدينية الإسرائيلية والصهيونية، وهى قضية خطيرة باعتبارهم غير قادرين على الاقتناع بأن السلام لا يتعارض مع تلك المعتقدات. والمعوق الثالث هو الغزو الفكرى الموجه إلى الأمة العربية، ولم يتحدث عن أغلاق باب الديمقراطية فى معظم البلدان العربية، والسؤال كيف يمكن أن نتجاوز هذه المعوقات لصياغة المستقبل بصورة أفضل، ونريده أيضا أن يتحدث عن الإرهاب الذى انتشر فى بلدان عديدة وتقف وراءه قوى كبرى. هذه أمور كثيرة نريد ان نسمع عنها بصراحة من الدكتور اسامة الباز وبعيدا عن كونه أحد المسؤولين فى السلطة.

الأستاذ/ محمود المراعى :

فى اعتقادى أن الأمة كلها تنجاز أزمة حقيقية لا فرق فيها بين الدول الغنية والدول الفقيرة وهى الخلل الشديد فى معدلات التنمية، فالنمو قد يكون بالسالب حتى لدى الأغنياء، فى بلد كبير مثل مصر النمو يغطى - ربما بالكاد - النمو السكانى. وحسب كلام "توينبى" أنه عندما يوجد التحدى توجد الإستجابة، وهنا المشكلة الأساسية أنه لا توجد لدينا استجابة، ونريد أن نطرح هذا السؤال على الدكتور اسامة وهو لماذا لا توجد استجابة؟.

الرئيس على ناصر محمد :

فى الواقع سوف أتحدث عن تجربتى فى السلطة، وسوف أحدث بصراحة حول علاقة السلطة بالمتقنين، ودور المتقنين فى صنع القرار، فمن واقع تجربة اليمن أو تجارب بعض البلدان العربية أو العالم الثالث فإن القيادة السياسية لا تولى أى إهتمام - وبكل صراحة - لأراء المتقنين والمفكرين ومراكز الدراسات، ولهذا وقعنا فى سلسلة من الأخطاء ودفعنا الشعوب ثمنها سواء فى اليمن أو خارج اليمن، لأن القرارات المرتجلة التى تتخذها القيادات تكون غير مدروسة، فالقرارات يتم اتخاذها أحيانا فى المهرجانات أو النليفونات، وأحيانا عندنا فى اليمن فى مجالس القات. ولا يخفى أن هذه القرارات نلحق ضررا بالغا بمصالح الشعوب وأمنها واستقرارها، ولقد حاولنا فى مرحلة معينة أن ندرس أى قرار قبل اتخاذه وحاولنا أن نستحدث بعض وحدات البحث أو مراكز الدراسات، وكانت تجرى عمليات من التشاور مع الجهات المختلفة المعنية بموضوع القرار سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا قبل تقديم القرار للجهات التى تتولى التنفيذ. لكن المشكلة - بصراحة - التى أشار إليها الدكتور لطفى الخولى أن هذه العناصر المتقنة وهذه الكفاءات لا تتوافر عندها المعلومات التى تستند إليها فى إعداد هذه الدراسات وفى إعداد بدائل القرارات.

وربما حاولت مصر الاستفادة من جهود مراكز الدراسات والسعى لتوفير المعلومات. وقد اتضح لى ذلك من زيارتى لمركز دعم القرار بمجلس الوزراء، ومركز دراسات الشرق الأوسط، هناك استفادة حقيقية من هذه المراكز ولكن القضية بشكل عام فى الوطن العربى أنه لا توجد استفادة كافية من المتقنين فى صنع القرار.

وعلى سبيل المثال هذه الندوة يمكن أن تجمع كل الدراسات والمناقشات فى كتاب ثم لا يقرأها أحد ولا يستفيد منها أحد، ونحن نسعى أن نعمم نتائج هذه الدراسات ونرفعها للجهات المعنية حتى يتمكنوا من الاستفادة منها.

نقطة أخرى، عندى بعض الملاحظات حول التكتلات التى قامت فى المنطقة العربية مثل مجلس التعاون الخليجى الذى كان نتيجة لحرب الخليج الأولى وكذلك مجلس التعاون العربى الذى تم الإعلان عنه أيضا بسبب الحرب نفسها، مجلس التعاون المغربى الذى أعتقد أن له علاقة بموضوع الصحراء، وهناك بعض الإخوة اقترحوا تكتلات أخرى مثل "الهلال الخصيب"، والحقيقة أننا لسنا ضد التكتلات ولكن لا يجب أن يكون قيامها على حساب الجامعة العربية، نحن نريد أن تشكل هذه التكتلات قوة للعرب وقوة لجامعة الدول العربية أيضا ولا تكون بديلا لها أو على حساب نظورها. وكما أشار الدكتور أسامة وفى تقريرى أننا يجب أن نعطي الجامعة اهتماما أكبر فى المستقبل ويجب أن تعود الحياة لمؤسسات الجامعة ونحن نتحدث عن القرن القادم.

وسأعطى الكلمة الآن للدكتور اسامة الباز للتعقيب على المداخلات القيمة التى تفضل بها الأخوة الحاضرون.

تعقيب الدكتور اسامة الباز

لا أريد لمسألة علاقة المثقفين بالسلطة أن تستأثر بكل تفكيرنا، ولكن جزءا من عدم اكتمال استفادة السلطة بالمثقفين يرجع إلى الآتى:

أولاً.. الكثير من المثقفين يرتكبون خطأً إفتراض وجود صراع مع السلطة، وهذا يدعوهم أحيانا إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة مما لو كانوا توجهوا للموضوع بصورة حيادية، والمهم أن يبدأ المثقف من منطلق حيادى - ربما يكون مختلفا مع السلطة - ولكن هناك وحدة فى المصلحة - لأننا جميعا فى خندق واحد ولا توجد تناقضات جوهرية بين مصلحة السلطة ومصلحة المثقف.

ثانياً. أن كثيرا من المثقفين يقدمون للسلطة أبحاثا مطولة وإذا كان المثقف يريد التأثير على السلطة فعليه أن يقدم ورقة عمل شديدة التركيز، حيث يصعب تصور ان يقوم شخص فى موقع مسئول وعليه مسئوليات ثقيلة أن يجد الوقت لقراءة الكتب والأبحاث الكبيرة، فى وقت يحتاج فيه لمتابعة الروافد المختلفة والمتنوعة للفكر العربى وليس إنتاج مثقفى بلاده فقط حتى تكون تصورات واضحة وشاملة. وهناك مراكز أبحاث متعددة فى الوطن العربى تسهم فى صياغة العديد من المفاهيم والقضايا، لكن المشكلة أن هذه المراكز تقدم أبحاثا عديدة تملأ مكاتبها ويكفى أن أذكر مثالا لذلك أنه فى مرحلة معينة حاولت الدولة فى مصر الاستعانة بالدراسات فى مجال القطاع العام، فوجدنا أن أفضل هذه الأبحاث كان مكونا من

٣٢ مجلدا كاملا. والمشكلة أن الباحث يعتقد أن كل كلمة قرأها، ناهيك عن كل ما يقوله، يحظى بأهمية الآخرين بنفس درجة اهتمامه، وأن كل ما يطلع هو عليه يجب على صانع السياسة أن يقرأه أيضا. وفي هذا المجال نناشد المثقفين أن تكون اسهاماتهم في هذا المجال مركزة ولا تأخذ صورة البحوث المطولة وإنما تأخذ صورة "ورقة مقترحة" لاتخاذ موقف معين تقدم له المسببات مع بعض التشرح، وتضع مع ذلك البدائل المختلفة، لأن صانع القرار لا يكون في وضع مربح إذا وجد نفسه في مواجهة موقف وحيد لا بديل عنه، لكن هناك ضرورة لوجود عدة بدائل لكل منها مميزات وعيوبه.

ومن ثم يجب أن يطرح المثقف رؤيته هو في مفاضلة بين هذه البدائل، وعندها تكون رؤيته مكتملة ودوره متكامل مع السلطة وليس متعارضا معها، وعندئذ يصبح المثقف أكثر قدرة على التأثير في صانعي القرار.

هناك أيضا قضايا معينة لا يمكن طرحها بصورة نظرية بحتة، فقد تحدث كثير منكم عن قضية الديمقراطية، وأنا معهم لأن الديمقراطية سوف تسهم ليس فقط في تطور ونمو المجتمع العربي في قطر معين، وإنما في تطور العمل العربي المشترك أيضا، والديمقراطية هي التي تضمن أن تكون توجهات الجماهير مأخوذة بعين الاعتبار بالدرجة الكافية لدى صانعي القرار. ولكي يسهم المثقف العربي في هذه المرحلة بترويج وتعميق وترسيخ قضية الديمقراطية عليه أن يطرحها بأسلوب يمزج بين النظرية والتطبيق، بمعنى أن يطرح رؤية محددة لكيفية تطوير المجتمعات العربية من الوضع التي هي عليه إلى أوضاع أكثر ديمقراطية. فمثلا هناك مجتمعات تلعب فيها "القبيلة" دورا أساسيا ولا يمكن تصور أن يجرى فيها انتقال من الوضع القائم حاليا إلى الوضع القائم في دولة مثل فرنسا، أو إنجلترا، وإذا طرحت فكرتك على هذا النحو فإن طرحك هذا سوف يقرأ من قبيل التندر، ثم بعد ذلك تكون فائدته محدودة إن كانت له ثمة فائدة.

ولذلك يجب أن نفكر في صيغ عديدة للتحويل إلى الديمقراطية، ونعرف أن الدول الأوروبية لم تصل إلى الديمقراطية بين عشية وضحاها، ولكن مرت بمخاضات مختلفة وتطورت عبر مراحل متعددة،

ولا يجوز الاعتقاد بأنه كلما زادت درجة الديمقراطية أسهم ذلك في الحفاظ على المصلحة العامة، لابد من أن تواكب ذلك ضمانات أخرى جزء منها ثقافي وجزء نابع من مؤثرات عديدة... ولتأخذ الولايات المتحدة الأمريكية.. حيث أصبحت ديمقراطيتها مما يتعارف عليه الجميع لأنها أصبحت بلدا ديمقراطيا متقدما سواء من حيث تعدد الآراء أو وجود الأحزاب والمساحة الكبيرة المتاحة للتعبير... وقد أصيب كثير من الطلبة العرب الذين

ذهبوا للدراسة هناك بذهول أفقدهم توازنهم فى الشهور الأولى لأن حجم الممارسة الديمقراطية هناك كان أكبر من كل ما يتصورونه. ولكن لو أمعنا النظر فى النظام الديمقراطى الأمريكى نجد أن فيه من المثالب أكثر مما فيه من الإيجابيات حسب تقديرى... ولناخذ مثالا واحدا.... يمثل ظاهرة خطيرة جدا وهى أن كثيرا من السياسات التى تصاغ بأسلوب ديمقراطى توضع عن طريق جماعات محددة صغيرة جدا ولكنها قادرة على التأثير وهو ما يعرف باسم "اللوبي" حيث نجد أن شركات صناعية كبيرة مثل شركات صناعة السلاح تؤثر على أكثر من تسعة أعشار الشعب الأمريكى فى صنع القرارات التى تتعلق بحجم التسليح ونوعيته وبكل ميزانية السلع والتصدير... لابد من مراعاة مصالح المستوردين أو الموردين ومصالح الصناع ولكل مجموعة "لوبي". كذلك شعرت الدول أنها تستطيع عن هذا الطريق التأثير على القرارات وليست إسرائيل وحدها من لديها لوبي يمثل مصالحها، بل أنها أوضح مثال لأن "اللوبي" الإسرائيلى أفواها تأثيرا وأشدها بأسا. لكن العديد من الدول لجأت لذلك مثلا اليونان بدأت منذ حوالى سبع سنوات بالرغم من أن اليونانيين عددهم فى الولايات المتحدة ليس كبيرا إذا قسناه بالنسبة للمجموع العدى للسكان ولكنهم وجدوا أنهم يستطيعون عن طريق التنظيم أن يمتلكوا تأثيرا أى أنه يجب أن تكون منظما لا أن تكون منتشرا على الساحة... ومن هنا بدأ اليونانيون فى تنظيم صفوفهم وتكوين "لوبي" معين لهم واستطاعوا التأثير على سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لتركيا.. وهكذا حجم التأثير عبر اللوبي أو بالجماعات كما يسمونها كبير جدا فى السياسة الأمريكية ولا يتناسب إطلاقا مع نسبتهم العددية ولا مع قدرتهم فى الخلق والإبداع الثقافى وهكذا تعبر السياسة الأمريكية فى ظل النظام الديمقراطى عن مصالح أقلية صغيرة جدا.

ولذا إذا كنا نفكر فى حل ديمقراطى فذاك نعمة وأرى العلاج لكثير من مشاكل الديمقراطية فيه هو المزيد من الديمقراطية ولكن على المثقفين أن يسهموا إسهاما حقيقيا فى هذا المجال وأن يطرحوا رؤية واقعية بمعنى أن تكون صالحة للتطبيق فى المراكز المختلفة من الوطن العربى وتأخذ فى الحسبان الظروف القائمة والواقع الاجتماعى والاقتصادى.

وحول مسألة الشرق أوسطية... إننا بدأنا نهتم بالفكرة عندما طرحها رئيس الوزراء الحالى لإسرائيل... علينا ومن تجاربنا السابقة أن نأخذ مثل هذه الأفكار بحذر بالغ.. وأنا لا أومن بنظرية المؤامرة فى التاريخ لأن التفسير التامرى يجعل المثقف يعتقد بأنه إزاء مؤامرة صعبة للغاية ويكون المرء عديم القدرة على التأثير فيها لأن المؤامرة كبيرة وقوية ولا قبل له بمواجهتها ويعفى المرء نفسه من تبعات ذلك باعتبارها مؤامرة. وإذا أخذنا أطروحة الشرق أوسطية اعتقد أن علينا أن نفكر تفكيرا جديا ونعتبر القضية مطروحة جديا ونتخذ من ذلك

موقفاً وأرى شخصياً أنه يجب علينا أن لا نعتقد للوهلة الأولى أن هذا طالما جاء من قبل إسرائيل فإنه قدر محتوم علينا ومسلط على رقابنا فهذه فكرة فقط جاءت بها إسرائيل وأنا شخصياً أقول ليس لنا حاجة للشرق أوسطية ولا للدخول في سوق شرق أوسطية وعلى الأقل في المستقبل المرئى أو المنظور. أنا أعتقد لتكون سوق شرق أوسطية يجب أن يتوفر عنصران أساسيان أولاً أن يضم الدول اتحاد أو توحد في المصالح الاستراتيجية الأساسية فهل نحن قريبون من هذه المرحلة؟! ثانياً السوق الشرق أوسطية يجب أن لا نرى فيها إسرائيل فقط فهناك دول عديدة غير عربية يجب أن تؤخذ في الحسبان ونستمع إلى أطروحاتها، وكيف نقدر مصالحها؟

البعض في إسرائيل وبعض المفكرين يعتقدون أن التفوق العسكرى الإسرائيلى يعنى السيطرة في هذه السوق الشرق أوسطية وحتى إذا استبعدنا التفوق العسكرى فهناك التفوق الاقتصادى نظراً لفترة إسرائيل التكنولوجية ومستوى دخل الفرد فيها الذى يصل إلى (١٦) ألف دولار في العام في حين أن بعض الأقطار العربية لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها (٥٠٠) دولار... ونظراً لهذه الهوة فالبعض يتصور أن يكون هناك توحد معين في المصالح الاستراتيجية أو على الأقل تقاطع في المصالح الآنية المؤقتة، ويضعون معادلة على النحو التالى: وهى الجمع بين العقل والإبداع الإسرائيليين والسواعد واليد العاملة العربية وفائض أموال النفط... وهذه نتيجة ومعادلة مشوهة. أعتقد أولاً أن هناك دولا غير عربية في المنطقة باستثناء إسرائيل، وقبل أن نفكر في الدخول في ترتيبات إقليمية معينة لابد أن يكون وضعنا الاقتصادى العربى وضعاً قوياً ولابد أن نقطع أشواطاً على طريق الوحدة وبعد ذلك نستطيع أن نلتفت لباقي الدول غير العربية في المنطقة ونحدد كيف نتعامل معها بالقدر الذى يحقق مصالحنا.. فلدينا اتفاقيات للسوق العربية المشتركة ولكننا لم نحقق أى خطوات في هذا المجال، بل إن هناك اتفاقيات خطيرة مثل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، لم تحترم ولم تنفذ مما أوقع الزلازل في منطقتنا وسبب صدامات حادة في الوطن العربى... هذه وجهة نظرى في موضوع السوق الشرق أوسطية وخلاصتها أنه ليس من الضرورى أن نشغل أنفسنا كثيراً بهذه القضية ولا يصح أن نعتقد أنه ما دامت قد طرحنا القضية أنها ستتحقق... الموضوع الآخر المرتبط بهذه النقطة أن البعض منا لازال يخشى أن نتعرض لغزو ثقافى إسرائيلى... وما أراه أن إسرائيل غير مؤهلة لمثل هذا الدور، ولا تستطيع غزو الوطن العربى والعقل العربى ثقافياً.. ماهو النقل الثقافى لإسرائيل لمواجهة البنيان الثقافى العربى... ولنأخذ مثلاً... هم يطرحون أطروحات معينة.. نفترض أنهم يطرحون أطروحة السلام... لماذا نعتبر هذه الأطروحة إسرائيلية أو أطروحة حكرا عليها... ولماذا يبقى موقفنا دفاعياً في هذه المسألة...

علينا أن نطرح أطروحاتنا المختلفة للسلام.. ولا نستثنى أن يكون هناك صراع فى مرحلة السلام... ولكن هذا لا يعنى أن نظل نتشبث بأطروحات الصراع... ففى إسرائيل ثقافتان، ثقافة الصراع وثقافة السلام بدليل أن هناك من تحدوا حكومتهم وخرجوا يحملون الشموع ويحتجون على سياسات إسرائيلية وقامت مظاهرات ضمت ثلاثة أرباع المليون فى إسرائيل احتجاجا على ممارسات حكومتهم وآخرون دافعوا عن الحق العربى والحق الفلسطينى مثل (شالوميت ألونى) وزيرة التربية والتعليم السابقة ولكن ثقافة الصدام والصراع أساسية فى إسرائيل كذلك... والذى أقصده إذا كنا نريد أن نحدث تغييرا حقيقيا فى المنطقة فلا بد أن لا نكتفى بفكرة حماية أنفسنا فقط بل لابد أن نكون إيجابيين ونطرح أطروحات عربية للسلام وليس شعارات، ونكون رؤى عربية متعددة لفهمنا للسلام.. ولا يمكننا أن ننظر إلى المسألة على أساس أن مصالح الأطراف فى الشرق الأوسط متناقضة ١٠٠٪ وكل خير يصيب طرفا يعتبر شرا للطرف الآخر والعكس بالعكس لابد أن نرى أن الذى بيننا وبين إسرائيل فيه مجال للتناقص وفيه مظالم تاريخية وقعت ولكن إسرائيل أصبحت من الحقائق الواقعة فى المنطقة ومن الصعب إلزائها علينا أن لا نفكر على طريقة إلقاء اليهود فى البحر لأنها فكرة لا نستطيع أن نفكر فيها باعتبارها مسألة غير إنسانية وما أراه هو ضرورة التعايش بشكل معين ولهذا علينا أن نحدد ثقافة التعايش الممكنة ولا نخشى فكرة الغزو الثقافى لأنه ليس لدينا فراغ ثقافى... خصوصا وأن دولا كبرى مثل فرنسا وإنجلترا وأمريكا فى هذا العصر لم تستطع أن تغزو العقل العربى.. والالتحام بثقافات العالم مسألة غير هينة ولكنها هامة تشرى ثقافتنا بالعديد من الروافد وتحفظ البقاء والانتعاش لثقافتنا العربية القوية فى أساسها.

الرئيس على ناصر محمد - الكلمة الختامية

شكرا للدكتور أسامة الباز على هذا الحديث الشامل والهام حول الحاضر والمستقبل وعلى إجاباته الواضحة حول استفسارات المشاركين فى الندوة. الأخوة الأعزاء أساتذة الجامعات ومفكرو ومتقفو الأمة، وقادة الأحزاب السياسية وقادة الرأى، سلام من الله عليكم

فى البداية اسمحوا لى أن احبى باسمكم الرعاية وحسن الضيافة لشعب مصر حكومة وشعبا ممثلة برئيسها الزعيم العربى حسنى مبارك. وأن احبى باسمكم أيضا الجامعة العربية - بيتنا العربى الكبير وأمينها العام الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الذى استضاف ورعى ندوتكم المباركة "العرب على أبواب القرن الواحد والعشرين" وعلى كلمته القيمة فى افتتاح "الندوة".

لقد عبرت هذه الندوة عن اهتمام العقول العربية بالمستقبل العربى الواعد وعبرت عن الإدراك العميق للتحديات والمخاطر المحدقة بالأمّة. وليس بمستغرب أن يجرى حواركم الاستراتيجى والعلمى فى القاهرة "قلب الأمّة ووجدانها الصافى".

فعلى مدى اليومين الماضيين تناولتم بالبحث والدراسة والمداخلات والنقاش المفتوح مختلف جوانب مسيرة الأمّة وهى تضع أقدامها على أبواب القرن الواحد والعشرين، ولا شك أن إسهاماتكم الفكرية تضىء الطريق أمام صانع القرار السياسى وتفتق وعى أمتنا على مجمل المخاطر والتحديات التى تعترض مسيرتها الظافرة.

لقد كرست جهودكم العلمية لاستقراء واقع الأمّة وتشخيص عللها وأمراضها شأن الطبيب الذى لا يكتفى فى قسوته الرحيمة فى تشخيص الداء وإجراء العملية الجراحية - إذا لزم الأمر - ثم معالجة الداء واستئصاله إذا تطلب الأمر ذلك. فقد وقف البعض منكم إزاء العلاقات العربية - العربية المتردية كاشفا أسبابها وخلفياتها ومدى أثر ذلك على الكيان القومى وأمن الأمّة وتطورها وتخلفها. لقد أخذت العلاقات العربية - العربية مكانها الصانبة فى الرؤية الاستراتيجية والمستقبلية لإعادة صياغة هذه العلاقات وتعافيتها وإصلاحها كأساس ضرورى للولوج إلى عالم القرن الجديد، الواحد والعشرين.

الأخوة الأعزاء: تدركون أهمية هذا القرن العجيب الذى حققت وتحققت فيه الثورة الثالثة (ثورة الاتصالات والمعلومات) فى زمن قباسى ما لم تحفقه البشرية عبر تاريخها الطويل.. وكانت هذه الندوة تلمسا صادقا وعميقا للمعضلات الحقيقية والتحديات التى يطرحها القرن الواحد والعشرون على أمتنا العربية.

كما نالت العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية حقا من البحث والدراسة والمناقشة. وتناولت الدراسات والتعقيبات والنقاش الواعى المخاطر والسلبيات والإيجابيات لتلك الارتباطات، ومدى الاستفادة منها فى بناء اقتصاديات وطننا العربى، وتجنب بعض الآثار الضارة فى العلاقات الدولية الاقتصادية فى غياب التعاون الاقتصادى العربى، ودراسات وتقييم جوهر هذه العلاقات بعيوبها ومزاياها. وقد تبين أن الأوضاع الاقتصادية هى نقطة الضعف الأكثر خطرا على الكيان القومى. وأن البناء الاقتصادى هو الشرط الأول والأساسى فى تطور أى أمة من الأمم. وأنه لشىء مثير للإعجاب احتفاء الندوة بهذه القضية وإعطائها مكانها فى دراسة الواقع الاستراتيجى لأمتنا. ورغم الواقع المريع والنظرة التشاؤمية إزاء الأوضاع الاقتصادية فإن الأمل يظل يومض فى عتمة التشاؤم والألم، ولن يغلب تشاؤم العقل إلا تفاؤل الإرادة.

لقد غطت ندوتكم الموقرة أهم القضايا العربية الكبيرة فتناولت التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى- ووقفت عند تخوم الجوانب السياسية والعسكرية. ودرست ملامح النظام الدولى الجديد واثره الكبير على الأمة العربية سلبا وإيجابا ولم تبخل الدراسة والمداخلات والنقاش عن تحديد الآثار السلبية والإيجابية للوضع الدولى الراهن على الوضع العربى برمته. ودرست الندوة فى بعض أوراقها الصافية مستقبل العلاقات العربية - العربية وأهميتها فى بناء صرح الأمة الشامخ والقوى وفضايا التسوية مع العدو الإسرائيلى.

حقا إن لأمتنا العربية مصلحة فى سلام عادل وشامل دائم. وقد قدمت الأمة قرايين دفاعا عن عروبة فلسطين وحماية واسترداد القدس الشريف واستعادة الأرض والحقوق المغنصبة فى الجولان وجنوب لبنان. وقد عالجت الندوة فى عدد من أوراقها هذه القضايا القومية المركزية فى كفاح أمتنا العربية.

أبها الزملاء الاعزاء لقد مثلت ندوتكم الموقرة إحدى النوافذ على مستقبل أمتنا. وبوصلة هادية للطريق إلى رحاب القرن الحادى والعشرين. وما يحز فى نفوسنا جميعا أن تعقد ندوتنا فى خاتمة القرن وتسعب فلسطين الذى اغتصبت أرضه فى منتصف القرن ولا يزال يعانى من وحشية الاحتلال وإرهاب الدولة الإسرائيلىة التى تفرض الحصار على هذا الشعب وتدمر البيوت على رؤوس سكانها العزل فى ظل صمت مريب. ولا يزال فجر الحل السلمى العادل والدائم غائبا مع اسنمرار الحصار واحتلال الجولان وجنوب لبنان والعدوان المستمر ضد الشعب الفلسطينى واللبنانى.

فى النهاية أبها الأعزاء نشكر لكم مساهماتكم الخلاقة والعظيمة فى استشراف أفان المستقبل العربى الواعد "رغم قسوة الواقع وبؤسه"، ونعذكم أن المركز العربى للدراسات الاستراتيجية الذى نحتفى اليوم بالذكرى الأولى لتأسيسه سيواصل الاحتفاء بهذه المناسبة كذكرى سنوية وسيواصل بكم ومعكم فتح النوافذ والأبواب أمام حرية البحث والدراسة لكل قضايا أمتنا وفى مختلف المجالات مدركين أن غرس شتل الديموقراطية وفتح النوافذ أمام رياح التغيير والاحتكام إلى الحوار وتنقية الأجواء العربية - العربية من كل عوامل التوتر والنزاعات ووضع مشروع قومى نهضوى يوحد طاقات الأمة ويفجر طاقاتها الخلاقة هو السبيل الوحيد لبناء عالم الغد العربى المشرق السعيد والقوى.

ختاما أكرر شكرى واعتزازى باستضافة أرض الكنانة للندوة وبرعاية الجامعة العربية وأشكر لكم من أعماق القلب مشاركتكم أو مساهمكم العلمية التى أثرت الندوة وجعلت منها نبزا يستضيء به المبحرون الى القرن الاتى الجدد، والفتى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محتويات الكتاب

٣	المقدمة
٧	الجلسة الافتتاحية
٨	كلمة السيد السفير/ د. سعود زبيدي
١٧	كلمة السيد الدكتور/ احمد عصمت عبد المجيد
٢٣	كلمة السيد الرئيس/ على ناصر محمد

الجلسة الأولى

للتطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربي

٣٥	الجوانب الثقافية - والتكنولوجية / أ. السيد يسين
٤٣	الجوانب السياسية - والعسكرية / ل. أحمد فخر
٦٠	تعقيب د. عبد المنعم سعيد
٦٦	تعقيب د. ماهر الطاهر
٧٤	مناقشات الجلسة الأولى.

الجلسة الثانية

العلاقات العربية - العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي

٨٦	مستقبل العلاقات العربية - العربية / د. أحمد يوسف أحمد
٩٨	الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين/ أ. كريم مروة
١١٠	تعقيب أ. جميل مطر
١١٢	تعقيب أ. جابر الله عمر
١١٦	مناقشات الجلسة الثانية

الجلسة الثالثة

للعلاقات الاقتصادية العربية - الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي .

١٢٧	آثار إتفاقية الجات على الاقتصادات العربية/د. على عبد الكريم
١٣٩	الشراكة الاقتصادية العربية - الدولية /د. علاء الطاهر
١٤٣	تعقيب د. محمد رياض الأبرش
١٤٩	تعقيب د. طلال عتريسى
١٥٧	مناقشات الجلسة الثالثة

الجلسة الرابعة

للتسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي

١٦٢	حول التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي / د. أسعد عبد الرحمن
١٧٥	مستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية / د. محمد ولد سيديا ولد خباز
١٨٥	التسوية السلمية ومستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي / د. هاني الحوراني
٢١٠	تعقيب السفير د . عيسى درويش
٢١٤	تعقيب د . حسن قليد الصبيحي
٢٢٠	تعقيب د. مصطفى علوى
٢٢٩	مناقشات الجلسة الرابعة

حلقة نقاش

مستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين

٢٤٢	د. مفيد شهاب، رئيس الجلسة
٢٤٢	د. على أواميل
٢٤٣	د. صالح باصرة
٢٤٦	أ. عبد المجيد فريد
٢٤٨	د. عبد المنعم قنورة
٢٥٢	أوراق مقدمة للنقاش
٢٥٣	الوحدة العربية: واقع وآفاق، وتحديات القرن الحادي والعشرين / د. عبد المنعم قنورة
٢٦٣	العالم وتحديات القرن الحادي والعشرين / د. ميلود المهدي

الجلسة الختامية

موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين

٢٧٥	موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين / د. أسامة الباز
٢٨٥	مناقشات الجلسة الختامية
٢٩٥	الكلمة الختامية / الرئيس على ناصر محمد

طبع إدارة الشؤون الفنية والنشر
" مطبعة الأمانة العامة "

